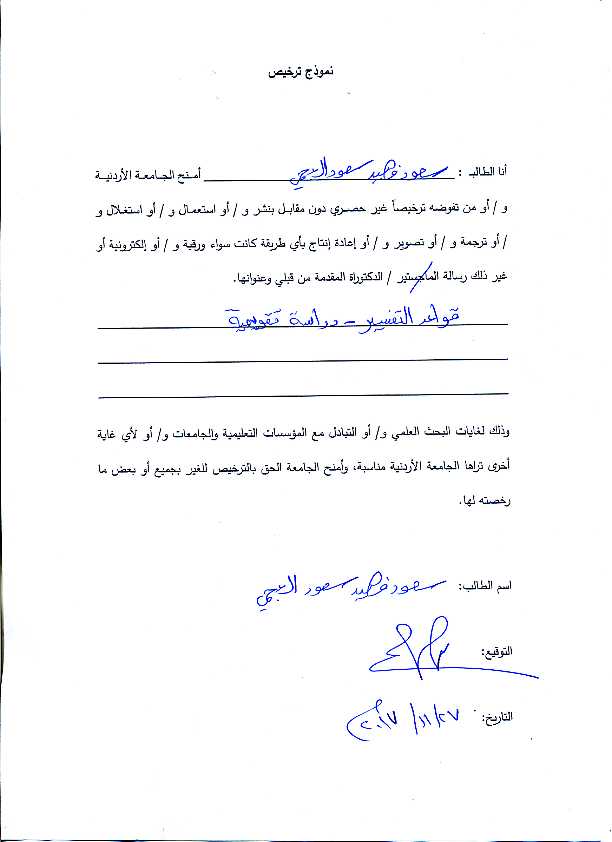
****

****

# **I:\ \img075.jpg**

# **الإهداء**

**إلى**

**من أمرني ربي ببرهما والإحسان إليهما**

**من بذلا كل ما لديهما في سبيل تحقيق سعادتي**

**من سهرا الليالي تلو الليالي والسنوات تلو الأخرى في تربيتي وتوفير سبل راحتي**

**أمي الغالية**

**أبي الغالي**

**إليكما ثمرة من ثمار غرسكما...**

**إلى**

**أشقائي الأوفياء**

**إلى**

**رفيقة دربي وشريكة حياتي**

**زوجتي الصابرة**

**إلى**

**قرة عيني وفلذة كبدي وزينة حياتي**

**أبنائي:**

**فهيد، وعبدالله، وعائشة، ومحمد**

**إلى**

**من لا أقدم عليهم أحداً، ولا أجد عنهم بديلاً**

**أصحابي الأوفياء:**

**خالد بن فاروس، ولافي الرقيب، وبدر المنتي.**

**أهدي لكم هذا الجهد المتواضع**

# **شكر وتقدير**

الحمدلله حمد الشاكرين، الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمدلله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، وعلى آله، وصحبه، ومن سار على دربهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فانطلاقاً من قول نبينا –صلى الله عليه وسلم-:(لا يَشْكُرُ الله من لا يَشْكُرُ النَّاس)([[1]](#footnote-2))، ومن باب رد المعروف لأهله، كما قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-:(ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له، حتى تعلموا أنْ قد كافأتموه)([[2]](#footnote-3))، فلابد لي من الاعتراف بالجميل، ورد الفضل لذويه.

فأتوجه بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم إلى شيخي وأستاذي الكبير الدكتور محمد خازر المجالي الذي لم يدَّخر جهداً إلا بذله في توجيهي وتشجيعي، والوقوف بجانبي حتى تم اخراج هذا الموضوع، وأولاني رعاية الأب لابنه، فكان له فضل المتابعة والتوجيه والتصويب، فاسأل الله أن يجزيه عني خير ما يُجزى أستاذ عن تلميذه.

كما أتوجه بالشكر الوفير إلى شيوخي وأساتذتي الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة؛ لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، وتكبّدهم عناء قراءتها؛ لتقديم النصح والإرشاد في سبيل إظهار هذا الموضوع، وارتقائه، فجزاهم الله عني خير الجزاء، ونفع بهم الإسلام والمسلمين.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتي في قسم التفسير على ما أثمروه من علم نافع لابنائهم وإخوانهم الطلبة، والذي كان هذا الموضوع من حصاده، فأَسْأَل الله أن يجزيهم خيراً، وأن يبارك في علمهم وعملهم.

والشكر موصول إلى الجامعة الأردنية عموماً، وكلية الشريعة خصوصاً، على ما بذلوه من جهد ورعاية في خدمة هذا الصرح العلمي ومنتسبيه.

كما أتقدم بالشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية على حسن الاستضافة، وتمام الرعاية، حكومةً وشعباً، فاسأل الله أن يحفظها من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يديم عليهم الأمن والأمان، والنعم والإيمان.

وأتوجه بالشكر الكبير إلى جامعة الكويت على دعمها لمنتسبيها من أعضاء هيئة التدريس، ومتابعتهم الدائمة، وتشجيعهم المتواصل؛ للإسهام في ترقيتهم العلمية.

# **فهرس المحتويات**

[قرار لجنة المناقشة ‌ب](#_Toc499562808)

[الإهداء ‌ج](#_Toc499562809)

[شكر وتقدير ‌د](#_Toc499562810)

[فهرس المحتويات ‌ه](#_Toc499562811)

[الملخص ‌ح](#_Toc499562812)

[المقدمة 1](#_Toc499562813)

[نشأة القواعد التفسيرية وأدلتها. 9](#_Toc499562814)

[الفصل الأول: مفهوم قواعد التفسير 14](#_Toc499562815)

[المبحث الأول: القواعد لغةً واصطلاحاً. 15](#_Toc499562816)

[المطلب الأول: القواعد لغةً. 15](#_Toc499562817)

[المطلب الثاني: القواعد اصطلاحاً. 20](#_Toc499562818)

[المطلب الثالث: العلاقة بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي. 26](#_Toc499562819)

[المبحث الثاني: التفسير لغةً واصطلاحاً 27](#_Toc499562820)

[المطلب الأول: التفسير لغةً. 27](#_Toc499562821)

[المطلب الثاني: التفسير اصطلاحاً. 29](#_Toc499562822)

[المبحث الثالث: مفهوم قواعد التفسير (مركباً). 30](#_Toc499562823)

[المبحث الرابع: إشكاليات في المفاهيم. 31](#_Toc499562824)

[المطلب الأول: إشكالية مفهوم القاعدة. 31](#_Toc499562825)

[المطلب الثاني: إشكالية مفهوم التفسير لغةً واصطلاحاً. 39](#_Toc499562826)

[المطلب الثالث: إشكالية مفهوم قواعد التفسير. 41](#_Toc499562827)

[المبحث الرابع: منزلة قواعد التفسير من علوم القرآن وعلم التفسير وأصول التفسير. 43](#_Toc499562828)

[المطلب الأول: منزلة قواعد التفسير من علوم القرآن. 45](#_Toc499562829)

[المطلب الثاني: منزلة قواعد التفسير من علم التفسير والتفسير. 48](#_Toc499562830)

[المطلب الثالث: منزلة قواعد التفسير من أصول التفسير. 52](#_Toc499562831)

[الفصل الثاني: قواعد التفسير من حيث التركيب. 61](#_Toc499562832)

[المبحث الأول: أساسيات القاعدة. 62](#_Toc499562833)

[المطلب الأول: أسباب وجود القواعد وفوائدها. 62](#_Toc499562834)

[المطلب الثاني: أركان القاعدة. 64](#_Toc499562835)

[المطلب الثالث: شروط القاعدة. 65](#_Toc499562836)

[المبحث الثاني: صياغة القاعدة. 69](#_Toc499562837)

[المطلب الأول: الاختلاف في صياغة القاعدة. 69](#_Toc499562838)

[المطلب الثاني: صياغة القاعدة بين المتانة والركاكة. 71](#_Toc499562839)

[المطلب الثالث: القاعدة بين الطول والإيجاز. 73](#_Toc499562840)

[المطلب الرابع: التشابه بين القواعد. 77](#_Toc499562841)

[المبحث الثالث: القاعدة بين الشمول والجزئية, 86](#_Toc499562842)

[المبحث الرابع: القاعدة بين الوضوح والغموض. 90](#_Toc499562843)

[المطلب الأول: أسباب الغموض في القواعد. 91](#_Toc499562844)

[المطلب الثاني: أثر الغموض على القواعد التفسيرية. 91](#_Toc499562845)

[المبحث الخامس: القاعدة بين الكلية والجزئية. 94](#_Toc499562846)

[المطلب الأول: التفريق بين كون القاعدة كلية أو جزئية. 94](#_Toc499562847)

[المطلب الثاني: أثر الخلط بين القواعد الكلية والجزئية على قواعد التفسير. 96](#_Toc499562848)

[المبحث السادس: القاعدة المخالفة لغيرها من الأحكام والقواعد والأصول. 100](#_Toc499562849)

[المبحث السابع: القواعد بين السرد والترتيب. 107](#_Toc499562850)

[المطلب الأول: أسباب الاختلاف في ترتيب القواعد التفسيرية. 107](#_Toc499562851)

[المطلب الثاني: المنهج المقترح في ترتيب القواعد التفسيرية. 111](#_Toc499562852)

[الفصل الثالث: قواعد التفسير من حيث المضمون. 113](#_Toc499562853)

[المبحث الأول: التفريق بين القاعدة العامة والقاعدة التفسيرية والقاعدة الترجيحية. 114](#_Toc499562854)

[المطلب الأول: العلاقة بين القواعد العامة والقواعد التفسيرية. 114](#_Toc499562855)

[المطلب الثاني: العلاقة بين القواعد التفسيرية والترجيحية. 115](#_Toc499562856)

[المطلب الثالث: أثر الخلط بين هذه الاصطلاحات على القواعد التفسيرية. 118](#_Toc499562857)

[المبحث الثاني: الفرق بين القاعدة التفسيرية والقرينة والضابط. 127](#_Toc499562858)

[المطلب الأول: الفرق بين القاعدة والقرينة. 131](#_Toc499562859)

[المطلب الثاني: الفرق بين القاعدة والضابط. 137](#_Toc499562860)

[المطلب الثالث: الفرق بين القرينة والضابط. 139](#_Toc499562861)

[المبحث الثالث: القواعد التفسيرية من حيث تحريرها في علوم القرآن. 141](#_Toc499562862)

[المطلب الأول: القواعد المتعلقة بالنص القرآني. 141](#_Toc499562863)

[المطلب الثاني: القواعد المتعلقة بالسنة والآثار. 147](#_Toc499562864)

[المبحث الرابع: القواعد التفسيرية بين الحكم الشرعي والاستقراء والاستنباط. 157](#_Toc499562865)

[المطلب الأول: العلاقة بين الحكم الشرعي والقواعد التفسيرية. 157](#_Toc499562866)

[المطلب الثاني: العلاقة بين الاستقراء والاستنباط في القواعد التفسيرية. 159](#_Toc499562867)

[المبحث الخامس: الاستمداد والاشتراك بين القواعد التفسيرية والعلوم المختلفة. 171](#_Toc499562868)

[المطلب الأول: قواعد تفسيرية متعلقة بالأصول، أهمها: 174](#_Toc499562869)

[المطلب الثاني: قواعد تفسيرية متعلقة باللغة، أهمها: 177](#_Toc499562870)

[المطلب الثالث: قواعد تفسيرية متعلقة بعلوم القرآن والتفسير، أهمها: 180](#_Toc499562871)

[المطلب الرابع: قواعد متعلقة بالآثار: 182](#_Toc499562872)

[المطلب الخامس: قواعد متعلقة بالسياق القرآني: 183](#_Toc499562873)

[الفصل الرابع: قواعد التفسير من حيث الوظيفة. 185](#_Toc499562874)

[المبحث الأول: شروط تطبيقات القاعدة. 186](#_Toc499562875)

[المبحث الثاني: القاعدة مهملة التطبيقات. 189](#_Toc499562876)

[المبحث الثالث: الجمود في ذكر الأمثلة. 193](#_Toc499562877)

[المطلب الأول: أسباب الجمود. 193](#_Toc499562878)

[المطلب الثاني: الجمود الكلي. 195](#_Toc499562879)

[المطلب الثالث: الجمود الجزئي. 196](#_Toc499562880)

[المطلب الرابع: آثار الجمود. 203](#_Toc499562881)

[المبحث الرابع: تنازع القواعد في المثال الواحد. 205](#_Toc499562882)

[المطلب الأول: آراء المتخصصين في مسلك التنازع. 208](#_Toc499562883)

[المطلب الثاني: خطوات معالجة تنازع القواعد التفسيرية. 210](#_Toc499562884)

[الخاتمة 222](#_Toc499562885)

[النتائج: 222](#_Toc499562886)

[التوصيات: 223](#_Toc499562887)

[المصادر والمراجع 224](#_Toc499562888)

[فهرس الآيات 236](#_Toc499562889)

[الملخص باللغة الإنجليزية 241](#_Toc499562890)

**قواعد التفسير - دراسة تقويمية**

**اعداد**

**سعود فهيد العجمي**

**المشرف**

**الأستاذ الدكتور محمد خازر المجالي**

# **الملخص**

**تناولت هذه الدراسة قواعد التفسير من جهة المفهوم والعلاقة؛ للوقوف على الإشكالات الواردة عليها، ومعالجتها وفق الأطر العلمية، ومن خلال مقابلة المفاهيم مع بعضها لغوياً واصطلاحياً، ومن ثم بيان أثرها على تطبيقات القواعد التفسيرية؛ لاثبات مدى تطابق المفهوم معها، وتمييزها عن غيرها من العلوم الأخرى.**

**وتناولت بيان الأسس والشروط التي قامت عليها القواعد، وبيان أثرها على القواعد التفسيرية، وقامت بمعالجة القواعد التفسيرية من جهة تركيبية في حسن الصياغة، وشمول القاعدة، ووضوحها، وكليتها، وترتيبها، من خلال تأصيل الموضوع مع بيان تطبيقاته.**

**وتناولت مضامين قواعد التفسير وأجزاءها، من جهة تحريرية؛ لبيان الفروق فيها، وطرق استمدادها.**

**وتناولت أيضاً شروط تطبيقات قواعد التفسير وآلية التعامل معها، وما يرد عليها من جمود وتنازع، مع بيان الأسباب.**

# **المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد أنعم الله على عباده إذ أنزل عليهم القرآن العظيم، وأخرجهم به من الظلمات إلى النور، ومن المعلوم أن شرف كل علم بموضوعه ومتعلقه، وموضوع علم التفسير أهم العلوم على الإطلاق، فهو كلام الله –جل وعلا- وكفى به شرفاً، وغاية التفسير هو الوصول إلى المعنى المراد في الآية، وهذا يتم بعد وضع وبيان القواعد العلمية لعملية التفسير، ولذلك جاءت قواعد التفسير لفهم وبيان معاني كتاب الله –جل وعلا- فجدير بالباحثين العناية بها، ومعالجة قضاياها وإشكالياتها، ولهذا جاء هذا البحث للإسهام في نهوضها والارتقاء بها، رجاء نيل خدمة كلام رب العزة –جل وعلا- مع محاولة عرضها بأسلوب واضح وسهل، مع الخشية من شدة الاختصار فيأتي الإخلال، والخشية من الإطالة فيأتي الملل، والنقص سُنَّة الخَلق، والمغفرة مَطْمَع المعترف.

**مشكلة الدراسة:**

**تتناول هذه الدراسة عدة مشاكل يواجهها الباحثون، وأهم هذه المشاكل والتساؤلات:**

1. **ما الإشكالات الواردة على مفهوم قواعد التفسير، وآلية تقويمها؟**
2. **ما منزلة قواعد التفسير من غيرها؟**
3. **ما الأسس أو الشروط التي قامت عليها القواعد عموماً، وقواعد التفسير خصوصا؟**
4. **ما الإشكالات الواردة على قواعد التفسير من جهة التركيب، وآلية تقويمها؟**
5. **ما الإشكالات الواردة على مضمون قواعد التفسير، وآلية تقويمها؟**
6. **ما الشروط العلمية في تطبيقات قواعد التفسير؟**
7. **ما الإشكالات الواردة على قواعد التفسير من جهة الوظيفة؟**

**أهمية الدراسة:**

إن القرآن الكريم حياة للناس، فيه صلاحهم ونجاتهم، وسعادتهم وأمنهم، وسبيل ذلك فهمه وتدبره، وإيضاح مشكله، وإحكام متشابهه، ومن أجل هذا جاءت قواعد التفسير معينة على الفهم والتدبر، فكان لزاماً على الباحثين إضافة اللمسات النيرة -في ظل تأخر تدوين هذه القواعد التفسيرية- حتى تعطيها كمالاً وجمالاً، شكلاً ومضموناً، لاسيما وأنها تدور في موضوعها حول كلام الرب –جل وعلا- وأهمية هذا الموضوع تبرز على النحو التالي:

1. **شرف كل علم بموضوعه، وموضوع قواعد التفسير كلام الله –تعالى ذكره-.**
2. **الفهم السليم لمعاني القرآن الكريم هو نتيجة القواعد التفسيرية، وهو الهدف الأسمى من مجيء قواعد التفسير.**
3. **يشكل موضوع قواعد التفسير أهم علم في التفسير وعلوم القرآن؛ لكونها الميدان التطبيقي لعلم التفسير، فلابد من العناية به.**
4. **معالجة إشكاليات القواعد التفسيرية تساهم في كمالها وجمالها.**
5. **ظهور القواعد التفسيرية بصورة موجزة واضحة وشاملة يساعد على فهمها ورسوخها.**
6. **موضوع قواعد التفسير موضوع رديف بالقواعد الفقهية، وعند المقارنة بينهما نجد أن علماء الفقه قد أشبعوا قواعدهم عناية وتحريراً، فحري بأهل التفسير التأسي بأهل الفقه، فشرف علم التفسير أعظم من غيره.**
7. **اختلاط مفهوم قواعد التفسير مع غيره كعلوم القرآن وأصول التفسير، وما أصاب القواعد من إشكاليات عميقة، واضطرابات منهجية دعت الباحث إلى ضرورة تحقيقها وتقويمها.**
8. **عدم علم الباحث بوجود من قام بتقويم القواعد التفسيرية دعا إلى سلوك هذا الطريق.**

**أهداف الدراسة:**

**تهدف الدراسة إلى الوصول إلى الآتي:**

1. **تقويم الإشكاليات الواردة في مفهوم قواعد التفسير.**
2. **الكشف عن منزلة قواعد التفسير من غيرها.**
3. **معرفة الأسس والشروط التي قامت عليها القواعد عموماً، وقواعد التفسير خصوصاً.**
4. **معالجة الإشكالات الواردة على قواعد التفسير من جهة التركيب.**
5. **معالجة الإشكالات الواردة على مضمون قواعد التفسير.**
6. **معرفة الشروط العلمية في تطبيقات قواعد التفسير.**
7. **تقويم الإشكالات الواردة على قواعد التفسير من جهة الوظيفة.**

**منهج الدراسة:**

**قامت الدراسة على المنهج التالي:**

**المنهج التقويمي:** القائمعلىاستقراء قواعد التفسير في مظانها، واستقراء ما تحويه من فروع وتطبيقات**،** وتحليل قواعد التفسير صياغةً ومضموناً وتطبيقاً، وبيان الإشكاليات التي تظهر في دراسة القواعد التفسيرية، ومعالجتها وفق الأطر العلمية.

* **ولتحقيق هذه الأهداف وفق هذه المناهج سيقوم الباحث بالتالي:**

تناول الباحث منهجيته في هذه الدراسة وفق الآتي:

1. محاولة ربط القواعد مع موضوع التفسير.
2. الالتزام بحدود الدراسة وقواعدها في التمثيل، إلا ما دعت إليه الحاجة من الزيادة في البيان، والوصول إلى بداية الإشكالية، فقد يزيد الباحث أحياناً إلى قواعد التفسير عند السبت وغيره؛ لاكتمال الإشكالية والوقوف على آلية التعامل معها.
3. يذكر الباحث القواعد بمثال أو أكثر بحسب ما تدعو إليه حاجة الموضوع دون توسع بذكر جميع القواعد؛ تناسباً مع حجم الرسالة، وخشية الإطالة؛ إذ المقصود التمثيل لا الحصر، وبيان الإشكالية، ورسم منهجية التعامل معه.
4. محاولة الباحث جمع موضوع القاعدة الواحدة عند كل مؤلف، وإن لم يجد أحدهم وقع بهذه الإشكالية انتقل إلى غيره، واكتفى باثنتين من القواعد أو أكثر.
5. قد تتكرر بعض العبارات والتأصيلات في أكثر من موضع؛ من أجل الاستحضار وحضور الفكر.
6. الالتزام بذكر بيانات المراجع والمصادر كاملة في أول موضع لها.
7. الدعاء والترحم للعلماء والباحثين في أول إيراد لهم دون تكرار.
8. التعريف ببعض الأعلام غير المشتهرين، لاسيما ممن يقل ذكرهم عادة عند أهل التخصص، ويكون توثيق التعريف غالباً من مرجعين على الأقل، إلا في حالات قليلة.
9. توثيق النقول بالمعنى يكون بإرداف (ينظر)،وما عدا ذلك فيكون نقلاً حرفياً.

**الدراسات السابقة:**

**بعد اطلاع الباحث على المصادر التي تحدثت عن هذا الجانب، وجد التالي:**

* أطروحة دكتوراه بعنوان: **المصنفات في أصول التفسير وقواعده**، للطالبة: روان الحديد، الجامعة الأردنية – دكتوراه التفسير، دراسة نقدية مقارنة، قُدمت في الفصل الأول 2010/2011م، بإشراف أ.د./ جهاد النصيرات.

وبعد الاطلاع على خطة الأطروحة السابقة تبين أن حدودها كانت في خمسة كتب من قواعد التفسير:

1. **مقدمة في أصول التفسير**، ابن تيمية.
2. **قواعد التفسير**، خالد السبت.
3. **قواعد التدبر الأمثل**، عبدالرحمن حبنكة الميداني.
4. **أصول التفسير وقواعده**، خالد العك.
5. **علم التفسير أصوله وقواعده**، خليل الكبيسي.

والأطروحة السابقة تناولت الجانب النقدي في المصنفات الخمسة التي حددتها مقدمة دراستها، ودراستي هنا جاءت ناقدة لثلاثة مصنفات أخرى لم تتطرق لها الباحثة، إضافة إلى أنها تنقد القواعد التفسيرية بشكل عام؛ حتى تُساهم في إخراج هذه القواعد بكامل حلتها، والطالبة وقفت في دراستها على كل مصنف من المصنفات الخمسة وتناولت:

**التمهيد:** التعريف بأصول التفسير وقواعده وتاريخه.

**الفصل الأول:** دراسة أشهر مؤلفات أصول التفسير وقواعده.

المبحث الأول: التعريف به.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الثالث: نقد أصول التفسير وقواعده فيه.

**الفصل الثاني:** المقارنة بين أشهر مؤلفات أصول التفسير وقواعده.

المبحث الأول: المقارنة فيما يتعلق بالأمور اللغوية.

المبحث الثاني: المقارنة فيما يتعلق بالأمور النقلية.

المبحث الثالث: المقارنة فيما يتعلق بالأمور العقلية.

**والفارق الأكبر بين الموضوعين** يكمن في مشكلة الدراسة، فالمشكلة التي أرادت الطالبة معالجتها هي مشكلة واحدة فقط، وهي:

**س/ ما القيمة العلمية لأشهر مصنفات أصول التفسير وقواعده، وما حصيلة المقارنة بينها ؟**

إذن فدراسة الطالبة تناولت القيمة العلمية لكل مصنف ومقارنته بغيره، دون البحث عن المشاكل التي يواجهها الباحثون في هذه القواعد نظرياً وتطبيقياً، أما هذه الدراسة فقد تناولت هذه المشاكل، لذا فهي مختلفة عن الجانب الذي تناولته الطالبة.

**الصعوبات التي واجهت الباحث:-**

**ولابد من الإشارة أنه قد واجهت الباحث بعض الصعوبات أثناء بحثه، ومنها:**

1. كثرة القواعد التفسيرية، والإشكاليات الواردة عليها.
2. الاختلاف في صياغة القواعد التفسيرية بين المصنفات، ألزم الباحث إلى ضرورة النظر في كل القواعد التفسيرية من جهة المضمون والتطبيق؛ للمقارنة، وبيان مدى حقيقة التوافق بينها.
3. التطبيق أصعب من التنظير في هذا البحث، فقد يتردد الباحث في مدى مناسبة بعضها إلى بعض.
4. عدم وجود من تحدث عن هذه المشكلات سبب صعوبة للباحث في تعيين المشكلة، وكيفية الحديث عنها، والوقوف على حقيقتها، وبيان آلية معالجتها.
5. التشابك بين المباحث جعل ثمة تكرار، ولكن الباحث يحاول قدر المستطاع تفادي ذلك.
6. عدم وجود مصادر في قواعد التفسير تتناول هذه الموضوعات، وغياب المتخصصين بمثل هذا، ألزم الباحث كثيراً في الرجوع إلى الكتب الأصولية؛ لاستنباط التأصيل العلمي المناسب لها.
7. التشابه الدقيق في موضوعات البحث مما دعا إلى مزيد من الدقة والجهد في الفصل بينهما.
8. وجد الباحث صعوبة بالغة في حصر التطبيقات، والحديث حولها أصعب، فيكتفي الباحث بالتمثيل لها.

**محددات الدراسة:**

قامت هذه الدراسة على كتب في قواعد التفسير وأصول التفسير وعلوم القرآن، وهي ثلاثة كتب:

1. **فصول في أصول التفسير، مساعد الطيار.**([[3]](#footnote-4))
2. **قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين الحربي.**
3. **التحبير في قواعد التفسير، حمد العثمان.**

وقد يخرج الباحث أحياناً عن هذه الحدود؛ للزيادة في التوضيح والبيان كالرجوع إلى كتاب (قواعد التفسير) للسبت، أو (أصول التفسير وقواعد) للعك.

**خطة البحث:**

**تتكون الدراسة من أربعة فصول، وهي على النحو الآتي:**

**قواعد التفسير - دراسة تقويمية**

**التمهيد.**

نشأة القواعد وأدلتها.

**الفصل الأول: مفهوم قواعد التفسير.**

المبحث الأول: القواعد لغةً واصطلاحاً.

المطلب الأول: القواعد لغةً.

المطلب الثاني: القواعد اصطلاحاً.

المطلب الثالث: العلاقة بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي.

المطلب الرابع: إشكالية المفهوم.

المبحث الثاني: التفسير لغة واصطلاحاً.

المطلب الأول: التفسير لغةً.

المطلب الثاني: التفسير اصطلاحاً.

المطلب الثالث: مفهوم قواعد التفسير (مركباً).

المبحث الثالث: إشكاليات في المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم القواعد اصطلاحاُ.

المطلب الثاني: الإشكالية في مفهوم التفسير لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثالث: مفهوم قواعد التفسير مركباً.

المبحث الرابع: منزلة قواعد التفسير من علوم القرآن وعلم التفسير وأصول التفسير.

المطلب الأول: منزلة قواعد التفسير من علوم القرآن.

المطلب الثاني: منزلة قواعد التفسير من علم التفسير والتفسير.

المطلب الثالث: منزلة قواعد التفسير من أصول التفسير.

**الفصل الثاني: قواعد التفسير من حيث التركيب.**

المبحث الأول: أساسيات القاعدة.

المطلب الأول: أسباب القواعد وفوائدها.

المطلب الثاني: أركان القاعدة.

المطلب الثالث: شروط القاعدة.

المبحث الثاني: صياغة القاعدة.

المطلب الأول: الاختلاف في صياغة القاعدة.

المطلب الثاني: صياغة القاعدة بين المتانة والركاكة.

المطلب الثالث: القاعدة بين الطول والإيجاز.

المطلب الرابع: التشابه بين القواعد.

المبحث الثالث: القاعدة بين الشمول والجزئية.

المبحث الرابع: القاعدة بين الوضوح والغموض.

المطلب الأول: أسباب الغموض في القواعد.

المطلب الثاني: أثر الغموض على القواعد.

المبحث الخامس: القاعدة بين الكلية والجزئية.

المطلب الأول: التفريق بين كون القاعدة كلية أو جزئية.

المطلب الثاني: أثر الخلط بين القواعد الكلية والجزئية على قواعد التفسير.

المبحث السادس: القاعدة المخالفة في تركيبها لغيرها من الأحكام والقواعد والأصول.

المبحث السابع: القواعد بين السرد والترتيب.

المطلب الأول: أسباب الاختلاف في ترتيب القواعد التفسيرية.

المطلب الثاني: المنهج المقترح في ترتيب القواعد التفسيرية.

**الفصل الثالث: قواعد التفسير من حيث المضمون.**

المبحث الأول: التفريق بين القاعدة العامة والقاعدة التفسيرية والقاعدة الترجيحية.

المطلب الأول: العلاقة بين القواعد العامة والقواعد التفسيرية.

المطلب الثاني: العلاقة بين القواعد التفسيرية والقواعد الترجيحية.

المطلب الثالث: أثر الخلط بين هذه المصطلحات على القواعد التفسيرية.

المبحث الثاني: التفريق بين القاعدة التفسيرية والقرينة والضابط.

المطلب الأول: الفرق بين القاعدة والقرينة.

المطلب الثاني: الفرق بين القاعدة والضابط.

المطلب الثالث: الفرق بين القرينة والضابط.

المبحث الثالث: القواعد التفسيرية من حيث تحريرها في علوم القرآن.

المطلب الأول: القواعد المتعلقة بالنص القرآني.

المطلب الثاني: القواعد المتعلقة بالسنة والآثار.

المبحث الرابع: القواعد التفسيرية بين الحكم الشرعي والاستقرائي والاستنباطي.

المطلب الأول: العلاقة بين الحكم الشرعي والقواعد التفسيرية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستقراء والاستنباط في القواعد التفسيرية.

المبحث الخامس: الاستمداد والاشتراك بين القواعد التفسيرية والعلوم المختلفة.

المطلب الأول: قواعد تفسيرية مستمدة من علم الأصول.

المطلب الثاني: قواعد تفسيرية مستمدة من علم اللغة.

المطلب الثالث: قواعد تفسيرية مستمدة من علم التفسير وعلوم القرآن.

**الفصل الرابع: قواعد التفسير من حيث الوظيفة.**

المبحث الأول: شروط تطبيقات القاعدة.

المبحث الثاني: القاعدة مهملة التطبيقات.

المبحث الثالث: الجمود في ذكر الأمثلة.

المطلب الأول: أسباب الجمود.

المطلب الثاني: الجمود الكلي.

المطلب الثالث: الجمود الجزئي.

المطلب الرابع: آثار الجمود.

المبحث الرابع: تنازع القواعد في المثال الواحد.

المطلب الأول: آراء المتخصصين في مسلك التنازع.

المطلب الثاني: خطوات معالجة تنازع القواعد التفسيرية.

الخاتمة.

# **نشأة القواعد التفسيرية وأدلتها.**

**نشأة القواعد وأدلتها.**

اعتنى السلف من الصحابة والتابعين بتفسير القرآن الكريم، وكان شغلهم الشاغل، وأصلاً لكثير من علومهم، وكان تفسيرهم قائماً على القواعد التفسيرية، ولكن ليس من جهة نظرية بل من جهة مكتسبة وتطبيقية، فلذلك كان تفسيرهم تأسيساً عملياً للقواعد التفسيرية، وهناك فرق بين وجود القواعد من حيث الممارسة واستبطان الصحابة لها، وتصرفهم وفق مقتضياتهم، وبين وجودها النظري في صورة نصوص مسبوكة في قوالب لفظية، فالعصور الأولى تختلف حاجتها عن ما بعدها من العصور، فكل عصر تزيد فيه أعباء الحياة من حاجات علمية وعملية على مختلف الجوانب، وتتفرع فيه الأصول والمسائل، فلرب ما كان غير مهم في عصر من العصور هو في غاية الأهمية في غيره، فالصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح لم تكن حاجتهم للتقعيد العلمي النظري كحاجة من بعدهم؛ لعدة أسباب، أبرزها:

1. قربهم من زمن الوحي الذي كان يُجيبهم عن ما يحتاجونه من إشكاليات.
2. مشاهدتهم الوقائع والأحداث والتي أعطتهم بدورها فهماً في النصوص.
3. ما لديهم من قوة في الفهم والاستنباط.
4. معرفتهم التامة باللغة العربية التي تعد أصلاً عندهم في فهم النصوص، كيف لا والقرآن نزل بلسان عربي مبين كما قال تعالى {ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ} [سورة الشعراء:192-195].
5. أن علم التفسير كان في بداياته يُؤخذ بالتلقي، وهذا لا يحتاج إلى تقعيد، ولما تطور التفسير من النقل إلى الاجتهاد بالرأي احتاج الأخير إلى وضع قواعد تنظمه؛ لأن الاجتهاد بالرأي أكثر حاجة للقواعد من النقل، فنستنبط من ذلك أن تقعيد العلوم جاء في سياق تطورها، والتطور لا يعني بالضرورة تخلف اللاحق عن السابق، وأستثني من ذلك وضع قواعد للغة؛ لمساعدة العجم، ومن ضعف من العرب في الكلام، وكذلك قواعد التجويد لمساعدة المسلمين في تلاوة القرآن بعد أن ظهرت العجمة وزاد اللحن.

وأيضاً لم تكن اختلافاتهم كاختلاف من بعدهم، فمن بعدهم نظراً لانقسامهم وافتراقهم إلى فرق ومذاهب، كانت الحاجة عندهم لازمة لرسم منهج علمي مؤصل يحتوي على قواعد وأصول في كل علم يضبط ما تشتت، ويرجع المشكل إلى المحكم، ويميز الغث من السمين، والضعيف من الصحيح، وجمع المسائل والفروع في بابها، ومن أجل هذا جاء من بعدهم فَقَعَّدُوا قواعد علمية تجمع طلاب العلم على أصول علمية منضبطة تسلكهم طرق المتقدمين، وترتقي بهم إلى منازل العارفين في كلام رب الأولين والآخرين، وتقرب ما تباعد، وتُبين ما أشكل وتغامض، وتُرشدهم إلى معرفة الراجح من المرجوح، وتُنبههم على دقائق الأمور، فصنفوا المصنفات، وحرروا المسائل، وجمعوا المفرق، وأصلوا المسائل - تنظيراً وتطبيقاً، ولا يمكننا أن نُهمل تطبيقات المتقدمين من الصحابة والتابعين، إذ إنهم شكلوا اللبنة الأولى لهذا العلم وهو الميدان التطبيقي، وما الدراسات المتأخرة –في أكثرها- إلا ترجمة نظرية لهذا التطبيق العملي، ولكن هذه اللبنة الأولى ليست بالصورة المتكاملة كما هي عند من بعدهم، وأيضاً لا يعبرون عنها باسم القاعدة، فلشدة الحاجة لهذا التقعيد النظري جاء العلماء وقعدوا القواعد كالإمام الشافعي في (الرسالة) الذي يعد مرجعاً في تصنيفه للقواعد –لاسيما في الجانب التطبيقي- فكتابه هذا مليء بالحديث عن قواعد فهم النصوص، قال القاضي عياض([[4]](#footnote-5)) –رحمه الله-:(وللشافعي في تقرير الأصول وتمهيد القواعد وترتيب الأدلة والمآخذ وبسطه ذلك ما لم يسبقه إليه من قبله، وكان فيه عليه عيالاً، كل من جاء بعده)([[5]](#footnote-6))، وغيره كثير من العلماء في مختلف العلوم والفنون.

ولعل هذا التقعيد جاء بعد اتساع رقعة بلاد المسلمين، وازدهار العلوم، والتأثر بالعلوم الأخرى كالعلوم اليونانية وغيرها من البلدان الأخرى، "وهذه القواعد لم تأتِ جملة واحدة كما تُوضع النصوص القانونية في وقت معين على أيدي ناس معلومين، بل تكونت مفاهيمها وصيغت نصوصها بالتدرج على أيدي كبار العلماء من أهل التخريج والترجيح"([[6]](#footnote-7)).

وجديرٌ بالذكر معرفة أول من اعتنى بالجانب التقعيدي على مختلف العلوم وهم أهل الفقه على وجه الخصوص([[7]](#footnote-8))، وهذا يحمل كل من أراد الحديث عن التقعيد على الرجوع إليهم والاستفادة من تأصيلاتهم العلمية والعملية التي أسهمت في نضج قواعدهم، فقد كان لهم الدور البارز في العناية بالتقعيد، لاسيما في أصول الفقه والقواعد الفقهية التي جاءت متأثرة بعلوم المنطق؛ نتيجة الخلافات النقلية والعقلية مع أصحاب الملل والفرق والمذاهب الأخرى، وأيضا في الجانب اللغوي يُعد كتاب سيبويه من الكتب التي قامت في التقعيد اللغوي وأهم ما كتب في بابه، فقد قال عنه الجاحظ –رحمه الله-:(لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله)([[8]](#footnote-9)).

والقواعد لم تأتِ عبثاً، بل جاءت مستندة إلى أدلة، وهي على النحو التالي:

1. **الأدلة النصية:** وهي القرآن الكريم أو السنة النبوية أو إجماع العلماء([[9]](#footnote-10)) وأقوال الصحابة الذين شهدوا الوحي وشاهدوا التنزيل والوقائع والأحداث.
2. **الأدلة غير النصية:** كالاستقراء التام، وتنصيص العلماء المحققين، فقد قاموا بدراستها وتأصيلها، وهذا أمر معلوم عند أهل القواعد والأصول، قال ابن قدامة([[10]](#footnote-11)) –رحمه الله- في وصف أدلة القاعدة:(أن تكون القاعدة الكلية متفقاً عليها أو منصوصاً عليها)([[11]](#footnote-12))، ومن أمثلة ذلك قولهم: والأصل في هذا كذا، أو: والقاعدة تقول كذا، قال الشافعي –رحمه الله-:( أصل ما نبني نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منهما دون غيره إلا بسبب يدل على أن هذا الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركنا)([[12]](#footnote-13))، وقال ابن عطية –رحمه الله-:(والذي أقوله إن القاعدة والعقيدة هي أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فليس فيه لفظة تخرج عن كلام العرب فلا تفهمها إلا من لسان آخر)([[13]](#footnote-14))، وقال الجويني –رحمه الله-:(القاعدة التي سميناها كلية في هذا الضرب مستندها أمر ضروري)([[14]](#footnote-15))، وقال السمعاني –رحمه الله- في تقرير اجتهاد العلماء عند قوله تعالى {ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ} [سورة البقرة:179] :(واتفق المسلمون على هذه القاعدة ولم ينكرها من طبقاتهم مُنْكِر)([[15]](#footnote-16))، وقال السرخسي –رحمه الله-:(ويستدلون على صحة هذه القاعدة بما روي أن عمر -رضي الله عنه- لمّا شاور الصحابة في مَال فضل عنده للمسلمين، فأشاروا عليه بتأخير القسمة والإمساك إلى وقت الحاجة، وعلي -رضي الله عنه- في القوم ساكت، فقال له: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: لم تجعل يقينك شكاً وعلمك جهلاً ؟ أرى أن تقسم ذلك بين المسلمين)([[16]](#footnote-17))، فهذه بعض الأمثلة في تقرير أدلة القاعدة ومصادرها.

**- ومن أهم الطرق في إخراج القواعد**:

1. الاستقراء.
2. الاستنباط .

والاستنباط يأتي سواء أكان من النصوص الشرعية أم من منهج المفسرين من خلال تفاسيرهم، وسبيل ذلك كله هو الاستقراء، فإن كان الاستقراء تاماً حكمنا باطراد القاعدة، وإن كان الاستقراء أغلبياً حكمنا بأغلبية القاعدة([[17]](#footnote-18))، والحجة لا تكون إلا بالاستقراء التام أو الأغلبي –كما سيأتي بيانه- أما الاستقراء الناقص فلا حجة له ولا اعتبار عند العلماء.

# **الفصل الأو****ل: مفهوم قواعد التفسير**

**ويشتمل على جملة من المباحث المتعلقة بمفهوم قواعد التفسير ومنزلته من العلوم الأخرى المتعلقة به، وهي على النحو التالي:**

**المبحث الأول: القواعد لغةً واصطلاحاً.**

**المبحث الثاني: التفسير لغة واصطلاحاً.**

**المبحث الثالث: إشكاليات في المفاهيم.**

**المبحث الرابع: منزلة قواعد التفسير من علوم القرآن وعلم التفسير وأصول التفسير.**

## **المبحث الأول: القواعد لغةً واصطلاحاً.**

### **المطلب الأول: القواعد لغةً.**

القاعدة أَصْلُ الشيءِ وأَسَاسُه، وقواعِد البيت أسَاسُه([[18]](#footnote-19))، والقواعدُ أَسَافُلُ الشَّيءِ([[19]](#footnote-20)).

والقواعد جمع قاعدة، والقاعدة: أصلُ الأُسِّ، والقواعد هي أُسُسُ الشيءِ التي يقوم عليها([[20]](#footnote-21))، والأُصُولُ([[21]](#footnote-22))، والمَرْكَزُ([[22]](#footnote-23))، وهي أسَاسُ البَيْتِ([[23]](#footnote-24))، وقيل: قَواعِدُ البيت: هي أَسَاطِينُ البناءِ التي تَعْمِدُه([[24]](#footnote-25))، وأُصُولُ حيطانِه([[25]](#footnote-26)).

* **يتلخص مما سبق:**

القاعدة هي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الأساس** | **الأصل** | **المركز** |

ويظهر من العلاقة بين هذه الألفاظ والقاعدة أن القاعدة أساس من جهة ثبوتها واستقرارها، وأصل من جهة موضوعها، كقولك: الأصل في هذا الموضوع أو الباب كذا وكذا، وكما أنها مركز من جهة علاقتها بفروعها ومسائلها.

وشواهد هذه المعاني في القرآن، والسنة، وأشعار العرب، على النحو التالي:

**أولاً: الشواهد من القرآن الكريم**:

1. قال تعالى { ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ } [سورة البقرة:127]، أي: أساس البيت([[26]](#footnote-27)).
2. قال تعالى { ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ } [سورة النحل:26]، أي: من الأساس([[27]](#footnote-28)).
3. قال تعالى { ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ } [سورة النور:60]، أي: الجالسات في بيوتهن، والعاجزات عن التصرف([[28]](#footnote-29))، وعن القيام بشؤون الحياة، فالعجز سبب للتمركز في البيوت، وهو قيد وصفي أغلبي؛ إذ إن غالبهن من العاجزات عن القيام بأمور الحياة.
4. قال تعالى { ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ } [سورة آل عمران:121]، أي: مراكز يقفون فيها.([[29]](#footnote-30))

**ثانياً: الشواهد من السنة:**

* عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِيِّ([[30]](#footnote-31)) أن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال في يوم دجن([[31]](#footnote-32)):(كيف ترون بواسقها؟ قالوا: يا رسول الله، ما أحسنها، وأشد تمكنها! قال: كيف ترون قواعدها؟ قالوا: يا رسول الله، ما أحسنها وأشد تمكنها! )([[32]](#footnote-33)) ، أي: كيف ترون أصولها؟.([[33]](#footnote-34))

هي أصولها المعترضة في آفاق السماء، وأحسبها مشبهة بقواعد البيت وهي حيطانه، وأما البواسق ففروعها المستطيلة إلى وسط السماء وإلى الأفق الآخر، وكذلك كل طويل فهو باسق.([[34]](#footnote-35))

**ثالثاً: الشواهد عند العرب:**

1. من أمثال العرب السائرة: إذا قام بك الشرُّ فاقْعُدْ([[35]](#footnote-36)) أي: اثبت وتمركز.
2. قال الشاعر:

أرْسَى قواعدَه وشَيَّد فرعَه فله إلى سَبَبِ السماءِ سبيلُ([[36]](#footnote-37))

1. قال رؤبة:

إذا الأمورُ اعْرَوْرَتِ الشَّدائدا أرْسَى البِنا وأثبتَ القواعدا([[37]](#footnote-38))

**رابعاً: من صفات المعنى اللغوي للقاعدة:**

تتصف القاعدة لغوياً من خلال ما تم عرضه من معانٍ بأنها تحمل معنى الثبوت والإقامة والاستقرار([[38]](#footnote-39))، وبناءً عليه فلو جاءت قاعدة لا تحمل هذه الصفات فهي ليست جديرة بالتسمية القاعدية.

**خامساً: التطور الدلالي المعاصر في بيان المعنى اللغوي:**

جاء في المعجم الوسيط التابع لمجمع اللغة العربية قولان زائدان على ما ذكره المتقدمون من أصحاب المعاجم واللغة، وهما: الضابط والأمر([[39]](#footnote-40))، والناظر في أقوال أهل اللغة من المتقدمين يجد أن هذين القولين زائدان على المعاني السابقة بل غير مشمولين لمعنى القاعدة لغوياً، وليس ثمة أدلة تؤيدهما، فإن كان الضابط أو الأمر هو عندهم معنى القاعدة فلم لم يذكره المتقدمون من أصحاب المعاجم الذين هم أهل التحقيق والاختصاص في هذا الباب؟! مع أن المتقدمين كثيراً ما يفرقون بين الألفاظ بكل عناية ودقة، فكل لفظ يختلف عن الآخر.

ويبدو أنهم يرون أن الضابط بمعنى دون معنى القاعدية المعنية، كأن تكون قاعدة صغيرة؛ تأثراً بالقواعد الفقهية من أن الضابط يكون في المسألة في الغالب، أو في باب من الأبواب، فهم يرون أن به روح القاعدية من هذا المنطلق، وغالباً ما يختلف الأصوليون والفقهاء من كون القاعدة قضية أو أمراً، فبعضهم يعبر عنها بكونها أمراً، والأمر مشتمل على القضية وغيرها؛ لكونه معنىً واسعاً، وبعضهم يعبر عنها بالقضية، ويقصدون بالقضية "من القضاء أي الحكم، فقولنا: زيد قائم، هو حكم بثبوت القيام لزيد"([[40]](#footnote-41))، ولذلك سُميت قضية، وبما أن القضية يُقصد بها الحكم، فالاكتفاء بإطلاق الحكم أولى حينئذ من إطلاق اسم القضية؛ لأنه أوضح وأدق، ولأنه أصل المعنى.

فلعل المعاجم المتأخرة تأثرت بهذا الخلاف الحاصل في المعنى الاصطلاحي للقاعدة، ومثل هذا بحاجة إلى دراسة حول التطور الدلالي عندهم من خلال معرفة متى يكون الاعتماد على لفظة دون غيرها، وما حدودها في قضية الإضافة، وهل هي مخولة بالاعتماد؟ خصوصاً أن الاعتماد لمثل هذه الأشياء لا يكون بإجماع أهل المعاجم قاطبة، وكذلك ملكات القوة تتفاوت في داخل المجامع، وقد يغلب رأي على آخر بين أعضائها، وهذا يحتاج إلى تتبعٍ من أهل المعاجم اللغوية من المعنيين فيها في قضية استحداث معانٍ أو ألفاظ أو إضافتها، ومثل هذه المخالفات جديرة بالعناية من المتخصصين والباحثين للوقوف على الأسباب والدوافع والأدلة التي تستند إليها، وصحيح أن الألفاظ تتطور دلالياً، ولكن هذا التطور لا يدخل الجانب اللغوي المعجمي الأصيل؛ لأنها لا تنظر في الألفاظ من جهة ورودها قديماً عند العرب، وإنما تدخل على الجوانب الأخرى كـالتطور الاصطلاحي بين فن وفن، أو زمن دون زمن، ونحو ذلك.

### **المطلب الثاني: القواعد اصطلاحاً.**

بعدما تم عرض التعريف اللغوي للقاعدة، كان يُحسن أن أعرض المعنى الاصطلاحي للقاعدة، والنظر في مدى العلاقة والترابط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وبما أن المرجع في مثل هذا هو كلام العرب والعلماء السابقين المتخصصين، لاسيما أنه حاسم للخلاف الذي شاب فهم المتأخرين في مفهوم القاعدة، وبناءً عليه فقد تم البحث والاطلاع على أقوال المتقدمين في مفهوم القاعدة من جهة تاريخية وعلمية، ولمعرفة نتيجة ذلك فلابد من عرض هذه الأقوال؛ حتى تتضح المسألة، ولمقارنة كلام المتقدمين مع المتأخرين حول المفهوم، وهذا يعطينا تقريراً تاريخياً حول مفهوم القواعد، وفيما يلي الأقوال التي وقف عليها الباحث:-

**أولاً: عند المتقدمين:**

قال الطُوفي([[41]](#footnote-42)) ت 716هـ:(هي القضايا الكلية التي تعرف بالنظر فيها قضايا جزئية).([[42]](#footnote-43))

وقال ابن تيمية ت 728هـ: (هي الكلمات الجامعة والأصول الكلية التي تنبني عليها المسائل).([[43]](#footnote-44))([[44]](#footnote-45))

وقال المَقَّرِي([[45]](#footnote-46)) ت 759هـ: (هي كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة).([[46]](#footnote-47))([[47]](#footnote-48))

وقال الفيومي([[48]](#footnote-49)) ت 770هـ: (هي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته).([[49]](#footnote-50))

وقال تاج الدين السُبْكي([[50]](#footnote-51)) ت 771هـ: (هي الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، تفهم أحكامها منه).([[51]](#footnote-52))([[52]](#footnote-53))

وقال التفتازاني([[53]](#footnote-54)) ت 792هـ: (هي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه).([[54]](#footnote-55))

وقال ابن رجب([[55]](#footnote-56)) ت 795هـ: (فهذه قواعد مهمة وفوائد جمة تضبط للفقيه أصول المذهب)([[56]](#footnote-57))([[57]](#footnote-58))، ويلاحظ أن هذا توصيف للقاعدة، ولكن جاء ذكره لأهمية كتابه في التطبيق.

وقال الجرجاني ت 816هـ: (هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها).([[58]](#footnote-59))

يلاحظ بعد عرض أقوال المتقدمين أنها تتفق مع بعضها البعض عدا وصف القاعدة، فمنهم من وصفها بأنها قضية، أو أمر، أو حكم، أما ابن تيمية والمَقَّرِي فقد اختلف وصفهم عن باقي العلماء، إذ لم يحددوا ماهية القاعدة، فقد يُفهم من هذا أنهم يرون أنها أشمل من كونها قضية أو أمر أو حكم، ولكن ابن تيمية في موضع آخر يصف فيه قواعد الفقه بأنها: الأحكام العامة([[59]](#footnote-60))، ولو اعتمدنا تعريفه هذا لوجدنا أنه متوافق مع التعاريف السابق في وصف الكلية ويعد مؤكداً لها، فالخلاف عند المتقدمين هو في وصف القاعدة فقط، وليس في غيرها كما سيأتي عند المتأخرين.

**ثانياً: عند المتأخرين**([[60]](#footnote-61))([[61]](#footnote-62)):**-**

وبعد ذكر أقوال المتقدمين نستعرض ذكر أبرز أقوال المتأخرين، وهي على النحو التالي:

قال الكفوي([[62]](#footnote-63)) ت 1094هـ: (هي قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها).([[63]](#footnote-64))

وقال الحموي([[64]](#footnote-65)) ت 1098هـ: (هي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته؛ لتعرف أحكامها منه).([[65]](#footnote-66))([[66]](#footnote-67))

وقال القاضي عبدالنبي([[67]](#footnote-68))([[68]](#footnote-69))ت 1173هـ: (هي قضية كلية تعرف منها بالقوة القريبة من الفعل أحوال جزئيات موضوعها).([[69]](#footnote-70))([[70]](#footnote-71))

وقال التَّهانَوي([[71]](#footnote-72)) ت 1191هـ: (هي أمر كلّي منطبق على جميع جزئياته عند تعرّف أحكامها منه).([[72]](#footnote-73))

وقال الزرقا ت 1999م: (هي حكم أغلبي ينطبق على معظم جزئياته).([[73]](#footnote-74))

وقال قَلْعَجِي ت 2014م: (هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها).([[74]](#footnote-75))

وقال يعقوب الباحسين: (هي قضية كلية).([[75]](#footnote-76))

**ثالثاً: إشكالية التأخر الزمني في تعريف القاعدة:-**

ولم يقف الباحث على أحد عرف القواعد قبل الطوفي، وهو الأمر الملفت للانتباه، بأن يأتي تعريف مثل هذا المفهوم الأصيل بعد سبعة قرون، فهل من المعقول أن يكون أول من تكلم عنها الطوفي، بعد عدة قرون ؟!

ولابد من معرفة أن هناك فرقاً بين أول من عرف القواعد، وأول من طبقها، وهذا يؤكد على أهمية قضية الاستقراء التي تكشف حل هذه المشكلة، مع أن هناك مصطلحات استخدمت بدلاً من القاعدة كمصطلح القانون([[76]](#footnote-77))، وهذا جاء تأثراً بالثقافة اليونانية السائدة في ذلك الوقت.

**رابعاً: أثر هذا التأخير على قواعد التفسير:**

لعل من أسباب تأخر مفهوم قواعد التفسير –كما سيأتي- هو التأخر الزمني الذي أصاب مفهوم القواعد، مما كان له انعكاس على قواعد التفسير، فقد كان أول من عرف القواعد هو الطوفي ت 716هـ، فمجيء مفهوم القواعد متأخراً أثر على تأخر ظهور مفهوم القواعد التفسيرية.

### **المطلب الثالث: العلاقة بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي.**

القاعدة في ضوء المعنى اللغوي حملت معنى الثبوت والإقامة والاستقرار، ولعل هذا مما يسترشد به على المعنى الاصطلاحي من كون القاعدة ثابتة كلية مطردة، وهذا ما أكده المعنى اللغوي كما سيأتي، وكما تقول العرب: "إِذا قام بك الشَّرُّ فاقْعُدْ "([[77]](#footnote-78))، وقال ابن عطية –رحمه الله-: (لفظة القعود أدل على الثبوت) وجاء قوله هذا عند تفسير قوله تعالى { ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ } [سورة آل عمران:121] فقد قال: (مقاعد) جمع مقعد وهو مكان القعود، وهذا بمنزلة قولك مواقف، ولكن لفظة القعود أدل على الثبوت، ولا سيما أن الرماة إنما كانوا قعوداً([[78]](#footnote-79))، فأساس البناء متحقق في معنى القاعدة؛ إذ إن الفروع الجزئية تُبنى على القاعدة التي هي الأساس، والجزئيات تجتمع تحت أصل لها وهو القاعدة، فهذا تحقيق معنى الأصل في القاعدة، قال عبدالرحمن الكيلاني –حفظه الله-:(كما أنه يلزم عقلاً أن تتضمن القاعدة معنى الرسوخ والثبات، ما دامت أصلاً وأساساً لغيرها)([[79]](#footnote-80)).

**أثر هذه العلاقة على قواعد التفسير:**

اتصاف القواعد بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي بكونها تحمل معنى الثبوت والاستقرار، وبكونها مطردة، يعطينا دلالة في ضرورة اتصاف القواعد التفسيرية بهذا المعنى توافقاً مع المفاهيم، ويجب عدم إدخال ما ليس منها كالقرائن والضوابط؛ لاختلاف الصفات بينهم.

## **المبحث الثاني: التفسير لغةً واصطلاحاً**

### **المطلب الأول: التفسير لغةً.**

الفاء والسين والراء (فسر) كلمة واحدة تدل على بيان الشيء وإيضاحه([[80]](#footnote-81))، تقول: فَسَر الشيءَ يفسِرُه و فَسَّرَهُ : أَبانه، والفَسْرُ :كشف المُغَطّى([[81]](#footnote-82))، وهو تفصيل للكتاب([[82]](#footnote-83)) ، ويأتي أيضاً بمعنى الظهور.([[83]](#footnote-84))

* **يتلخص مما سبق:**

التفسير هو:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الكشف** | **الإبانة** | **الإظهار** |
| **الإيضاح** | **التفصيل** |  |

**ربط المعنى اللغوي بالتفسير:-**

بناءً على ما سبق نورد سؤالاً مهماً في هذا الباب ونجيب عليه:

**ما الفرق بين الكشف والبيان والإظهار والإيضاح والتفصيل ؟**

**الكشف والإظهار والإيضاح**: عند النظر من خلال موقع إيراد الكشف يتبين أن الكشف لا يكون إلا عن غامض، وهو التعبير بـ (الكشف عن المغطى) وهذا قول ينطبق على عملية التفسير، وهو المقرر عند أهل العلم، كما هو المعمول به في العهود الأولى؛ لأن الناس لا تحتاج للتفسير دائماً، ولكن عند ورود الغموض والإشكال، ولهذا يقول أهل اللغة:(التفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل)([[84]](#footnote-85))، والإيضاح والإظهار: هذه الألفاظ معانيها متقاربة مع الكشف إلى حد كبير، لاسيما الظهور والوضوح، فهما لا يأتيان إلا بعد خفاء وغموض، وبعضهم جعلها مترادفة([[85]](#footnote-86)).

**البيان**: البيان مشتمل على المعاني السابقة وزيادة، أي: أن البيان هو الواضح والبارز الذي لا خلاف فيه، والبيان يكون مع من لم يعرف لغة القرآن أو من ضعفت حصيلتهم في العربية؛ لأنه يحتاج ما زاد عن المشكل، والقرآن عند هؤلاء جُلَّه -إن لم يكن كله- بحاجة إلى بيان بالنسبة له، وهو أبلغ من الكشف، فكل كشف وإيضاح وظهور هو بيان، وليس كل بيان هو كشف وإيضاح وظهور، فهذه المعاني تحتاج إلى البيان، وليس العكس.

**التفصيل**: لا يأتي إلا بعد إجمال، فكثير من الألفاظ في القرآن قد تأتي مجملة مثل الأمر بإقامة الصلاة دون تحديد الكم والكيف وهو على سبيل الإجمال، فيأتي التفسير مفصلاً للإجمال، ولكن لا يلزم إيقاعه على اللفظ الغامض كما هو في الكشف.

ولعل المعاني السابقة يختلف ورودها باختلاف أحوال الناس، ففي عصر التنزيل كانت حاجتهم إلى الكشف أكثر من غيره؛ **لثلاثة أمور:**

1. شدة فصاحتهم ومعرفتهم لدلالات الألفاظ والمعاني.
2. رجوعهم إلى النبي –صلى الله عليه وسلم عند ورود الإشكال.
3. مشاهدتهم للأحداث والوقائع التي تعطي التصور الكامل حول فهم الآيات.

أما العصور التي بعدهم فحاجتهم إلى البيان أشد من غيرها، وبنحو هذا يقرر العالم الجليل صاحب التصانيف النفيسة ابن الأكفاني([[86]](#footnote-87)) –رحمه الله- إذ يقول :(إن القرآن إنما أنزل باللسان العربي في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه فإنما كانت تظهر لهم بعد البحث والنظر، وجودة التأمل والتدبر، ومع سؤالهم النبي –صلى الله عليه وسلم- في الأكثر... ولم ينقل إلينا عن الصدر الأول تفسير القرآن وتأويله بجملته، فنحن نحتاج ما كانوا يحتاجون إليه زيادة على ما لم يكونوا يحتاجون إليه من أحكام الظاهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن أشد احتياجاً إلى التفسير).([[87]](#footnote-88))

### **المطلب الثاني: التفسير اصطلاحاً.**([[88]](#footnote-89)**)**

وردت عدة تعريفات للتفسير، ومن الضروري بيان ما اختاره أهل التقعيد؛ حتى يتم الاحتكام إليه، والنظر في مدى مناسبته مع مفهوم قواعد التفسير:

هو فهم المراد من الخطاب.([[89]](#footnote-90))

هو بيان كلام الله المعجز المنزل على محمد –صلى الله عليه وسلم-.([[90]](#footnote-91))

**وقيل**: هو علم يُبحث فيه عن أحوال القرآن العزيز من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية.([[91]](#footnote-92))

**وقيل**: علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه –صلى الله عليه وسلم- وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه.([[92]](#footnote-93))

وسيأتي الحديث حولها في الإشكالات.

## **المبحث الثالث: مفهوم قواعد التفسير (مركباً).**

عند النظر في بداية إطلاق هذا المصطلح على التصانيف نجد أن أول من ذكر هذا المصطلح هو الطوفي –رحمه الله- ت 716هـ في عنونته لكتابه (الإكسير في قواعد علم التفسير) الذي شمل علوم القرآن المختلفة.

هناك تعريفات متعددة لقواعد التفسير، وأبرزها –في حدود الدراسة:-

قيل: (هي الأحكام الكلية التي يُتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفة كيفية الاستفادة منه).([[93]](#footnote-94))

وقيل: (هي الأمور الكلية المنضبطة التي يستخدمها المفسر في تفسيره).([[94]](#footnote-95))

هاذان التعريفان هما الأشهر في مصنفات قواعد التفسير، ويلاحظ أن أن التعريفين اتفقا على الوصف بالكلية، والتعريف الأول اشتقواعد التفسير والترجيح معاً، وأما الثاني فلم يظهر من اشتماله على الترجيح، وبيان تفصيل ذلك سيأتي لاحقاً في الإشكالات.

## **المبحث الرابع: إشكاليات في المفاهيم.**

### **المطلب الأول: إشكالية مفهوم القاعدة.**

يلاحظ أن تعريفات المتأخرين للقاعدة تختلف بعضها عن بعض في عدة أمور:-

1. في الوصف: فقد اختلفوا في وصفها كحال المتقدمين بأنها: قضية، أو حكم، أمر.
2. في كونها كلية أو أغلبية: اختلفوا في كون القاعدة: كلية مطردة أو أغلبية، فمنهم من ذهب إلى أنها كلية، ومنهم من ذهب إلى أنها أغلبية.
3. في الجزئيات: اختلف العلماء في جزئيات القاعدة، فمن ذهب إلى أنها كلية يرى أنها شاملة لجميع جزئياتها، ومن ذهب إلى أنها أغلبية يرى أنها تنطبق على معظم جزئياتها، والخلاف في هذا هو داخل في قولهم: هل الاستثناءات داخلة في القاعدة أو لا ؟.

وبناءً عليه يتضح أن الذي يرى أن القواعد كلية مطردة يراها تنطبق على جميع الجزئيات، وأما من يراها أغلبية غير مطردة فإنه يراها تنطبق على معظم الجزئيات لا كلها، وأما مراد السبكي –رحمه الله- من كونه ذكر كلية مع جزئيات كثيرة، "فيظهر من مفهومه أنه يرى أن القاعدة لا تكون قاعدة إلا إذا كانت لها جزئيات كثيرة، وإذا لم يكن لها جزئيات كثيرة فليست بقاعدة"([[95]](#footnote-96))، وعلى مفهومه أيضاً فإن القاعدة ذات المثال والمثالين ليست قاعدة؛ لأنها فقدت الكثرة، ولعل ما يؤكد هذا التوجيه هو عدم إطلاق ابن السبكي اصطلاح جزئياتها بذكر الضمير فيها، ولكن جعلها بخلاف ذلك فذكر بقوله: جزئيات كثيرة، أي: أمثلة كثيرة، وقولهم (على جميع جزئياتها) أو (على معظم جزئياتها) إنما هو تأكيد وتفسير لما قبله، فمن قال بأنها: (أحكام كلية) أضاف قيداً احترازياً أو تفسيرياً وهو في قوله (المنطبقة على جميع جزئياتها)، وهذا القيد يُغني عنه قولهم بأنها (كلية)؛ لأن الكلية لا تكون كلية إلا بانطباقها على جميع جزئياتها، وإنما هو من باب الزيادة والاحتراز، وهذا ما سار عليه يعقوب الباحسين –كما سبق في تعريفه- حيث اكتفى بتعريف القواعد بأنها: (قضية كلية) دون قيود أخرى، وكذلك في قولهم بأنها (أحكام أغلبية) فالأغلبية المراد بها انطباقها على معظم جزئياتها، مع أن ذلك مفهوم من إيراد (الأغلبية)؛ لأن الأغلبية تقع على معظم الجزئيات وأغلبها، وليست كلها كحال الكلية.

**الفرع الأول: مقارنة بين كلام المتقدمين والمتأخرين:**

**أولاً: وصف القاعدة:**

* اختلف العلماء المتقدمون والمتأخرون في وصف القاعدة بين كونها: قضية، أو أمر، أو حكم.

**ثانياً: كلية القاعدة أو أغلبيتها:**

* أجمع المتقدمون على أن القواعد كلية.
* ذهب جمهور المتأخرين من المتخصصين في المصطلح([[96]](#footnote-97)) إلى أن القواعد كلية.

**ثالثاً: جزئيات القاعدة:**

* اتفق المتقدمون على أن القواعد تنطبق على جميع جزئياتها.
* يرى جمهور المتأخرين من المتخصصين في المصطلح على أنها تنطبق على جميع جزئياتها.

**النتيجة:**

* كلام جمهور المتأخرين من المتخصصين بالمصطلح يتفق مع كلام المتقدمين في كلية القاعدة، وتطبيقاتها على جميع جزئياتها.
* إجماع المتقدمين والمتأخرين على لزوم تعدد أمثلة القاعدة، فلا يندرج الحديث على القاعدة ذات المثال والمثالين، وهذا من لوازم وصف الكلية أو الأغلبية.
* أهل التعاريف السابقة سواء من اللغويين أو الفقهاء أو الأصوليين متفقون على توصيف القاعدة، فليس لأحدهم تعريف خاص في فن معين كأن يذكر قيداً أو ضابطاً يخرجه عن المعنى الاصطلاحي العام، وإن كان أكثر التعريفات قُصد بها القواعد الفقهية، ولكن ليس ثمة قيد يجعلها لا تنطبق على غيرها؛ بدليل أن أهل اللغة والاصطلاح كالفيومي والجرجاني والكفوي والتهانوي اعتمدوا عليها، فمن كان مفهومه أطلق على فن خاص أو معين لم يذكر في التعريفات السابقة، والباحث حرص على ذكر التعاريف المتوافقة مع جميع الفنون، ومن جميع المتخصصين.

والخلاف بينهم موضوعه في الجزئيات، أي: هل الجزئيات المستثناة هي من القاعدة أو خارجة عنها ؟ فمن رأى أنها داخلة فيها ذهب إلى توصيف القواعد بالأغلبية احترازاً من الجزئيات المستثناة أو الخارجة، ومن رأى أنها ليست من القاعدة وإنما هي خارجة عنها؛ اعتماداً على إيراد وصف الكلية على الجزئيات، وسيأتي الحديث حولها في (كلية القاعدة) و (حقيقة الجزئيات).

**رابعاً: أثر ذلك على قواعد التفسير:**

إن من آثار الإشكاليات السابقة على قواعد التفسير، أن الوصف يجب أن لا يتجاوز كونه (قضية، أو حكماً، أو أمراً)، وأن الخلاف بين كون القواعد مطردة أو أغلبية ينصب على القواعد التفسيرية من جهتين:

**الأولى**: من جهة أنها يجب أن لا تتجاوز كونها كلية أو أغلبية إلى ما دون ذلك بكونها ناقصة كما هو الحال في القرائن والضوابط.

**الثانية**: من جهة أن تقرير البعض بكون القاعدة أغلبية لا يُخرج عن كونها قاعدة ثابتة؛ لوجود من يقرر ذلك من العلماء المتقدمين، وإن كان قولاً مرجوحاً عند أغلب العلماء.

**الفرع الثالث: توصيف القاعدة: بالقضية أو الأمر أو الحكم:**

التعاريف السابقة اختلفت في التوصيفات فمنهم من ذكر أن القواعد: قضية، أو أمر، أو حكم، فمن ذكر أن القاعدة (قضية) أو (أمر) لاحَظوا أن القاعدة ليست هي ذات الحكم، وإنما هي مشتملة على الحكم ووسيلة للتعبير عنه([[97]](#footnote-98))، ومن عرفها بأنها (حكم) فليس مراده بأنها حكم فقهي من تحليل أو تحريم، وإنما من باب الحكم على الشيء فرع عن تصوره، لذلك يعبر بعضهم بذكر: قضية أو أمر، فلو كانت حكماً ثابتاً لما تعددت ألفاظها بين العلماء؛ لأن المدلول قريب من الصورة، فالمقصود هو القضية أو المسألة أو الأمر ونحو ذلك مما يقرب الصورة، وتوصيف القاعدة بكونها حكماً يتفق مع المعنى اللغوي، وأيضاً يكسبها قوة عند التوظيف، قال مومني–وفقه الله-:(يقتضي أن تشتمل القاعدة على هذا العنصر، وهو حكمها الذي به تكتسب قوتها عند الإعمال والتطبيق)([[98]](#footnote-99)).

**الفرع الرابع: كلية القاعدة:**

هذه التعريفات وإن كان أكثرها يطلق على القواعد الفقهية، إلا أن المقصود المعنى العام للقاعدة، فهي تعطي صورة تاريخية واضحة وعامة لمصطلح القاعدة، وهذا الأمر يجري على جميع العلوم، سواء في التفسير أو النحو أو الأصول أو الفقه أو القانون أو غيره، ولكن الذي ينبغي مراعاته أن بعضهم عَدَلَ عن المعنى الموضوع للقاعدة، فأصبح عندهم بمنزلة الاصطلاح الخاص للقواعد الفقهية([[99]](#footnote-100)) كتعريف المقري، أو السبكي، أو الزرقا –رحمهم الله-.

فهناك من ذهب إلى أن القواعد أغلبية وليست كلية؛ خروجاً عن ما يرد على القاعدة من مستثنيات، وأنه لابد من جعلها أغلبية؛ حتى لا تنخرم القاعدة.

وهذا التعبير وإن كان أكثر حيطة من غيره، إلا أن المتقدمين وغيرهم من المتخصصين كانوا أكثر دقة في تعبيراتهم فهم عندما يعبرون عن كون القاعدة كلية وتنطبق على جميع الجزئيات، فهم لم يغفلوا عن هذا الإيراد، فمعلوم أن لكل قاعدة شواذاً، و**لكنهم يعللون بالتالي:**

1. أن لكل قاعدة شواذاً، والشاذ لا حكم له، "حيث إن القواعد في سائر العلوم لا تخلو عن الشواذ والمستثنيات، ثم إن تلك المستثنيات لا تغض من شأنها"([[100]](#footnote-101))، وإنما العبرة بالغالب، وكما يقول الشاطبي –رحمه الله-:(الأمر الكلي إذا ثبت كلياً، فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرجه عن كونه كلياً، وأيضًا فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت)([[101]](#footnote-102))، وقال أيضاً :(فأجريت الأحكام الكلية على ما هو الغالب حفظاً على الكليات، ولو اعتبرت الجزئيات لم يكن بينهما فرق)([[102]](#footnote-103))، فالعلماء لا يجهلون مثل هذه الاستثناءات حتى إنهم قالوا:(من القواعد عدم اطراد القواعد)([[103]](#footnote-104))، وقال ابن القيم –رحمه الله-:(شأن الشرائع الكلية أن تراعي الأمور العامة المنضبطة، ولا ينقضها تخلف الحكمة في أفراد الصور).([[104]](#footnote-105))
2. أن شواذ القاعدة ومستثنياتها خارجة منها وداخلة في قاعدة أخرى، "فالجزئيات المتخلفة قد يكون تخلفها لأسباب:
3. لحكم خارجة عن مقتضى الكلي، فلا تكون داخلة تحته أصلاً.
4. أن تكون داخلة، لكن لم يظهر لنا دخولها.
5. أن تكون داخلة عندنا، لكن عارضها على الخصوص ما هي به أولى".([[105]](#footnote-106)).
6. أن ذلك يعود إلى عدم تحقق معنى القاعدة كاملاً في تلك الجزئية، أو وجود قاعدة هي أكثر صلة بتلك الجزئية، اقتضت التخصيص([[106]](#footnote-107))، وفي هذا يقول ابن تيمية –رحمه الله-:(وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره؛ فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ويمنع مساواته لغيره)([[107]](#footnote-108)).
7. وأقوى ما يقال في ذلك: أن هذه الكلية هي كلية نسبية لا شمولية؛ لوجود الشذوذ في بعضها،([[108]](#footnote-109)) ويؤكد هذا أيضاً ابن تيمية في قوله:(ومن المعلوم بصريح العقل أن الكلي الذي يعم جزئيات كثيرة)([[109]](#footnote-110)).
8. الحكم على القواعد بأنها أغلبية لا يتناسب مع المعنى اللغوي للقاعدة؛ إذ إنها هي أساس الشيء وأصله وبناؤه، فكيف تكون أساساً وأصلاً وهي أغلبية وليست كلية ؟! وأيضاً يتعارض مع المعنى الاصطلاحي للقاعدة التي وضعت على أنها حكم كلي عند واضعيها، كما عرفها –فيما سبق- الجرجاني والكفوي والتهانوي والفيومي والتفتازاني وغيرهم، وابن جني([[110]](#footnote-111)) عقد في كتابه (الخصائص) باباً في الحديث عن الاطراد والشذوذ في قواعد النحو واللغة، ووضح هذه المسألة.
9. تنصيص جميع المتقدمين على أنها كلية، يجعل هذا الرأي أكثر اعتباراً وتوافقاً، وقال القرافي([[111]](#footnote-112)) -رحمه الله- ت 684هـ، في وصفه للقواعد بأنها:(قواعد كلية فقهية جليلة كثيرة العدد عظيمة المدد مشتملة على أسرار الشرع وحكمه)([[112]](#footnote-113)).
10. ولعل الحديث عن جزئيات القاعدة ليس من صلب القاعدة، ولكنه من شأن الضابط، وهذا يظهر ويتقوى بقوة صياغة القاعدة، فالصياغة تختلف من مقعد إلى مقعد آخر، فلربما كانت صياغة أحدهم جعلتها كلية دون استثناءات، وآخر دون ذلك.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الحموي –رحمه الله- ذهب إلى أن القواعد عند أهل النحو والأصول هي كلية وليست أغلبية، بينما هي عند الفقهاء أغلبية، والناظر في أقوال الفقهاء يجد خلاف ذلك([[113]](#footnote-114))؛ إذ إن أكثر أصحاب المذاهب على أنها كلية، فكثير من فقهاء الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة يرون بكلية القواعد، وهذا يتضح من خلال مفهومهم للقاعدة.([[114]](#footnote-115))

**خلاصة الخلاف وأثره على القواعد التفسيرية:**

وجد الباحث أن هناك إشكالية في كون القاعدة هل هي كلية أو أغلبية؟!، وبعد تحقيق المسألة تبين أن الخلاف بين الفريقين هو خلاف شبه اصطلاحي، إذ إن صاحب النظرة الكلية يرى أن المستثنيات من القاعدة لا تدخل في شروط أمثلة القاعدة، أو الحكم يكون للغالب، بينما الفريق الآخر الذي يرى أن القواعد أغلبية يرى أنها تستحق أن تكون أغلبية حتى لا تشمل مستثنياتها، فإن لكل قاعدة استثناءاً([[115]](#footnote-116))، فهم متفقون على خروج المستثنيات من القاعدة، ولكن موضع الخلاف في إطلاق المفهوم ووصفه، مع اتفاقهم على لزوم تعدد تطبيقات القاعدة، فلا ينطبق الحديث على القاعدة مهملة التطبيقات أو ذات المثال والمثالين.

والقول بكلية القاعدة ينعكس على القواعد التفسيرية من جهة المفهوم والتطبيق، فمن جهة المفهوم يستلزم منه عند تقريره: بيان أن قواعد التفسير هي أحكام كلية، ومن جهة التطبيق يستلزم منه الاستقراء الكلي ولا يُكتفى بالأغلبي؛ حتى تثبت كلية القواعد.

**الفرع الخامس: حقيقة جزئيات القاعدة:**

عند النظر في مفهوم القاعدة قد يظن الناظر فيها أن المراد من جزئيات القاعدة هو جزئيات الحكم أو القضية أو الأمر الكلي نفسه([[116]](#footnote-117))، حيث عُرّف بأنها:(أمر كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرّف أحكامها منه. وهذا التفسير مجمل. وبالتفصيل: قضية كلّية تصلح أن تكون كبرى الصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة إلى الفعل. قال السيد السّند([[117]](#footnote-118))-رحمه الله-: "وجه كونه تفصيلاً أنّه علم به أنّ الأمر الكلّي المذكور أوّلاً أريد به القضية الكلّية لا المفهوم الكلّي، كالإنسان مثلاً([[118]](#footnote-119)) وإن ذهب إليه بعض القاصرين". وعُلم أيضاً أنّ المراد بالجزئيات ليس جزئيات ذلك الأمر الكلّي كما يتبادر إليه الوهم، إذ ليس للقضية جزئيات تحمل هي عليها فضلاً عن أن يكون لها أحكام يتعرّف منها، بل المراد جزئيات موضوع تلك القضية، فإنّ لها أحكاماً تتعرّف منها، فخرجت الشرطيات، إذ ليس لها موضوع، وعلم أيضاً أنّ تلك الأحكام أيضا منطوية في تلك القضية المشتملة عليها بالقوة. فهذا الاشتمال هو المراد بانطباق الأمر الكلّي على جزئيات موضوعه باعتبار أحكامها التي تتعرّف منه، فقد فصّلت في هذه العبارة أموراً ثلاثة أجملت في العبارة الأولى، فصار الحاصل أنّ القاعدة أمر كلّي، أي قضية كلّية منطبق، أي مشتمل بالقوة على جميع جزئياته، أي جزئيات موضوعه عند تعرّف أحكامها، أي يستعمل عند طلب معرفة أحكامها بأن تجعل كبرى الصغرى سهلة الحصول للكسب أو للتنبيه)([[119]](#footnote-120)).

وهذا التوضيح من التهانوي –رحمه الله- جاء تأكيداً لما سبق ذكره، فقد وضح معنى الجزئيات بأنها جزئيات الموضوع، وليست جزئيات مفهوم القاعدة.

**الخلاصة:**

يجد الباحث إشكالية في كون القاعدة كلية هي أو أغلبية؟!

وعند تحقيق المسألة يتبين أن الخلاف بين الفريقين هو خلاف شبه اصطلاحي، إذ إن صاحب النظرة الكلية يرى أن المستثنيات من القاعدة لا تدخل في شروط أمثلة القاعدة، أو الحكم يكون للغالب.

بينما الفريق الآخر الذي يرى أن القواعد أغلبية يرى أنها تستحق أن تكون أغلبية حتى لا تشمل مستثنياتها، فإن لكل قاعدة استثناءً([[120]](#footnote-121))، فهم متفقون على خروج المستثنيات من القاعدة، ولكن موضع الخلاف في إطلاق المفهوم ووصفه، وقد بين الباحث فيها أثر ذلك على القواعد التفسيرية.

### **المطلب الثاني: إشكالية مفهوم التفسير لغةً واصطلاحاً.**

أشار الطوفي –رحمه الله- في كتابه إلى الإشكال في مفهوم التفسير، وصرح بأن السابقين لم يحرروه، حيث قال –رحمه الله-:(إنه لم يزل يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أجد أحداً منهم كشفه في ما ألفه ولا نحاه في ما نحاه)([[121]](#footnote-122))، والإشكال في علم التفسير ينصب وينجر إلى المفهوم من باب أولى؛ لأن الشيء فرع عن تصوره، فالمفهوم يأتي بعد ضبط العلم ومعرفة منحاه.

**أولاً: من جهة لغوية:**

يتبين في التعريف اللغوي للتفسير: أن التفسير يدور حول عدة معان: الكشف والبيان والإظهار والإيضاح والتفصيل، وعند النظر والتمحيص يجد الباحث أن الكشف والإيضاح والإظهار يكون مع من يعرف لغة القرآن؛ إذ إن حاجتهم تكون في مواضع يشوبها غموض أو خفاء أو إشكال، وأما البيان فيكون مع من ضعفت حصيلته في العربية، أو تعلمها من قريب، إذ إن من يعرف اللغة العربية ليس بحاجة إلى بيان كل آية أو لفظة، ولكن بحسب ما يشكل عليه أو يخفى عليه فهنا لابد من كشف للفظ المشكل أو الآية، بخلاف غير العارف باللغة العربية فهو بحاجة إلى بيان كل آية أو لفظة، أو في غالبها ما أمكن، وأما التفصيل فلا يكون إلا مواضع الإجمال، والله أعلم.

**ثانياً: من جهة اصطلاحية**:

يجد الباحث أن المقعدين انقسموا في تعريف التفسير إلى عدة أقسام ما بين موسع ومضيق، فتعريف الحربي([[122]](#footnote-123)) –سدده الله- يدخل فيه أموراً كثيرةً سواءً من التفسير أو من علوم القرآن، فجعل التفسير عنده شاملاً لغيره، فقد ذكر أموراً تخرج عن إطار التفسير، وليس عنده ثمة علاقة وترابط بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للتفسير، بل هو مغاير له، إذ إن التفسير لغةً –كما ذكر أهل اللغة- الكشف والبيان، ويكاد يكون هناك إجماع على أن التفسير يُعنى ببيان كلام الله –عز وجل- ثم اتسع العلماء فيه، وزاد بعضهم حتى إن تعريفه اشتمل على استخراج حكمه وأحكامه، وكان ينبغي عليه أن يربط التعريفين مع بعضهما، فالتفسير يفترض أن يكون كشفاً وبياناً لمعاني مراد الله، والأولى ألا يتجاوز ذلك؛ حتى لا يدخل فيه ما ليس منه، فالتعريف لابد أن يكون جامعاً مانعاً، لا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج منه ما كان فيه، وجدير بالذكر أن أفضل من التزم بالتفسير علمياً وعملياً هو شيخ المفسرين ابن جرير الطبري –رحمه الله- فقد بين أن التفسير هو البيان عن المعاني، فلا يكاد يعرج في تفسيره على شيء من المسائل أو الفروع ونحوها، وفي هذا يقول الطبري في رده على من أنكر حقيقة الميزان يوم القيامة:(وليس هذا الموضع من مواضع الإكثار في هذا المعنى على من أنكر الميزان الذي وصفنا صفته، إذ كان قصدُنا في هذا الكتاب البيان عن تأويل القرآن دون غيره. ولولا ذلك لقرنَّا إلى ما ذكرنا نظائره، وفي الذي ذكرنا من ذلك كفاية لمن وُفِّق لفهمه إن شاء الله)([[123]](#footnote-124))، فهذا كلام منه على ضرورة لزوم بيان المعنى فقط دون غيره، وللشاطبي قول جميل يستفاد منه في تعريف التفسير، بحيث يضيق معناه ولا يتسع، لأن المقصود هو كشف وبيان معاني القرآن الكريم، أما الزيادة على ذلك فليس له علاقة، وإنما هو من باب التكلف، حيث يقول:(علم التفسير مطلوب فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب، فإذا كان المراد معلوماً؛ فالزيادة على ذلك تكلف)([[124]](#footnote-125))، هذا توضيح من عالم محقق في هذا الباب، فقد أشار إلى أن التفسير متوقف على ما يحتاجه المخاطب حتى يفهم الخطاب، وفي مثل ذلك يقول العالم الجليل صاحب التصانيف ابن الأكفاني ت 749هـ:(نحن أشد احتياجاً إلى التفسير، ومعلوم أن تفسيره يكون بعضه من قبل بسط الألفاظ الوجيزة، وكشف معانيها، وبعضه من قبل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض؛ لبلاغته ولطف معانيه. وهذا لا يستغني عن قانون (قواعد) علم يُعول في تفسيره عليه، ويرجع في تفسيره إليه، ومِسْبار تام يُميِّز ذلك، وتتضح به المسالك)([[125]](#footnote-126))، فهذا كلام دقيق في بيان عملية التفسير بكونها مشتملة على أمرين:

1. بسط الألفاظ الوجيزة، وكشف معانيها.
2. الترجيح بين الأقوال التفسيرية.

وأيضاً أكد ابن كثير على ذلك عند تفسير قوله تعالى {ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ } [سورة النساء:11]، حيث قال –رحمه الله-:(ولنذكر منها ما هو متعلق بتفسير ذلك، وأما تقرير المسائل ونصب الخلاف والأدلة والحِجاج بين الأئمة، فموضعه كتاب الأحكام)([[126]](#footnote-127))، فهذه الأقوال السابقة من الأئمة الأعلام من خاصة المفسرين والمقعدين فيها رد وبيان على من اشتمل عنده معنى التفسير على ما زاد عن بيان المعنى، وبعد ذلك يتقرر أن ما يحتاج إليه هو الكشف والبيان للنص القرآني، وهذا ما ينبغي ملاحظته والعمل به، وليس ثمة صعوبة لو جعلنا معنى التفسير يقتصر على البيان فقط دون ذكر الكشف؛ من باب التجوز، وأن معنى البيان مشتمل على الكشف وزيادة، والله أعلم.

وأما تعريف السبت والطيار –حفظهما الله- فهو أقرب للصواب؛ إذ إن التفسير متعلق ببيان معاني القرآن الكريم، ويلحظ الباحث أن السبت والطيار يصلان إلى نتيجة واحدة في تعريفهما وهي: أن التفسير بيان معاني القرآن، وكما قيل:(صلب التفسير وأساسه ورأسه بيان المعنى، وما سوى هذا إما خادم له أو تابع)([[127]](#footnote-128))، وبهذا أشار الطبري من خلال عنونة كتابه (جامع البيان في تأويل آي القرآن) فقد وصفه بأنه بيان لمعاني القرآن، ومن أقوى الأدلة في الاستدلال على أن معنى التفسير هو بيان معاني كلام العزيز هو قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ} [سورة الفرقان:33]. أي: أحسن بياناً([[128]](#footnote-129)).

### **المطلب الثالث: إشكالية مفهوم قواعد التفسير.**

في تعريف قواعد التفسير بين السبت والطيار، يجد الباحث أن تعريف الطيار-وفقه الله- ليس واضحاً بل هو بحاجة إلى تعريف؛ إذ إنه لم يذكر نوع هذه القواعد الكلية، وما هدفها ! وهل هي متعلقة ببيان معاني القرآن أو أنها تتجاوز ذلك إلى أحواله وحكمه ؟!

بينما تعريف السبت كان تعريفاً دقيقاً ومتفقاً مع تعريف القواعد والتفسير لغةً واصطلاحاً، وهذا أمر يُحسب له، وليت المؤلف التزم بهذا التعريف في كتابه! ولكنه تجاوز ذلك إلى ما ليس من القواعد، فقد ذكر قواعد متعلقة ببيان معاني القرآن، وقواعد متعلقة بأحوال القرآن، وقواعد متعلقة بالأحكام الفقهية([[129]](#footnote-130))، وذكر ضوابط وقرائن وفوائد ! مع أن السبت نفسه انتقد ابن السعدي واستدرك عليه كونه توسع في القواعد حتى إنه سمى بعض الفوائد واللطائف وغيرها باسم القواعد التفسيرية([[130]](#footnote-131))، والحقيقة أن كليهما وقع في هذا الأمر، والطيار أيضاً انتقد ابن السعدي في مثل ما انتقده السبت حيث إنه ذكر بأن معظمها ليست قواعد، وهنا أمر ينبغي الالتفات إليه وهو أن ابن السعدي لا يمكن الاستدراك عليه من جهة أنه لم يُعرف القواعد بتعريف معين بل جعلها دون تعريف، فانتقاده على تصور أو مفهوم مبني عندنا هذا فيه إشكال، فقد يقصد بها الخاطرة أو النكت أو الضابط أو القاعدة الكلية وغير ذلك، بخلاف السبت فإنه بين مصطلحه في القواعد التفسيرية وفق تصور معين يراه، والمنهج العلمي يستدعي احتكامه إلى مصطلحه وتصوره لا على تصورنا أو رأينا.

## **المبحث الرابع: منزلة قواعد التفسير من علوم القرآن وعلم التفسير وأصول التفسير.**

كثرت الآراء حول هذه المفاهيم حتى صار بعضها متشابكاً ومتداخلاً مع بعضه، مما جعل الباحث يُعاني فيه أكثر من غيره، وأخذ حيزاً كبيراً من المطالعة والنظر والتحليل والمقارنة والتحقيق بين المتقدمين والمتأخرين، وبعد هذا وجد الباحث أن هذا الغموض والاختلاف في هذه المفاهيم جاء نتيجة عدة أسباب، وهي:

1. **اختلاف الألفاظ واتفاق المعنى**: فهناك من يصف مفهوماً فهمه من غيره بلفظة مغايرة، مما يرد عليه إشكالات كثيرة، فمثلاً المتقدمون قد يطلقون تعريفاً معيناً بعد تمحيص ودقة في اللفظة وبسبب مرور العصور وتناقل العلماء هذا المفهوم جعله أكثر نضوجاً من مفهوم جديد قد يورد عليه إشكال في أي وقت من الأوقات، ومثال ذلك: تعريف الزرقاني الذي يظهر أنه استفاده من الكافيجي من جهة المعنى.
2. **عدم الاختصاص**: ويعني الباحث بذلك عدم عناية بعض الباحثين في التخصص نفسه، فقد يعرف أصول التفسير، ولكن لا يعرف حقيقة القواعد التفسيرية، فقد يراها بمنزلة واحدة، أو مختلفة، أو جزءاً منها، دون خبرة ودراية وتحقيق في الموضوع.
3. **التسرع في إطلاق التعريف:** فبعضهم بسبب تسرعه نجده كثيرَ الانتقال من رأي إلى آخر، صحيح أن الرجوع إلى الحق فضيلة، ولكن هذا في حالة عدم التسرع وكثرة التحول، وأيضاً هناك من يطلق التعريف ارتجالاً دون تدقيق؛ لأنه يريد الوصول إلى صلب البحث والمسألة مباشرة، فهو ينظر للمفاهيم أنها شكليات للدراسة، مع أنها هي حدود وصلب الدراسة وعليها تنبني.
4. **عدم فهم السابقين:** الرجوع إلى كلام المتقدمين من المحققين وخصوصاً أهل التفسير والتقعيد والنظر في توجيهاتهم في عملية التفسير يُعطي صورة متكاملة حول هذا الموضوع، وبخلاف ذلك لا يتحقق المفهوم الكامل لهذه المفاهيم.

**&** وهذه المسألة بحاجة إلى أكثر تحقيق ودقة؛ ذلكم أن هناك عقبات تقف أمامها، وأشد هذه العقبات عقبتان:

**العقبة الأولى:** صعوبة تحديد نشأة هذه العلوم([[131]](#footnote-132))؛ لفقدان مصنفات كثيرة في هذا الباب؛ حتى يتم من خلالها تعيين المعنى الدقيق من خلال معرفة الشيء الذي أطلق عليه قديماً، وهل هو متسع المعنى كعلوم القرآن وغيره أو لا ؟

**العقبة الثانية:** عدم نضج هذه العلوم أسوة بالعلوم الأخرى كعلوم الفقه، مما جعل الآراء تكثر حولها.

فهذه العلوم بحاجة إلى تحرير في المصطلح، ولابد من مقابلتها بالمعاني اللغوية وخصوصاً تعريف التفسير، فعند الجمع بين المعاني اللغوية مع المعاني الاصطلاحية والنظر في الغاية والهدف يجد الناظر أن قواعد التفسير متعلقة ببيان معاني القرآن ليس أكثر، ولكن الواقع أن بعض المقعدين لم يجعلوها كذلك، بل جعلوها مشتملة على أحوال القرآن وفهمه واستخراج حكمه وأحكامه أو غير ذلك، مع أن معرفة أحوال القرآن وفهم معانيه واستخراج حكمه وأحكامه ليس من عملية تفسير القرآن بل هو معنى زائد عليه، -وكما تقرر سابقا- أن من أفضل من التزم بالمفهوم الدقيق للتفسير هو الطبري، إذ إنه بين ذلك من جهة علمية وعملية، فتطبيقاته على التفسير لا تتجاوز بيان المعنى، ولا تكاد تعرج على المسائل والفروع، فضلاً عن تقريراته السابقة في بيان التزامه ببيان المعنى دون تقصٍّ لما خرج عنها، واستخراج الأحكام والحكم يتفاوت فيه المفسرون علماً ومنهجاً، ومما يستصعب مصاحبة هذه الأمور على تفسير معين –لاسيما عند المتقدمين- لحاجتها إلى أدوات متعددة، وإحاطة بعلوم مختلفة، وعند تركيب قواعد التفسير يعرفونها بأنها:(هي أمور كلية منضبطة تتعلق بمعاني القرآن) كالحربي، وهذا أمر متناقض؛ إذ كيف له أن يجعل معنى التفسير شاملاً لأحوال القرآن وفهم معانيه واستخراج حكمه وأحكامه، ثم يقول في التركيب تتعلق بمعاني القرآن فقط!! فهذا ضيق بعدما وسع؛ لأنه اقتصر على جزئية واحدة من تعريفه وهو: بأنه متعلق ببيان معاني القرآن، دون ذكر الأحوال والأحكام وغيرها.

فعملية التفسير ليست كعملية الاستخراج والتنقيب عن المسائل الفقهية والأصولية وغيرها، إذ إن الناظر في التفسير يحتاج إلى البيان والفهم دون غيره، وأما المسائل الأخرى فهي في مظانها من المصنفات الخاصة بها، وأرجو أن لا يكون مثل ذلك جاء دون تحقيق للمسألة عند بعضهم، مع أن المفاهيم هي التي تبين الدراسة إن كانت ضيقة أو لا، فالتعريف المركب لأي مصطلح من المصطلحات ينبني على تعريف أجزائه، وهذا أمر في غاية الأهمية وجدير بالعناية، ورحم الله كل مجتهد فأهل العلم –علماءً وطلاباً- رحماء بينهم، وليس هناك من هو معصوم من الزلل، فنسأل الله لنا ولهم التجاوز والمغفرة.

وهذه المفاهيم أشكلت على السابقين قبل المتأخرين، فالطوفي –رحمه الله- ت 716هـ يقول:(إنه لم يزل يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أجد أحداً كشفه في ما ألفه ولا نحاه في ما نحاه)([[132]](#footnote-133)).

### **المطلب الأول: منزلة قواعد التفسير من علوم القرآن.**

هناك من يرى أن قواعد التفسير وعلم التفسير وأصول التفسير وعلوم القرآن شيء واحد، وأنها مرادفة لبعضها البعض، سواء كان تصريحاً أو عملياً؛ "ولأن تأسيس علم أصول التفسير لم يكن قد تم بعد، فقد بقيت هذه المناهج (على الأقل حتى ما قبل ابن تيمية –رحمه الله-) مجرّد معالم في المناهج التفسيرية لم تتبلور أو تتطور وتستثمر حتى القرن العشرين ... ولا يعني عدم وجود قضايا أساسية تتعلق بهذا العلم تم درسها بشكل مستقل، أطلق عليها في بعض الأحيان أسماء العلوم: مثل: قراءات القرآن، الناسخ والمنسوخ، المكي والمدني، أسباب النزول، التناسب بين الآيات والسور... إلخ، وبسبب تراكم البحث في هذه القضايا نشأ على يد الإمام الزركشي ما سُميّ بـ(علوم القرآن)، وعلوم القرآن كما عرضها الزركشي في برهانه أوسع من علم أصول التفسير، فقد جَعل هو نفسه علم التفسير نوعاً من هذه العلوم"([[133]](#footnote-134))، ومن ذلك: الكافيجي([[134]](#footnote-135)) ت 879هـ في كتابه (التيسير في قواعد علم التفسير) فقد ضم أبواباً من علوم القرآن المختلفة، وهذا إشارة منه إلى الترادف بينهما.

وهناك من المؤلفين من رأى جواز إطلاق أصول التفسير على علوم القرآن من باب إطلاق الجزء على الكل، قال الشيخ مناع القطان –رحمه الله-:(وقد يسمى هذا العلم –أي علوم القرآن- بأصول التفسير؛ لأنه يتناول المباحث التي لابد للمفسر من معرفتها للاستناد إليها في تفسير القرآن)([[135]](#footnote-136)).

وقال خالد السبت –وفقه الله-:(تعتبر قواعد التفسير جزءاً من أشرف وأهم العلوم القرآنية، والنسبة بينهما هي نسبة الجزء من الكل. هذا وقد تطلق (قواعد التفسير) على جملة علوم القرآن، وهذا إما أن يكون من باب إطلاق الجزء على الكل، وإما لكون علوم القرآن والكتب المصنفة في ذلك تشتمل على قواعد كثيرة من قواعد التفسير منثورة في أبوابه المختلفة)([[136]](#footnote-137))، وعلى ذلك يظهر أن بينهما عموماً وخصوصاً، فعلوم القرآن علم عام يدخل فيه أصول التفسير، بينما موضوع أصول التفسير علم خاص أو موضوع ولا يدخل فيه باقي علوم القرآن([[137]](#footnote-138)).

وعند النظر في موضوع قواعد التفسير نجد أن مواضيعها مستمدة من علوم القرآن، وعلوم القرآن تتناول كل ما يتعلق بالقرآن الكريم من مختلف الجوانب كما هو ظاهر من اللفظة، فهي علوم كثيرة، فالتفسير من علوم القرآن كما أن قواعد الفقه من علوم الفقه، وهذا أمر معلوم ومقرر عند العلماء من أهل التحقيق والاختصاص في هذا الباب، ومن ذلك: قول الغزالي –رحمه الله-:( وقال آخرون: القرآن يحوي سبعة وسبعين ألف علم ومائتي علم، إذ كل كلمة علم، ثم يتضاعف ذلك أربعة أضعاف، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن، وحد ومطلع)([[138]](#footnote-139))، وقال ابن أبي الدنيا([[139]](#footnote-140)) –رحمه الله-:(وعلوم القرآن وما يستنبط منه بحر لا ساحل له)([[140]](#footnote-141)) أي: مواضيع القرآن وآلاته.

وقال ابن العربي –رحمه الله-:(وقد ركب العلماء على هذا كلاماً، فقالوا: إن علوم القرآن خمسون علماً وأربعمئة علم، وسبعة آلاف، وسبعون ألف علم على عدد كلم القرآن، مضروبة في أربعة، إذ لكل كلمة منها ظاهر وباطن، وحد ومطلع، هذا مطلق دون اعتبار تركيبه، ونَضْدِ بعضه إلى بعض وما بينها من روابط على الاستيفاء في ذلك كله، وهذا مما لا يحصى، ولا يعلمه إلا الله تعالى).([[141]](#footnote-142))

قال الزرقاني –رحمه الله- في تعريف علوم القرآن:(بأنه مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله وترتيبه وجمعه وكتابته وقراءته وتفسيره وإعجازه وناسخه ومنسوخه، ودفع الشبه عنه).([[142]](#footnote-143))

قال مساعد الطيار –وفقه الله-:(الأصلُ أن يكونَ ما في علمِ التَّفسيرِ مُبينًا للقرآنِ، وما كانَ خارجًا عن حَدِّ بيانِ كلامِه سبحانَهُ، فإنَّه ليسَ من صُلبِ التَّفسيرِ)([[143]](#footnote-144))، وهذا كلام جميل في تقرير: أن علم التفسير يخص ما يتناوله المفسر من علوم وطرق ومناهج ونحو ذلك لا من جهة إجرائية كما سبق بيانه، كما أن علوم القرآن تتناول ما يتعلق بالقرآن من علوم مختلفة.

والسيوطي –رحمه الله- صنف كتابه (التحبير في علوم التفسير) وصنف كتابه الآخر القيم (الإتقان في علوم القرآن) الذي صار عمدة ومرجعاً في علوم القرآن، وقيل: كتاب التحبير جزء من الإتقان في علوم القرآن.([[144]](#footnote-145))

وقد جعل الزركشي –رحمه الله- في كتابه (البرهان في علوم القرآن) مباحث من القواعد والأصول في التفسير، وكذا السيوطي في (الإتقان في علوم القرآن)، وغيرهما من العلماء، ويغني عن كل ذلك أن تسمية علوم القرآن سبقت غيرها ومن ذلك: (الحاوي في علوم القرآن) لابن المرزبان([[145]](#footnote-146))، و(الاستغناء في علوم القرآن) للأدفوي([[146]](#footnote-147))، و(المختزن في علوم القرآن) لأبي الحسن الأشعري([[147]](#footnote-148))، و(فنون الأفنان في علوم القرآن) لابن الجوزي، و(التنبيه على فضل علوم القرآن) لابن حبيب([[148]](#footnote-149)) –رحمهم الله جميعاً- وهذه الكتب ضمت مباحث من علوم القرآن وإن لم تكن كصورتها مجموعة اليوم، وإنما القصد هو أسبقية إطلاق المصطلح على غيره، والتوسع إنما جاء متأخراً عنهم؛ لشدة حاجة المتأخرين لها، وضعف المحصول اللغوي والعلمي عند كثير من الناس.

### **المطلب الثاني: منزلة قواعد التفسير من علم التفسير والتفسير.**

هناك علاقة مشتركة بين مصطلحي قواعد التفسير والتفسير؛ ذلكم أن التفسير –كما سبق ذكره- هو بيان معاني كلام الله –جل وعلا- والقواعد التفسيرية: هي الأحكام الكلية التي يُتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفة كيفية الاستفادة منه([[149]](#footnote-150))، من خلال ذلك يظهر أن هدف التفسير هو البيان، وهدف القواعد هو التوصل إلى التفسير والبيان، فالقواعد التفسيرية آلة وأداة للتفسير، وهي جزء أساس ورئيس للعملية التفسيرية، فقواعد التفسير جزء من علم التفسير كما أن علم التفسير جزء من علوم القرآن، ومن جميل العبارات في إيضاح العلاقة بينهما هو قول بعض الباحثين:(التفسير ميدان لإعمال القواعد وتوظيفها)([[150]](#footnote-151)).

وقواعد التفسير سواء كانت موضوعاً من مواضيع علوم القرآن أو علم التفسير أو استحقت أن تكون علماً من علومه فلا يعني ذلك فصلها عن علوم القرآن وعلم التفسير، وإنما يتم هذا بحسب الحاجة العلمية للاستقلالية، وما يحويه من مادة علمية تؤهله لذلك، دون إهمال منهج المفسرين والمتخصصين في هذا التوجيه، مع العلم أن أغلبهم جعلوا قواعد التفسير موضوعاً من موضوعات علوم القرآن وعلم التفسير وليس علماً مستقلاً، وموقفهم هذا مستنبط من جهة منهجية في مؤلفاتهم في علوم القرآن وعلم التفسير، فقد ذكروا القواعد كموضوع أو باب من الأبواب الأخرى ولا يعني ذلك التهوين من شأنها، بل لا يتم العمل التفسيري إلا بها، ولكن هذا من جهة المنهج والعرض فقط، وليس تولده يكون من جهة الرغبة؛ ذلكم أن استحقاق العلمية اليوم لهذا العلم يستلزم فيه معرفة أمور كثيرة متعلقة به وتحريرها، كتحرير العلوم والمواد المحتوية عليه، والآلات، والأدوات، والاستمدادات، والغايات، وما يدخل فيها وما لا يدخل، وعلاقتها بالعلوم الأخرى، فحتى تستحق وصف العلمية يجب أن تكون كثير من هذه المساحات قُطِعت، وأما إيراد اسم العلمية عليه أحياناً فلا يعني ذلك العلمية المتكاملة والشاملة ذات الاستقلالية؛ لأنها لم ترتقِ بعد فضلاً عن نضوجها، ولم تقطع أشواطاً كثيرة في التنظير أسوةً بغيرها من العلوم، وإنما هذا يكون من جهة التعريف والتجوز لا من جهة التدقيق العلمي في المصطلح وفق التصور السابق.

وذكر أيضاً الباحث هشام مومني: **أوجه العلاقة بين قواعد التفسير والتفسير**، حيث يذكر:-

1. أن قواعد التفسير وسيلة وأداة، والتفسير ثمرتها ومقصدها.
2. أن القواعد التفسيرية تصحح التفسير وتقوم الموجود منه، ويترجح بها الراجح، ويندفع بها المرجوح، ومنها استمد ما يسمى بالقواعد الترجيحية.
3. أن التفسير من مصادر استمداد قواعد التفسير([[151]](#footnote-152)).

هذا كلام واقعي في العلاقة بين التفسير وقواعده، فلا غنى للتفسير عن القواعد؛ لأنها عملية وأداة لها، كما أن علم التفسير –من جهة أخرى- يُعد مصدراً من مصادر القواعد التفسيرية؛ وتوضيح ذلك: أن القواعد تشتمل على عدة مواضيع كقواعد في الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمحكم والمتشابه وغير ذلك، وهذه كلها من علوم التفسير، فالتفسير كما أنه يشتمل على القواعد التفسيرية فهو أيضاً يشتمل على الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه، وبناءً على ذلك فالقواعد –كما تقرر- تشتمل على مصادر متنوعة من أهمها مواضيع من علم التفسير، فهذا توجيه معنى القول بأن: علم التفسير يُعد مصدراً من مصادر القواعد التفسيرية.

وهنا أمر لابد للباحث من تسليط الضوء عليه؛ لأهميته وشدة الحاجة إلى معرفته، ولكثرة وقوع الخلط والخطأ فيه، وهي العلاقة بين علم التفسير والتفسير، والحقيقة أن هناك علاقة بينهما علمية وعملية أي أنها علاقة بين التنظير والتطبيق، فعلم التفسير يشتمل على نوعين: علمي وهو ما يفهم به مراد الله، وعملي وهو بيان المعاني، **فالأول** كأسباب النزول، والقراءات، واللغات، والمكي والمدني، **والثاني**: كطرق استنباط الأحكام من معرفة المجمل والمبين، والمطلق والمقيد، والعام والخاص، ونحو ذلك، والثاني بشقيه مترتب على الأول([[152]](#footnote-153))، فهناك فرق بين من عرَّف التفسير كعلم ومن عرَّفه كعملية، وممن عرَّف التفسير كعلم الزركشي الذي شمل تعريفه علم التفسير والتفسير حيث قال –رحمه الله-:(علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه –صلى الله عليه وسلم- وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه)([[153]](#footnote-154))، وقد يظن البعض أن تعريف الزركشي هنا تعريف لعملية التفسير فينتقد التعريف من جهة التوسع فيه، والحقيقة أنه تعريف لعلم التفسير عموماً من جهة المواد والمواضيع التي يشملها وبدوره أيضاً يشتمل على العملية التطبيقية أي أن الزركشي جاء بتعريفه لعلم التفسير من جهة علمية وبمضمونه شمل العملية.

فالحديث حول التفسير لا يشمل علم التفسير بخلاف الحديث حول العلم فهو بطبيعته مشتمل على الاثنين معاً، وأوضح ما يمكن وصفه في تعريف التفسير هو أنه تعريف إجرائي، وأما التعريف الذي يتكلم عن العلم بتكامله وعن الوسائل المساعدة التي يستخدمها المفسر في هذا العلم وعن الأدوات التي يستخدمها المفسر والعلوم التي يحتاجها، فلابد أن يكون تعريفاً أشمل وأوسع؛ لأنه تعريف للعلم بصورته العامة، فمن عرف التفسير كعلم تعريفه معتبرـ ومن عرف التفسير كعملية بيان وممارسة تعريفه أيضاً معتبر، وهذا الأمر الدقيق يحتاج إلى تأمل وإمعان للنظر حتى يظهر هذا الفرق الذي سبق الحديث عنه.

وإذا تبين ذلك نجد أن كثيراً من الباحثين لربما يخلط بينهما أو يُعرف التفسير بمفهوم علم التفسير الشامل والعكس كذلك، ولو تأملنا في أكثر من عرّف التفسير نجدهم ينصون على العلمية كالزركشي والسيوطي والطاهر بن عاشور، حتى أبي حيان –رحمه الله- فقد قال:(علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك)([[154]](#footnote-155))، والطوفي أيضاً قال -فيما سبق ذكره-(إنه لم يزل يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أجد أحداً كشفه في ما ألفه ولا نحاه في ما نحاه)([[155]](#footnote-156))، فالطوفي ذكر كلاماً مهماً هنا وهو: التنصيص على العلمية، والإشارة إلى إشكالية الفرق بين المصطلحين، فلعله لا يقصد التفسير العملي والإجرائي، ولكن يريد العلوم الداخلة في علم التفسير ومواده ومتعلقاته ونحوها فهذه إشكالياتها أكبر وأكثر من الإشكاليات الواردة في التفسير العملي، وممن بين هذا الفرق المهم من العلماء السابقين أيضاً الكافيجي ولعله هو من فتح باب التأمل في الفرق بين هذين المصطلحين، فقد عرَّف التفسير كعلم وعرَّفه أيضاً كعملية حيث قال –رحمه الله- في تعريفه:(علم التفسير: هو علم يبحث عن أحوال كلام الله المجيد من حيث إنه يدل على المراد بحسب الطاقة البشرية)([[156]](#footnote-157)) وقال في تعريف التفسير:(فهو كشف معاني القرآن وبيان المراد)([[157]](#footnote-158))، وهذا تفريق منه واضح بين التفسير كعلم والتفسير كعملية وممارسة، والزرقاني –رحمه الله- عرَّف التفسير بتعريف علم التفسير لا بتعريف التفسير([[158]](#footnote-159))، وأيضاً تعريفه للتفسير يظهر أنه استفاده من الكافيجي، وأما مواضيع التفسير وعلومه فهي من مواد التفسير وليس اسماً لمجموعها؛ لأن التفسير هو معرفة معاني القرآن وفق الأدوات والطرق المستفادة من قواعد تلك المواد أو العلوم لا تلك المواد أو العلوم بذاتها، فهي وسيلة مستفادة للوصول إلى عملية التفسير، فمثلاً علم النحو يُعد موضوعاً هاماً وأصيلاً في عملية التفسير، ومع ذلك فلا يمكننا أن نجعله من التفسير، وكذا في عملية التفسير ومواده.

### **المطلب الثالث: منزلة قواعد التفسير من أصول التفسير.**

بعض الباحثين يرى أن أصول التفسير هي نفسها قواعد التفسير، أو أن أصول التفسير أولى من حيث التسمية على قواعد التفسير أو علوم القرآن، فلو أطلقنا اسم الأصول على القواعد لكان أدق؛ لأنه جاء في تعريف القواعد أنها هي الأصول والعكس([[159]](#footnote-160))، وفي الحقيقة أن هذا الأمر يصعب تطبيقه؛ لأنه من جهة تاريخية لم يكن هناك من أطلق الأصول ويقصد بها القواعد –أعني في التفسير- ولكن غاية ما يكون هو إطلاق الأصول على القواعد وغيرها من الأبحاث الأخرى، أما تعيين القواعد فلم يقف عليه الباحث، وأقصى ما ظهر قبل إطلاق لفظة الأصول في التفسير هو اصطلاح (قانون) عند مختلف التخصصات تأثراً بالمصنفات اليونانية ومثال ذلك: (قانون التأويل) للغزالي، و(قانون التأويل) لابن العربي، وقد سمى الزركشي القواعد (القانون العام) حيث يقول:(ولهذا لا يستغنى عن قانون عام يعوَّل في تفسيره عليه، ويرجع في تفسيره إليه، من معرفة مفردات ألفاظه ومركباتها، وسياقه، وظاهره وباطنه، وغير ذلك)([[160]](#footnote-161))، فلفظي (القواعد) و(القانون) كان لهما الشيوع إلا أن القواعد كانت أكثر شيوعاً من غيرها، وأيضاً هناك من أطلق القواعد على الأصول، فإذاً المصطلحات بحاجة إلى تحرير؛ لأنها دلالة على المضمون، لاسيما أن الباحثين المتأخرين جعلوا الأصول للمقدمات، بل أيضاً أن مصطلح قواعد التفسير سبق مصطلح أصول التفسير من حيث عنونة المصنفات، فالفصل بينهما هو فصل تاريخي واتساعي ومنهجي وعرفي وواقعي بين أهل هذا الاختصاص، وأصبح اختياره من فرط الاستعمال، ولعل ما يؤيد هذا الرأي وقت نشأة المصنفات تحت اسم أصول التفسير:

ولي الله الدهلوي([[161]](#footnote-162)) ت1117هـ (**الفوز الكبير في أصول التفسير**).

محمد صديق خان القنَّوجي([[162]](#footnote-163)) ت1307هـ (**الإكسير في أصول التفسير**).

جمال الدين القاسمي ت1332هـ (**رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه**).

عبدالحميد الفراهي([[163]](#footnote-164)) ت1349هـ (**التكميل في أصول التأويل**).

وبمجرد النظر في تأريخ هذه المصنفات يظهر "أن التسمية بمصطلح (أصول التفسير) و(أصول التأويل) لم تظهر إلا في العصور المتأخرة"([[164]](#footnote-165)).

وممن أدخل اصطلاح القواعد مع الأصول القاسمي، ولعله أول من صرح بذلك حيث إنه وضع فصلاً في رسائل ألفها تحت اسم (رسائل في أصول التفسير) وهي عبارة عن مقدمة تفسيره (محاسن التأويل) وجعل فصلاً تحت مسمى (تمهيد خطير في قواعد التفسير)([[165]](#footnote-166)) وذكر إحدى عشرة قاعدة، ولقد استفاد كثيراً في رسالته من الشاطبي، وأيضاً الدهلوي في كتابه (الفوز الكبير في أصول التفسير بقوله: (بمجرد فهم هذه القواعد ...)([[166]](#footnote-167))، وجدير بالذكر أن أول من صنف كتاباً يحتوي اصطلاح أصول التفسير هو ولي الله الدهلوي –وفقاً للعرض التاريخي السابق-.

ويرى الفراهي –رحمه الله- أن القواعد التفسيرية هي نفسها الأصول التفسيرية، وأيضاً هو يقرر إشكالية هذه العلوم وعدم نضجها من خلال دعوته إلى إخراج هذا العلم من بطن علم أصول الفقه، والدعوة إلى استقلاليته استقلالية تامة تحت علم التفسير؛ لأن الأصل الأول في العلوم هو فهم القرآن، ولا يتم هذا إلا بمعرفة أصوله([[167]](#footnote-168))، حيث يقول الفراهي –رحمه الله-:(أصول التأويل أولى بأن يجعل فناً مستقلاً ويوضع في علم التفسير)([[168]](#footnote-169))، ويقول أيضاً:(من الواجب أن يؤسس أصول للتأويل([[169]](#footnote-170))، بحيث تكون علماً عاماً لكل ما يؤخذ من القرآن)([[170]](#footnote-171))، وقد تحدث العالم الجليل ابن الأكفاني –رحمه الله ت 749هـ- فقال:(نحن أشد احتياجاً إلى التفسير، ومعلوم أن تفسيره يكون بعضه من قبل بسط الألفاظ الوجيزة، وكشف معانيها، وبعضه من قبل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض؛ لبلاغته ولطف معانيه. وهذا لا يستغنى عن قانون (قواعد) علم يُعول في تفسيره عليه، ويرجع في تفسيره إليه، ومِسْبار تام يُميِّز ذلك، وتتضح به المسالك)([[171]](#footnote-172)).

ولعل ممن يؤيد الرأي السابق من عدم التفريق بين القواعد التفسيرية والأصول التفسيرية ما ذهب إليه الباحث فهد الرومي –وفقه الله- حيث إنه عرف أصول التفسير بأنها:(هي القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير)([[172]](#footnote-173))، فقد عرف هنا الأصول التفسيرية بأنها قواعد مع أنه أفرد مبحثاً فيه وذكر سبع قواعد من قواعد التفسير([[173]](#footnote-174))، وكذا ابن عثيمين –رحمه الله- قرر ذلك([[174]](#footnote-175))، وأيضاً عبدالله الجديع –حفظه الله- فقد صنف الأصول والقواعد التفسيرية في كتابه تحت فصل سماه (الفصل الخامس: قواعد التفسير) وذكر في مقدمة الفصل ما يشير إلى أنها شيء واحد([[175]](#footnote-176)).

وخالد العك –رحمه الله- قرر ذلك أيضاً في كتابه (أصول التفسير وقواعده) مع أن ظاهر تسميته للكتاب التفريق بينهما !؛ لأن الأصل أن العطف يقتضي المغايرة، ولكن عند النظر في الكتاب نجد أنه عرف أصول التفسير ووصفها بما يفيد أنها قواعد للتفسير، وعنون فصول كتابه تحت اسم قواعد التفسير، وهذا يجعلنا نقرر أنه يراها شيئاً واحداً، أو لعله يشير إلى أن هناك من اصطلح على اسم أصول التفسير وهناك من اصطلح على قواعد التفسير وهما شيء واحد، وحقه علينا أن نستعرض مفهومه لأصول التفسير حيث يقول:(الأصول هي المناهج التي تحد وتبين الطريق الذي يلتزمه المفسر في تفسير الآيات الكريمة، وأما التفسير فهو إيضاحها مع التقيد بهذه المناهج. وإن مثل علم أصول التفسير بالنسبة للتفسير، كمثل علم النحو بالنسبة للنطق العربي والكتابة العربية، فهو ميزان يضبط القلم واللسان، ويمنعهما من الخطأ في آخر الكَلِم، فكذلك علم أصول التفسير هو ميزان للمفسر يضبطه ويمنعه من الخطأ في التفسير؛ ولأنه ميزان فإنه يتبين به التفسير الصحيح من التفسير الفاسد، كما يعرف بالنحو الكلام الصحيح من غير الصحيح وهكذا)([[176]](#footnote-177))، ولم يستعرض المؤلف –رحمه الله- معنى قواعد التفسير، وهذا يؤكد أنه يراها مرادفة للأصول، وأيضاً من خلال تعريفه ووصفه للأصول يظهر أنه لا فرق بينهما عنده، ويلحظ أيضاً أنه في أول تعريفه بين أن الأصول التفسيرية بأنها مناهج، وهذا في الحقيقة لا ينطبق على القواعد التفسيرية، ولكن قد ينطبق على أصول التفسير، فالمعنى الاصطلاحي عنده يشوبه نوع من النقص، وأما وصفه للأصول فهو بمثابة وصفه للقواعد التفسيرية، فهناك فرق بين مفهومه ووصفه على القواعد التفسيرية.

فإذاً يلاحظ أن "بعض أهل العلم يُعرف القاعدة بأنها الأصل، أو الأصل بأنه القاعدة، فالأصل عند أهل العلم يأتي بمعان منها القاعدة"([[177]](#footnote-178))، ويقول الباحث في أصول التفسير الأستاذ عبدالرحمن الحاج –أثابه الله-:(تنحصر موضوعات علم أصول التفسير بالكليات من القواعد، كما تتحدد مهمته بالكشف عن الدلالة)([[178]](#footnote-179))، والأقوال السابقة أردفناها من باب تعزيز الدلائل، وحتى يتمكن للقارئ الكريم الوقوف على مدى إشكالية التشابك والتداخل التي أعيت الباحث في التحليل والتوظيف، والله المستعان.

**وقيل**: من الفروق بين القواعد والأصول: أن الأصول ثابتة لا تتغير، وأما القواعد فهي ليست كذلك، إلا إذا ضم إليها وصف الكلية فقد تكون قريبة منها([[179]](#footnote-180))، وهذا الرأي لا يستند على دليل؛ بل هو مخالف للمعنى اللغوي والاصطلاحي للقاعدة الذي يصف القاعدة بأنها ذات رسوخ وثبوت –كما تقدم-؛ ولو سلمنا صحة ذلك: فالقواعد التفسيرية ضمت وصف الكلية، وعلى ذلك لا ينطبق هذا الرأي على ما ذهب إليه صاحب هذا القول.

**وقيل**: أصول التفسير هي الأصول المستمدة منه، وهي: القرآن والسنة وأقوال الصحابة واللغة وغيرها، بخلاف قواعد التفسير، فأصول الشيء يختلف عن قواعده، وهي أمر مغاير للقواعد ويجب عدم الخلط بينهما، والقواعد التفسيرية تعد قسماً رديفاً للأصول، والقواعد يستفاد منها في الفهم([[180]](#footnote-181))، وهذا الرأي ضيق معنى أصول التفسير حتى جعلها تقتصر على طرق التفسير فقط، وهذا الرأي لم يسبقه أحد –في نظر الباحث- وليس هناك ما يدلل عليه، مع أن هذه الطرق ليست جديرة بتسمية أصول التفسير؛ لأن هذه الطرق ليست خاصة بالتفسير فحسب، بل هي عامة في كل العلوم والفنون الشرعية واللغوية، إذ المرجع فيها إلى القرآن الكريم والسنة وسلف الأمة واللغة، وهي أحد مباحث أصول التفسير (طرق التفسير)، إذاً فما الذي يُمَيّزُ أصول التفسير عن غيرها؟!.

والغريب من بعض الباحثين المتخصصين مثل خالد السبت –وفقه الله- الذي صنف كتاباً يُعد مرجعاً في قواعد التفسير – لم يذكر الفرق بين قواعد التفسير وأصول التفسير مع أنه أولى من يتحدث عن ذلك، بل إنه ذكر قسماً في الحديث حول الفروقات بين قواعد التفسير والتفسير وعلوم القرآن وقواعد الأصول واللغة، ولم يشر من قريب ولا من بعيد إلى الفرق بين أصول التفسير وقواعد التفسير، ولعله يراهما شيئاً واحداً، أو أراد تجنب هذه الإشكالية؛ من أجل عدم توفر الدلائل الكافية في التفريق بينهما -بالنسبة له- أو لتداخلها مع بعضها البعض وعدم وضوحها، أو لشيوع عدم الفصل بينهما وعدم جدوى الإطالة والحديث حولها، والله أعلم.

وهناك من أطلق القواعد التفسيرية على الفوائد واللطائف والنكت من خلال تأليفه، وهذا الرأي أيضاً يُبرز مدى إشكالية هذه المفاهيم، وهذا الأمر يجعل الحاجة شديدة إلى دعوة الباحثين المتخصصين إلى معالجة مثل ذلك، وبيان المنهج العلمي المُؤصل والمنضبط في التعامل مع هذه القواعد، وممن سلك هذا الرأي الشيخ عبدالرحمن ابن السعدي –رحمه الله- في كتابه (القواعد الحسان في تفسير القرآن) فقد ذكر قواعد قليلة خاصة في التفسير، أما الصبغة العامة للكتاب فقد كانت عبارة عن فوائد ولطائف، وأيضاً الشيخ عبدالرحمن حسن حبنكة –رحمه الله- في كتابه (قواعد التدبر الأمثل) وهذا الكتاب أيضا اشتمل على فوائد قرآنية وغيرها، والمؤلف لم يذكر القواعد في صياغة علمية، ولكنه يذكر موضوع القاعدة فقط، كقوله (القاعدة الثانية: حول وحدة موضوع السورة القرآنية)([[181]](#footnote-182))، وما يُميز هذا الكتاب عن غيره: عنايته بالقواعد المقاصدية في القرآن الكريم، وعنايته بقواعد المناسبات القرآنية، مثال ذلك: (القاعدة الأولى: ارتباط الجملة القرآنية بموضوع السورة)([[182]](#footnote-183))، و(القاعدة السابعة عشرة: حول الربط بين الآيات وخواتيمها)([[183]](#footnote-184)).

وهناك من جعل قواعد التفسير من أصول التفسير، من خلال ذكر القواعد في الأصول، مثل الطيار –سدده الله- فقد عقد في كتابه (فصول في أصول التفسير) فصلاً في قواعد التفسير، ولكن يبدو أنه متردد في ذلك؛ لأنه في موضع آخر جعل قواعد التفسير قسيمة لأصول التفسير وليست منها([[184]](#footnote-185))، ولا نستطيع أن نقول: أنه يرى القواعد بأنها هي الأصول؛ لأنه قد فَرَّقَ بينهما بالتعريف، ولو اعتمدنا رأيه الأول لوجدنا أن الرأي يذهب إلى أن قواعد التفسير جزء مهم من علم أصول التفسير؛ لأن أصول التفسير تجمع قضايا شتى يستفاد منها في فهم القرآن الكريم، وهناك ترابط وثيق بينهما؛ إذ إن الأصول المستمدة في أصول التفسير هي من مصادر القواعد التفسيرية كالقرآن الكريم والسنة وأقوال الصحابة واللغة، فبعض المباحث متداخلة مع بعضها البعض، ولا مانع من ذلك ما دامت تتناول موضوعاً واحداً وهو كلام الله –جل وعلا- وهدفاً واحداً وهو بيان المعنى، وهذا الرأي أقوى من غيره في توجيه العلاقة بين القواعد التفسيرية وأصول التفسير، لاسيما أن هناك من العلماء السابقين([[185]](#footnote-186)) من جعل قواعد التفسير مبحثاً من مباحث أصول التفسير، وهو رأي مساعد الطيار حيث إنه عرف أصول التفسير بأنها:(الأسس والمقدمات العلمية التي تعين في فهم التفسير، وما يقع فيه من الاختلاف، وكيفية التعامل معه)([[186]](#footnote-187))، وهذا التعريف جيد في معناه؛ إذ وضح المقصود وبين الغاية، فالمقصود بيان المعاني، والغاية معرفة كيفية التعامل مع الأقوال المختلفة، وهذا التعريف في معناه شمل أصول التفسير وقواعدها، ودليل أنه يرى القواعد التفسيرية من أصول التفسير.

ويستدرك الباحث على التعريف السابق قوله بأنها:(مقدمات)، فلو اقتصر على لفظة (أساسيات) لكانت أكمل وأولى؛ فكيف نقول عن أصول التفسير - بكونها تحمل مبحث قواعد التفسير بالنسبة لهم التي هي صلب التفسير وأساسه والآلة التي لا يستغني عنها المفسر- بأنها مقدمة، بل هي أساسه ولا يسير الطريق إلا بها فهي أداة مهمة ومصاحبة له، إلا أن تكون مقدمات بالنسبة للقواعد التفسيرية؛ لأن معرفة القواعد لا تتأتى إلا بعد فهم الأصول التفسيرية، والملاحظ أن غالب المصنفات المعاصرة والبحوث في هذا الباب قررت ضم قواعد التفسير تحت اسم أصول التفسير، مما جعل له الشيوع والانتشار بين أرجاء طلبة العلم.

**وقد يقول قائل:** هل هناك جدوى في الحديث عن الخلاف السابق في ظل شيوعه وانتشاره؟

**والجواب على ذلك:** أن هذا صحيح في ظل بداية تدوين هذا العلم، ولكن في هذا الوقت لا يتناسب؛ لعدة أسباب:

1. بلوغ زمن الازدهار في التدوين.
2. استقلالية العلوم.
3. توسع الفروع حتى صارت أصولاً في بابها.

فلأهمية هذا العلم اليوم، فقد صار التفريق بينهما لازماً، وتحقيق الكلام حول ما يعضد استقلاليتها وفق الحقائق التاريخية والعلمية، فالحاجة اليوم أكثر من السابق نظراً لتولد الإشكاليات في هذه القواعد، مما جعل الحاجة ماسة في بيان العلاقة بين هذه العلوم؛ ومن أجل فصل التشابك الحاصل بينهم، وإلى هذا يميل الباحث في استقلالية قواعد التفسير عن أصول التفسير، لاسيما أن هناك ما يؤيد ذلك من عدة محاور وفقاً للتصور التالي:

1. **المحور اللغوي والاصطلاحي**: فالقواعد والأصول يختلف بعضها عن بعض كما سبق ذكره في تعريف القاعدة.
2. **المحور التاريخي**: إطلاق اصطلاح (قواعد التفسير) سبق (أصول التفسير) كما تم عرضه سابقاً، فهذا يؤكد على أحقية استقلالية القواعد من الأصول، وليس إدراج الأصول تحت القواعد.
3. **المحور المقارن**: لفظة قواعد التفسير أولى من غيرها، فقد درجت العادة بين أهل كل علم على الفصل بين علومه وقواعده، فقواعد الفقه ليست دارجة تحت أصول الفقه، وهذا الاستدلال لا يمكن صرف النظر عنه، بل هو حريٌّ بإعادة النظر فيه وقبوله؛ لأن التداخل بين الفقه والتفسير تداخل واضح، فجُلُّ القواعد التفسيرية مأخوذة من الفقه، ومع ذلك فإن هذا لا يجعلنا نسمي القواعد التفسيرية بالقواعد الفقهية، كما أن أهل الأصول والفقه كثيرٌ منهم مفسرون وعلى رأسهم الشافعي، إذ إنه قرر في كتابه الرسالة قواعد كثيرة في تفسير نصوص القرآن الكريم، وقد نص في بداية كتابه على ما يُؤيد مقصده من تأليف كتابه (الرسالة)، إذ يقول:(فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصاً واستدلالاً، ووفقه الله للقول والعمل بما علِم منه: فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الرِّيَب، ونَوَّرت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضع الإمامة)([[187]](#footnote-188))، وأيضاً الجصاص ت 370هـ، وإلكيا الهراسي([[188]](#footnote-189)) ت504هـ، والبيضاوي ت 685هـ، والرازي ت 606هـ، وابن تيمية ت 728هـ، وتقي الدين السبكي ت756هـ([[189]](#footnote-190))، وابن عرفة([[190]](#footnote-191)) ت 803هـ، وابن باديس([[191]](#footnote-192)) ت 1359هـ، وابن عاشور ت 1393هـ، والشنقيطي ت 1393هـ، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين.
4. **المحور المنهجي**: عند النظر في أصول التفسير يجد الباحث أن المواضيع المتناولة فيها هي مباحث تدور حول القرآن وأساسياته، وليست عملية تطبيقية لفهم نصوص القرآن الكريم، والأصول تعتبر علوماً نظرية تتحدث عن سلوكيات القرآن الكريم وطرقه وكلياته ومنهجياته، وهي بمنزلة مقدمة للقواعد التفسيرية ومدخل لها، قال خليل الكبيسي –وفقه الله- في بيان وظيفة القواعد:(الأصول هي التي يستفاد منها التفسير، وتستمد منها معاني كلام الله تعالى. وأما القاعدة: فهي التي يقتدر بها على فهم النص، ويتمكن معها من كيفية استمداد التفسير"([[192]](#footnote-193))، وهذا الأمر أشار إليه ابن تيمية في مقدمته حيث إنه بين أن القواعد تعين على فهم القرآن، فقد أخبر بأنها:(مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن...)([[193]](#footnote-194))([[194]](#footnote-195))، رجح ابن تيمية في حديثه اصطلاح (القواعد) على اصطلاح (الأصول)، وأيضاً قواعد التفسير آلة ملازمة يحتاج إليها المجتهد الذي يستعين بها على فهم بيان القرآن بخلاف الأصول، مع ضرورة معرفة أن القواعد التفسيرية تأتي معرفتها بعد الأصول التفسيرية، فهي مرحلة ما بعد الأصول؛ لأن إتمام معرفة الأصول مهيئة لضبط القواعد التفسيرية، وهذا يبين مدى قوة الترابط بينهما.
5. **المحور العلمي الحديث**: لو سلمنا كون قواعد التفسير جزءاً من أصول التفسير، فإن شدة الحاجة اليوم تلزم الباحثين بفصل العلوم بعضها عن بعض، والدعوة إلى استقلاليتها؛ من أجل تسهيل الوصول إليها، والبحث فيها، والعناية بخدمتها ومدارستها.

* **ويستخلص من ذلك أن الفرق بين أصول التفسير وقواعد التفسير في الآتي:**

**أصول التفسير**: هي المقدمات النظرية المستفادة في عملية التفسير.

**قواعد التفسير**: هي الأحكام الكلية المستفادة في فهم النص وتوجيهه.

# **الفصل الثاني: قواعد التفسير من حيث التركيب.**

**ويشتمل على جملة من المباحث المتعلقة بتركيب القواعد التفسيرية، وبيانها على النحو التالي:**

**المبحث الأول: أساسيات القاعدة.**

**المبحث الثاني: صياغة القاعدة.**

**المبحث الثالث: القاعدة بين الشمول والجزئية.**

**المبحث الرابع: القاعدة بين الوضوح والغموض.**

**المبحث الخامس: القاعدة بين الكلية والجزئية.**

**المبحث السادس: القاعدة المخالفة في تركيبها لغيرها من الأحكام والقواعد والأصول.**

**المبحث السابع: القواعد بين السرد والترتيب.**

## **المبحث الأول: أساسيات القاعدة.**

### **المطلب الأول: أسباب وجود القواعد وفوائدها.**

للقواعد أهمية عظيمة في خدمة العلم وضبطه، ولم يغفل عنها العلماء منذ قديم الزمان، فهذا الإمام القرافي يقول:(هذه القواعد مهمةٌ عظيمةُ النفع في الفقه، بقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، ويظهر رونق الفقه بلا تمويه، وتتضح مناهج الفتاوى وتنكشف، ويحوز قصب السبق من بالبراعة فيها يتصف)([[195]](#footnote-196)) مع أن حديثه عن قواعد الفقه إلا أن مقصد كلامه -من السياق- يُفهم منه أنه يتحدث عن القواعد عموماً، والحديث في القواعد الفقهية ينصب على القواعد التفسيرية في غالبه؛ لأنها أخذت الحيز الأكبر فيها، ولهذه القواعد أسباب وفوائد تُظهر أهميتها وبراعة صنعها، ومدى أثرها على القواعد التفسيرية، وهي على النحو الآتي:

1. ضبط الأمور المنتشرة والمتعددة، ونظمها وربطها في سلك واحد([[196]](#footnote-197))، كما قال ابن رجب –رحمه الله-:( تنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد، وتقرب عليه كل متباعد)([[197]](#footnote-198))، ومثال ذلك من القواعد التفسيرية قاعدة (الأصل في الأمر يقتضي الوجوب)، وهذه القاعدة تَجمع أموراً شتى، ومن هذه الأمور: صيغ الأمر، ودلالة الأمر بعد التحريم، والقرائن، وغير ذلك.
2. ضبط القواعد يسهل حفظ الفروع، ويجمعها في مكان واحد، ويغني عن حفظ أكثر الجزئيات، كالقاعدة التفسيرية:(تفسير النبي –صلى الله عليه وسلم- مقدم على غيره)، فكم جمعت هذه القاعدة تحتها من مسائل شتى، كالسنن القولية والفعلية، والصحيح وأقسامه، وما له حكم المرفوع، وغير ذلك.
3. فهم هذه القواعد وحفظها يساعد على فهم التفسير، والاطلاع على حقائقه، فمثلاً: استحضار قواعد السياق القرآني يُعين على فهم الآيات وربطها مع بعضها البعض.
4. القواعد تساعد على إدراك مقاصد العلوم ودقائقه، ومن ذلك: إمعان النظر في أسباب وضع كثير من القواعد في الفقه وغيرها، فإنها تبين للناظر فيها أن فهم القرآن من أعظم مقاصد تلك القواعد.
5. تُمَكِّن غيرَ المتخصصين في علم من العلوم من الاطلاع على العلم المقصود بروحه ومضمونه بأيسر طريق([[198]](#footnote-199))، من خلال النظر في نشأة هذه القواعد، ومدى تطورها، وحسن سبكها وصياغتها، من إيجاز وشمول للتعبير عن المسائل المشتملة عليها بأوجز أسلوب.
6. أن العقل والفهم إذا لم يكن له ضابط يضبطه فإنه قد يشذ، فالعقل بطبعه يُحب أن يُجدد، ويحب أن يتطور ويصل إلى أشياء قد تبعده تماماً عن الشريعة والدين الإسلامي الذي ارتضاه الله –جل وعلا- فإذا لم ينضبط هذا بتقعيد فإنه لا حد للعقل؛ لأن الآراء متعددة ومختلفة، وبعضها متناقضة، ولهذا نجد أن اختلاف السلف من التابعين خاصة -في الغالب- لا يرجع إلى اختلاف في القواعد([[199]](#footnote-200))، بخلاف من بعدهم، فإنهم قد يختلفون في القواعد كالاختلاف بين أهل الفرق وأصحاب المذاهب المختلفة([[200]](#footnote-201))؛ لأن السلف نظروا في القواعد وضبطوا المسائل بالتقعيد المعرفي والعملي المكتسب، بخلاف من بعدهم فإنه لم تتأصل عندهم المسائل كما هي عند السلف، فنجد من بعدهم يحاولون تقليدهم في هذا الباب أو تلك المسألة ولا ينظرون إلى مأخذ السلف العلمي من جهة التقعيد العام([[201]](#footnote-202))، فلهذا كانت الحاجة عند المتأخرين إلى مثل هذا التقعيد النظري لازمة؛ لضبط المسائل والفروع في سلسلة واحدة؛ للحد مما يُوسع دائرتها.
7. الاحتراز من التأثر بالمتشابهات؛ لأن التقعيد يضبط ما يتشتت، ومن خلاله إذا وجد طالب العلم من المتشابه ما يخدش القاعدة يَعرف أن للعلماء فيها نظراً أو توجيهاً، وهو من باب رد المتشابه إلى المحكم([[202]](#footnote-203))، كالحديث حول التنازع بين القواعد، فإنه قد يُشكل على غير العالم في قواعد التفسير، فكان التقعيد فيه من الضرورة الاحترازية؛ لصد مثل هذه الأمور.
8. كتابة القواعد معينةٌ على استحضار المسائل المتفرقة في الباب الواحد، ومعرفة إيراداتها([[203]](#footnote-204))، كقواعد العموم، فالناظر فيها عندما يقرؤها أو يستمع إليها يستحضر ما فيها من دلالات كمعرفة ألفاظ العموم والخصوص، ونحو ذلك.
9. القواعد تسهم في التيسير على العلماء والمتخصصين والباحثين، وتسهم في تلخيص الباب من خلال إيجاز العبارة بقدر ما يمكن.

### **المطلب الثاني: أركان القاعدة.**

اعتنى المُقَعِّدُون والمناطقة في تأصيل القواعد، وقد عدوا للقاعدة أركاناً ثلاثة:

1. **الموضوع، أو المحكوم عليه**، وهو الذي يُحمل عليه الحُكم، ومثالها في قواعد التفسير: قاعدة (النكرة في سياق النفي والنهي والشرط والاستفهام تفيد العموم)، وموضوع هذه القاعدة هو (النكرة).
2. ا**لحُكم (المحمول)**، أو المحكوم به على الموضوع، وهو ما حُمل على الموضوع([[204]](#footnote-205))، ومثال ذلك من القواعد التفسيرية: (الأمر يقتضي الوجوب)، وهذه القاعدة موضوعها الأمر، وحكمها المحمول هو اقتضاء الوجوب، ولا مانع من إيرادها مفهوماً دون التصريح، كقاعدة (الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصصه)، أي: يجب حمل الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصصه، وهناك من العلماء من استثنى هذا الركن في مواضع، مثل: "استخدام صيغ الاستفهام في صياغة القاعدة إشارةً إلى وجود خلاف فيها"([[205]](#footnote-206))، كالقاعدة التفسيرية عند السبت:(الأمر المعلق على اسم، هل يقتضي الاقتصار على أوله؟)([[206]](#footnote-207))، والقواعد الإنشائية بما أنها تفتقد صورة الحكم في صياغتها إلا أن مقصدها الإشارة إلى الخلاف، وهذا المنهج قد يكون إيجابياً من جهة أن هناك من لا يرى بحكم معين في هذه القاعدة، والإشارة إلى الخلاف يُمَكِّن كلا الطرفين من الاستدلال بالقاعدة بخلاف ما إذا كانت مشتملة على حكم واحد.
3. **الرابطة بين الموضوع**([[207]](#footnote-208))، أي: العلاقة، والحُكم - سواء كانت ظاهرةً أو معنويةً([[208]](#footnote-209))، ولا يستلزم وجود الرابط بلفظه، بل هو مفهوم من حيث المعنى والسياق، مثال ذلك قول القائل: خالدٌ طويلٌ، أي: خالدٌ يكون طويلاً، كقاعدة:(تفسير القرآن بالقرآن)، أي: تفسير القرآن يكون بالقرآن، أو قاعدة:(الأصل في النهي التحريم)، أي: يكون محرماً، ونحو ذلك.

### **المطلب الثالث: شروط القاعدة.**

لكل فن من الفنون شروط يستلزم توفرها، والقواعد كحال باقي العلوم لها شروط لابد من تحقيقها، وهذه الشروط تعطي القاعدة صورة متكاملة للذهن، وهذه الشروط منها الفنية، ومنها من حيث الموضوع، ومنها من حيث الحُكم.

**أولا: الشروط الفنية في صياغة القاعدة:**

1. **أن تكون القاعدة مصوغة بعبارة موجزة**، فلابد أن تكون صياغة العبارة جامعة مانعة، قليلة الألفاظ والمباني، عظيمة الدلالات والمعاني، بعيدة عن منطق التفريع والتفصيل، فمن مقتضيات إحكام القاعدة وإتقانها: تجنب الأوصاف الزائدة فيها([[209]](#footnote-210))، ومثال تحقق هذا الشرط في القواعد التفسيرية قاعدة (اختلاف القراءات في الآية يعدد معانيها).
2. **أن لا يشوب القاعدةَ غموضٌ، أو اختصارٌ مخلٌّ**، أو اشتمالها على عبارات لا محل لها في الدلالة على عنصر من عناصر القاعدة، أو وضع قيد لا معنى له ولا أثر في القاعدة وصحة معناها في مقام تنزيلها على النص القرآني([[210]](#footnote-211))، ومثال تحقق هذا الشرط في القواعد التفسيرية قاعدة (المعنى الشرعي مقدم على المعنى اللغوي)، هذه القاعدة واضحة المعنى، ولا تحمل ألفاظاً غامضة، أو قصوراً في الدلالة.

**ثانياً: شروط القاعدة من حيث الموضوع هي:**

1. **التجريد**، أي: أن القاعدة تكون مبنية على أفعال الأشخاص لا أعيانهم([[211]](#footnote-212))، ومجردة عن الارتباط بجزئية واحدة بعينها، بل لابد أن تكون مطردة على جميع الجزئيات أو أغلبها([[212]](#footnote-213))، ولا يكفي كونها مقتصرة على آية واحدة، بل لابد من تعدد الآيات القرآنية، ومثال ذلك من القواعد التفسيرية: قاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)([[213]](#footnote-214))، وهذه القاعدة تجمع تحتها مسائل شتى: مثل "العام الباقي على عمومه، والعام المخصوص، والعام الذي أريد به الخصوص، وما خص فيه الكتابُ السنةَ، وما خصت فيه السنةُ الكتابَ"([[214]](#footnote-215)) ومعنى العام، وصيغ ألفاظ العموم، وأيضاً مسائل أسباب النزول التي تعد من أبرز مواضيع هذه القاعدة.
2. **العموم**، وهو الشمول، فلابد أن تتناول القاعدة أغلب أفرادها، وهذا ما يسمى باتساع المعنى، وسعة الاستيعاب للفروع الجزئية([[215]](#footnote-216))، وهذا ما قرره السيوطي إذ وصف القواعد باستيعابها العام بقوله:(قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية).([[216]](#footnote-217))
3. **حقيقة القاعدة**، لابد أن تكون القاعدة حقيقية ليست خالية من الوجود التطبيقي، فإذا كانت القاعدة خالية من التطبيقات فإنها لا تعتبر قاعدة، كالقاعدة التفسيرية الخالية من المثال كقاعدة:(القول في الأسباب موقوف على النقل والسماع)([[217]](#footnote-218))، أو قاعدة:(تفسير الألفاظ بسياقها وقرائنها)([[218]](#footnote-219)) ، وكذا أيضاً إن كانت ذات مثال واحد فلا تستحق أن تكون قاعدة، بل تعتبر حكماً جزئياً لا تأثير له، وهذه الأمثلة تحفظ دون قياس على غيرها؛ لأنها خاصة وليس لها شبيهات، وهذا تحقيق لمعنى القاعدة بأنها كلية؛ إذ لا تتحقق كليتها إلا بتعدد أمثلتها وجزئياتها.

**ثالثاُ: شروط القاعدة من حيث الحُكم هي:**

1. **أن تحمل القاعدة حكماً ثابتاً بنفسه**، أو مما تنبني عليه الأحكام الشرعية([[219]](#footnote-220)) وغير الشرعية من اللغة والبلاغة والسياق وغير ذلك، كالاستنباط القائم على الاستقراء الكلي أو الأغلبي؛ ذلكم أن غالب المواضيع اللغوية والبلاغية والسياقية جاءت عن طريق استقرائي من كلام العرب، واستنباطي من منهجية المفسرين، فلو اقتصرت على الحكم الشرعي فقط أصبحت قاعدة فقهية، وأما إذا أدخلنا فيها القواعد التفسيرية التي جاءت عن طريق الاستقراء والاستنباط فإنها تضم علوماً مهمة فيها كالنظر في السياق القرآني والدلالات اللغوية والبلاغية والمقاصدية وغيرها، فاشتمال القاعدة على حكم يُكسبها قوة عند الإعمال والتطبيق، فلا يصح أن تشتمل القاعدة على استفهام ونحو ذلك، وبعضهم يقرر أن اشتمال القاعدة على الاستفهام عادة جارية عند العلماء المقعدين في القواعد المشتملة على أحكام مختلف فيها، وهذه الضوابط العلمية قليلٌ من المقعدين في قواعد التفسير من يلتزم بها([[220]](#footnote-221))، ولو نظر القارئ الكريم في القواعد المختلف في تحريرها لوجد أنها ليست بالعدد القليل، وعليه نُورد سؤالاً هنا ونجيب عليه:

**هل من الممكن أن نجعل لهذا العدد الكبير من القواعد -المختلف فيها- صيغةً استفهاميةً؟!**

هذه المنهجية لا تتفق مع أركان القاعدة وشروطها؛ إذ إنها لا تشتمل على الحكم والإيجاز والوضوح، وتُشعر القارئ فيها بنوع من التردد، ومن المعلوم أن تحقيق مسألة الإجماع والتوافق في كل مسألة من المسائل العلمية هو من الصعوبات البالغة، فلِمَ لا تكون هناك منهجية علمية يُمنع من خلالها استخدام الصيغ الاستفهامية في المسائل المتفق عليها عند جمهور العلماء أو عند أكثرهم؟؛ حفاظاً على صياغة القاعدة وحُكمها، وأما خلاف ذلك –من المسائل المتفقة- فلا مانع من النظر في وضعه –إذا قبلنا وجودها ابتداءً- والتقعيد خاضع للاستنباط وطرقه المعلومة كالاستقراء التام وغيره، والقواعد التفسيرية جاءت بناءً على أسس علمية قررها العلماء المحققون في تفسير القرآن الكريم؛ لضبط عملية الاستنباط والاجتهاد في التفسير.

1. **أن يكون حكماً باتاً غير متردد فيه**؛ لأن التردد يفقد القاعدة قيمتها([[221]](#footnote-222))، والأمثلة ذات الصياغة الاستفهامية قد تُشعر القارئ بنوع من التردد عند واضعها، ومن القواعد المشعرة بالتردد: القواعد التي لا تحمل تطبيقات؛ ذلكم أن القارئ لها عندما لا يجد ما يستدل به على تقرير القاعدة، فإنه قد يقع في نفسه إما الشك في حقيقة القاعدة، وإما الحيرة والتردد في البحث والنظر في مدى ما يوافقها، ومن الأحكام أو الألفاظ المشعرة بالتردد:(ينبغي، أولى)، فهذه الأحكام تختلف مع مفهوم القاعدة من الحكم والكلية، وهذه الألفاظ لا تصلح للقواعد التفسيرية، وإنما تصلح أن تكون للقرائن -كما سيأتي-.
2. **أن لا تناقض القاعدة حكماً شرعياً أو قاعدة أخرى**([[222]](#footnote-223))، ومن القواعد التفسيرية التي جاءت مخالفة لغيرها قاعدة:(اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه)([[223]](#footnote-224))، فهذه القاعدة خالفت عدة قواعد تفسيرية فضلاً عن علم القراءات وعلوم القرآن، ومن القواعد التي خالفتها:

**قاعدة**:(القراءات يُبين بعضها بعضاً)([[224]](#footnote-225)).

**قاعدة**:(إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فحمله على التأسيس أولى)([[225]](#footnote-226)).

فهاتان القاعدتان واضح مخالفتهما للقاعدة الأولى؛ إذ إن الأولى عند تعدد القراءات أن يستفاد منها في دلالات أخرى، وليس أن تكون بذات المعنى، فهذا لا يعطيها مزية، فضلاً عن مخالفة ذلك لما هو متقرر عند أهل القراءات، وأيضاً هي تخالف ما تقرر في موضع آخر من تقديم التأسيس على التوكيد، إذ إن اتحاد المعنى يُعد من التوكيد لا التأسيس، وحينئذ تتحقق المخالفة بين القاعدتين.

## **المبحث الثاني: صياغة القاعدة.**

يستعرض الباحث في هذا المبحث الإشكاليات الواردة على صياغة القاعدة، وتقويمها ما أمكن، مع ضرورة التنبيه إلى أن بعض القواعد قد ترد في أكثر من موضع؛ لاشتراك الإشكالات فيها، فقد تكون الإشكالية مثلاً في الطول والغموض معاً، ونحو ذلك.

### **المطلب الأول: الاختلاف في صياغة القاعدة.**

إن من سنة الله –جل وعلا- في خلقه أن جعل فيهم اختلاف النظر؛ لاختلاف العقول والأفهام، فما يراه أحدهم صحيحاً يراه الآخر دون ذلك، والناظر في كتب قواعد التفسير يجد أنهم كثيراً ما يختلفون في صياغة القاعدة، وبغض النظر عن أسباب ذلك، فهذا يعطي للناظر تردداً في الحكم على مدى موافقة القاعدة للقاعدة الأخرى المصوغة بشكل آخر، فلو نظرنا إلى القواعد الفقهية نجد أنها ذات صياغة موحدة بين أهل الفقه، بينما في التفسير هذا غير متحقق، وهذا يجعل كلَ من أراد الكتابة في قواعد التفسير يلجأ إلى أن يأتي بصياغة جديدة مختلفة عن الأخرى مما يزيد الإشكال في المسألة، وهذا يُشدد على مسألة العناية بالقواعد التفسيرية، والاهتمام بالاشتغال بها من قبل المتخصصين، فالعناية بها ليست سمة ظاهرة عند الباحثين المتأخرين إذا ما قُورن بغيرهم كالأصوليين وغيرهم، وقال الشاطبي:(فالتفاوت في إدراكه حاصل –أي: مقاصد الشريعة وقواعدها؛ إذ ليس الطارئ الإسلام من العرب في فهمه كالقديم العهد، ولا المشتغل بتفهمه وتحصيله كمن ليس في تلك الدرجة، ولا المبتدئ فيه كالمنتهي {ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ} [سورة المجادلة:11]؛ فلا مانع من توقف بعض الصحابة في بعض ما يشكل أمره، ويغمض وجه القصد الشرعي فيه؛ حتى إذا تبحر في إدراك معاني الشريعة نظره، واتسع في ميدانها باعه؛ زال عنه ما وقف من الإشكال واتضح له القصد الشرعي على الكمال)([[226]](#footnote-227))، وقال ابن القيم –رحمه الله-:(قد يقصر فهم أكثر الناس عن فهم ما دلت عليه النصوص وعن وجه الدلالة وموقعها وتفاوت الأمة في مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصيه إلا الله، ولو كانت الأفهام متساوية لتساوت أقدام العلماء في العلم ولما خص سبحانه سليمان بفهم الحكومة في الحرث وقد أثنى عليه وعلى داود بالعلم والحكم)([[227]](#footnote-228)).

فالنظرة في القواعد التفسيرية يجب أن تكون عن نظر ثاقب وتضلع فيها، فهناك قواعد مختلف في صياغتها بحيث جعل بعضها غير متوافقة مع الأصول العلمية، فلابد للقاعدة أن تكون مصوغة بشكل موحد ومتوافقة مع شروط القاعدة السابق ذكرها؛ لأن القواعد جاءت متأثرة بنصوص الكتاب والسنة من حيث قوة الألفاظ وجزالتها، وغزارة المعاني والدلالات، فهذا يعطي للقاعدة قوة ومرونة وثباتاً في استدلالها وعملها، فمن أمثلة القواعد المختلف في صياغتها بين الباحثين:

**المثال الأول**:([[228]](#footnote-229))

**قاعدة**: إعراب القرآن ينبغي أن يكون على أفصح الوجوه.([[229]](#footnote-230))

**مع قاعدة**: يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية القوية والمشهورة دون الضعيفة والشاذة الغريبة.([[230]](#footnote-231))

يلاحظ في هذا المثال أن القاعدتين تحملان موضوعاً واحداً، إلا أنهما يختلفان من حيث الصياغة، والناظر في حديث العلماء حول الصياغة وشروطها، يلحظ أن القاعدة الأولى اجتمعت فيها الصياغة الفنية للقاعدة من حيث الإيجاز دون الأخرى، مع اجتماع الموضوع والحكم في كليهما، إلا أن الخلاف في نوع الحكم بين القاعدتين فالأُولى حوت على (ينبغي)، والثانية على (يجب)، وهنا تَكْمُن الإشكالية الأخرى، **فقد يقول قائل:** إن هناك أمراً دقيقاً متوفراً في قاعدة دون الأخرى، وهذا صحيح مثل القيد الاحترازي في القاعدة الثانية (دون الضعيفة والشاذة الغريبة) ولكن هذا الأمر ليس لازماً توفره في القاعدة، بل اللازم توفره في تفاصيل وتفريعات القاعدة؛ لأن الشاذ لا حكم له –كما تقرر سابقا- وهي تحمل الأصل العام، وهذا أيضاً يُفقد القاعدة كونها (جامعة مانعة)، فالذي ينبغي تقريره هو أن القاعدة الأولى بما اشتملت عليه من صياغة وشروط بخلاف نوع الحكم هو الذي يحسن اختيارها، وأما القاعدة الثانية فقد حملت حكم الوجوب المتناسق مع مفهوم القاعدة من كونها حكماً كلياً.

**المثال الثاني:**

**قاعدة**: الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصصه([[231]](#footnote-232))

**مع قاعدة**: يجب حمل النصوص على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص([[232]](#footnote-233))

**وقاعدة**: حمل عموم اللفظ على كل معانيه([[233]](#footnote-234))

هذه القواعد الثلاث في هذا المثال اختلفت صياغتها عن بعضها بعضاً، وأما شروطها الأخرى من حيث الإيجاز والموضوع والحكم وغيرها، فهي متحققة فيها، إلا أن الإشكالية تكمن في تعبير كل مُقَعِّد عن الآخر في صياغة القاعدة، وهذا أمر يُورد إشكالاً في فهم القاعدة، فربما اختلفت صياغة قاعدة بين باحث وآخر، وقصد أحدهما قيداً أو لفظاً أو لازماً، مما يجعل الناظر فيها يُعيد في المقارنة بينهما، والوقوف على معاني الألفاظ ودلالتها مع ما تحويه من مسائل؛ للتأكد من مدى موافقتها للأخرى، فوجود مثل هذا الاختلاف يُورد علينا مثل هذه الإشكاليات في الفهم من حيث كون القاعدة هي نفسها، أو ثمة فرق دقيق بينهما؟، وجديرٌ بالمتخصصين من أهل التفسير مراعاة أمر قبول صياغة القاعدة الشائعة عند أغلب أهل التفسير، كقاعدة: (العبرة بعموم اللفظ)، وكم هو جديرٌ بنا أن نُظهر هذه القواعد التفسيرية كما هي عند أهل الفقه، من حيث إحكامهم للقاعدة من صياغة ومرونة وقبول وغيرها دون ثمة خلاف شائع بينهم، لاسيما مع بداية ازدهار هذا العلم (قواعد التفسير) الذي يُشكل الأهمية الكبرى في سائر العلوم، ويرى الباحث أن الأولى ترجيح القاعدة غير المشتملة على الاستثناء كقاعدة:(حمل عموم اللفظ على كل معانيه)؛ لأنها أكبر قوة وتوافقاً مع لب القواعد ومفهومها.

### **المطلب الثاني: صياغة القاعدة بين المتانة والركاكة.**

القاعدة لا يمكن لها أن تكون قاعدة إلا بصياغة مسبوكة، فلو كانت ارتجالية أو جاءت بأسلوب إنشائي لا نحكم بكونها قاعدة؛ لأنها أفقدت القاعدة متانتها، وأصبحت ركيكة، وكتابة القاعدة مصوغة أمر دارج في مختلف العلوم، والواقع في بعض الكتب التي تناولت قواعد التفسير أنها جاءت بخلاف ذلك، فهناك كتب جاءت بقواعد ذات أسلوب إنشائي، مما ترتب عليه فقد المتانة والإيجاز دون مراعاة الغاية والمقصد من وضع القواعد- والتي على إثرها أصاب القواعد نوع من الغموض، فربما ينظر القارئ إلى النص الإنشائي محاولاً الوصول للقاعدة ولكن دون جدوى وتَمَكُّن في الوقوف عليها؛ لاختلاف التركيب بينهما، وهذا يجعلنا نُؤكد على لزوم الاطلاع على المنهج التقعيدي للعلوم، ومعرفة تأصيلات القاعدة وشروطها وأركانها، وهذا الملحظ دارج عند عدة باحثين فهذا خالد العك –رحمه الله- في كتابه (أصول التفسير وقواعده)، فقد عرض غالب قواعده بأسلوب إنشائي مما أفقدها جوهرها الشكلي، ومرونة حفظها واستحضارها، ويستعرض الباحث الآن نماذج في هذا الباب:

**قاعدة**: (**-القاعدة الثانية-: ما يتعلق بالسياق القرآني**: إن النظر في سياق الآية من حيث سباقها ولحاقها يُعين على تعيين القول الراجح، وقد اهتم كثير من المفسرين بالسياق في ترجيح أحد الأقوال أو ردها لمخالفتها السياق...).([[234]](#footnote-235))

**قاعدة**: تحري المنقول عن الصحابة في التفسير.([[235]](#footnote-236))

**قاعدة**: تنازع القواعد المثال الواحد([[236]](#footnote-237)).([[237]](#footnote-238))

إذا لاحظ القارئ الكريم عند نظره على عبارات القواعد السابقة لوجدها أنها تحمل أسلوباً إنشائياً مملاً، فهو إما يشبه الشرح على القاعدة، أو يشبه التعليق على القاعدة، أو أنها جاءت بعبارة غير مستوفية المعنى كقاعدة (تنازع القواعد)، فالذي ينبغي -إذا قبلناها- أن تكون: تنازع القواعد في المثال الواحد، فإضافة حرف الجر قام بدوره بتوضيح المعنى، وهذا يُظهر ما للحروف من أثر على المعاني كما هو مذكور عند أهل اللغة، وعلى كلا التوجيهين –قبل التعديل وبعده- فالقاعدة تخلف عنها ركن من أركانها وهو الحكم، فلا يفهم القارئ المقصود من الحكم إلا أن المقصود ذكر باب موضوع التنازع تحت هذه القاعدة، والقاعدة إذا اشتملت على مثل ذلك أو تقريرات أو أقسام فإن ذلك يساهم في تعقيد القاعدة، ويخالف الغاية والمقصد منها، فتصبح أشبه بالشرح أو بالأسلوب الإنشائي أو الأخبار.

فالقواعد لابد في الأصل أن تشتمل على أوامر ونواهٍ وهذا مقصد معلوم في وضع القواعد لم يغفله العلماء، فهذا إمام الحرمين الجويني –رحمه الله- يقول:(ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة)([[238]](#footnote-239))، والإخلال بذلك لا يستقيم في التقعيد العلمي، فكيف تُعد القاعدة متينة ومفهومة في ظل مثل هذه الأمثلة، فالمطلوب تطبيق الجانب التأصيلي للقاعدة، والقاعدة يجب قدر ما يمكن ألا تشتمل على تقسيمات أو مآخذ أو علل أو أسلوب إنشائي، فلابد من اشتمالها على الحكم والموضوع والرابطة، حتى يسهل فهمها، وحفظها، ومن ثم استحضارها، أسوةً بالقواعد الأخرى، فهذا باب هام يكثر فيه الخلل، فالقاعدة إذا كانت متينة ومنضبطة وذات دلالة واضحة استطاعت أن تجمع قضايا، إذ إن القاعدة هي أساس الباب والموضوع، فإذا اتضحت اتضح ما يدخل فيها وما يخرج منها؛ ذلكم أن "التقعيد هو أرقى ما يصل إليه التفكير العلمي المنهجي، فهو يعد ضوابط لعلم ما ومعالم له، ويعبر عن النضج الفكري والعلمي. فمن غيره تصير جملة من القضايا سيالة وجراجة([[239]](#footnote-240))".([[240]](#footnote-241))

### **المطلب الثالث: القاعدة بين الطول والإيجاز.**

هناك قواعد لم تأتِ متوافقة مع شروط القاعدة السابق ذكرها، وهي الصياغة بشكل موجز، فيرى الناظر في بعضها أنها جاءت بشكل مطول، وبعضها اشتمل على تفصيلات واحترازات زائدة، والمطلوب تحقيقه: أن تكون القاعدة مصوغة بألفاظ قليلة محكمة ومرصوصة، وتكون بمثابة أمر كلي يرجع إليه؛ لاستحضار الفروع والجزئيات والتطبيقيات المختلفة، كأن تصاغ بجملة مفيدة مكونة من كلمتين([[241]](#footnote-242)) أو ثلاث كلمات([[242]](#footnote-243)) أو قريب من ذلك([[243]](#footnote-244))، دون حشو وزيادة في الكلام؛ ذلكم أن مقام التقعيد أولى بتهذيب الكلام وتنقيحه وتنقيته من شوائب الإطالة والتكرار وما زاد على ما يحصل به المطلوب، فما زال العلماء يسلكون في صياغة مصنفاتهم بالاستغناء عن الكلمة كلما استقام المعنى بدونها، وإن لم يلتزم بعضهم ذلك تعقبوه بالنقد والتعليق، ووصفوه بالإطالة المنافية لطبيعة المتون([[244]](#footnote-245))، ويشير إلى ذلك العالم الجليل والمقعد الشهير ابن رجب إذ يقول في سبب تصنيفه لكتابه القواعد:(أما بعد، فهذه قواعد مهمة، وفوائد جمة، تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مآخذ الفقه على ما كان عنه قد تغيب، وتنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد، وتقرب عليه كل متباعد، فليمعن الناظر فيها النظر)([[245]](#footnote-246))، ويقول أيضاً صاحب كتاب (البرهان في علوم القرآن) الإمام بدر الدين الزركشي:(فإن ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها، وأدعى لضبطها، وهي إحدى حِكم العدد التي وضع لأجلها، والحكيم إذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين بيانين: إجمالي تتشوف إليه النفس، وتفصيلي تسكن إليه)([[246]](#footnote-247)).

وإذا كان العلماء يحرصون دائماً على تحسين عباراتهم في مصنفاتهم من قوة في الألفاظ والدلالات، والإيجاز دون إخلال، فإذا كان هذا مطلوباً في صياغة الكلام ومتون العلم، فكيف في صياغة القاعدة التي هي أوجب وآكد من غيرها !

والباحث يرى ضرورة عدم تأليف قواعد أخرى ذات صياغة مختلفة؛ حتى لا يزيد الأمر إشكالاً، إلا عند الضرورة القصوى كافتقار باب من الأبواب إلى إنشاء قاعدة، أو افتقار القاعدة لمعظم شروطها؛ لأن المطلوب هو معالجة ما هو موجود وترجيح بعضه على بعض، فلو كان كل بحث جاء وعالج القاعدة بقاعدة ذات صياغة جديدة لطال الأمر؛ فالمطلوب الحذر من ذلك والابتعاد عنه؛ خشيةَ أن يُفتح باب فيه، والواقع اليوم يشهد أن هناك قواعد تحمل في صياغتها شرحاً لها، دون عناية بحسن صياغتها مع قوة دلالتها، وعلى سبيل المثال قاعدة:(من شأن العرب أن تذكر الواحد والمُراد الجميع والعكس، وتُخاطب الواحد بلفظ التثنية والعكس، كما تُخاطب الواحد وتُريد غيره، وقد تُخرج الكلام إخباراً عن النفس والمُراد غيرها)([[247]](#footnote-248))، فالملاحظ على هذه القاعدة أنها حملت طولاً زائداً، بل إنها تحمل في طياتها عدة قواعد، فالجزء الأخير من القاعدة هي قاعدة تخرج عنها (وقد تُخرج الكلام إخباراً عن النفس والمُراد غيرها)، وهذا أمر خارج عن المألوف من القواعد، وخلاف ما يقرره العلماء والمحققون، فحقيق علينا العناية بهذا الباب، ومن أمثلة ذلك:

**المثال الأول**([[248]](#footnote-249)) **:**

**قاعدة**: التأسيس أولى من التأكيد.([[249]](#footnote-250))

**قاعدة**: إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فحمله على التأكيد أولى.([[250]](#footnote-251))

**قاعدة**: التأسيس أولى من التوكيد في اللفظ المحتمل معنيين.([[251]](#footnote-252))

اختلفت هذه القواعد بين بعضها البعض في الإيجاز والطول، وعند تحقيق هذه القاعدة يظهر لنا عدة أمور:

هناك اختصار، ولكن يشوبه نوع من نقص المعنى أو شبهة الإخلال، فالملاحظ أن القاعدة الأولى والثانية تحمل نفس دلالات المعنى إلا أن القاعدة الثانية زادت عنها، فلو أردنا تطبيق الشروط عليهما لكانت القاعدة الأولى أجدر بالبروز من جهة الإيجاز، وأما من جهة الوضوح فالقاعدة الثالثة جاءت بكمال المعنى ووضوحه من خلال بيان موضوع القاعدة وهو (في الألفاظ)، إذ إنها أضافت وصفاً مهماً في القاعدة، فلربما نظر طالب العلم في القاعدتين الأولى والثانية دون أن يفهم المقصود أو موضوع الباب إنْ كان في الألفاظ أو غيره، بينما القاعدة الثالثة أفادت القارئ بدلالتها الواضحة من خلال قيد (في اللفظ)، إلا أن ذكر (المحتمل معنيين) لا يصلح إيراده من جهتين:

1. أن من الطبيعي أن يكون ميدان تقرير التأسيس في اللفظ المحتمل معنيين.
2. أن هذا القيد جدير بكونه ضابطاً تحت القاعدة، وليس في تركيبها.

ولكونها أقل القواعد إشكالية في هذا الموضوع، فلعلها أولى بالقبول من غيرها، والأكمل أن تكون بهذه الصياغة (التأسيس في الألفاظ مقدم على التوكيد)، فهذه جمعت بين الإيجاز والموضوع، والالتزام بإيجاز القاعدة مقصد مهم للقاعدة، ومن أهم المزايا المتعددة في القاعدة: كونها "تمتاز بمزيد الإيجاز في صياغتها، على عموم معناها وسعة استيعابه –استيعابها- للفروع الجزئية"([[252]](#footnote-253)).

**المثال الثاني:**

**قاعدة**: لا يصح حمل الآية على تفسيرات وتفصيلات لأمور غيبية لا دليل عليها من القرآن أو السنة([[253]](#footnote-254))

**قاعدة**: لا يقال في القرآن بالرأي.([[254]](#footnote-255))

هاتان القاعدتان ذواتا مدلول واحد، إلا أنهما اختلفتا صياغة وطولاً، فالقاعدة الأولى أردفت في صياغتها ما لا فائدة منه ولا حاجة فيه؛ لأنها أكثرت من احترازات القاعدة فضلاً عن أهليتها، فكان يكفيها إيجاز القاعدة الثانية، وهذه دليل على مدى افتقار كثير من القواعد للصناعة الفنية، وأما القاعدة الثانية فهي ذات صياغة موجزة، إلا أنها جاءت بمخالفة غير صحيحة؛ ذلكم أن التفسير بالرأي منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم، فلو جاء مصنفها بإيراد وصف (المذموم)، لكانت جديرة بالقبول عن الأخرى، فتكون حينئذ موجزة ومستوعبة لمعانيها وفروعها، وهذا على فرض استحقاق قاعديتها التفسيرية أصلاً.

فالإيجاز من العناصر الأساسية للقاعدة، وخلاف ذلك يفقد القاعدة جوهرها ورونقها وحقيقتها وماهيتها، "ذلكم أن القاعدة إذا صيغت في جمل أو فقرة أو أكثر من ذلك، لم تعد تؤدي وظيفتها التي هي جمع الفروع والجزئيات في حكم واحد"([[255]](#footnote-256)).

**المثال الثالث:**

**قاعدة**: يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر([[256]](#footnote-257)).

**قاعدة**: في تفسير القرآن بمقتضى اللغة يُراعى المعنى الأغلب والأشهر والأفصح دون الشاذ أو القليل([[257]](#footnote-258)).

**قاعدة**: حمل ألفاظ القرآن على المعهود من كلام العرب([[258]](#footnote-259)).

هذه القواعد اتفقت في موضوعها، ودلت على أهمية العناية بكلام العرب المستعمل في تفسير القرآن الكريم، إلا أن هذه القواعد اختلفت صياغتها؛ لاختلاف الأنظار في إيرادها، فأول قاعدتين أوردت قيوداً احترازية وتأكيدية على القواعد، وهذه القيود لا تصلح في موطن الصياغة، وإنما محلها في مضمون القاعدة، ومعلوم أن كلام العرب المعروف والمشهود والمعهود والفصيح ليس هو بالطبع الشاذ أو الضعيف أو المنكر، فكان يكفي المقعدين تقرير كلام العرب المشهور عن باقي المؤكدات والاحترازات التي أثرت على طول القاعدة.

والقاعدة الأخيرة تميزت بحسن الإيجاز، والسلامة من القيود الاحترازية الزائدة، مما كان له الأثر في تسهيل القاعدة، وبراعة تركيبها.

### **المطلب الرابع: التشابه بين القواعد.**

تقارب القواعد مع بعضها البعض من حيث الموضوع أمر لابد منه في مختلف القواعد؛ إذ إن الأصل لابد من رابط يربط القاعدة بالأخرى وهو ما يسمى بالاشتراك، ولكن ما يميز القاعدة عن الأخرى هو دقة الصياغة وتركيبها، والفهم يتبع ذلك، فكلما تميزت القاعدة عن الأخرى اتضح ذلك في الفهم، " فعند النظر إلى العلماء السابقين من المتخصصين والمقعدين نجد أنهم عندما قعدوا هذه القواعد وأصلوا هذه الأصول؛ أرادوا بها أن تكون أُسُساً وأُصولاً وقواعد تنبني عليها أحكام ثابتة لمسائل واضحة، ولذلك أعطوها اسماً هو الأصول وآخر هو القواعد، دلالة على رسوخها في معانيها، ودلالتها كرسوخ أسس البناء وثباتها واعتماد ما ينبني عليها"([[259]](#footnote-260)).

والمفترض من جهة التقعيد العلمي أن التشابه لا يقع في القواعد من جهة التركيب، ولكن الوارد وقوع التشابه في الفروع الجزئية([[260]](#footnote-261))، ومعلوم علمياً أنه ينبغي التدقيق في انتقاء الكلمات واختيار المصطلحات ذات الدلالة الواضحة التي لا تحدث التباساً ولا غموضاً ولا إشكالاً([[261]](#footnote-262))، وتشابه القواعد ينتج عنه تشابه الفروع ومن ثم ينتج عنه تشابه الحكم وهنا تظهر المشكلة، فليس الإشكالية في تشابه القواعد فحسب، بل ما قد تفضي إليه من استخدام الحكم الواحد فيها إما جهلاً أو سهواً، وصدق ابن حزم –رحمه الله- في حديثه عن التشابه إذ يقول:(ونحن لا ننكر تشابه الأشياء، وإنما ننكر أن نحكم المتشابهات بحكم واحد في الشريعة)([[262]](#footnote-263))، فتشابه القواعد بين بعضها لا يوجب لها التساوي في الحكم، وهذا جدير بالعناية، وهناك أمثلة من القواعد التفسيرية يخطئ البعض فيها ظناً أنها واحدة، ومن أكثر من سلك هذه المنهجية الحربي في قواعده، والقواعد الآتية منها ما تشابهت شكلاً، ومنها ما تشابهت موضوعاً ومضموناً ومن ذلك:

**المثال الأول:**

**قاعدة**: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.([[263]](#footnote-264))

**قاعدة**: حمل عموم اللفظ على كل معانيه.([[264]](#footnote-265))

**قاعدة**: يجب حمل نصوص الوحي على العموم ما لم يرد نص بالتخصيص.([[265]](#footnote-266))

**قاعدة**: الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصصه.([[266]](#footnote-267))

مما سبق يتبين مدى التشابه والتنازع بين هذه القواعد من جهة الموضوع والتركيب، فالظاهر أن موضوعها واحد وهو الألفاظ، بينما في الحقيقة أن الفرق بينها شاسع، فالقاعدة الأولى موضوعها أسباب النزول، وهي تخبر بأن الآية إذا كان لها سبب نزول بشخص معين ونحو ذلك فإننا لا نقتصر على ذلك، بل هي تشتمل عليه وعلى غيره عامة في كل الأشخاص والأوصاف، والقاعدة الثانية: موضوعها الألفاظ ومعاني الآية وهي تخبر بأن الآية إذا كانت ذات معنى عام ولم يعين الشرع لفظاً وتعددت الأقوال في تفسيرها مع إمكان شمول اللفظ لكل هذه المعاني كالتفسير بالمثال أو بالجزء، فإنه حينئذ تُحمل على كل هذه المعاني، وهذا ما شَدَّد عليه ابن تيمية في مقدمته([[267]](#footnote-268)) حيث إنه فصل فيها تفصيلاً وافياً.

وأما القاعدتان الثالثة والرابعة فإنهما بنفس موضوع القاعدة الثانية إلا أن الألفاظ التركيبية اختلفت بينها، وهذا ما أشكل على الناظر، فالقاعدة مع القاعدة تُرى بأسلوب مختلف، وبعضهم يجعل استثناءً أو احترازاً مما يُوهم التشابه والتنازع، فينتج عنه هذا الإشكال، وهذا يبين مدى الحاجة للتوحيد التركيبي في التقعيد دون خشية الاتهام بالنقل والأخذ عن فلان، فالعلم رحم بين أهله، والمنصف لا يرى في ذلك حرجاً، فمازال العلماء منذ القرون الأولى وهم يتناقلون بين بعضهم البعض في التقعيد والشرح والتعقيب وغيره، ولم يروا في ذلك بأساً، فكيف بما تقوم عليه الحاجة العلمية الشديدة من توحيد تأصيلي ومنهجي، وهذه مطالبة من الباحث للمتخصصين في التفسير بلزوم التأسي بأهل الفقه الذي ضربوا المثل العالي في الاتفاق المنهجي والعلمي التأصيلي كالقواعد الفقهية والأصول.

**المثال الثاني:**

**قاعدة**: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.([[268]](#footnote-269))

**قاعدة**: الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه.([[269]](#footnote-270))

هاتان القاعدتان لمؤلف واحد، وهي تظهر مدى التشابه الكبير بين القاعدتين؛ مما يظن البعض أنهما بمعنى واحد، ولكن كلٌ منهما مختلفة عن الأخرى، صحيحٌ أنهما ذات موضوع واحد وهو الضمائر، إلا أن القاعدة الأولى تتحدث عن العلاقة بين الضمير المذكور والضمير المقدر، بينما القاعدة الأخرى تبين العلاقة بين الضمير المذكور القريب مع الضمائر المذكورة قبله.

**المثال الثالث:**

**قاعدة:** يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق والموافقة لأدلة الشرع.([[270]](#footnote-271))

**قاعدة:** يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية القوية والمشهورة دون الضعيفة والشاذة الغريبة.([[271]](#footnote-272))

التغاير بين هاتين القاعدتين من حيث الصياغة أدى إلى احتمالية التغاير بينهما من حيث الموضوع، وهذا غير وارد في المثال السابق؛ لأن مضمون القاعدتين واحد وتطبيقاتهما واحدة، إلا أن القاعدة الأولى اشتملت على مراعاة السياق وهو ما تفتقر إليه القاعدة الأخرى، وهذا القيد هو قيد ترجيحي فلو كان من ضوابط القاعدة لكان أولى، ومع ذلك فلو سلمنا خلاف ذلك، فمن الممكن أن تحتمل القاعدة الأخرى الثانية، وأن من شروط القاعدة أن تكون موافقة للشرع والسياق، وأما في القاعدة الأخرى فقد أضافت احترازاً بقول (دون الضعيفة والشاذة الغريبة) وهذا أمر معلوم بأن الشاذ لا حكم له، وهذا أيضاً معلوم ذكره ضمن تفصيلات وشروحات القاعدة لا في صياغتها.

**المثال الرابع:**

**قاعدة:** إذا اختلفت الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية في تفسير كلام الله تعالى قدمت الشرعية.([[272]](#footnote-273))

**قاعدة:** إذا اختلفت الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية في تفسير كلام الله تعالى قدمت العرفية.([[273]](#footnote-274))

كان على المؤلف القيام بالجمع بين القاعدتين بقاعدة واحدة، لاسيما باتحاد موضوعهما، دون جعلها قاعدتين جزئيتين، فلو اقترحنا بأن تكون تحت قاعدة واحدة بنحو: (عند تعدد المعاني يقدم الشرعي فالعرفي فاللغوي)، وهذا اجتهاد من الباحث بقدر ما يمكن، والمقصود هو محاولة تقليل الكم الكبير من القواعد التفسيرية ما أمكن، دون استطراد وتفصيلات من خلال جعل القاعدة أربع قواعد أو ثلاث أو اثنتين.

**المثال الخامس:**

**قاعدة:** ما يتعلق بالأغلب من لغة العرب.([[274]](#footnote-275))

**قاعدة:** الترجيح بالاستعمال العربي.([[275]](#footnote-276))

ما يستعمله عموم العرب من الكلام هو ذاته الأغلب، وأما خلاف الأغلب فلا تستعمله عموم العرب إلا من جهة الندر والشذوذ، فالمستعمل والغالب سيان في هذا الأمر، وعليه فالتشابه بين القاعدتين واضح من جهة الصياغة والمضمون دون خلاف بينهما، فلو كانت صياغة القاعدة بهذا النحو: (حمل التفسير على الأغلب من كلام العرب)، لكان أكمل من غيرها، واُستغني بها عن الأخرى؛ لأن القاعدة الأولى جاءت خالية من ذكر المحمول وهو التفسير، والقاعدة الأخرى كذلك لم يظهر فيها ذلك مع أنها أسلم من الأولى من حيث التركيب، ولكن تحديد القاعدة بأنها فقط في الترجيح بين أقوال المفسرين يحتاج إلى سبر واستقراء تام لتطبيقاتها، ولم لا تكون في التفسير والترجيح معاً ؟! ذلكم أن هناك ألفاظاً قرآنية جاءت معانيها عند العرب متعددة بين الأغلب المستعمل وغيره، مثال ذلك قوله تعالى {ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ } [سورة التكوير:17]، فقد جاء لفظة (عسعس) بمعان متعددة عند العرب:

1. (الإدبار):

تقول العرب: عسعس الليل، وسعسع الليل، إذا أدبر ولم يبق منه إلا اليسير([[276]](#footnote-277))، ومن ذلك:

* قال رؤبة بن العجاج([[277]](#footnote-278)):

قالت ولم تأل به أن يسمعا

يا هند ما أسرع ما تسعسعا([[278]](#footnote-279))

أي: أدبر وفنى.

فهذه لغة من قال: سعسع، وأما لغة من قال: عسعس:

* قول علقمة بن قرط:

حتى إذا الصبحُ لها تنَفَّساَ

وانجاب عنها ليْلُها وعسْعَسَا([[279]](#footnote-280))

أي: أدبر.

1. (الإقبال والدنو):

ذهب بعض العرب إلى أن (عسعس) بمعنى الإقبال والدنو، ومن ذلك:

* ما أنشد أبوالبلاد النحوي:

فعسعس حتى لو يشاء إذا دنا

كأن لنا من ناره متقبسُ([[280]](#footnote-281))

أي: دنا وأقبل.

* وأنشد أبوعبيدة:

قوارباً من غَيرِ دَجنٍ نسَّسَا

مدَّرِعاتِ الليلِ لمّا عَسعَسَا([[281]](#footnote-282))

أي: أقبل.

وهذه الأقوال يتبين من خلالها أن العرب تطلق (عسعس) على الإدبار والإقبال، فكلا القولين داخل عند العرب، إلا أن المستعمل والغالب هو إطلاقها على الإدبار، وهذا يُؤيده كثرة استعمال العرب لها من خلال أقوال أهل العربية، وأما الإقبال فهي وإن كانت واردة إلا أنها جاءت على الوجه القليل والأندر.

1. أنه من الأضداد.

أي: أن اللفظ يحتمل المعنيين([[282]](#footnote-283)).

وهذا المثال يبين أن هذه القاعدة لا يلزم تطبيقها في الترجيح فحسب، بل في التفسير والترجيح واللغة عموماً، وعليه فإن إطلاق لفظ الترجيح في قاعدة (الترجيح بالاستعمال العربي) غير دقيق، ولو أن صاحب الصياغة –وفقه الله- أردفها بلفظة أخرى دون هذه كإطلاق لفظة (التفسير) بدلاً منها لكان أسلم.

**المثال السادس:**

**قاعدة**: التحقق من صحة النقل عن أئمة التفسير.([[283]](#footnote-284))

**قاعدة**: التحرز مما توارد الخطأ في نقله وتفسيره.([[284]](#footnote-285))

القاعدتان تشابهتا موضوعاً ومضموناً، وإن اختلفت صياغتهما، فالتحقق من الصحة هو نفسه التحرز من الخطأ، وأما كون مصدر الصحة هو أئمة التفسير، فإذا سلمنا بذلك فمكانها في جزئيات القاعدة ومسائلها وضوابطها، وليس في تركيبها، وإلا ترتب على ذلك من القواعد التفسيرية ما لا يحصى بعدد.

وجدير بالذكر معرفة أن التشابه بين القواعد يكون في ثلاث جهات:

1. **من حيث الصياغة والتركيب:** القواعد عند صياغتها يجب أن تكون ذات دلالة واضحة ومقصد، أما تشابه القواعد مع بعضها الأخر يُذهب المقصد، إذ إن الإيجاز والدقة في التقعيد هو مقصد أساس، فوضع القواعد لابد أن يكون متوافقاً مع جوامع الكلم، وهذا لا يتسنى إلا بصاحب تقعيد يتفطن للإيجاز مع الدقة والنظر إلى المقصد، قال الجويني:(ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة).([[285]](#footnote-286))
2. **من حيث الموضوع:** وقد يدخل فيه الاشتراك، فهناك قواعد مثل قاعدة:(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)، فهذه القاعدة إذا نظرنا إليها من جهة موضوع الفقه نجدها قاعدة أصولية، وإذا نظرنا إليها من جهة تفسيرية نجدها قاعدة تفسيرية تخدم التفسير وتتسع لعدة معانٍ، وكذا بعض القواعد في الترجيح، فهناك قواعد ترجيحية نجدها من جهة أخرى هي قاعدة تفسيرية، وهذا هو من قبيل الاشتراك بينهما –كما سيأتي في البحث- ومما يدل على قوة الاشتراك بين القواعد التفسيرية وغيرها: التصنيف العلمي عند المتقدمين، فنجدهم يذكرون قواعد تفسيرية في كتب فقهية وأصولية، والعكس، والأصل استقلالية القاعدة من جميع الجهات ما أمكن.
3. **من حيث الموضوع والمضمون معاً:** وهذا ما نسميه بالتكرار، وإن اختلفت صياغته، فكثير من هذه القواعد تكررت بأسلوب مختلف مع اتفاق في جميع جزئياتها أو أغلبها، وأما التركيب فقد يختلف قليلاً بإضافة قيد أو معنى، مع عدم تأثيره على القاعدة كما في بعض قواعد العثمان السابقة، وهذه المنهجية اتصف بها الحربي في قواعده؛ ذلكم أنه قد جاء بقواعد متفقة مع بعضها البعض موضوعاً ومضموناً، والاختلاف بينها في التركيب يسير جداً، وهذه المنهجية برزت عنده في موضوع الضمائر، ومنها:

**المثال الأول:**

**قاعدة**: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.([[286]](#footnote-287))

**قاعدة**: القول الذي يجعل المشار إليه مذكوراً أولى من القول الذي يجعله مقدراً.([[287]](#footnote-288))

**المثال الثاني:**

**قاعدة**: الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه.([[288]](#footnote-289))

**قاعدة**: إعادة اسم الإشارة الموضوع للقريب إلى المذكور القريب أولى من إعادته للبعيد.([[289]](#footnote-290))

الحديث عن كل مثال ينصب على الآخر، فهذه القواعد الخلاف بينها من جهة الصياغة يسير، والموضوع بينها لا يكاد يختلف من جهة صورية، ولا من جهة تطبيقية، فالقاعدة الأولى من كلا المثالين تحدثت عن الضمير، بينما الأخرى تحدثت عن اسم الإشارة، واسم الإشارة الحديث عنه كالحديث عن الضمير، والتطبيقات يصلح تطبيقها في كل قاعدة، فلو اكتفى الحربي بالقاعدة الثانية عن الأولى في المثال الأول؛ لأن المشار إليه يدخل فيه الضمير، فالمشار يكون بالضمير وباسم الإشارة، بخلاف التصريح باسم الإشارة، وكذا لو تم تطبيقه على المثال الثاني فذلك حسن، فتكرار القواعد ذات التطبيق الواحد والموضوع المترابط لا يتناسب مع قواعد التفسير.

## **المبحث الثالث: القاعدة بين الشمول والجزئية,**

شمول القاعدة وسعة استيعابها لفروعها الجزئية من أهم شروط القاعدة، فالمقعِّد بإمكانه أن يجمع بعض الفروع ذات الأبواب المتعددة بقاعدتين أو ثلاث، كما أن بإمكانه أن يجمعها بقاعدة واحدة وهذا هو الشمول بخلاف الأول الذي يخرج كل جزء من الموضوع بقاعدة، وأيضاً من الشمول في القاعدة كونُها تشتمل على فروع من عدة أبواب دون الاقتصار على باب واحد بخلاف الضابط الذي يختص بفروع الباب الواحد كما بين ذلك ابن نجيم([[290]](#footnote-291)) –رحمه الله- بقوله:(والفرق بين الضابط والقاعدة: أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد)([[291]](#footnote-292)) -سيأتي الحديث عنه-، ومن جهة أخرى اقتضى الشمول في معنى القاعدة من خلال (ال) الاستغراقية، فهذا أكسبها شمولاً واستيعاباً لجميع المعاني والفروع المشتمل عليها، وقد يختلف تحقيق ذلك باختلاف المقعدين، فكلما كان المقعد أكثر استيعاباً للفروع وأكثر ممارسة فيها كان أكثر شمولاً من غيره، فاتصاف القاعدة بالشمول يغني عن إيراد قواعد أخرى مما يسهم في تكثير القواعد وتشتيتها، وهذا لا يتسنى إلا بقوة النظر وسعة الاطلاع وكثرة الممارسة، قال الغزالي –رحمه الله-:(ولا مطمع في الإحاطة بالفرع وتقريره والاطلاع على حقيقته إلا بعد تمهيد الأصل وإتقانه، إذ مثار التخبط في الفروع ينتج عن التخبط في الأصول)([[292]](#footnote-293)).

وبناءً على ما سبق نقول: إن العموم إذا ثبت –كما تقرر- فإنه يلزم ثبوته من جهة الصياغة من خلال وضع قاعدة ذات صياغة مشتملة على فروعها دون إخراج ما كان منها، وهذا ما يتبادر إلى الذهن عند قولنا بأنها كلية، فالحكم فيها يجري مجرى العموم والشمول، وهذا أمر متقرر ومستعمل عند أهل الأصول والقواعد([[293]](#footnote-294))، مع ضرورة أهمية عرض القواعد على العلماء والمتخصصين؛ ليكسبها شهرةً ونضوجاً بين أهل العلم، وقد بين العالم الجليل الزرقا –رحمه الله- كيف استفادت القواعد الفقهية واكتسبت النضج والاشتهار بين العلماء بقوله:(أما معظم تلك القواعد فقد اكتسبت صياغتها الأخيرة المأثورة عن طريق التداول والصقل والتحوير على أيدي كبار فقهاء المذاهب في مجال التعليل والاستدلال)([[294]](#footnote-295))، وأيضاً من فائدة عرض هذه القواعد على عدد لا بأس به من العلماء والمتخصصين هو التنبيه على ما يخفى على المقعد، فالفهم مما يختلف فيه من واحد إلى آخر، وكذا الخطأ والاستدراك قد يفوت، وهذا لا يظهر إلا بعد العرض على خاصة أهل العلم([[295]](#footnote-296)) ، قال ابن تيمية:(ودلالات النصوص قد تكون خفية فخص الله بفهمهن بعض الناس كما قال علي –رضي الله عنه-: إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه)([[296]](#footnote-297)).

**أسباب غياب الشمولية:**

ومما سبق نبرز أهم الأسباب الرئيسة في فقدان بعض القواعد صفة الشمولية مع تطبيقاتها:-

1. **الاستقراء الناقص:** عدم تصفح جزئيات معاني تلك القواعد يُفقدها صفة الشمول والاستيعاب، وهذا أمر مسلم عند أهل العلوم العقلية والنقلية([[297]](#footnote-298))، فلو نظرنا إلى قاعدة:(القراءات الغير سبعية يحتج بها في الأحكام)، لوجدنا أن هذه القاعدة جاءت نتيجة استقراء ناقص؛ لأن وصف السبعية جاءت نتيجة اجتهاد فردي في أول جمع لها في مصنف خاص، إذ إن القراءات المتواترة تصل إلى عشر قراءات، والاحتجاج على بعضها لا يقتصر على الأحكام، بل في القراءة والأحكام واللغة، وهذا التفريق من العثمان يُعطي للقارئ تشكيكاً في مدى حجية القراءات الثلاث، وهذا التفريق ينصب بين القراءات المتواترة والشاذة؛ لأن جمهور العلماء تقرر عندهم أن الحجة في القراءات الشاذة في استنباط الأحكام دون القراءة([[298]](#footnote-299))، قال ابن الجزري –رحمه الله-:(والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول)([[299]](#footnote-300))، فحري بأن تشتمل هذه القاعدة على ذكر العشرة دون السبعة، قال الروكي –أثابه الله-:(فعن طريق الاستقراء نستطيع العلم بكلية الحكم والتحقق من انطباقه على الجزئيات، وعن طريق الاستقراء نتأكد من انطباق الحكم الكلي على جزئياته هو على جهة الاطراد أو على جهة الأغلبية؛ لأن الاستقراء قد يكون تاماً فيكون الانطباق حينئذ مطرداً، وقد يكون ناقصاً فيكون الانطباق حينئذ أغلبياً)([[300]](#footnote-301))، إذاً فالاستقراء يُعد المحور الأساس في معرفة مدى شمول القاعدة أو خصوصها.
2. **اختلاف الأفهام والعقول:** من يرى أن هذا الفرع داخل في هذه القاعدة يراه غيرُه خارجاً منه، ولعل هذا عائد إلى انعدام التأصيل العلمي كانعدام التفريق بين القاعدة والضابط، أو القاعدة والقرينة من جهة تطبيقية، فعلى سبيل المثال قاعدة:(التحرز مما توارد الخطأ في نقله وتفسيره)([[301]](#footnote-302))، وهذه القاعدة ليست جديرة أن تكون قاعدة تفسيرية، بل هي من جنس الضوابط العلمية لسلوك منهج القواعد التفسيرية، فهي مخصوصة في جزئية معينة خارجة من كونها قاعدة تفسيرية، وقاعدة:(القول في الأسباب موقوف على النقل والسماع)([[302]](#footnote-303))، وقاعدة:(سبب النزول له حكم الرفع)([[303]](#footnote-304))، هاتان القاعدتان داخلتان في موضوع أسباب النزول وهي ألحق بضوابط الموضوع دون قواعده، فهي معلومة ومتقررة في مقدمات الباب.
3. **غياب المشورة العلمية:** وهذا في غاية الأهمية إذ إن ما قد يغيب على الباحث قد يستدركه باحث آخر، وغيابه يُنشىء تخبطاً في بعض هذه القواعد، وكما قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-:(المؤمِنُ مرآةُ المؤمِنِ، والمؤمِنُ أخو المؤمن: يكُفُّ عليه ضَيْعَتَه، ويَحُوطُه مِن وَرائه)([[304]](#footnote-305))، فقد لا يرى ما يقع عنده من الخطأ إلا بعين غيره.
4. **فقدان الممارسة العلمية والعملية في قواعد التفسير:** سلوك بعض الباحثين قواعد التفسير وتحريرها دون عناية تطبيقية مسبقة يُولد إشكالات وهمية بالنسبة له لا صحة لها، وقد يقع في معالجة مقاسة على العلوم الأخرى ومختلفة عن معالجة أهل التفسير، فيخرج الفروع على الجزئيات لا الكليات فيقع في تناقضات لا حد لها، قال القرافي:(ومن جعل يُخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية، تناقضت عليه الفروع، واختلفت وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاقت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها)([[305]](#footnote-306))، فيزداد المرض ويذهب الدواء، وقال ابن تيمية:(لابد وأن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلاَ فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم)([[306]](#footnote-307)).

## **المبحث الرابع: القاعدة بين الوضوح والغموض.**

اختلاف الأنظار عادة جارية في البشر، فما يراه البعض غامضاً قد يراه الآخر واضحاً، وكلٌّ بحسب نظرته، فمن تأصلت عنده الفكرة قد تخونه الصياغة ولكن قد لا يظهر له جلياً؛ لأن فهمه للقاعدة مستقر في عقله، فأينما جاءت صياغتها فلا فرق عنده، وهذا الأمر جدير بالعناية به عند سبك القواعد؛ لأن ذلك من أعظم أسباب فهم القواعد، فكلما كانت القاعدة واضحة تيسر فهمها، وإدراك مسائلها، فهناك قواعد جاءت مشوبة بالغموض، ومخالفة لشروط القاعدة العامة، وقد يكون الغموض في جزء دون آخر، وكما يقول صاحب المراقي –رحمه الله-:

وقد يجي الإجمال من وجه ومن وجه يراه ذا بيان من فطن([[307]](#footnote-308))

إلا أن التردد بين الوضوح والغموض –أي: في وجه دون وجه- هو خارج عن كونه قاعدة واضحة، فقد قال محمد شريف –أثابه الله-:(النصوص التي تتردد معانيها بين الوضوح والإبهام طبقاً لمهارة المفسرين لا تدخل ضمن النصوص الواضحة التي تتبادر معانيها إلى الأذهان دون عناء وجهد)([[308]](#footnote-309))، فالأصل أن تكون القاعدة ذات دلالات واضحة؛ لأن الواضح أمر بدهي ولا يحتاج إلى بحث واجتهاد وهو المطلوب، ومما يتفق مع أصل وضع القاعدة.

**ضابط الوضوح:**

أن لا تحتاج القاعدة للتفسير في ظاهرها لدى المتخصصين، وأما غموض القواعد فهو أمر مخالف للقاعدة نفسها، وهذا أمر معلوم في جميع العلوم والفنون، وكل قاعدة أو نص يترتب عليه حكم يحتاج الناس إليه لا يليق انتهاج الغموض فيه.

### **المطلب الأول: أسباب الغموض في القواعد.**

هناك أسباب متعددة حول الغموض([[309]](#footnote-310))، ونستعرض أبرز أسباب الغموض مع تطبيقاتها، وهذه الأسباب من حيث الإجمال راجعة إلى سبب رئيس وهو العجز عن التعبير بما يقصد إليه، ولابد من مراعاة أن هذه الأسباب قد تشترك في المثال الواحد –كما سيظهر- وأبرزها:

1. الغموض لأسباب ترجع إلى اللفظ، كغرابة اللفظ، ومن أمثلتها في القواعد التفسيرية: **قاعدة**:(لا يمتن بممنوع).([[310]](#footnote-311))
2. الغموض لأسباب ترجع إلى التركيب، ومن أمثلتها في القواعد التفسيرية: **قاعدة**:(القرآن سورة واحدة).([[311]](#footnote-312))
3. الغموض بسبب تعدد مرجع الضمير أو الصفة، ومن أمثلتها في القواعد التفسيرية: **قاعدة**: (الآيات التي توهم التعارض يحمل كل نوع منها على ما يليق به ويناسب المقام كل بحسبه)([[312]](#footnote-313))، و**قاعدة**:( التعجب كما يدل على محبة الله للفعل، فإنه قد يدل على بغضه أو امتناعه وعدم حسنه، أو يدل على حسن المنع منه، وأنه لا يليق به فعله).([[313]](#footnote-314))
4. الغموض بسبب تعدد الجار والمجرور، ومن أمثلتها في القواعد التفسيرية: **قاعدة**:(تبيّن المحكم من المنسوخ من القراءات).([[314]](#footnote-315))
5. الغموض لأسباب ترجع إلى الاختصار، ومن أمثلتها في القواعد التفسيرية: **قاعدة**:(التحقق بمقاصد القرآن).([[315]](#footnote-316))

### **المطلب الثاني: أثر الغموض على القواعد التفسيرية.**

تأثرت القواعد التفسيرية بالغموض بشكل بارز، دون مراعاة القصد من وضع القواعد من جهة وضوح المعنى، وسهولة الاستحضار، وتيسير الفهم، وعلى سبيل المثال: قاعدة (لا يُمتن بممنوع)([[316]](#footnote-317))، فهذه القاعدة بلغت من الغموض أنْ أصبحت أشبه بالألغاز، وهذا أمر غير محمود، **والمقصود فيها:** أنه لا يجوز أن يمتن العبد على ربه بفعل معصية أو ممنوع شرعاً، ولا يعلم الباحث ما علاقة مثل ذلك بقواعد التفسير ؟! وهذا ليس قدحاً في المؤلف نفسه –وفقه الله وسدده- بل هو إسهام في تحسين وتكميل هذه القواعد التفسيرية التي تعتني بأشرف الكلام وهو كلام رب العزة، والإسهام في تقويمها يرفع من مقام العلم وأهله، ونحن نسير في سفينة واحدة، ويكمل بعضنا البعض، والله الموفق، ومن القواعد التفسيرية التي تأثرت بالغموض زيادة على ما سبق:-

**قاعدة**: نزول القرآن تارة يكون مع تقرير الحكم، وتارة يكون قبله، والعكس.([[317]](#footnote-318))

**قاعدة**: إذا أمكن حمل الضمير على غير الشأن فلا ينبغي الحمل عليه.([[318]](#footnote-319))

**قاعدة**: تفسير بلا تكلف.([[319]](#footnote-320))

**قاعدة**: المدني من السور يكون منزلاً في الفهم على المكي، وكذا المكي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض، على حسب ترتيبه في النزول.([[320]](#footnote-321))

**قاعدة**: القرآن مشتمل على أصول الدين دلائله ومسائله، أما تعريفه للأحكام فأكثره كلي لا جزئي.([[321]](#footnote-322))

فالناظر في هذه القواعد يجد أنها بحاجة إلى شرح وتوضيح بالنسبة لكونها قاعدة، فهي لا تغني عن قراءة صورة القاعدة، والأصل عدم الحوج إلى صورة القاعدة إلا من أجل التأكيد والتفصيل والاستزادة، فالقاعدة الأولى احتوت على تقسيمات متعددة، والقسم الأخير منها صيغ بـ (والعكس) وهو أغمض مما قبله، مما يضطر الناظر إلى الرجوع إلى صورة القاعدة لفهم معناها؛ بسبب تعدد أقسامها، وغموض القسم الأخير منها.

والقاعدة الثانية احتوت على غموض من جهة الصيغة، والإشكال فيها لفظة (أمكن) و (فلا ينبغي)، وهناك عدة تساؤلات ترد عليها وهي: ما نوع هذه الإمكانية ؟ ولما جاءت بلفظة (أمكن)، فهل هناك ما لا يمكن الحمل عليه، وما هو؟ ولماذا جاء الحكم بلفظة (ينبغي) فهل هو تردد؟ وإن كان أصابه التردد، فكيف نقرر بأن القواعد حكم، وبكونها كلية ؟! بينما القاعدة لو كانت مصوغة صياغة أحكم من هذه الصياغة لأصبحت حدود الخلاف فيها ضيقة، بنحو (ضمير الشأن مقدم على غيره) أو (ضمير الشأن مقدم عند تعدد الضمائر).

والقاعدة الثالثة فيها من الغموض ما يغني عن زيادة الكلام عليها؛ ذلكم أنها خلت من الحكم، والصيغة القاعدية، مما أفقدها معنى القاعدية، وهي ليست جديرة بكونها قاعدة، بل هي من صلب المقدمات، وأصول التفسير ومناهجه.

والقاعدة الرابعة أصابها غموض؛ لكونها جاءت بصيغة الشرح، لا بصيغة الإجمال، وهي عبارة عن ضوابط متعددة، وهذه القاعدة احتوت على عدة ضوابط موضوعها المكي والمدني، وهي: العلاقة بين المكي والمدني، والعلاقة بين المكي مع المكي، والعلاقة بين المدني مع المدني، وهذه الضوابط كلها جعلت الناظر فيها يعيد النظر فيها لاستيضاحها، وفي النهاية تظهر أنها تتناول جزئية في المكي والمدني وهي في السور فقط دون الآيات أيضاَ، والغموض جاء بسبب تعدد الأقسام والضمائر.

والقاعدة الأخيرة غموضها؛ لاشتمالها على موضوعين مختلفين (أصول الدين) و(الأحكام) وقول المقعد (دلائله ومسائله) لم يحسن البيان فيها، فلو قال مشتمل على أصول الدين فقط، لكفى بها بياناً، أو من حيث الدلائل والمسائل ونحو ذلك.

فلابد أن تكون صياغة القاعدة جامعة لموضوعها ومانعة من خروج أجزائها أو دخول غيرها؛ ذلكم أن "القاعدة في الإطار العلمي ينبغي أن يشملها التدقيق في انتقاء الكلمات واختيار المصطلحات ذات الدلالة الواضحة التي لا تحدث التباساً ولا غموضاً ولا إشكالاً".([[322]](#footnote-323))

## **المبحث الخامس: القاعدة بين الكلية والجزئية.**

الفرق بين هذا المبحث ومبحث الشمول:

هذا المبحث يدرس القواعد التي وصفت بالكلية وهي ليست جديرة بذلك؛ لكونها ذات جزئيات غير متعددة، أو تناولت موضوعات جزئية.

هناك إشكالية تواجه الباحثين في القواعد التفسيرية وهي:

**هل كل قواعد التفسير قواعد كلية أو هناك قواعد جزئية ؟**

والحقيقة أنه يوجد قواعد لا تنطبق على جزئيات كثيرة، فربما تنطبق على مثال أو مثالين، أو في جزئية من الجزئيات مع أن بالإمكان أن تدخل هذه الجزئية ومثيلاتها في قاعدة معينة فتصبح كلية؛ لأنها تعددت جزئياتها، فلو أمكن جمع عدة قواعد جزئية تحت مظلة قاعدة تفسيرية واحدة لاستحقت وصف الكلية، أما أن تتجزأ القاعدة الكلية الواحدة إلى عدة قواعد فحينئذ تُسمى هذه القواعد المتفرعة جزئية؛ لكونها فرقت الموضوع الواحد إلى فروع متعددة، فكلما كانت القاعدة تجمع عدة قواعد تحتها كلما أسهت قوتها وتأكيد كليتها، وسبق وتحدث الباحث عن وصف القاعدة الكلية بشكل نظري في بداية البحث.

### **المطلب الأول: التفريق بين كون القاعدة كلية أو جزئية.**

وصف الكلية من الجزئية يستلزم أمرين:

1. **تعدد الجزئيات:** لابد كما ذكرنا من احتواء القاعدة الكلية على عدة مسائل دون الواحدة والاثنتين؛ ذلكم أن "استيعاب القاعدة لعدد من الجزئيات المطردة وفق صياغة موضوعية مجردة عن أعيان جزئياتها يجعلها قاعدة تفسيرية كلية بالمعنى العلمي"([[323]](#footnote-324))، وقال الروكي:(ولا تكتمل حقيقة التقعيد إلا إذا كان هذا الاستيعاب من القوة وشدة السريان بحيث تنتظم به فروع كثيرة...)([[324]](#footnote-325))، وتطبيقات ذلك في القواعد التفسيرية **كـقاعدة**: (إذا ثبت الحديث الصحيح وكان نصاً في تفسير الآية فلا يصار إلى غيره) **وقاعدة**:(إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه) **وقاعدة**:(كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد)([[325]](#footnote-326))، هذه القواعد ذات موضوع واحد عند جامعها فقد أدخلها في ضمن القواعد المتعلقة بالسنة والآثار والقرائن، والظاهرُ أن هذه القواعد الثلاث مشتركة في موضوعها، وكان بإمكان الحربي أن يجعلها تحت مظلة قاعدة كلية واحدة؛ لأن كلاً من هذه القواعد تناولت جزءاً من موضوعها الكلي مع افتقار كل قاعدة منها إلى تعدد المسائل والجزئيات؛ كونها أصلاً جزئيات، ولكن لو كانت تحت قاعدة كلية بمثل **قاعدة**:(إذا عرف تفسير القرآن من جهة النبي –صلى الله عليه وسلم- فلا حاجة إلى قول من بعده)([[326]](#footnote-327))، أو قولنا (إذا صح الحديث فلا يصار إلى غيره)، فهذه القاعدة جمعت عدة قواعد وجعلتها مسائل، فيدخل فيها صحة الحديث إسناداً واستدلالاً، وأما مخالفة الحديث للأدلة الأخرى أو القرآن أو الإجماع فهذا شأنه في أساسيات كل قاعدة تحمل موضوعاً من موضوعاتها كالقرآن في (ضوابط قواعد القرآن)، والسنة في (ضوابط قواعد السنة)، وكذا في الإجماع، والاحترازات يكون الحديث عنها في الجزئيات لا في الكليات، وإلا فما فائدة تعدد الجزئيات والمسائل في القواعد إلا من أجل الحديث عن مثل هذه الأمور، وهذه الإيرادات قد تطول ويصعب حصرها في الصياغة، وهذا متنافٍ مع أسس القاعدة، "وإطلاق القواعد على الجزئيات فيه نوع من الفوضى والخلط بين المصطلحات"([[327]](#footnote-328))، وقد نبه ابن السبكي –رحمه الله- على أهمية تعدد الجزئيات وكثرتها في تعريفه للقواعد إذ يقول:(هي الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، تفهم أحكامها منه)([[328]](#footnote-329)).
2. **موقع القاعدة وموضوعها:** فلو كانت في موضوع جزئي فليست جديرة بالكلية؛ لأن الكلية لابد أن تجمع تحتها عدة مسائل وليس مسألة واحدة فحسب، وعلى سبيل المثال القاعدة السابقة (كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد)([[329]](#footnote-330))، هذه القاعدة جمعت تحتها مسائل عديدة كتعريف السنة وحجيتها، وحجية الإجماع ونوعه وضوابطه، وغيرها من المسائل، فهي بهذا التقعيد تناولت عدة موضوعات كلية، فلابد أن تكون قاعدة في موقع كلي، وتتناول موضوعاً كلياً واحداً، وليس ثمة مانع أن تكون للقواعد الكلية قواعد جزئية مندرجة تحتها مع بيان أنها جزئية، أما أن تُوصف بأنها كلية وهي ليست كذلك فهذا مخالف للتدقيق العلمي، والعالم المُقَعِّد مصطفى الزرقا –رحمه الله- انتقد في كتابه بعض القواعد المذكورة في مجلة علمية كونها ليست مستحقة لذلك وإنما هي جديرة بكونها ضوابط؛ لأن هذه الضوابط المتعددة تناولت موضوعاً واحداً، حيث يقول:(هذه النظريات هي غير القواعد الكلية التي صدِّرت مجلة الأحكام العدلية الشرعية بتسع وتسعين قاعدة، فإن تلك القواعد إنما هي ضوابط وأصول فقهية تراعى في تخريج الحوادث ضمن حدود تلك النظريات الكبرى فقاعدة (العبرة في العقود للمقاصد والمعاني) مثلا ليست سوى ضابط في ناحية مخصوصة من ميدان أصل نظرية العقد)([[330]](#footnote-331))، وتحويل القاعدة الجزئية إلى كلية وتخريج المسائل عليها قد يُسبب ارتباكاً واختلافاً في القواعد؛ لأن القواعد الجزئية قد يرد عليها ما يخالفها أو يناقضها من المسائل المتشابهة معها، كما هو الحال في القاعدة التفسيرية السابقة، قال القرافي:(ومن جعل يُخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت ...).([[331]](#footnote-332))

### **المطلب الثاني: أثر الخلط بين القواعد الكلية والجزئية على قواعد التفسير.**

ولو نظرنا إلى مواطن هذه الإشكالية في قواعد التفسير لوجدناها تعددت عند كثير ممن كتب فيها، فهذا الحربي –وفقه الله- تعددت عنده في قواعد الضمائر، وقواعد السنة، فقد جمع سبع قواعد تفسيرية كلية في الضمائر فقط !! وهي:

**قواعد في الضمائر:**

1. إذا أمكن حمل الضمير على غير الشأن فلا ينبغي الحمل عليه.
2. إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.
3. القول الذي يجعل المشار إليه مذكوراً أولى من القول الذي يجعله مقدراً.
4. إعادة الضمير إلى المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره.
5. توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها.
6. الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه.
7. إعادة اسم الإشارة الموضوع للقريب إلى المذكور القريب أولى من إعادته للبعيد.([[332]](#footnote-333))

هذه القواعد حملت ذات الموضوع، وكلٌّ منها يتناول جزءاً معيناً ناهيك عن التداخل والتشابك بينها، فنحن لا نعارض وجودها، ولكن نعارض وصفها بالكلية وهي لم تبلغ الكلية، ألا يمكن أن تجمع هذه القواعد تحت قاعدة أو قاعدتين، وتحتهما تجمع القواعد أو المسائل الأخرى، لماذا التعدد والتكثير في إيراد القواعد، أليس ذلك مخالفاً للأسس والغايات التي قامت عليها القواعد كغاية الاختصار وغاية استحضار المسائل، فكيف لهذا الكم من القواعد أن يساهم في الاختصار ؟!! معالجة مثل هذه الأمور فيها مساهمة كبيرة في الارتقاء بهذه القواعد، ولو نظرنا إلى كتاب يُعد أشهر كتاب في قواعد التفسير لخالد السبت –وفقه الله- لوجدنا أيضاً أنه جمع أكثر من ثلاث مائة وثمانين قاعدة تفسيرية !! بل ووصفها في تعريفه بأنها كلية !! هذا أمر في غاية العسر على سالكي هذا العلم؛ لأن هذا العدد الهائل من القواعد لا يغني عن قراءة غيرها، فطالب العلم قد يقرأ كتاباً أو بحثاً في موضوع من موضوعات هذه القواعد وهو قريب من الكم أو الشرح الذي ذكره السبت.

**قواعد في السنة:**

1. القول الذي يُعظم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق بها أولى بتفسير الآية.([[333]](#footnote-334))
2. كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود.([[334]](#footnote-335))

والعثمان أيضاً -وفقه الله- لم يسلم من مثل هذه الإيرادات، فقد ذكر عدة قواعد هي جديرة بأن تكون قواعد جزئية أو ضوابط أكثر من كونها كلية، مثال ذلك:

**قاعدة:** محاذرة أسباب النزول الضعيفة وطرق معرفتها.([[335]](#footnote-336))

**قاعدة:** اللفظ المطلق لا يجوز تقييده بدون قيد الشارع.([[336]](#footnote-337))

**قاعدة:** تقييد اللفظ بملحقاته من وصف أو شرط أو استثناء.([[337]](#footnote-338))

**قاعدة:** لا تتعسف الآيات لقاعدة نحوية.([[338]](#footnote-339))

**قاعدة:** طرق معرفة الأقوال الضعيفة للمفسرين.([[339]](#footnote-340))

هذا القواعد التفسيرية وإن لم يبين تعريفها ولكنه أسماها بقواعد التفسير، وبين أنه استفاد منها في تفسيره (**منار القرآن**)([[340]](#footnote-341))، فلابد أن تكون عنده كلية وفقاً لهذا المنهج الذي سلكه، ويكفينا أنه أسماها بالقواعد، ولاسيما أنه يُعد من المتخصصين لتعدد كتاباته في هذا الباب، فالقواعد التي ذكرها واضح أنها قواعد جزئية –إن لم يكن بعضها دون ذلك- **من عدة أمور**:

1. هذه القواعد لم يذكرها أغلب المتخصصين تحت وصفية القاعدة الكلية.
2. ظاهر أن هذه القواعد تناولت جزئية محدودة من موضوعها الكلي، فالقاعدة الأولى موضوعها أسباب النزول وأسباب النزول الضعيفة جزئية منها وطرق معرفتها جزئية أخرى، فهي أشبه بكونها مسائل أو ضوابط، وأما القاعدة الأخيرة فموضوعها أقوال المفسرين وجزئيتها الأقوال الضعيفة وأما طرق معرفتها فهي مندرجة أيضاً تحتها، وهي من المسائل، وليست جديرة أيضاً باسم القاعدة الجزئية؛ لأنها لم تتعدد مسائلها.

وهاتان القاعدتان لو نظرنا في جزئياتهما، فربما لا نجد لهما إلا الشيء اليسير من الجزئيات؛ لكونهما أصغر من أن تكونا قاعدتين، وأن تكون في الأصول أو الشروط أوفق من أن تكون قاعدة كلية مطردة، وذات جزئيات متعددة، وتطبيقات كثيرة، ومع ذلك فهاتان القاعدتان تبحثان في أقوال المفسرين، والأصل أن المفسر لا يرمي بمثل هذه الأقوال من باب الطعن أو التنقص، إلا بأن تكون ممن لا يقبل قوله عند المفسرين أصلاً، والله أعلم.

وأما الطيار –وفقه الله- فقد أجاد في التعامل مع هذه الجزئيات من جهة الجمع والإيراد والمنهج، فجمعت هذه الجزئيات تحت موضوع كلي إلا أنه لم يُحسن صياغة هذا الموضوع الكلي سوى أنه عنون له فقط، فعلى سبيل المثال جمع القواعد التي تتحدث عن العموم تحت اسم كلي بـ (قواعد في العموم) وأدرج تحتها ست قواعد تفسيرية جزئية، وهي:

1. حذف المتعلق يفيد العموم النسبي.
2. إذا دخلت (ال) على الأوصاف، وأسماء الأجناس، فإنها تفيد استغراق من يشمله هذا الوصف أو الاسم.
3. النكرة في سياق النفي، والنهي، والشرط، والاستفهام، تفيد العموم.
4. المفرد المضاف يفيد العموم.
5. الفعل المضارع إذا جُزم أو نُفي بـ (لا) فإنه يفيد العموم.
6. ومن صيغ العموم وألفاظه الواردة في القرآن (كل، وجميع، وأجمعون، وكافَّة...)([[341]](#footnote-342))

وهذه المنهجية جيدة في التعامل مع مثل هذه الإيرادات إلا أنها لا تخلو من ملاحظات كالصياغة والحُكم في بعضها، كما أنها لم تُجمع تحت قاعدة كلية ذات صياغة متينة ومشتملة على حكم وشمولية.

## **المبحث السادس: القاعدة المخالفة لغيرها من الأحكام والقواعد والأصول.**

استنباط القواعد بعد استقراء جميع مواطن الموضوع الواحد يرسم فكرة وصورة متكاملة عن موضوعها، مما يُسهل عملية صياغة القاعدة فيها، وأما استقراء مواطن محددة والبحث عن نَفَس أو روح القاعدية وأسلوبها فهذا مسلك قاصر، ويولد كثيراً من الإشكاليات سواء في الموضوع نفسه أو مع غيره من الأحكام والقواعد والأصول، ولا يمكن إنكار أن هناك بعض القواعد لم تسلك المسلك الصحيح في التقعيد؛ ذلكم أنها استنبطت استنباطاً من المفسر دون تخريج منه، بل قد يكون خالفها في موضع آخر، وهذا أيضاً تولد من الاستقراء الناقص لأمثلة القاعدة، وأمثلة ذلك أقوى ما تكون في القرائن أو الفوائد أو الضوابط، والإشكالية أيضاً في التفريق بين القاعدة والقرينة من جهة تطبيقية، أي: متى تصبح القرينة قرينة ومتى ترتقي إلى القاعدة ؟! ومثال ذلك: هناك من استنبط من الطبري قاعدة: (القول الموافق لرسم المصحف مقدم على غيره) وقام استقراؤه في موضعين فقط، وهما:

1. قوله تعالى {ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ} [سورة الأعلى:6].
2. قوله تعالى {ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ} [سورة المطففين:3].

إذاً فالقاعدة هنا صُنعت على هذا الأساس، والسؤال هنا:

**هل رسم المصحف يمثل قاعدة حتى يتم تطبيقه على جميع المصحف ؟! وهل تم تتبعه، ومعرفة** **مدى العلاقة بين الرسم والتفسير ؟!**

والحقيقة أن الطبري وغيره من المقعدين لم يقعدوا في رسم المصحف، ولو تم سلوك هذا المنهج لتولدت عندنا قواعد كثيرة، وربما تناقضت؛ لأن طريقة الالتقاط كانت خاطئة، وكان من المفترض أن ننظر ونسرد جميع المواطن التي تكلم عنها الطبري في رسم المصحف ثم نأخذ نظريته في رسم المصحف وعلاقتها بالتفسير، لا أن ننظر في المثال أو المثالين وإذا وجدنا فيه روح القاعدية أخذناه! فهذا غير صحيح، قد يكون في النهاية قاعدة ولكن طريقة إبراز أنه قاعدة بهذه المنهجية مخطوءة، بل إن بعضهم قد ينقل القاعدة من خلال جملة أو عبارة ذكرها المفسر وجعل العبارة في ذاتها قاعدة –كما فعل الطيار في بعض قواعده([[342]](#footnote-343))- مع أن المفسر ما قصد ذلك، ولكنه يتحدث ارتجالاً، فالنظر المعاصر أهمل أول لفظة في تعريف القاعدة بأنها (حكم)، فإذا كان النظر بها على أنها لفظ ينطق به الإمام فهذا خلل يخالف أساسيات مفهوم القاعدة، فهي حكم، ولا يلزم بأن يكون منصوصاً عليه نصاً عند الإمام، إلا أن يقول هذه قاعدة ويقصد بها الذي نريده بأنها: حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته، فمن الخلل أن ينظر إلى القواعد أنها ألفاظ، ولذلك نجد عند بعض المقعدين أنه ذكر نصوصاً في التقعيد تخلو من الحكم، فكيف يصدق عليها أنها قاعدة، وهي خالفت أول قيد من قيود القاعدة أنها حكم، فالمقصود أن الحكم قد يكون بنص عام، وقد يكون بحاجة إلى استقراء الباحث للوصول إلى حكم معين للوصول إلى عموم الجزئيات، والبناء المنهجي في التقعيد يُشدد على أهمية سلوك أمرين:

1. الاستقراء التام، أو الأغلبي –على الأقل- مع بيان أنه أغلبي.
2. الاستنباط.

فبعد استقراء تطبيقات الموضوع الواحد، نستطيع أن نستنبط القاعدة المناسبة لهذا الباب؛ لأن الذهن حينئذ تصور الموضوع كاملاً، فصار من السهل تقرير القاعدية فيه، فلابد من النظر إلى البناء المنهجي للقواعد كيف يجب أن يكون أو يظهر؟

**الأمثلة:**

**المثال الأول:** قاعدة: (تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ).([[343]](#footnote-344))

من المعلوم والمقرر أن الحجية تقوم بالكتاب والسنة والإجماع، وأجمع على ذلك المسلمون –كما سيأتي- وخلاف ذلك فهو محل نظر واختلاف بين العلماء، وعلى تفاوت بينهم، ولا يعني ذلك إهمال بعض الأحكام أو الأصول وعدم احترامها أو تقبلها، ولكن الحديث حول الحجية اللازمة التي تصلح أن تكون قاعدة تفسيرية عامة، وهذه القاعدة حملت عدة إشكاليات:

**الإشكالية الأولي**: إثبات حجية قول الجمهور.

**الإشكالية الثانية**: تقرير أن القول الذي يخالف الجمهور هو قول شاذ.

**أولاً**: لابد من بيان هذه المفاهيم والمصطلحات وفق المنهجية العلمية، وهي:

**جمهور السلف:** قول الجمهور المراد به هو قول الأكثر([[344]](#footnote-345)) من الصحابة والتابعين وأتباعهم من القرون الأولى إلا النزر اليسير.

**التفسير الشاذ:** هو ما خالف طرق التفسير المعتبرة، أو جرى على مذهب عقدي باطل، أو خالف إجماعاً مستقراً.([[345]](#footnote-346))

**ثانيا:** الحديث حول اصطلاح الجمهور أو حقيقة وقوعه، هو أمر نسبي تقديري قد يكون الغالب أو لا يكون؛ لأنه يحتاج إلى تقصي الأقوال في المسألة، مع ضرورة معرفة مقصد المفسر نفسه من المصطلح فقد يتساهل بعضهم في ذلك، فمثلاً: الطبري قيل: إنه إذا قال:(أجمع أهل الحجة) فإنه يقصد الجمهور لا الإجماع الحقيقي، وهذا الاصطلاح خاص في الإمام الطبري نفسه([[346]](#footnote-347))، فالمفسر قد يختلف عن الآخر في الوصف والاصطلاح، وقول الجمهور ليس دليلاً لازماً على صحة القول، وإنما أقصى ما يكون بالقرينة على رجحان قول ما على الآخر، والقرائن تتفاوت قوة وضعفاً بحسب حالها، ولكن من حيث الأصل قول الأكثر يعد قرينة ترجيحية، قال ابن حزم –رحمه الله-:(وليس قول الجمهور حجة؛ لأنه لم يأت بذلك قرآن ولا سنة).([[347]](#footnote-348))

قال ابن القيم:( ومن تأمل مذاهب العلماء قديماً وحديثاً من عهد الصحابة وإلى الآن واستقرأ أحوالهم، وجدهم مجمعين على تسويغ خلاف الجمهور، ووجد لكل منهم أقوالاً عديدة انفرد بها عن الجمهور، ولا يستثنى من ذلك أحد قط).([[348]](#footnote-349))

ووصف القول الذي يخالف الجمهور أنه شاذ غير صحيح، ولا ينبني على أدلة علمية صحيحة؛ ذلكم أن قول الجمهور ليس حجة ملزمة، ولا يلزم –كما تقرر- أن يكون الصواب مع قول الجمهور، فقد خالف أبوبكر –رضي الله عنه- الجمهور في قتال أهل الردة، وكان الصواب معه، كما خالف عمر –رضي الله عنه- الجمهور في مسألة أسارى بدر، وفي هذا يقول ابن تيمية:(معنى الاجماع: أن يجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام، وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم، فان الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولكن كثير من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعاً، ولا يكون الأمر كذلك، بل يكون القول الآخر أرجح في الكتاب والسنة، وأما أقوال بعض الأئمة كالفقهاء الأربعة وغيرهم فليس حجة لازمة، ولا إجماعاً باتفاق المسلمين).([[349]](#footnote-350))

وأما وصف القول بأنه شاذ هو حكم بذاته على إسقاطه، والتفسير الشاذ لا يُعنى به القول المرجوح، فهذا أمر نسبي، فما يرجحه مفسر قد يضعفه آخر والعكس.([[350]](#footnote-351))

وعليه فالصحيح أن هذه القاعدة تدخل في القرائن التفسيرية مع مراعاة عدم الحكم على ما يخالف الجمهور بأنه شاذ، وصحيح أن قول الجمهور قد يكون أقرب للصواب أو أسلم، ولكن لا يمكن أن نقرر ذلك أو نوجبه بدون مستند علمي ثم نلزم الناس بما ليس لازماً، وأيضاً ذكر ألفاظ (مقدم) و(أولى) ونحوهما، هي جديرة في باب القرائن لا في باب القواعد -كما سيأتي-، والباحث يرى أن الصياغة المناسبة في القواعد هي:(إجماع العلماء يُسقط كل قول شاذ)، وأما في باب القرائن:(قول جمهور العلماء مقدم على غيره).

**المثال الثاني**:

**قاعدة**: (معنى القراءة المتواترة أولى بالصواب من معنى القراءة الشاذة).([[351]](#footnote-352))

هذه القاعدة جاءت بالحكم على أمر له مستند علمي قائم وهو التواتر، فوصف القراءة بأنها متواترة هو حكم ثابت وله أدلته وتقريراته، وهو واجب القبول، أما القراءة الشاذة فهي مخالفة له وتسقط أمام التواتر؛ لإخلالها بالشروط العلمية المقررة عند أهل العلم من المتخصصين، فالقراءة المتواترة ليست أولى بالصواب من القراءة الشاذة فحسب، بل هي واجبة وهو أمر معلوم عند المتخصصين في التفسير، فعند تعارض قراءتين أحدهما واجبة، والأخرى شاذة فحينئذ يجب القبول بالمتواترة وتقديمها على الأخرى، مع العلم أن مقعدها يُكثر من ذكر أولى، وهناك فرق بين الحكم بـ (أولى) أو (الوجوب)؛ لأن اطلاق مصطلح (أولى) لا يلزم منه الوجوب، بل هو خالٍ من الحكم القطعي وفق المعنى الاصطلاحي له، ويتنافى مع كون القاعدة: حكماً كلياً، بخلاف مصطلح: (الوجوب) فإنه حكم قطعي ثابت، والباحث يرى أن الصياغة المناسبة لها هي: (إذا ثبتت القراءة فلا يجوز ردها)([[352]](#footnote-353))، وإذا استبدلنا لفظ الثبوت بالتواتر لكان أولى؛ لاحتمال دعوى ثبوت القراءة طريقاً دون ثبوتها في اللغة والرسم، ولو جاءت بهذا النحو: قاعدة:(تُقَدَّمُ القراءة المتواترة على ما دونها)، لكانت أقوم من غيرها.

**المثال الثالث**: قاعدة: (القراءات الغير سبعية يحتج بها في الأحكام).([[353]](#footnote-354))([[354]](#footnote-355))

من الملاحظات التي يلحظها الباحث في القواعد هو: الضعف العلمي في تأصيل القواعد التفسيرية المتعلقة بالقراءات، فكثير من الكتب التي تحدثت عن موضوع قواعد التفسير تخلو من قواعد تفسيرية خاصة بالقراءات([[355]](#footnote-356))، أو اشتملت على ضعف في تأصيلها.

وأما ما يخص هذا المثال، فهناك تساؤلات تُظهر الإشكاليات فيها وهي:

**لم التفريق بين القراءات السبعية وباقي القراءات العشر ؟! أليست كلها صحيحة؟! أليست كلها مقبولة حكماً وتلاوةً ؟ وإذا كانت مقبولة فلم التفريق بين الحكم والتلاوة ؟!**

مثل هذه الملاحظات تعطي للقارئ تصوراً متضارباً حول هذه القواعد، أو تقريراً لما يتداوله بعض الناس من أن القراءات الثابتة سبع فقط !! والواجب عدم نشر مثل هذه التفريقات، فالأصول العلمية والقواعد تُثبت أن القراءات الصحيحة والثابتة عشر وليست سبعاً، وقد رد العلماء كثيراً على خطورة التفريق بين القراءة السبعية وباقي القراءات الصحيحة كالزركشي([[356]](#footnote-357))، وابن الجزري([[357]](#footnote-358))، والسيوطي([[358]](#footnote-359)) وابن عاشور([[359]](#footnote-360))، والزرقاني([[360]](#footnote-361))، أما كون القراءات السبع جاءت متواترة دون باقي العشر فهذا الكلام فيه نظر، والشروط التي استقر عليها العلماء في قبول القراءة هي العمدة في هذا الباب، وهي متحققة في العشر دون غيرها، وهي:

1. صحة السند.
2. موافقة وجه من أوجه العربية.
3. موافقة رسم المصحف ولو احتمالاً([[361]](#footnote-362)).

فهذه تعطي لباقي العشر منزلة واحدة مع السبع، وهي منزلة القبول؛ لتوافر الشروط فيها، فالعلماء لم يضعوها عبثاً إلا بعد تحقيق وتمحيص، وهذه الشروط لا تكاد تجتمع في قراءة إلا وهي جديرة بأن تكون مقبولة، ويكفي مجيئها صحيحة السند، فما البال لو اجتمع مع صحة السند موافقة العربية وموافقة رسم المصحف!! قال الدمياطي([[362]](#footnote-363)) –رحمه الله-:(والحاصل أن السبع متواترة اتفاقاً، وكذا الثلاثة: أبو جعفر، ويعقوب، وخلف، على الأصح، بل الصحيح المختار وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا وأخذنا به عنهم وبه نأخذ: أن الأربعة بعدها ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، والأعمش، شاذة اتفاقاً).([[363]](#footnote-364))

فالقراءات العشر يحتج بها تلاوة وحكماً، والسؤال المناسب في تقرير مثل هذه القاعدة:

**هل القراءات الزائدة عن العشر (أي: الشاذة) يحتج بها في الأحكام ؟**

المقرر عند جمهور العلماء أن العمل بالقراءات الشاذة في الأحكام فقط جائز؛ تنزيلاً لها منزلة أخبار أحاد، وأخبار الأحاد مقبولة عند العلماء، ويجوز العمل بها، واستنباط الأحكام منها، وقد احتج بها العلماء في كثير من الأحكام الفقهية، كما في قطع اليمين على قراءة ابن مسعود –رضي الله عنه- في قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما) بدلاً من (أيديهما)، فذهبوا في هذه الآية إلى أن القراءة الشاذة (أيمانهما) فسرت موقع القطع بأنه في اليد اليمنى([[364]](#footnote-365)) .

## **المبحث السابع: القواعد بين السرد والترتيب.**

ظهور القواعد بصورة علمية مرتبة ومنسقة وفق أسس معينة يُعطي تصوراً مفهوماً للقواعد التفسيرية، ويسهل الوصول إليها، وهي مراتب ودرجات ما بين أكثر وضوحاً وما دون ذلك، بخلاف من ذكرها سرداً دون منهجية معينة، فالمقصود أن تصنيف القواعد اختلفت اتجاهاته بين المتخصصين، وهذا الاختلاف جاء وفق عدة تصورات.

### **المطلب الأول: أسباب الاختلاف في ترتيب القواعد التفسيرية.**

1. **التصور المصدري (النقلي):** ويُقصد به التصور القائم على مصادر هذه القواعد من القرآن الكريم والسنة النبوية والصحابة واللغة ونحوها، وهذا التصور كان له الحظ الكبير في أغلب مصنفات قواعد التفسير، كالطيار الذي ذكر قواعده الترجيحية([[365]](#footnote-366)) وفق هذا التصور، وليت الطيار استقام على هذه المنهجية في قواعده التفسيرية العامة أيضاً !! وكذا الحربي سار على منهجية التصور المصدري، حيث إنه صنف قواعده وفق ثلاثة مصادر، وهي:
2. النص القرآني.
3. السنة مع الآثار.
4. لغة العرب.

وهذه المنهجية أو التصور هو القالب العام على أكثر المصنفات في علوم التفسير المختلفة كأصول التفسير التي تتناول أًولاً نقلية من القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين واللغة، وفي مناهج التفسير فقد كان أكثر التقسيم وفق التصور المصدري كالتفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وهذا التصور قد يراه البعض أنه أسلم، إلا أنه لا يخلو من ملاحظات، فالنظرة التي تصاحبه هي نظرة سطحية محدودة من جهة واحدة، وهي جهة المرجعية أو المصدرية لا من جهة علمية بناءة وظاهرة في ثناياها، فقد توجد قواعد تفسيرية نقلية، ولكن ميدانها من باب آخر، كأن يكون في أصول الفقه كقاعدة:(الأصل في الأوامر أنها للوجوب، وفي النواهي أنها للتحريم)([[366]](#footnote-367))، فهذه القاعدة صُنفت على أنها لغوية بناء على استعمال العرب لها، ولكن عند النظر في القاعدة وتفصيلاتها نجد أن ميدانها اليوم في أصول الفقه أكثر منه في اللغة، فالقاعدة أكثر من يستدل بها ويتحدث عنها هم أهل الأصول، وأما الباحث مولاي عمر فقد قسم قواعد التفسير وفق مصادرها حيث إنه قال –أثابه الله-:(أما عن تقسيم القواعد فنرى اختصار ذلك في قواعد شرعية، وقواعد لغوية، وقواعد عامة، فندرج تحت القواعد الشرعية كل ما كان مصدره الشرع، وتحت القواعد العامة ما اشتركت فيه الجوانب الشرعية والجوانب اللغوية، مما يصعب معه تحديد أهو قاعدة لغوية أم قاعدة شرعية)([[367]](#footnote-368))، وهذا التقسيم جاء برأي مصنفها وفق التصور المصدري للقواعد، فقد وصف القواعد الشرعية بأنها التي جاءت من طريق الشرع، وأما العامة فهي التي اشتركت بين الشرع واللغة، والحقيقة أن هذا التقسيم له حظ من النظر؛ لأن أغلب القواعد قد تُوصف بأن مصدرها الشرع، سواء من جهة النص والتصريح، أو من جهة الاستنباط، ولو وصفها بالقواعد المتعلقة بالقرآن، والقواعد المتعلقة بالسنة، والقواعد المتعلقة باللغة، والقواعد المتعلقة بباقي العلوم، لكان هذا أسلم من توصيفه؛ لأن هذا التقسيم جاء وفق ما يريده المصنف من المصدرية، وهو يدل على ترتيب أوضح وأدق.

1. **التصور التاريخي:** ويقصد به التصور القائم على نظرة السابقين، ومن رواد هذا التصور خالد السبت، إلا أنه حاول أن يجمع بين التصور التاريخي مع التصور الموضوعي؛ ذلكم أنه ابتدأ بالقواعد المتعلقة بنزول القرآن وأسباب النزول والمكي والمدني والأحرف السبعة ونحوها، ثم القواعد المتعلقة بطريقة التفسير كتفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة ونحوها؛ سيراً على طريقة مصنفات علوم القرآن، والسبت جمع في كل موضوع من مواضيع علوم القرآن، وجعل تحته قواعده المتعلقة به، فمثلاً موضوع أسباب النزول تحدث عنه وأورد تحته عدة قواعد متعلقة به كقاعدة:(القول في الأسباب موقوف على النقل والسماع)([[368]](#footnote-369))، وهذا التصنيف هو محاولة تقليدية من الباحث؛ لأنه حينما كتب قواعد التفسير لم يجد من سبقه في عمله هذا من حيث العنوان والموضوع والمحتوى، وليس ثمة بديل عنها، فالإبداع في حينها يصعب إيجاده، ولعل ذلك بسبب العلاقة بين قواعد التفسير وعلوم القرآن وهي تمثل علاقة الأم بصغارها، فكان يرى لزاماً عليه إيراد هذا التصور التاريخي، والله أعلم.
2. **التصور الموضوعي:** ويقصد به التصور القائم على تصور في موضوع معين عند المصنف، فالكبيسي على سبيل المثال، والذي هو أحد رواد هذا التصور، نظر إلى أن القواعد التفسيرية تنقسم قسمين:
3. قواعد الدلالة في القرآن الكريم.
4. قواعد لغوية.([[369]](#footnote-370))

فهو لم يربط وجود هذه القواعد بمنبعها الذي هو التفسير وعلوم القرآن، ولكن أخرجه من هذه الدائرة وربطه بموضوع اللغة، أو أصول الفقه واللغة، وإن كانت الدلالة عائدة إلى اللغة([[370]](#footnote-371))، ومع ذلك فقد تناول موضوعاً واحداًّ من مواضيع أصول الفقه وهو الدلالة، وتأثر الكبيسي بالأصول جليٌّ في قواعده، فقد بدا ذلك في طرحه وقضاياه، وفي الحقيقة أن هذه النظرة هي نظرة جزئية ومحدودة يراها المصنف من جهة واحدة لا من جهة شمولية كغيرها، فمما لا شك فيه أن هناك قواعد تفسيرية نقلية كالقواعد المتعلقة بتفسير القرآن بالكريم، والقواعد المتعلقة بتفسير السنة للقرآن، وهذه القواعد ليس ميدانها أصول الفقه أو اللغة، بل ميدانها التفسير الشرعي أو الألفاظ الشرعية التي جاءت من الكتاب والسنة، وليس من أقوال اللغة وإن وُجد ثمة علاقة وطيدة بينهما، إلا أن موضوعها التفسير الشرعي.

1. **التصور العام (السرد):** وهذا التصور يقوم على المنهج السردي الخالي من المنهجية الموضوعية أو التاريخية أو غيرها، وهو نوعان:
2. **سرد مرتب**: أي تسلسل القواعد ذات الموضوع الواحد تحت بعضها ثم ما يليها من المواضيع الأخرى فمثلاً قواعد القراءات مجموعة مع بعضها، ثم تأتي بعدها قواعد العموم متتالية، ثم قواعد اللغة متتالية، وهلم جرا، فقد يكون سبب عدم ترتيب القواعد ترتيباً معنوناً عند بعضهم هو قلة القواعد التي ذكروها.
3. **سرد غير مرتب**: أي إدخال القواعد ذات الموضوع الواحد مع سائر القواعد الأخرى دون تسلسل موضوعي، فقد تجد القواعد ذات الموضوع الواحد مشتتة، فالقاعدة الأولى في القراءات، ثم الثانية في اللغة، ثم عوداً إلى قاعدة أخرى في القراءات! وهكذا.

وهناك من ذكر قواعد كثيرة خلت من الترتيب المنهجي، كقواعد التفسير عند العثمان([[371]](#footnote-372))، فقد قام بسرد قواعده دون معيار منهجي محدد، بل جاءت مختلطة مما جعل الباحث يعاني من صعوبة في فهمها ودراستها، بل خلط بين القواعد والقرائن والفوائد مما دعت الحاجة إلى فرزها وترتيبها، وبعضهم أيضاً قد بالغ في ذلك، فيذكرها سرداً أو نثراً كما فعل الطيار في بعض قواعده التفسيرية العامة([[372]](#footnote-373))، فقد اشتملت قواعده على صيغ من كلام العلماء دون ترتيب، ولا منهجية علمية مطردة، وكذا فعل في قواعده الترجيحية التي سار عليها، فجعل على سبيل المثال القواعد اللغوية مختلطة ومتفرقة مع غيرها، ومع ذلك أيضاً لم تخل من كونها جاءت بأسلوب نثري([[373]](#footnote-374)).

ومع ذلك فالطيار كان أسلم من العثمان؛ لأن العثمان ذكر قواعد تفسيرية خالصة وخالية من الفوائد والقرائن، والطيار استفتح الحديث عن قواعده بسرد عدة قواعد منثورة ومبنية على أقوال وتقريرات نقلية، **كقاعدة**:(قال ابن القيم: المعهود من ألفاظ القرآن كلها أنها تكون دالة على جملة من المعاني)([[374]](#footnote-375))، فهذه القاعدة وغيرها من القواعد العامة عند الطيار ينقصها أمران:-

1. الترتيب المنهجي.
2. حسن الصياغة.

وهما أمران في غاية الأهمية في فهم القاعدة، وسهولة الوصول إليها.

وأما من أصحاب القواعد ذات السرد المرتب كالرومي فقد جاءت قواعده مرتبة ترتيباً تسلسلياً؛ ولعل سبب ذلك هو قلة القواعد التي أوردها، فالقواعد التي ذكرها سبع قواعد فقط، وقد جاءت أغلبها بصياغة متينة وهو أمر يُحسب له، عدا قاعدة واحدة وهي قوله:(خامساً: السياق القرآني) ولم يوضح الموقف أو الحكم فيها، إلا أن قواعد الرومي جاءت على سلسلة فكرية مرتبة فبدأ في أول قاعدتين بالقواعد الخاصة بموضوع العموم حيث قال –أثابه الله-:(أولاً: كل عام يبقى على عمومه حتى يأتي ما يخصصه. ثانياً: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)([[375]](#footnote-376))، وختم قواعده بذكر قاعدتين متتاليتين في موضوع واحد وهي في اللغة (سادساً: التفسير يكون بالأغلب الظاهر من اللغة. سابعاً: تقديم المعنى الشرعي على المعنى اللغوي)([[376]](#footnote-377)) وظاهرٌ تعلقها ببعض، وهذا تسلسل فكري جيد، وقد يُعذر صاحبها في عدم إيراد المنهجية المعنونة؛ بسبب قلة القواعد التي أوردها، وقد لاحظ الباحث أن الرومي لم يُورد قواعد تفسيرية متعلقة بالسنة النبوية من قريب ولا من بعيد!! وأما العبيد فقد أورد إحدى وعشرين قاعدة تفسيرية، وجاءت بصياغة متينة ومرتبة وفق التسلسل الفكري الغير المعنون كحال الرومي، فقد ابتدأ بذكر قواعد القراءات، ثم قواعد العموم، ثم في الألفاظ، ثم في الأوامر([[377]](#footnote-378))، وقد أحسن العبيد في عرضه وإيراداته للقواعد وترتيبها أكثر من غيره من أصحاب هذا التصور، إلا أنه اشترك مع الرومي في عدم إيراد القواعد التفسيرية المتعلقة بالسنة.

### **المطلب الثاني: المنهج المقترح في ترتيب القواعد التفسيرية.**

تقسيم القواعد تختلف مناهجه باختلاف التصور لدى كل باحث، فهناك من يرى أن التقسيم يكون وفق التصور المصدري، وهناك من يرى أنها وفق التصور الموضوعي، وهناك من يرى تصوراً آخر، فلابد أن تكون المعالجة في هذه القضية مبنية على أمرين، وهما:

1. معرفة مصدرية هذه القواعد.
2. معرفة ميدانها.

فأما ما يخص المصدرية فمعلوم أن القواعد مصدرها: القرآن، أو السنة، أو اللغة، وأما ما يخص ميدانها فالقواعد تختلف، فمنها ما كان ميدانها القرآن الكريم وعلومه **كقاعدة**:(اختلاف القراءات في الآية يعدد معانيها) ونحوها، فدراستها لا تتم إلا في موضوع القراءات الذي هو من علوم القرآن الكريم، ومنها ما كان ميدانها السنة وعلومها **كقاعدة**:(إذا ثبت الحديث وكان نصاً في تفسير الآية فلا يصار إلى غيره)، فدراستها تتم في علوم الحديث لا في القرآن وعلومه، ومنها ما كان ميدانها اللغة وعلومها، ودراستها تتم في علوم اللغة **كقاعدة**:(القول الذي يؤيده تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بتفسير الآية)، وهناك قواعد انتقل ميدانها من اللغة إلى أصول الفقه كقاعدة:(الأصل في الأمر الوجوب)، فهذه القاعدة جاءت من طريق اللغة وانتقلت إلى أصول الفقه، ومن الممكن القول أنها مشتركة، إلا أن الاشتراك يكون في بعض القواعد بين اللغة والأصول كالقواعد الخاصة بدلالة الألفاظ ونحوها لا في كل القواعد.

فبناءً على ما سبق، فالباحث يرى محاولة الجمع بين المصدرية والميدان في قواعد التفسير بقدر ما يمكن، فالمنهجية التي يراها في تقسيم القواعد التفسيرية هي كالآتي:

1. **القواعد المتعلقة بالقرآن وعلومه**، **كقاعدة**:(اختلاف القراءات في الآية يعدد معانيها)، ويدخل في هذا القسم: قواعد تفسير القرآن بالقرآن، والقراءات، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ونحو ذلك.
2. **القواعد المتعلقة بالسنة وعلومها**، ومثال ذلك: **قاعدة**:(إذا ثبت الحديث وكان نصاً في تفسير الآية فلا يصار إلى غيره)، ويدخل في هذا القسم: تفسير القرآن بالسنة، والإجماع، وأقوال السلف من الصحابة والتابعين، ونحو ذلك.
3. **القواعد المتعلقة باللغة وعلومها**، ومثال ذلك: **قاعدة**:(القول الذي يؤيده تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بتفسير الآية)، ويدخل في هذا القسم: القواعد المتعلقة بالضمائر، والتقديم والتأخير، والألفاظ ودلالاتها، والاستعمال العربي، ونحو ذلك.
4. **القواعد المتعلقة بالفقه وأصوله**، ومثال ذلك: **قاعدة**:(الأصل في الأمر الوجوب)([[378]](#footnote-379))، ويدخل في هذا القسم: المطلق والمقيد، والعموم والخصوص، ونحو ذلك.

فهذه القواعد وفق هذا الترتيب جمعت بين المصدرية والموضوعية، فمثلاً: القواعد المتعلقة بالقرآن وعلومه: هي قواعد تفسيرية مصدرها النقل، وموضوعها علوم القرآن الكريم.

# 

# **الفصل الثالث: قواعد التفسير من حيث المضمون.**

**ويشتمل على جملة من المباحث التي تسلط الضوء على مضمون القواعد التفسيرية، وبيانها التالي:**

**المبحث الأول: التفريق بين القاعدة العامة والقاعدة التفسيرية والقاعدة الترجيحية.**

**المبحث الثاني: التفريق بين القاعدة التفسيرية والقرينة والضابط.**

**المبحث الثالث: القواعد التفسيرية من حيث تحريرها في علوم القرآن.**

**المبحث الرابع: القواعد التفسيرية بين الحكم الشرعي والاستقرائي والاستنباطي.**

**المبحث الخامس: الاستمداد والاشتراك بين القواعد التفسيرية والعلوم المختلفة.**

## **المبحث الأول: التفريق بين القاعدة العامة والقاعدة التفسيرية والقاعدة الترجيحية.**

تعدد ذكر إطلاق اصطلاح (القواعد) عند كثير من المؤلفين سواء في موضوع التفسير وعلوم القرآن أو غيره من التخصصات الأخرى، ما بين متساهل متوسع ومعتدل، فهم أصناف متفاوتة، إلا أن هناك غالبية منهم لم تطلق هذا الاصطلاح على المفهوم المراد عند أهل التقعيد والتحقيق، وهذا الأمر سار في حقبة من الزمن، وبرز عند أهل التفسير وعلوم القرآن أكثر من غيره، فقد ظهر في أول حقبة زمنية في الكتابة في قواعد التفسير على جهة تخصصية في القرن الثامن وما بعده كالطوفي([[379]](#footnote-380)) 716هـ، والكافيجي([[380]](#footnote-381)) 879هـ، فقد ضم العالمان الجليلان علوم القرآن تحت قواعد التفسير، وهذه كانت سمة ظاهرة عندهم، بينما هناك فئة أخرى تساهلت مع ذلك بنحو آخر، فقد جمعت ما ليس من قواعد التفسير لقواعد التفسير كالقرائن والفوائد والضوابط والآداب وغيرها، وهذه السمة الظاهرة برزت أيضاً عند المتأخرين أكثر من غيرهم كما سيأتي في التطبيق، بينما هناك فئة أخرى وفي حقبة القرن الثامن نفسه حققت كثيراً من المفاهيم والعلوم لاسيما اصطلاح (قواعد التفسير) كابن تيمية 728هـ في مقدمته، والزركشي 794هـ في البرهان، والسيوطي 911هـ في الإتقان، ومن بعدهم كالقاسمي 1332هـ في مقدمة محاسن التأويل، ومن المعاصرين كالسبت والرومي والطيار والحربي وغيرهم.

### **المطلب الأول: العلاقة بين القواعد العامة والقواعد التفسيرية.**

لعل من تساهل في اصطلاح القواعد نظر إليها من باب أنها قواعد عامة؛ ذلكم أن **القواعد العامة** هي القواعد التي اتفقت عليها كل العلوم أو أغلبها، وتستخدم في كل فن وأطر، وليس في فن أو فنيين دون آخر كحال قواعد التفسير المتعلقة في فن معين، ومن خلال الاستقراء وجد الباحث أن القواعد العامة تنقسم قسمين:

**الأول**: القواعد التي اتفقت عليها كل العلوم أو أغلبها، **كقاعدة**:(درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة)، أو قاعدة:(تقديم أعلى المصلحتين، وأهون المفسدتين)([[381]](#footnote-382))، فهي وإن كانت خرجت في موضوع أصولي إلا أنها أصبحت في استدلالها وتطبيقها قاعدة عامة يستدل بها العلماء وعامة الناس في جميع الأمور الدينية والدنيوية.

**الثاني**: القواعد التي ترد دون تأصيل علمي أو تدقيق في موضوع معين، ودون نظر وعناية في حقيقة مصطلح القواعد، كأن يُعنى بالقواعد المهمات أو الأساسيات في باب من الأبواب؛ من أجل الحث على الاهتمام والأخذ بها، كأن تذكر قواعد عامة في فن معين كقواعد في تربية الأطفال ونحو ذلك([[382]](#footnote-383)) ، فهذه القواعد وضعت ولا يُقصد بها المعنى اللغوي والاصطلاحي للقاعدة، وإنما جاءت على سبيل المبالغة والتنبيه على أهميتها لدى العامة، والمصنفات التي تتحدث عن موضوع القواعد كثيرة جداً.

والقواعد العامة تختلف عن القواعد التفسيرية من جهتين:

1. من جهة التأصيل.
2. من جهة تعلقها بفن معين.

وعليه فالباحث يركز دراسته حول القواعد التي في موضوع التفسير وعلوم القرآن دون غيرها.

### **المطلب الثاني: العلاقة بين القواعد التفسيرية والترجيحية.**

هناك من يُشكل عليه التشابك أو التشابه بين القواعد التفسيرية والترجيحية، والقواعد الترجيحية هي ذاتها قواعد تفسيرية، والحقيقة أن بعضهم قد لا يرى استحقاقها باسم قواعد ترجيحية؛ لتعدد الأسماء والمسمى واحد([[383]](#footnote-384))، وأن قواعد الترجيح ترجع في أصلها إلى قواعد التفسير، فتسميتها قواعد الترجيح فيه إشكال،ـ والاختلاف فقط في السلوك، فعند سلوك منهج التفسير نعدها قواعد تفسيرية، إذا كان المسلك هو الترجيح بين الآراء فنعدها قواعد ترجيحية، فهي ذات اعتبارين([[384]](#footnote-385)):

**الاعتبار الأول:** التفسير.

**الاعتبار الثاني:** الترجيح.

فكل قاعدة ترجيحية هي قاعدة تفسيرية وليس العكس، والعلماء المتقدمون لم يغفلوا عن هذه القواعد، بل هي أداة لا يستغني عنها المفسر، إلا أن هناك من يطلق عليها اصطلاح القواعد التفسيرية، أو الترجيحية، وهناك من يطلق عليها اسم الوجوه كابن جزي الكلبي فقد أسماها في مقدمته وجوه الترجيح، وذكر فيه اثني عشر وجهاً.([[385]](#footnote-386))

وقد بينت الباحثة عبير النعيم في أطروحتها أن قواعد الترجيح جزء من قواعد التفسير، وقالت أيضاً –أثابها الله-:(قواعد التفسير أشمل من قواعد الترجيح؛ ذلك أن قواعد التفسير هي تلك الأمور المنضبطة التي يستخدمها المفسر في تفسيره، وتصير منهجاً يسير عليه؛ لاستنباط معاني القرآن الكريم، بينما قواعد الترجيح ناتجة عن قواعد التفسير، أي: تنبني عليها).([[386]](#footnote-387))

والطيار تردد في ذلك، ففي أحد مصنفاته بين في مفهومه لقواعد التفسير أن من وظيفتها الترجيح بين الأقوال، وجعل قواعد الترجيح جزءاً من قواعد التفسير([[387]](#footnote-388))، بينما في مصنف آخر لم يُورد في مفهومه لقواعد التفسير وظيفة الترجيح، بل قام بالفصل بينهما، فأردف فصلاً في قواعد التفسير، وفصلاً آخر أسماه (قواعد الترجيح)!!([[388]](#footnote-389)) فهذا المنهج منه ينبع عن تردد منه في كونها جزءاً من قواعد التفسير أم قسماً رديفاً له، فتارة يوافق السبت بعدم التفريق بينهما، وتارة يخالفه.

وهناك من قسم قواعد التفسير إلى قواعد عامة، وقواعد ترجيحية، كالرومي([[389]](#footnote-390))، والعبيد([[390]](#footnote-391))، والطيار –في رأيه الآخر كما تقدم-.

**هل هناك قواعد ترجيحية خاصة وليست قواعد تفسيرية ؟**

**والجواب عن ذلك:** أنه لا يوجد قواعد ترجيحية وليست تفسيرية، فكل قاعدة ترجيحية يجب أن تكون قاعدة تفسيرية، وليس العكس، ولكن المنهج هو المختلف فقط، والقواعد حينئذ يتغير اصطلاحها بتغير سلوكها.

**الفرق بين القاعدة التفسيرية والقاعدة الترجيحية:**

الترجيح آلة قوية أقوى من التفسير؛ لأنها تحتاج إلى محقق([[391]](#footnote-392))، ولكونها لا تستخدم إلا في حال الخلاف وتعدد الأقوال في الآي، بخلاف القاعدة التفسيرية التي تستخدم في حال وجود الخلاف وعدمه، قال ابن صدر المدرسين الشوبري([[392]](#footnote-393)) –رحمه الله-:(ومعلوم أن التفسير منه ما هو من قبيل بسط الألفاظ الوجيزة، وكشف معانيها، ومنه ما هو من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض)([[393]](#footnote-394))، فقد أشار في بيانه أن قواعد التفسير تشتمل على بيان المعاني (التفسير)، والترجيح، وعليه نورد بعض التساؤلات في ذلك، وهي:

**هل القاعدة الترجيحية جديرة باسم القاعدية أو تستحق أن تكون قرينة فقط** ([[394]](#footnote-395))**؟**

والحقيقة لا يمكن ذلك من جهتين:

**الأولى**: أن القاعدة يختلف حكمها وحجيتها عن القرينة؛ لأن القاعدة ملزمة وثابتة، بخلاف القرينة فإنها غير ملزمة ومتغيرة –كما سيأتي في الفرق بين القاعدة والقرينة-.

**الثانية**: أن القاعدة الترجيحية هي نفسها قاعدة تفسيرية، فكيف نقول: أنها قاعدة، وفي نفس الوقت نقول: أنها قرينة ؟!

### **المطلب الثالث: أثر الخلط بين هذه الاصطلاحات على القواعد التفسيرية.**

هناك مصنفات علمية في التفسير حملت اسم القواعد دون تحقيق للاصطلاح وللقواعد نفسها، وهي في أغلبها ليست بقواعد حقيقةً، وإنما توسع فيها أصحابها فضموا إليها ما كان خارجاً عنها، وجدير بالذكر أن منهم من لم يُعينوا القواعد في التفسير على اصطلاحها الخاص بـ (قواعد التفسير)، وإنما جاؤوا بتسميات أخرى قريبة منها، ومنها:

1. (**القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن**) للسعدي.
2. (**قواعد التدبر الأمثل**) لحبنكة الميداني.
3. (**التحبير لقواعد التفسير**) للعثمان.

والحديث هنا ينصب في القواعد غير التفسيرية التي كثرت عند مؤلفيها، وما جاء على الوجه القليل في المؤلفات الأخرى فالباحث يغض النظر عنه؛ لكثرة وروده في المصنفات، وأما ما زاد على العدد القليل فوجب بيانه، ومن هذه:

1. **القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي.**

والقواعد التي ذكرها السعدي أغلبها ليست قواعد تفسيرية بالمفهوم الصحيح، مع أنه أخبر في مضمونها بأنها قواعد تفسيرية كقوله في **قاعدة**:(مراعاة دلالة التضمن والمطابقة والالتزام) وهذه القاعدة من أجل قواعد التفسير وأنفعها)([[395]](#footnote-396))، وإنما هي فوائد ونكت مستفادة من مقاصد القرآن الكريم ومواضيعه، ومساحة القواعد التفسيرية منها ضئيلة، مع العلم أن السعدي وصف قواعده ساعة بأنها أصول، وساعة بأنها قواعد تعين على فهم القرآن ! وساعة بأنها ضوابط، حيث قال –رحمه الله-:(فهذه أصول وقواعد في تفسير القرآن الكريم، جليلة المقدار، عظيمة النفع، تعين قارئها ومتأملها على فهم كلام الله، والاهتداء به، ومخبرها أجل من وصفها)([[396]](#footnote-397))، وفي وصفه بأنها ضوابط قال:(فلنشرع الآن بذكر القواعد والضوابط على وجه الإيجاز الذي يحصل به المقصود)([[397]](#footnote-398))، والمؤلف –رحمه الله- لم يحرر هذه المفاهيم والاصطلاحات في كتابه، فلعله يراها بمعنى واحد، أو أن اهتمامه الأكبر كان بالمضمون دون المفهوم، ولكن الاكتفاء يكون بظاهر الكتاب، أما ما خفي فالله أعلم به وأعذر، وقد ذكر في كتابه هذا واحداً وسبعين قاعدة، والقواعد التي تُعنى بالتفسير حقيقة عددها يسير جداً، فبعد استقراء الباحث لها وجدها في عشر قواعد، مع ما عليها من ملاحظات أخرى، والقواعد هي:

**قاعدة**:(العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب).([[398]](#footnote-399))

**قاعدة**:(الألف واللام الداخلة على الأوصاف، وأسماء الأجناس، تفيد الاستغراق).([[399]](#footnote-400))

**قاعدة**:(إذا وقعت النكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، أو الاستفهام، دلت على العموم).([[400]](#footnote-401))

**قاعدة**:(أن المفرد المضاف يفيد العموم، كما يفيد ذلك اسم الجمع).([[401]](#footnote-402))

**قاعدة**:(مراعاة دلالة التضمن، والمطابقة، والالتزام).([[402]](#footnote-403))

**قاعدة**:(حذف المتعلق المعمول فيه، يفيد تعميم المعنى المناسب له).([[403]](#footnote-404))

**قاعدة**:(حذف جواب الشرط يدل على تعظيم الأمر).([[404]](#footnote-405))

**قاعدة**:(إفراد الاسم على العموم المناسب له).([[405]](#footnote-406))

**قاعدة**:(الأمر بالشيء نهي عن ضده).([[406]](#footnote-407))

**قاعدة**: (السياق الخاص يُراد به العام).([[407]](#footnote-408))

وهذه القواعد السابقة نجد أنها قواعد تفسيرية من حيث الموضوع مع أنها لا تخلو من ملاحظات في الصياغة ونحوها، والمؤلف له عناية في المواضيع الأصولية([[408]](#footnote-409))، وله عدة مؤلفات فيها، وهذه العناية عنده أثرت على كتابه هذا؛ ذلكم أن هذه القواعد التفسيرية السابقة هي قواعد أصولية جلية من حيث الموضوع، وهذا يُشكل مدى تأثير ميول المؤلفين العلمية على كتبهم ومصنفاتهم، فالأصولي يظهر عليه النفس الأصولي في مصنفاته المختلفة –كما ظهر عند الكبيسي في قواعده-([[409]](#footnote-410))، واللغوي يظهر عليه ذلك أيضاً([[410]](#footnote-411))، وهذا الأمر لعله مما يصعب ضبطه عند كثير من المؤلفين، إلا أن اللجان المشتركة في تأليف بعض المؤلفات كالمناهج التعليمية وغيرها ساهمت في الحد من هذه الميول ما أمكن؛ لاشتمالها على عدة مؤلفين من ذات التخصص، وأما القواعد الأخرى التي ذكرها السعدي فميادينها على النحو التالي:

1. **قواعد مقاصدية:** كـ (القاعدة الثانية والعشرون: في مقاصد ما يضرب القرآن من الأمثال).
2. **قواعد إرشادية:** كـ (القاعدة الثالثة والعشرون: إرشادات القرآن على نوعين).
3. **قواعد تدبرية:** كـ (القاعدة السادسة عشرة: حذف جواب الشرط يدل على تعظيم الأمر).
4. **قواعد موضوعية:** كـ (القاعدة الثالثة والخمسون: الأجر على قدر المشقة).
5. **قواعد في مشكل القرآن:** كـ (القاعدة الثانية عشرة: الآيات التي يظن فيها التعارض).
6. **قواعد محدودة أو محصورة في جزئيات معينة:** كـ (القاعدة الثامنة عشرة: الآيات التي يظن فيها التعارض).
7. **فوائد:** كـ (القاعدة التاسعة والعشرون: في الفوائد التي يجتنيها العبد في معرفته وفهمه لأجناس علوم القرآن).

وهذه القواعد العامة التي يقصدها الباحث من كونها لم تلتزم بأطر علمية معينة، وجدير بالذكر أن المؤلف السعدي لا نستطيع أن نحاكمه أو نضع اللوم عليه كغيره؛ لأنه لم يعرف القواعد بمفهوم معين يستطيع الباحث من خلاله الاحتكام إليه، عدا أنه أخبر بمضمون كتابه أنها قواعد تفسيرية نافعة –كما تقدم- ولكن مقصود الباحث هنا هو وجود قواعد تحت اسم التفسير، وهي ليست جديرة بهذه التسمية من جهة التحقيق العلمي والتدقيق.

1. **قواعد التدبر الأمثل، لعبدالرحمن بن حسن حبنكة الميداني.**

الكتاب أسماه مؤلفه قواعد التدبر الأمثل، وليس قواعد التفسير، وعدد قواعده أربعون قاعدة، وقد اشتمل كتابه على عدد قليل من مواضيع قواعد التفسير، وهي ليست قواعد تفسيرية مصوغة، إنما جاءت بأسلوب نثري ولم تحمل فيها إلا الموضوع، وأمثلة تطبيقية لها، كقوله (القاعدة الحادية عشرة: حول النظر فيما ورد من أسباب النزول)([[411]](#footnote-412))، والملاحظ في قواعده أن أغلبها قواعد مقاصدية للآيات والسور، وقد حرص المؤلف على التمثيل أكثر من حرصه على التأصيل؛ ذلكم أنه توسع في بيان الأمثلة توسعاً كبيراً، واهتمامه تركز على موضوع التدبر والتفكر لا بموضوع التفسير والبيان، وقد بين هذا في كتابه([[412]](#footnote-413))، والمؤلف لم يعرج إلى الحديث حول مفهوم القاعدة عنده؛ لأن القواعد التي ذكرها تخالف الشروط العلمية والفنية للقاعدة، إلا أنه عرف **التدبر** بأنه:(هو التفكر الشامل الواصل إلى أواخر الكلم ومراميه البعيدة)([[413]](#footnote-414))، فالقواعد عنده انتفت من الصياغة والحكم العام فيها، ولم يبين حتى مصادر أكثر قواعده، وأخبر أيضاً بأن بعض هذه القواعد لم تكن محض عناية عند المفسرين !! فلو وُجدت قاعدة لم يهتم بها المفسرون الذين هم من أعلم الناس في أحوال القرآن الكريم واللغة العربية وغيرها من العلوم فما الفائدة منها ؟! وهذا على فرض أنها قواعد تفسيرية، فهل المطلوب مجرد استحداث قواعد ؟! أم أن القواعد تدور حول الاستقراء والاستنباط بحسب فهم المفسرين لها ؟ فقول المؤلف بأنها ليست ذات عناية عند المفسرين يؤكد أنها ليست تفسيرية، فلو كانت تفسيرية لكانت حرية بالعناية والاهتمام لدى المفسرين، وأيضاً قواعده –رحمه الله- ليست متعلقة بتفسير النص، فهي مرحلة ما بعد التفسير، وقواعده خلت في أغلبها من إيراد أقوال الأئمة والمفسرين والمتخصصين في موطن تأصيل القاعدة، ولم يبين المنهجية العلمية التي اتبعها في استنباط هذه القواعد، وقد استقر لدى الباحث أن قواعده هي مواضيع إرشادية وهامة لمن يريد الوقوف على بعض طرق التدبر في القرآن الكريم، فأبحاثه في الكتاب تناولت عدة موضوعات، وهي على النحو التالي:

**قواعد متعلقة بالمقاصد والتناسب والأسرار والحكم والضروريات خلف الآيات والسور، ومنها:**

**قاعدة**: (القاعدة الأولى: حول ارتباط الجملة القرآنية بموضوع السورة وارتباطها الموضوعي بما تفرق في القرآن المجيد).([[414]](#footnote-415))

**قاعدة**: (القاعدة الثانية: حول وحدة موضوع السورة القرآنية).([[415]](#footnote-416))

**قاعدة**: (القاعدة العاشرة: حول الحكمة من وضع آيات مدنية التنزيل في سور مكية التنزيل، ووضع آيات مكية التنزيل في سور مدنية).([[416]](#footnote-417))

**قاعدة**: (القاعدة السادسة عشرة: حول ضرورة البحث في معاني الكلمات القرآنية بحثاً علمياً لغوياً).([[417]](#footnote-418))

**قاعدة**: (القاعدة السابعة عشرة: حول الربط بين الآيات وخواتيمها).([[418]](#footnote-419))

**قاعدة**: (القاعدة الثامنة عشرة: حول النظر في الألفاظ المتقاربة المعنى أو المترادفة).([[419]](#footnote-420))

**ومن القواعد التي تخدم موضوع التفسير عند المؤلف:**

**قاعدة**: (القاعدة السابعة: حول تتبع التفسير بالمأثور لمعنى النص).([[420]](#footnote-421))

**قاعدة:** (القاعدة الحادية عشرة: حول النظر فيما ورد من أسباب النزول).([[421]](#footnote-422))

**ومن قواعده المستفادة من علوم القرآن، منها:**

**قاعدة**: (القاعدة التاسعة: حول تتبع مراحل التنزيل).([[422]](#footnote-423))

**قاعدة**: (القاعدة الحادية عشرة: حول النظر فيما ورد من أسباب النزول).([[423]](#footnote-424))

**ومن القواعد الجديدة والمهمة في بابها إلى حد ما، إلا أن المؤلف لم يشبعها بياناً كما أشبع باقي قواعده، ومنها:**

**قاعدة**: (القاعدة الثالثة عشرة: حول أن القرآن لا اختلاف فيه ولا تناقض، وأنه لا تناقض بينه وبين الحقائق العلمية الثابتة بالوسائل الإنسانية).([[424]](#footnote-425))

**وذكر قواعد لغوية وبلاغية تفصيلية** **تُعنى بالتدبر كـالتالي:**

**قاعدة**: (القاعدة الخامسة عشرة: حول التكرير وأغراضه).([[425]](#footnote-426))

**قاعدة:** (القاعدة السابعة والثلاثون: حول إسناد الفعل أو ما في معناه إلى فاعله ...)([[426]](#footnote-427)).

**وقواعد حصرية لأمثلة معينة كـالتالي:**

**قاعدة:** (القاعدة السادسة والثلاثون: حول تعبيرات {من بين يديه ومن خلفه ونحوهما –الأمام – الوراء}).([[427]](#footnote-428))

وعليه يتضح من كتابه من حيث الإجمال أنه ليس كتاباً في قواعد التفسير، إنما هو كتاب إرشادي وتدبري، وتلك نماذج من المصنفات التي يظن البعض أنها من قواعد التفسير؛ تأثراً بالعنوان، ولو قابلوها مع المفهوم، لوجدوا غياب التطابق بينهما، إلا النزر اليسير.

وأما المصنفات التي اشتملت على قواعد التفسير عنواناً، فمنها:

**1-أصول التفسير وقواعده، لخالد عبدالرحمن العك.**

كتابه يُعد مدخلاً لقواعد التفسير، وقد جمع أكثر مواضيع أصول التفسير الهامة بأسلوب تعبيري وكل موضوع على حدة، وقد سلك في منهجية كتابه كما سلك غيره كابن عثيمين([[428]](#footnote-429))، إلا أن خالد العك أشبع الحديث في كل مبحث من مباحث كتابه، وأردف في كل مسألة أقوال العلماء السابقين من المتخصصين، والمباحث التي ذكرها نفيسة جداً، ومدخل هام لقواعد التفسير، وقد تميز الكتاب بالتحقيق العلمي، وحسن العرض، وإشباع كل موضوع من مواضيعها بقدر الكفاية، وأردف في كل مبحث من مباحثه استدلالات كثيرة من أقوال الأئمة والعلماء لتعزيز المسائل، فالناظر في كتابه يجد أنه تأصيل لأصول التفسير، وليس في التقعيد التفسيري المقصود، حيث إنه لم يشتمل على قواعد تفسيرية مصوغة، والباحث يرى أن الملاحظات على الكتاب هي كالتالي:

1. أن العنوان لم يناسب المحتوى، فلو جعله في أصول التفسير فقط، أو مدخلاً لأصول التفسير وقواعده لكان مناسباً.
2. المؤلف أيضاً لم يعرف مفهوم قواعد التفسير، والتعريف الذي ذكره هو تعريف أصول التفسير حيث قال –رحمه الله- بأنها:(هي المناهج التي تُحد وتبين الطريق الذي يلتزمه المفسر في تفسير الآيات الكريمة)([[429]](#footnote-430))، وهذه إشارة منه إلى أن أصول التفسير وقواعد التفسير شيء واحد، وليس ثمة اختلاف بينهما، وقد سبق بيان هذا الرأي ومناقشته في العلاقة بين أصول التفسير وقواعد التفسير.

**2-التحبير لقواعد التفسير، لحمد العثمان.**

يُعد هذا الكتاب أكثر المصنفات السابقة تنوعاً في اشتماله على قواعد عامة، وقواعد تفسيرية، وقواعد ترجيحية، وأيضاً قرائن، وفوائد ونكت، وحكم، وأسرار، وإرشاد، وتحذيرات وغيرها، ومع ذلك لم يذكر فيها مصادر أو عزواً ألبتة!! وإجمالي ما عده قواعد في كتابه اثنتين ومائة قاعدة، أسماها قواعد تفسيرية، والقواعد التفسيرية الحقيقية عنده لا تتجاوز عشرة قواعد على الأكثر، وهي:

**قاعدة**: (تفسير القرآن بالقرآن).([[430]](#footnote-431))

**قاعدة**: (معرفة أسباب النزول).([[431]](#footnote-432))

**قاعدة**: (التمييز بين اللفظ الوارد على معنى خاص، وبين العام الوارد على سبب معين([[432]](#footnote-433)).

**قاعدة**: (حمل ألفاظ القرآن على المعهود من كلام العرب).([[433]](#footnote-434))

**قاعدة**: (حمل عموم اللفظ على كل معانيه).([[434]](#footnote-435))

**قاعدة**: (التأسيس أولى من التوكيد في اللفظ المحتمل معنيين).([[435]](#footnote-436))

**قاعدة**: (معرفة الناسخ من المنسوخ).([[436]](#footnote-437))

**قاعدة**: (زيادة المبنى زيادة في المعنى).([[437]](#footnote-438))

**قاعدة**: (تقديم معاني القرآن المعهودة على التفسير اللغوي المحض).([[438]](#footnote-439))

**قاعدة**: (اللفظ المطلق لا يجوز تقييده بدون قيد الشارع).([[439]](#footnote-440))

**والقواعد السابقة لا تخلو أيضاً من ملاحظات، وأبرزها:**

1. عدم وضوح معنى القاعدة.
2. افتقارها لدقة الوصف والحكم كأول قاعدتين، فقد حددتا الموضوع دون القصد والمراد منهما.
3. اشتمال القاعدة الثالثة على قاعدتين، فالجزء الأول منها يشكل قاعدة وهي: الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصصه([[440]](#footnote-441))، والجزء الثاني اشتمل على قاعدة أخرى وهي: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب([[441]](#footnote-442))، وكلا القاعدتين لهما موضوع يختلف عن الآخر، فالأولى موضوعها في معنى الآية الشرعي واللغوي، أما الأخرى فموضوعها أسباب النزول، والجمع بينهما في قاعدة واحدة مع اختلاف موضوعهما أمر غير مناسب؛ لأن ذلك يسبب الخلط بينهما من جهة التطبيق، والعلماء لم يفرقوا بينهما إلا لدقة في المقصد وهو تنوع الموضوع، وأما باقي القواعد التي ذكرها في كتابه غير السابقة فمنها:

**من الفوائد:** كقاعدة: (القاعدة العشرون: لا تفنى بإقامة الحروف عن فهم المعنى).

**ومن الأسرار**: كـقاعدة: (فهم بعض القرآن عون على فهم باقيه).

**ومن التحذيرات**: كـقاعدة: (القاعدة الواحدة والعشرون: احذر القواعد الباطلة).

**ومن المواعظ:** كـقاعدة: (القاعدة السابعة: أنت المخاطب بهذا القرآن).

**ومن الحكم:** كـقاعدة: (التفسير لا يدرك بالنظرة العجلى).

**ومن الإرشادات:** كـقاعدة: (القاعدة الخامسة والعشرون: التفسير التفصيلي بعد التدبر الإجمالي). **ومن القرائن**: كـقاعدة: (القاعدة الواحد والسبعون: تفسير الألفاظ بسياقها وقرائنها)، فلو كانت بسياقها لكانت تفسيرية، وأما بعد إرداف لفظة (وقرائنها) جعلها قاعدة تفسيرية وقرينة!.

**ومن القواعد الترجيحية:** كـقاعدة: (القاعدة الثالثة والثلاثون: تعدد أسباب النزول)، ومن يراها لا يذكرها إلا عند تعدد الأقوال في النزول.

وبعد هذا العرض يتبين أن هذا الكتاب ليس خالصاً في قواعد التفسير، بل هو كتاب متنوع في أبواب شتى، ولعل المؤلف ذكرها من باب أنها قواعد من المعنى العام لا من حيث التحقيق العلمي في معنى القواعد، ومع أن المؤلف لم يذكر مراده من اصطلاح القواعد إلا أنه لا شك أن فيه مجانبة للصواب؛ لكونه كتاباً متأخراً وخالف فيه من كتب في القواعد التفسيرية، أو حتى الأصولية واللغوية، فعدم اطلاع المؤلف على مثل ذلك، والعناية بدقتهم يجعل كتابه وقواعده عرضة للخطأ والنقص.

ويُستخلص مما سبق أن القواعد العامة تختلف عن القواعد التفسيرية؛ إذ إنها غير منضبطة بفن معين، أو ضوابط معينة، أو شروط وصفات تجعلها على نمط ونسق واحد، وإنما هي تتفاوت بتفاوت الغاية والأفهام، بخلاف القواعد التفسيرية التي تسير على أطر علمية منضبطة ومستنبطة من عملية التفسير التي استخدمها المفسرون، ولا يفوتني عن ذكر خصيصة هامة في مثل ذلك، وهي: ما للخلفية العلمية المسبقة للمؤلف حول الموضوع المقصود من أثر على المُصَنَّف، فمن له عناية بالتقعيد علماً ودراسةً وبحثاً وتأليفاً سواء في الأصول أو التفسير أو في القواعد ونحوها، ليس كمن يكتب في هذا الباب أول مرة، إلا إذا عرف له ميول في هذا الموضوع؛ ذلكم أن الممارسة تعطي دوراً هاماً في الوقوف على القضايا الهامة في قواعد التفسير، وكيفية معالجتها، فالعناية بهذه الخصيصة تساهم في ضبط القواعد التفسيرية من خلال الإحاطة العلمية المسبقة.

## **المبحث الثاني: الفرق بين القاعدة التفسيرية والقرينة والضابط.**

الحديث حول هذا الموضوع جاء نتيجة لإشكالية الخلط الحاصل بين القواعد والقرائن والضوابط، فرأى الباحث لزوم التنبيه والتفريق بينها؛ حتى تتضح الصورة، وتُعرف كل واحدة على حدة، ولكي لا يتكرر الخطأ، ويتم معالجة الموجود منها وفق التأصيل العلمي.

والناظر في القواعد التفسيرية في الكتب المعاصرة خصوصاً، يجد أنها لم تتصف بالقواعد التفسيرية على الصورة الحقيقية المتكاملة، وهذا الأمر ابتداءً قد أصاب العلوم الأخرى أسوة بها كحال القواعد الفقهية والقواعد الأصولية، إلا أن هذه العلوم نتيجة لعناية العلماء بها وتداولها في قرون متعددة، ودراستها وتحقيقها تأصيلاً وتطبيقاً، جعلتها ناضجة بصورة متكاملة وفق العرض المعاصر، فساهم هذا في تقليل مواطن الخلاف، وأعطتها قوة في الاستدلال، ومرونة مع اختلاف الأزمان، فكثيرٌ من هذه القواعد مضى عليها ما يزيد عن الألف سنة مما يدل على حسن تركيبها وتوظيفها، كقاعدة: (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)([[442]](#footnote-443))، ومما يؤسف الباحث أن هذه الصفات غابت عن قواعد التفسير إجمالاً، فإن النضج الواقع في القواعد الفقهية والأصولية لم يحالف التفسير، أعني: حسن تركيب القاعدة، وتوظيفها توظيفاً متلائماً مع تطبيقاتها؛ وهذا من جهة تنظيرية، **وأما من جهة عملية:** فالمفسرون كتبهم واسعة في تحليل وتوظيف القواعد التفسيرية إلا أنها بحاجة إلى استنباط وترجمة لهذه العملية من خلال الآتي:

1. بذل المزيد من الجهود في خدمتها.
2. استقطاب الكوكبة النيرة من العلماء المفسرين والباحثين المحققين من أهل التخصص، فهي إضافة تُحسب لهم في خدمة الكتاب العزيز، وتعالج كثيراً من الإشكاليات والخلافات الواردة في القواعد التفسيرية اليوم.

فمما يُحزن الناظر فيها، أنه يجد في كتاب يحمل اسم قواعد التفسير قواعد لم يذكرها الآخر، وتوظيفاً لا يتطابق مع معطيات هذه القواعد، كبعض الكتب الواردة في حدود هذه الدراسة -كما تقدم- ولا شك أن أصحابها بذلوا جهداً في تدوينها، إلا أن التأصيل العلمي لها كان مشوباً بنوع من الضعف والارتباك؛ ذلكم أن القارئ إذا اقتنى كتاباً في قواعد التفسير فإن الأصل فيه أن يبحث عن تأصيلات علمية، وقواعد حقيقية، وليس فوائد، أو تنبيهات، أو احترازات، أو ضوابط، أو قرائن، أو غير ذلك([[443]](#footnote-444))، وغفر الله لهم جميعاً ولسائر علماء المسلمين.

وقبل تقويم هذا الموضوع تنظيراً وتأصيلاً يحسن عرض إشكالية القواعد التفسيرية الواردة في هذا المبحث، والتي هي جديرة بكونها قرائن تفسيرية وغير ذلك، وتقويمها عملياً، ومن ثم يأتي التقويم التأصيلي الذي بُني عليه التطبيق العملي، ومثال ذلك كتاب (التحبير لقواعد التفسير) للعثمان، فقد تعددت فيه القواعد التي تحمل صفة القرينة وغيرها أكثر من كونها قاعدة فضلاً عن غيرها، ومن أمثلتها:

**قاعدة**: (تكرار قراءة الآية والسورة بتدبر).([[444]](#footnote-445))

**قاعدة**: (لا تفسير بلا سلف).([[445]](#footnote-446))

**قاعدة**: (ملاحظة خواتيم الآيات).([[446]](#footnote-447))

**قاعدة**: (ملاحظة التناسب بين فواتح السور وخواتمها).([[447]](#footnote-448))([[448]](#footnote-449))

**قاعدة**: (ضم نص إلى آخر حيث يُكمّل معناه).([[449]](#footnote-450))

**قاعدة**: (تفسير الألفاظ بسياقها وقرائنها).([[450]](#footnote-451))

واختصاراً للدراسة حول هذا الموضوع، فإن الباحث يتناول قاعدةً من كل باب؛ لبيان منهج كل مؤلف فيها، ومن هذه القواعد قاعدة:(تكرار قراءة الآية والسورة بتدبر)، فهذه القاعدة مع كون مؤلفها لم يذكر لها ولو مثالاً واحداً لتقريرها !! فإنها أيضاً ليست جديرة بكونها قاعدة؛ لعدم وجود ما يقويها لا من جهة النص، ولا من جهة الاستقراء، وأيضاً من جهة انخرامها، فقد تصدق هذه القاعدة على مثال واحد مع تفاوت المفسرين فيها، ثم إن افترضنا أهميتها إلا أنها أشبه بكونها علامة على صحة الطريق لا عين الطريق وأساسه، وخطوة إلى التفسير الأكمل، ومعلوم أن الحكم (القاعدة) يأتي تبعاً للقرينة، والتفسير هنا يأتي تبعاً لهذه الخطوة، وما علاقة تكرار الآية بتفسير المعنى ؟! إلا أن تكون قاعدة تدبرية لا كونها تفسيرية، وصحيح أن التكرار قد يسهم في لفت النظر أو الانتباه إلى ما في الآي من دلائل، إلا أن ذلك لا يوصلها إلى كونها قاعدة تفسيرية؛ لعدم تعلقها المباشر ببيان المعنى.

وجاء في كتاب (قواعد الترجيح عند المفسرين) للحربي عدة قواعد تفسيرية ترجيحية، وهي ليست جديرة بكونها قواعد؛ لخلوها من تأصيلات القاعدة العلمية، كاشتمالها على حكم ترددي، ولكونها حكماً مختلفاً فيه أصلاً، ومن أمثلتها عند المؤلف:

**قاعدة**:(تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم).([[451]](#footnote-452))

**قاعدة**:(تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ).([[452]](#footnote-453))

**قاعدة**:(القول الذي تؤيده آيات قرآنية مقدم على ما عدم ذلك).([[453]](#footnote-454))

**قاعدة**:(القول الذي يعظم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق بها أولى بتفسير الآية).([[454]](#footnote-455))

**قاعدة**:(كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود).([[455]](#footnote-456))

ويتناول الباحث بعد عرض هذه القواعد نماذج منها؛ لدراستها، وهي على النحو الآتي: قاعدة:(تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ)، هذه القاعدة لم يصب مؤلفها في تركيبها وفق الإطار العلمي السابق في البحث؛ ذلكم أنها اشتملت على حكم ترددي، ومن المعلوم أن قول جمهور السلف ليس حجةً في تقرير القضايا العلمية فضلاً عن القواعد العامة، وكان ينبغي على مؤلفها أن يبحث عن مواطن الاتفاق بين المفسرين، وليس مواطن التنازع والخلاف قليلاً كان أو كثيراً ما دام في أصل القاعدة، وليس ذلك فحسب فالمؤلف وصف كل من خالف جمهور السلف بأنه شاذ!! وهذا القول مخالف لما يقرره العلماء في مصطلح (جمهور السلف)، فقول الجمهور المراد به قول الأكثر([[456]](#footnote-457)) من الصحابة والتابعين وأتباعهم من القرون الأولى إلا النزر اليسير، وقول الجمهور ليس حجة عند العلماء عامة، وإنما الحجة تكون بإجماع العلماء على أمر من الأمور([[457]](#footnote-458))، وأيضاً هذه القاعدة من الوارد جداً انخرامها، وهو ما يؤكد أنها قرينة من القرائن؛ لأن الانخرام صفة محتمل ورودها في القرائن، مع عدم احتمالية ورودها في القواعد في الأصل كما هو مقرر في مقدمة البحث.

وأما **قاعدة**:(كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود)، فهذه القاعدة اشتملت على حكم وموضوع متنازع فيه، إذ إن الخلاف معلوم بين العلماء في عصمة الأنبياء وحدودها، وهو خلاف قديم، وما زال قائماً([[458]](#footnote-459)) ، فكيف يصلح أن تكون قاعدة تفسيرية ؟! فضلاً عن علاقتها بأقوال المفسرين المعتبرين، وحسن مقاصدهم.

وجاء الطيار في كتابه (فصول في أصول التفسير) بعدة قواعد تفسيرية، وهي أشبه بكونها ضوابط في القواعد، مثال ذلك:

**قاعدة**: (القراءتان في الآية -إذا ظهر تعارضهما- لهما حكم الآيتين، وصارت([[459]](#footnote-460)) بمثابة اختلاف التنوع).([[460]](#footnote-461))

**قاعدة**: (القراءات إذا لم يظهر تعارضها وعادت إلى ذات واحدة فهي زيادة في الحكم لهذه الذات بمعنى هذه القراءات).([[461]](#footnote-462))

**قاعدة**: (القواعد يُبَيَّنُ بعضها بعضاً).([[462]](#footnote-463))

هذه القواعد الثلاث السابقة بسبب تعددها مع قوة الترابط بينها، فقد جعلت كل واحدة منها عبارة عن ضابط عدا الأولى، وأما ما يخص الإطالة في القاعدتين الأولى والثانية تُؤذن بأنها ضابط؛ لأن الإطالة من صفات الضوابط، وليست من صفات القواعد ألبتة، فما جعله المؤلف في قواعد ثلاثة، قد جعله غيره في قاعدة واحدة ضمت بقيتها، **كقاعدة**:(اختلاف القراءات يدل على معنى الآية ويكثره)([[463]](#footnote-464))، وهذا من حسن المعالجة، وقوة البيان، فالقاعدتان الأولى والثانية يدخلان في باب التعارض والترجيح بين القراءات، وقد تكون من صلب هذه القاعدة؛ لاشتراكها في موضوع الاختلاف، ولا يعارض هذه القاعدة من حيث المعنى والتركيب، والقاعدة الثالثة ليست خارجة عن هذه القاعدة بل هي أيضاً مرتبطة معها ارتباطاً وثيقاً، فقولنا:(يدل على معنى الآية) هو نفسه (يبين بعضها بعضاً)، فالقواعد الثلاث تناولت مسائل متعددة، ولكنها من باب واحد وهو في (اختلاف القراءات)، ولو توسعنا لجعلنا القاعدة الأولى والثالثة أهلاً للقاعدة، عدا الثانية التي جاءت مؤكدة للثالثة، وهنا أمر هام، أن ثمة ضوابط متعددة من الممكن أن تضم بقاعدة أو قاعدتين، بدليل المثال السابق، وهذا يعود ابتداءً إلى سعة استيعاب الواضع لها في الأصل، وممارسته التقعيدية، وحسن اطلاعه على الأبواب والمسائل، ومعرفة مدى العلاقة بينها، مع ضرورة بيان أن للمشورة العلمية من قبل المتخصصين دوراً بارزاً في إنجاح مثل ذلك، وإكسابها مرونة وصلابة، فما يغيب عن المقعد الأول قد يستدركه الآخر، والله أعلم.

### **المطلب الأول: الفرق بين القاعدة والقرينة.**

**القرينة في اللغة:** قارن الشيءُ الشيءَ مقارنةً وقراناً، أي: اقترن به وصاحبه، وقرنت الشيء بالشيء: وصلته.([[464]](#footnote-465))

**القرينة في الاصطلاح:** هي ما يوضح عن المراد لا بالوضع([[465]](#footnote-466)) تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه.([[466]](#footnote-467))

وقال الجرجاني –رحمه الله-: أمر يشير إلى المطلوب.([[467]](#footnote-468))

**وقيل**: كل ما يدل على المراد من غير كونه صريحاً.([[468]](#footnote-469))

**وقيل**: هي الأمارة التي ترجح أحد الجوانب عند الاشتباه.([[469]](#footnote-470))

**وقيل**: ما يصاحب النص ويلازمه عند وروده، ويؤثر في معناه، من قول أو معنى.([[470]](#footnote-471))

والتعريفات السابقة أغلبها متقاربة في المعنى إلى حد كبير، فكلها تدل على الآتي:

1. أن القرائن علامة لفظاً أو معنىً.
2. أنها تُفهم من دلالة السياق.
3. أن الأصل فيها أن لا ترد بالنص الصريح، وإنما بالفهم السليم.

عدا أن تعريف الموسوعة الفقهية قد خالف تعريفات المتقدمين في مفهوم القرينة؛ لكونها اشترطت في تعريفها:(الترجيح، ووجود الاشتباه)، فجعل القرائن لا تأتي إلا عند الترجيح أمر غير لازم؛ ذلكم أن العلماء المتقدمين لم يشيروا إلى ذلك، وأن هناك قرائن لا تأتي في ترجيح جانب على آخر، كالقرينة في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ} [سورة الطلاق:1]، فإطلاق الجمع في لفظ (طلقتم) أفادت جانباً واحداً، وليس ثمة ما يعارضه من قول آخر -وسيأتي بيان ذلك- وأما وجود الاشتباه، فهو أمر وارد جداً في القرائن، **ولكن** **هل هي صفة لازمة فيها ؟**

هذا أمر يحتاج إلى استقراء أغلب القرائن على الأقل؛ حتى يتم تحديده والجزم به، إلا أن الباحث يرى أن هذه مما يصعب تطبيقه في التفسير إلى حد ما، من جهة أن ما يراه البعض مشتبهاً قد يراه الآخر ليس كذلك، فالمسألة اجتهادية ظنية، وهذه الخاصية ليست خاصة في القرائن فحسب، بل قد ترد في القواعد التفسيرية أيضاً، وأما المصاحبة فهذه أيضاً قد ترد على القواعد التفسيرية، فكونها واردة في مفهوم القرائن لا تجعل لها مزية فرقية بين القواعد والقرائن، فكلاهما قد يستعملان في الترجيح كالقواعد التفسيرية الترجيحية، وعند الاشتباه، والمصاحبة.

وقد تكون القرينة قطعية، فقد جاء في تعريف بعض العلماء بأنها: الأمارة البالغة حد اليقين([[471]](#footnote-472))، فيفهم من هنا أن القرينة تنقسم قسمين:

1. قرينة ظنية.
2. قرينة قطعية.

**الفرق بين القواعد التفسيرية والقرائن:**

بناء على المفاهيم السابقة، وعند تطبيقها على قواعد التفسير وقرائنه، يفهم منها الفروق التالية:

1. أن القرينة أمارة ظاهرة تدل على الشيء، وتستعمل في الحكم على الشيء.
2. أن القرينة غير مطردة؛ لكونها تستخدم في موضع دون آخر، ومن مفسر دون آخر، بحسب تقدير الناظر فيها أي: أنها قد تنخرم، بخلاف القاعدة فإنها مطردة، ومن أمثلة القرائن: قرينة: (إلحاق الكلام بالكلام مؤذن باتصال الكلام)، هذه قرينة تُدرس في باب استثناءات، كحروف العطف، ولها أمثلتها المطابقة والمخالفة من حيث الظاهر، ونستعرض الأمثلة الموافقة، وهي كالتالي:

* قال تعالى {ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ} [سورة الأنفال:4-5]، فقوله تعالى (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق) مؤذن باتصال الكلام؛ ذلكم أن الحديث عن المؤمنين، وذكر جزائهم، وفضل الله عليهم بهذا الجزاء العظيم، جاء تمهيداً للعتاب عليهم، ولأمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ألا يطيعهم؛ لكي ينالوا ما نالوا أول مرة من النصر والمغفرة، فكان الأحرى بهم أن يقبلوا بما قسم لهم الله ورسوله، ولا يكرهوا ذلك كما كرهوا الخروج مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أول مرة فيفوتهم الأجر العظيم في الدنيا من النصر والتمكين، وفي الآخرة من النعيم العظيم([[472]](#footnote-473))، ومما يخالف هذه القرينة ولا يمكن تطبيقها عليه في قوله تعالى {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ} [سورة غافر:6-7]، قوله تعالى (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم) لا يمكن جعله متصلاً بما قبله من الكلام بعد الحديث عن الكفار ووعيدهم الشديد؛ لعدم وجود علاقة بينهما، وإنما هو استئناف للكلام، قال أبو السعود –رحمه الله-:(والجملة استئناف؛ مسوق لتسلية رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ببيان أن أشراف الملائكة -عليهم السلام- مثابرون على ولاية من معه من المؤمنين، ونصرتهم، واستدعاء ما يسعدهم في الدارين، أي: ينزهونه تعالى عن كل ما لا يليق بشأنه الجليل، ملتبسين بحمده على نعمائه التي لا تتناهى).([[473]](#footnote-474))

1. للقرائن أنواع متعددة كاللفظية والمعنوية([[474]](#footnote-475))، بخلاف القواعد التفسيرية فأكثر المصنفين لم يجعلوا لها أقساماً، إلا عند بعضهم ممن قسم القواعد التفسيرية إلى: قواعد تفسيرية عامة، وقواعد ترجيحية كالطيار والرومي والعبيد.
2. أن القرائن تستخدم عند الاشتباه وتعدد الأقوال، ولا ترد عند بعضهم إلا عند وجود الخلاف أو الاشتباه، قال ابن عاشور –رحمه الله-:(القرائن تصرف الضمائر المتشابهة إلى مصارفها)([[475]](#footnote-476))، بخلاف القاعدة فلا يلزم منها وجود الخلاف أو الاشتباه، فقد تأتي في البيان كما أنها قد تأتي في الترجيح بين الأقوال التفسيرية.
3. القرائن قد يقع الخلاف في أصلها، بخلاف القواعد التفسيرية فإن الخلاف لا يقع في أصلها، وإنما قد يقع في تفصيلاتها وجزئياتها.
4. قد تستخدم القرينة في ترجيح قاعدة على أخرى بحسب المفسر المجتهد من حيث الواقع؛ لأن الحكم يأتي تبع للقرينة كقرينة قبول أحد الصحابة لاشتهاره بالتفسير كعلي وابن عباس -رضي الله عنهم-.
5. من جهة التأصيل فالقواعد قد يأتي لها تأصيل في موضوعها كقواعد أسباب النزول الذي يعد علماً مؤصلاً وحريٌّ بأن يكون له قاعدة أو عدة قواعد، بخلاف القرائن.
6. التعارض وارد في القرينة حقيقة، وأما القواعد فعادة ما يكون التعارض فيها وهمياً.
7. من خصوصيات القرائن أنها لا تأتي بالوضع والتصريح، بخلاف القواعد التفسيرية التي قد يرد فيها ذلك كقاعدة:(القول الذي يؤيده تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بتفسير الآية)([[476]](#footnote-477))، فهذه القاعدة تقرر أصل اللفظ ووضعه، ومثال التصريح: كقواعد تفسير القرآن بالقرآن الصريح، وقواعد رسم المصحف، وقواعد الضمائر([[477]](#footnote-478))، فهذه كلها مأخوذة من صراحة النص.
8. من جهة العناية: أن العناية بقواعد التفسير كانت أبرز من القرائن، ومحط اهتمام لدى المفسرين والمتخصصين؛ وما يُؤكد ذلك عدم وجود كتاب علمي حتى الآن يتحدث عن قرائن التفسير!! بخلاف الكتب المتعددة في الحديث حول قواعد التفسير.
9. من الألفاظ الدالة على القرائن: (أولى، ينبغي، مقدم) ونحو ذلك، ومن الألفاظ الدالة على القاعدة: (يجب، الأصل، حمل، لا يجوز) ونحو ذلك، فنقل ألفاظ القرائن إلى القواعد موقع في الإشكال؛ ذلكم أن هذه الإطلاقات تخالف تأصيلات القاعدة ومفهومها، إذ هي حكم، فكيف تردف مثل هذه الألفاظ على قاعدة حكمها ثابت قطعي! وهذا لا يدخل في كون القواعد أغلبية في نظر الحربي، حيث يقول الشاطبي:(فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي)([[478]](#footnote-479))، وهذه الإطلاقات تُعطي معنى الندب الذي لا يفيد الإلزام([[479]](#footnote-480))، إلا أنها أقرب لكونها قرينة؛ لأنها حملت حكماً ترددياً تخييرياً، وليس حكماً لازماً.
10. والقرينة تختلف باختلاف الأفهام والعقول، وبحسب قوة المصاحبة وضعفها، وهي مراتب وفق الدلالة القوية أو الضعيفة، والقرينة قد تقدم على الأصل، مثال ذلك: ما جاء في أن خطاب الرسول -صلى الله عليه وسلم- في القرآن الكريم على عدة صور أو أقسام، منها:(أن يقوم الدليل على أن الخطاب الموجه إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- عام له ولأمته فيعم)، مثال ذلك: الخطاب الموجه للرسول عليه الصلاة والسلام، وفيه قرينة تدل على العموم كقوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ} [سورة الطلاق:1]، فقد وُجه الخطاب أولاً للرسول عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى (يا أيها النبي) ولم يقل (يا أيها الذين آمنوا) فالأصل هنا أن الأمر خاص للرسول فقط، إلا أن ثمة قرينة صرفت هذا الأصل إلى غيره، وهي في قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم)، ولم يقل: (يا أيها النبي إذا طلقت)، فقرينة الجمع في (طلقتم) و (فطلقوهن) دلت على أن الخطاب الموجه للرسول عليه الصلاة والسلام موجه له وللأمة.([[480]](#footnote-481))

فمعرفة هذه الأمور من الفروق والاستدلالات يساهم في تمييز القواعد من القرائن إلى حد كبير في الجانب العملي، وهذه فروق دقيقة بين القاعدة والقرينة، **وأهم أمارة للقاعدة أن منهجها ثابت على جزئياتها اطراداً وحكماً**؛ لأنها قاعدة وأساس لا يتغير، بعكس القرينة التي توظف حسب تفسير الآي، مثال ذلك:

قد يأتي البعض ويقول خالف الطبري مثلاً منهجه في كذا وكذا...، والحقيقة أنه لم يخالف منهجه، وإنما هي قرينة يوظفها حسب ما يتناسب مع تفسير الآي ووفق ما لديه من أدوات ترجيحية، وللأسف أنه لا يوجد اليوم من يبحث في مثل هذه الإشكاليات في الحديث حول قرائن التفسير وهو بحث حريٌّ بالكتابة فيه.

**تنبيه:**

هناك أمر هام يجب معرفته وهو الفرق بين الأصل العام والإعمال القاعدي في إعمال القاعدة على كل جزئياتها، فمثلاً الطبري أيضاً يقدم قول السلف على غيره، ولكن كيف كان يوظف ذلك، وكيف يوازن بينه وبين غيره كالعربية، هذا ما يحتاجه الباحثون وهو في (منهجية توظيف قواعد التفسير أو القرائن)، من خلال سبر منهجية المفسرين في إيراد القواعد والقرائن، واستنباط آليات توظيفها، وتنظير هذه التطبيقات من خلال رسم منهج تأصيلي لها يُعين الباحثين على كيفية التعامل معها في تفسير القرآن الكريم.

والقرينة قد تطلق على القواعد ويراد بها القاعدة كما فعل الألوسي وابن عاشور من المفسرين، مثال ذلك: ما جاء في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ } [سورة الأعراف:144]، فقد جوز الألوسي عود الضمير في الآية على التوراة لقرينة السياق([[481]](#footnote-482))، ويقصد بها قاعدة السياق التي تقول (الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور)([[482]](#footnote-483)) وأقرب مذكور له هو كلام الله وهو التوراة.

وأيضاً ما ذكره ابن عاشور عند قوله تعالى {ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ} [سورة يونس:57-58]، حيث إنه رجح عود الضمير في قوله تعالى (خير مما يجمعون) إلى الناس بقرينة السياق([[483]](#footnote-484))، ويقصد بها القاعدة في السياق التي تقول: إن (إعادة الضمير إلى المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره)([[484]](#footnote-485))، والسياق ابتدأ خطابه للناس، فيكون التقدير: خير مما يجمع الناس من أمور الدنيا.

وإطلاق بعض المفسرين -كما سبق- على قواعد التفسير اصطلاح القرائن، أو الضوابط، أو عكس ذلك، يصور للناظر مدى الضعف التأصيلي في مفهوم قواعد التفسير من جهة التنظير، وعظيم إشكالية الخلط بينها، ومعلوم أن المفسرين يعلمون هذه الفروق من جهة عملية وتوظيفية، إلا أن هذه العملية التفريقية بحاجة إلى استنباط تأصيلات علمية لها، وما أقل أحوال هذا البحث إلا محاولة تسليط الضوء على مثل هذه الإشكاليات المتعلقة بالبحث من جهة أخرى، فهو سبيل للمحاولة وتشجيع الباحثين على الخوض فيها، بياناً وعلاجاً، وفتح الآفاق العلمية في الكتابة فيها قدر ما يمكن.

### **المطلب الثاني: الفرق بين القاعدة والضابط.**

**القاعدة**: هي الأساس والأصل لما فوقها، وهي لا تختص بباب، وإنما تجمع فروعاً من أبواب شتى.

**والضابط:** يجمع فروعاً من باب واحد.([[485]](#footnote-486))

**الضوابط في التفسير:** هي الأحكام الجزئية التي يلزم التقيد بها في التفسير، وتميز بين المقبول وغير المقبول.([[486]](#footnote-487))

والقاعدة في الأعم الأغلب متفق عليها، والخلاف قد يقع في تفاصيلها لا في أصلها، بخلاف الضابط فإنه كما قد يختص بباب معين، فإنه أيضاً قد يختص بمذهب أو فئة أو قول دون آخر([[487]](#footnote-488))، ويقع الخلاف في أصله فضلاً عن تفاصيله، وابن السبكي يطلق على الضوابط اصطلاح (قاعدة خاصة) ويقصد بها الضابط، حيث قسم القواعد قسمين:

1. قواعد عامة وعنى بها الكلية.
2. قواعد خاصة وعنى بها الضوابط.([[488]](#footnote-489))([[489]](#footnote-490))

فالقواعد أعم من الضوابط وأوسع، بينما الضوابط أخص من القواعد وأضيق، والضوابط تندرج تحت القواعد، وليس العكس، والقاعدة لو طالت قد تكون علامة دالة على أنها ضابط وليست بقاعدة، مثال ذلك قاعدة:(لا تصح دعوى النسخ في آية من كتاب الله إلا إذا صح التصريح بنسخها، أو انتفى حكمها من كل وجه)([[490]](#footnote-491))، والناظر في تصنيف هذه القاعدة يجد أنها تناولت فرعين:

1. التصريح بالنسخ.
2. انتفاء الحكم من كل وجه.

وهذه الجزئية تعد ضابطاً في القاعدة، وليست قاعدة تفسيرية، ولأن التصريح بالنسخ وانتفاء الحكم من كل وجه مما يختلف فيه العلماء أصلاً وتفصيلاً، كما هو مذكور في كتب علوم القرآن.

وهناك من أطلق على كثير من الضوابط اسم القواعد كابن السبكي في الأشباه والنظائر، وابن رجب في القواعد، وعند كثير ممن اتبعهم، وهذا الإطلاق ليس على سبيل الاصطلاح، وإنما من باب التوسع وضبط الجزئيات المتعددة، وإلى هذا أشار ابن رجب في مقدمته:( فهذه قواعد مهمة، وفوائد جمة، تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مآخذ الفقه على ما كان عنه قد تغيب، وتنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد، وتقرب عليه كل متباعد)([[491]](#footnote-492))، حيث إنه أشار إلى أن هذه القواعد تشتمل على قواعد حقيقية وفوائد أخرى كالضوابط وغيرها، ومع ذلك أطلق على كل واحدة منها اسم قاعدة، ومما يبين أنه قصد جمع الجزئيات وضبطها لا تحقيق المصطلح عليها بيان مقصده في المقدمة من إيراد هذه القواعد، فقد بين بأنها تنظم المنثور من المسائل، وتقيد الشوارد، وتقرب المتباعد، والحربي([[492]](#footnote-493)) والسبت([[493]](#footnote-494)) رجحا عدم الفرق بين القواعد والضوابط، وهذا مخالف لمفهوم القاعدة والاصطلاح، فعند الموازنة بين أوصاف كل مفهوم منهما، نجد أن الضابط لا يتناول إلا جزئية واحد وهي في باب معين، والضابط يستخدم في ضبط الشيء، فمسائل الباب إذا كثرت وتعددت نقوم بالرجوع إلى الضابط؛ لتحديد وصفها، **فمثال ذلك:**

* **تعدد أقوال الصحابة في المسألة الواحدة، أيهما يُقدم ؟**

**نقول**: ضابط هذه المسألة هو الاشتهار، فنقدم أشهر الصحابة على غيرهم وهكذا، حتى تضبط المسائل وتُحدد في دائرة أضيق من التي قبلها، أما القواعد فهي تجمع هذه الضوابط وتجمع قبلها مسائلها، وتجمع قبلها أيضاً أبوابها، فالمثال السابق بابه داخل في قاعدة:(قول الصحابي مقدم على غيره في التفسير)([[494]](#footnote-495))، وظهر مما سبق في التطبيقات أن تعدد الضوابط من الممكن أن تشكل بمجموعها قاعدة أو أكثر، وهذا يكون بحسب سعة الاستيعاب، وحسن الاطلاع لدى المقرر لها، فحبذا لو كانت ثمة جهود في العناية في الضوابط التفسيرية، والقرائن التفسيرية، ففي ذلك خدمة للقواعد التفسيرية بالدرجة الأولى؛ لأنها تنقح القواعد مما يختلط بها وهو خارجٌ عنها.

### **المطلب الثالث: الفرق بين القرينة والضابط.**

وفقاً لما سبق من بيان كل من مفهوم الضابط والقرينة، فيتقرر أن الفرق بينهما، أن الضابط يرجع له الشيء كضابط تفسير القرآن بالقرآن كقولنا: أن يأتي التفسير بالقرآن صراحة ومباشرة في النص، وهي تكون في باب واحد، وقد يلحق بها فرع من باب آخر، وأما القرينة فهي تدل على الشيء، وتستخدم في الحكم على الشيء، والحكم يأتي تبعاً لها، وهي شيء ظاهر كقرينة قبول أحد الصحابة -كما تقدم-؛ لاشتهاره بالتفسير كعلي وابن عباس -رضي الله عنهم-.

## **المبحث الثالث: القواعد التفسيرية من حيث تحريرها في علوم القرآن.**

يتناول هذا المبحث القواعد التفسيرية التي لم تحرر عند المتخصصين في التفسير وعلوم القرآن، سواء جاء فيها التنازع والخلاف بشكل سائغ، أو لم تُعالج عندهم وفق النظرة المتعلقة بالتخصص معالجة شافية، سواء المتعلقة بالنص، أو السنة، أو الآثار، أو غير ذلك، ومنها:

**موضوع تكرار النزول.**

**تفسير القرآن بالقرآن.**

**حجية قول جمهور السلف.**

**إحداث قول جديد في الآية.**

هذه القواعد قد تضمنت موضوعات ومسائل ليست جديرة بكونها قواعد من جهة تحريرية، فيجد الناظر فيها أنه ينظر في قواعد مرتبكة علمية، أو متناقضة مع غيرها -كما سيأتي-؛ وذلك لعدة أمور:-

1. إما لكونها احتوت على مسائل غير محررة لدى علماء علوم القرآن وغيرهم.
2. وإما لكونها احتوت على مسائل مغلوطة، أو غير محققة؛ نتيجة الاستعجال في تقعيدها.
3. وإما لكونها جاءت بمضمون إجمالي لا يتطابق مع جزئياتها، ومع العلة من وضعها.

وللأسف أن هذه الأسباب والإشكاليات أصبحت معلماً رئيساً في قواعد التفسير، ولم يخلُ منها كتاب في قواعد التفسير، ويستعرض الباحث ثلاثة مصادر في قواعد التفسير؛ لبيان هذه الإشكاليات، والوقوف عليها، وتقويمها بما يتناسب مع موضوعها إن كانت مستحقة بأن تكون قاعدة في موضوعها.

### **المطلب الأول: القواعد المتعلقة بالنص القرآني.**

هناك عدة قواعد لم تحرر في علوم القرآن، أو استنبطها المقعدون على منهجية مختلفة عن المقرر عند المتخصصين، وعلى سبيل المثال: ما جاء عند العثمان في كتابه (التحبير لقواعد التفسير) فقد اشتمل على عدة قواعد غير محررة، ومن هذه القواعد:

**قاعدة**: تفسير القرآن بالقرآن.

هذه القاعدة ذكرها جملة من المقعدين في التفسير والمتخصصين، وهذه القاعدة عليها ما عليها من الملاحظات؛ ذلكم أن تفسير القرآن بالقرآن من جهة تحريرية لم يأتِ على هذا الوجه، إنما جاء على الوجه الصريح، سواء كان تفسير الآية يتبع الآية، أو جاء من قبيل الحديث الصحيح الصريح، أو بتفسير القراءة بالقراءة الأخرى الثابتة، ومن أمثلة ذلك:

1. **ما جاء صريحاً:** كما في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ} [سورة الطارق:1-3]، فقد فسر الطارق بالآية على الوجه الصريح بما يتبع الآية وهو النجم الثاقب.
2. **ما جاء عن طريق السنة:** أن ينص على أن هذه الآية تفسر الآية الأخرى، وهذا طريقه الحديث الصحيح الصريح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ومثاله: ما جاء في الحديث الصحيح الصريح([[495]](#footnote-496)) أن النبي -صلى الله عليه وسلم- فسر الظلم في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ } [سورة الأنعام:82]، بالآية الأخرى من قوله تعالى {ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ} [سورة لقمان:13]، فالظلم في الآية الأولى ليس عاماً في جميع الذنوب كما كان يظن الصحابة الكرام، ولكن المقصود هو الشرك، وهذا التفسير يعد من التفسير الصحيح الصريح لأمرين:

**الأول**: كونه ورد في صحيح البخاري الذي أجمعت الأمة على قبول ما فيه من حيث الجملة.

**الثاني:** كون الآية الأولى والآية الأخرى ذُكرت بالحديث، والسؤال عنها كان صريحاً عن لفظة (الظلم) وكان الجواب بأنه الشرك، وبين أن الاستناد كان على الآية الأخرى بقوله (ألَمْ تَسمَعُوا ما قال لُقمَانُ لِابنِهِ وهو يعِظُهُ)، من أجل هذا عُدت من التفسير الصحيح الصريح، وهنا مسألة مهمة:

**س/ هل يعد هذا التفسير من تفسير القرآن بالقرآن كما يعده أكثر المؤلفين في علوم القرآن، أم أنه من التفسير بالسنة النبوية ؟**

ابتداءً لابد من بيان أن الناس في هذا مذاهب، فهناك من استطرد في تفسير القرآن حتى أنه جعل كل ما تحتمله الآية من قريب أو بعيد في الآية الأخرى هو من قبيل تفسير القرآن بالقرآن، والمتقدمون لا أعلم عنهم أنهم بينوا المنهجية الدقيقة في تعيين تفسير القرآن بالقرآن، مما أوقع الحمل على المتأخرين، ولا أنكر أن هناك دراسات حديثة قد أجادت إلى حد كبير في معالجة هذه الإشكالية([[496]](#footnote-497))، وقد اطلعت على عدد منها.

**وقبل ذلك:** لابد من معرفة عدد الآيات التي قيل: إنها من تفسير القرآن بالقرآن، والنظر فيها، وتحقيق أسانيدها، والوقوف على دلالاتها؛ لمعرفة مدى صراحة هذا التفسير، ومن ثم استنباط التأصيل العلمي لها، فالتأصيل يتبع المعالجة وليس العكس؛ ذلكم أن كثيراً من الدراسات التأصيلية يصيبها اضطراب في تطبيقاتها، وهذا يحصل كثيراً في قواعد التفسير وغيره، مما أورث فيها التعارض والتنازع بين القواعد والأمثلة، وهذا كحال علم النحو، فالمبتدئ عندما يقرأ ويتعلم النحو تأصيلاً يجد صعوبة بالغة في تطبيق القواعد والمسائل، ولكن ما أن يكثر من هذا التطبيق يصبح الأمر عنده سهلاً، ويتبين فيما بعد للحاذق منهم صحة أو خطأ بعض القواعد واستثناءاتها، وعليه فتفسير النبي -صلى الله عليه وسلم- للآيات على الآيات كتفسير الظلم بالشرك، يُعد تفسيراً بالقرآن باعتبار الآلية والربط، لعدة أمور:

**الأول:** أن الرسول هو المبلغ عن الله، وهو المنزل عليه القرآن، والوحي قائم لم ينقطع، وليس له أن يفسر شيئاً ليس من كلامه إلا بإذن وعلم من المتكلم وهو الله -جل وعلا-.

**الثاني:** أن اللفظة التي فسرت الآية بها وهي الشرك مأخوذة من الآية الأخرى، فالتفسير ليس من كلامه، إنما هو من كلام المتكلم نفسه وهو الله -جل وعلا-.

**الثالث:** أن السؤال كان صريحاً عن الآية، فالصحابة سألوا عن تفسير الظلم بعد سماعهم للآية، والجواب كان مباشراً بعد السؤال، والرسول -صلى الله عليه وسلم- بين أن الجواب ليس عنده، إنما هو في الآية الأخرى من قول لقمان، فهي من تفسير القرآن بالقرآن باعتبار الآلية والربط، ومن تفسير النبي -صلى الله عليه وسلم- باعتبار أنه يُوحى إليه، وأنه أعلم الناس بكتاب الله تعالى، والله أعلم.

وهذه القاعدة كان ينبغي تحريرها وفق المنهجية المتناسبة معها؛ لأن هذه القاعدة أوسع من جزئياتها، فكان ينبغي فهم حدودها من تقعيدها، وهذا التقعيد ليس له حدود عند النظر في مضمونها، فلو جاء بنحو هذا التقعيد **قاعدة**: (تفسير القرآن بالقرآن المباشر – أو الصريح)، لكان أسلم وأوضح، فالصريح والمباشر يشد القارئ لمعرفة أن ثمة منهجية خاصة فيه، وليس بمجيئه على الإطلاق.

وهناك قواعد أخرى لم تخلُ من التحرير، كالقواعد التي تضمنت موضوع تكرار نزول القرآن كقول السبت**:**

**قاعدة**:(الأصل عدم تكرار النزول).([[497]](#footnote-498))

**قاعدة**:(إذا تعددت المرويات في سبب النزول، نُظر إلى الثبوت، فاقتُصر على الصحيح، فإنْ تقاربَ الزمانُ حُمل على الجميع، وإن تباعد حُكِمَ بتكرار النزول أو الترجيح).([[498]](#footnote-499))

والكلام على التفاسير المبتدعة كقول العثمان **قاعدة**:(احذر التفاسير المبتدعة)([[499]](#footnote-500))، فمثل هذه القواعد خلت من التحرير العلمي لدى المؤصلين في علوم القرآن؛ ذلكم أن المتقدمين -في موضوع التكرار على سبيل المثال- لم يبينوا أو يشيروا لهذا الموضوع ألبتة، وإنما إيراده كان عند المتأخرين، واللجوء إليه لم يأتِ إلا بسبب وجود عدة أسباب في النزول مشكلة، واستنبط الباحث أن هذا الأمر أنتج عدة مذاهب:

**المذهب الأول:** يقرر التكرار في النزول كحال أكثر المصنفين في علوم القرآن من المتأخرين، كالعثمان والسبت.

**المذهب الثاني:** من يقرر تعدد أسباب النزول والمنزل واحد، بدلاً من اللجوء إلى التكرار كالمتقدمين وكثير من المتأخرين، كابن عاشور([[500]](#footnote-501))، ومناع القطان([[501]](#footnote-502))([[502]](#footnote-503))، وفضل عباس([[503]](#footnote-504))، ومحمد المجالي([[504]](#footnote-505))، وهو أخف من سابقه -وإن كانت تجتمع معه من وجه دون وجه كأن يكون السبب مدني والنزول مكي كسورة الفاتحة في حال تعذر الجمع بين الروايات.

**المذهب الثالث:** من يقرر تكرار النزول وتعدد الأسباب، كابن حجر العسقلاني([[505]](#footnote-506))، والسيوطي([[506]](#footnote-507))، وغيرهما، واشترطا في القول بتعدد الأسباب: عدم التباعد الزمني بينها.

**ونستخلص مما سبق أمرين:**

أن القول بتكرار النزول ما جاء إلا عند المتأخرين، ولم نجد له ذكراً لدى الصحابة والتابعين ومن اتبعهم من المفسرين، فهذا الطبري احتوى تفسيره على الثلاثين مجلداً، ولم يعرج فيه إلى الحديث حول موضوع تكرار النزول، مع أن علماء علوم القرآن دائماً ما ينبهون أن القول في أسباب النزول طريقه الروايات فقط، وليس في الأمور الاجتهادية والعقلية، والروايات خالية من إيراد هذا الموضوع، وهذا يُؤكد إلى صحة ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني من تقرير تعدد الأسباب والمنزل واحد، وعليه فنستنتج أن هذا الموضوع لم يتم تحريره قديماً وحديثاً، وأن التنازع فيه ما زال قائماً، وطرحه كقاعدة تفسيرية لا ينعكس على قواعد التفسير بالأمور الإيجابية؛ لأنه يلغي اجتهاد العلماء في الجمع بين الروايات والتوفيق بينها، فصار كلما رأى باحث ثمة روايات متعددة، أو متعارضةً، أو قاصرةً على تلك الآية([[507]](#footnote-508)) من حيث الظاهر عنده، ذهب إلى القول بتكرار النزول، لاسيما وأن القضايا التي قيل عنها بتكرار النزول تم معالجتها بكلام شاف لدى العلماء والباحثين المتخصصين([[508]](#footnote-509))، كأمثال فضل عباس في كتابه القيم (إتقان البرهان)، والله أعلم.

وأما القول بالتحذير من التفاسير المبتدعة فقد قررها العثمان بأنها قاعدة، وهذا بقوله **قاعدة**: (احذر التفاسير المبتدعة)، فهو لا يمت إلى قواعد التفسير بصلة، ولا ينعكس عليها بالفهم والمعنى، بل قد يُعدّ عائقاً أمام الكثير من المعاني والاستنباطات والفوائد التي في هذه التفاسير، لاسيما عند المتخصصين دون المبتدئين؛ إذ إن قواعد التفسير هي شأنهم، وشغلهم الشاغل، كيف لا وكتب التفسير تعددت مذاهبها وعقائدها، وعلى سبيل المثال:

* الزمخشري في تفسيره الكشاف، قيل: إن تفسيره من التفاسير المبتدعة.

ولو تم العمل بمثل هذه التحذيرات هكذا بلا حدود وضوابط من قبل المتخصصين في علوم القرآن، فسيفقد المتخصصون كنوزاً كثيرةً من اللغة والبيان؛ لكون تفسيره يعتني بالأمور البيانية، وما يتعلق بنظم القرآن أكثر من غيره، فمثل ذلك لابد من تأصيلات علمية تحدده بما يخدم قواعد التفسير، وهي أمور منهجية محلها في أصول التفسير، لاسيما أن هذا الموضوع لم يتم التأصيل له، وبيان حدوده وضوابطه، ومتى نستطيع الحكم على تفسير ما بأنه تفسير مبتدع، وهل القول بأنه تفسير مبتدع يلغي قبوله والنظر فيه؟!

وهذه الأمور بحاجة إلى تحرير وتأصيل قبل قبولها، فالخلاف بين مذهب ومذهب، أو فرقة وفرقة، يدفع إحدى الفرقتين إلى القول بأن تفسير غيرها من التفاسير المبتدعة؛ نظراً لوجود خلافات بينها، إما عقدية، أو منهجية، أو سياسية، وإما غير ذلك، فمثل هذه الأمور لابد من رسم حدودها وبيانها، وفق منظور علوم القرآن، وما يحتاجه الناظر في كتب التفسير المختلفة.

وكذا في **قاعدة**:(القراءات الغير سبعية يحتج بها في الأحكام)؛ إذ إنها فرقت بين القراءات العشر إلى سبعية وغير سبعية، وبين القراءة والأحكام، ولم تجعلهما شيئاً واحداً، مع العلم أن الباحث لم يجد أحداً تناول هذه القاعدة أو الموضوع بهذه الصورة التي أوردها المصنف، فالواجب أن لا يتم التفريق بينهما، ما دام أن العلماء استقروا على قبولها، لاسيما وأن هناك إجماعاً، وأنها وافقت الشروط الثلاثة لقبول القراءة القرآنية -كما تقدم- والله أعلم.

### **المطلب الثاني: القواعد المتعلقة بالسنة والآثار.**

جاءت عند الطيار قواعد ضعيفة في تركيبها، وموضوعها، حيث إنه صاغها بصيغة ركيكة، بدت وكأنها إشارة أو تردد من المؤلف في كونها غير محررة، أو عدم وجود تصور كامل حولها، ومن ذلك:

**قاعدة**:(ما يتعلق بإجماع الحجة أو قول الأكثر من الصحابة والتابعين)، هذه القاعدة احتوت على موضوعين مختلفين:

**الإجماع.**

**وقول الأكثر.**

**والإجماع يعني به:** مصطلحاً خاصاً لدى ابن جرير الطبري في إيراد الأقوال، وهو أنه يقرر أن أكثر الأقوال هي من باب الإجماع عنده([[509]](#footnote-510))؛ كون الأقوال المخالفة عنده لا تنقض الإجماع، ولذلك أسماها في تفسيره (إجماع الحجة)، وذلك في أكثر من مئتي موضع، وقد تتبعت أغلب هذه المواضع فوجدت أن أكثرها إنما كان في القراءات، فكثيراً ما يعلل سبب ترجيحه بقوله:(لإجماع الحجة من القراء -أو قراءة الأمصار)([[510]](#footnote-511))، وأما غير القراءات فكثيراً ما يرمز لها بقوله (لإجماع الحجة من أهل التأويل)([[511]](#footnote-512))، وترجيح بعضها على بعض، وحققت بعضها فوجدت أنه يقصد فيها جمهور المفسرين وهو حجة عنده، حيث قال:(ولولا إجماع من وصفت إجماعه على أن ذلك تأويله، لقلت أولى التأويلين بتأويل الآية ما قاله الضحاك)([[512]](#footnote-513))، وهذا الإجماع المنقول في القاعدة، ليس إجماعاً حقيقياً، وذلك أن الطبري نفسه لم يقصد به ذلك، حيث إن الباحث بعدما تتبع أغلب المواطن التي حكى فيها إجماع أهل الحجة وجدها تنقسم قسمين:

**القسم الأول:** قصد به جمهور المفسرين الذي لا يخالفه إلا الواحد أو الاثنين إن وجد -وسيأتي بيانه-.

**القسم الثاني:** قصد به الأكثر وهم دون الجمهور، والكثرة هذه مبنية على وجه المقارنة بين عدد الأقوال في الموضع الواحد، فما كان أكثر أقوالاً حظي بإجماع الحجة، ووصفه لهذا القسم بأنه (إجماع) إنما هو وصف على وجه المبالغة لا على وجه الحقيقة، ويحتمل أن يقصد به المعتبرين من أهل العلم، -وسياتي البيان عن ذلك-.

ومثل ذلك الاختلاف في المصطلحات بين المشهور والخاص، يعطي أهمية لدراسة مصطلحات كل مفسر أو مصنف على حدة، وماذا عنى بها، وأهم مواضع بيانها هو في دراسة منهجية كل مؤلف، والتي نفتقدها في كثير من الدراسات.

**فمن القسم الأول:** ما جاء في تفسير الطبري عند قوله تعالى {ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ} [سورة البقرة:199]، قال الطبري:(اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك ومن المعني بالأمر بالإفاضة...

فقال بعضهم: المعني بقوله (ثم أفيضوا): قريش ومن ولدته قريش الذين كانوا يسمون في الجاهلية الحمس أمروا في الإسلام أن يفيضوا من عرفات وهي التي أفاض منها سائر الناس غير الحمس، وذلك أن قريشاً ومن ولدته قريش كانوا يقولون لا نخرج من الحرم، فكانوا لا يشهدون موقف الناس بعرفة معهم فأمرهم الله بالوقوف معهم....

وقال آخرون: المخاطبون بقوله (ثم أفيضوا): المسلمون.

وقال الطبري: والذي نراه صواباً من تأويل هذه الآية أنه عنى بهذه الآية قريشاً ومن كان متحمساً معها من سائر العرب لإجماع الحجة من أهل التأويل على أن ذلك تأويله)([[513]](#footnote-514)).

بين الطبري في تفسير هذه الآية أن إجماع الحجة في قوله تعالى (ثم أفيضوا) على أن المعني بهم: هم قريش، وذكر أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في تقرير هذا القول، وأما القول الآخر والذي عُني به: المسلمون، فلم يذهب إليه إلا الضحاك كما في تفسير الآية، وهذا يؤكد على أن الطبري قصد بهذا الموضع جمهور المفسرين على وجه الحقيقة.

فكيف نقرر أنه إجماع أصلاً والطبري أيضاً في بداية تفسيره قرر الاختلاف بين أهل المفسرين بقوله (اختلف أهل التأويل)!!

**ومن القسم الثاني:** ما جاء في تفسير الطبري عند قوله تعالى {ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ } [سورة البقرة:243]، قال الطبري:(اختلف أهل التأويل في تأويل قوله (وهم ألوف).

فقال بعضهم في العدد بمعنى: جماع ألف....

وقال آخرون: معنى قوله (وهم ألوف) وهم مؤتلفون)([[514]](#footnote-515))، وقد ذكر الطبري أقوال أهل الحجة وهم القائلون بأنها كثرة العدد (جماع ألف) وهم: ابن عباس، ووهب بن منبه، والحجاج بن أرطأة، والسدي، ومجاهد، وعطاء الخرساني، ومحمد بن إسحاق.

وأما من خالف قول الجمهور عنده فهم: ابن زيد، والحسن، وعمرو بن دينار، وأبوعاصم، وقتادة، وهلال بن يساف.

**وبعد الموازنة بين هذه الأقوال:** نجد أن القول الأول أوصل الطبري عدد قائليه إلى سبعة، وأكثرهم من أئمة المفسرين، وأما القول الثاني: فأوصل عدد قائليه إلى ستة، فالفارق بينهما قائل واحد، وهذا يُوكد ما ذهب إليه الباحث من أنه قصد بقول أهل الحجة إما مجرد الكثرة فقط على الآخر، وإما بقوة أهل القوة من أهل الاعتبار كأصحاب القول الأول، والله أعلم، فالمقصود أن إجماع الحجة عند الطبري يبدأ من مجرد الكثرة ويصل إلى الجمهور وهو دون الإجماع الحقيقي، والله أعلم، ومما يؤكد أن اصطلاح (إجماع الحجة) عند الطبري هو حجة، قوله في أكثر من موضع:(وأولى الأقوال في ذلك بالصحة قول من قال هما الركعتان بعد المغرب؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك، ولولا ما ذكرت من إجماعها عليه لرأيت أن القول في ذلك ما قاله ابن زيد)([[515]](#footnote-516))، قوله (لولا ما ذكرت...لرأيت أن القول في ذلك ما قاله ابن زيد) دليل على أنه رأى أن إجماع الحجة عنده ملزم بالنسبة له، ولولا إلزامه لذهب إلى القول الآخر، لاسيما أن عدداً من المفسرين قال به.

وبناءً على ذلك يتبين أن هذه القاعدة كان ينبغي على واضعها أن يحررها قبل تقعيدها، ولو فعل ذلك، وحقق جزئياتها، لما وضعها بهذه الصورة؛ لأن الطبري في قوله بالإجماع على كلا قسميه لم يبلغ الحجة، لكونه ليس إجماعاً حقيقياً، وإنما غاية ما يصل إليه هو رأي الجمهور، فضلاً عن كون هذا الجمهور ليس جمهور العلماء كافة، وإنما المراد جمهور المفسرين، وقول الجمهور ليس حجة عند عامة العلماء([[516]](#footnote-517)) فضلاً عن المفسرين، وإنما المتقرر عند أهل الأصول والتحقيق أن الحجة في إجماع العلماء قاطبة([[517]](#footnote-518)) سواء في عصر من العصور، أو في جميع العصور.

قال الجويني:(والصحيح من المذاهب: اعتبار إجماع كافة العلماء في كل عصر، من غير تخصيص بأهل بلد).([[518]](#footnote-519))

وقال أيضاً:(وإنما تقوم الحجة باتفاق علماء المسلمين قاطبة، حيث ما كانوا من بلاد الله).([[519]](#footnote-520))

وعليه فيرى الباحث أن واضع القاعدة السابقة لم يُحسن في اختياره لهذه القاعدة، فكان ينبغي عليه أن يحرر هذه القاعدة بنظرة علماء التفسير وعلوم القرآن، لاسيما أن اصطلاح (إجماع الحجة) الذي في القاعدة هو مصطلحٌ خاص بعالم واحد وهو الطبري، فالقاعدة تم استنباطها من نظرة مفسر واحد، فكيف نقوم بتطبيقها على سائر كتب التفسير وهي مبنية على رأي واحد وبمصطلح خاص به، وغير مستعمل عند عامة المفسرين!! والطبري نفسه ما قصد الإجماع الحقيقي؛ لأنه لم يختر اصطلاح الإجماع الاستغراقي (الإجماع)، وإنما اختار الاصطلاح المضاف (إجماع الحجة) ونحوه مما هو مستعمل لديه فقط، وهذا الاصطلاح المضاف غير مستعمل عند أهل الأصول والتحقيق، وإنما أراد الإجماع الذي تقوم به الحجة بالنسبة له من رجحان العدد، قال الشنقيطي –رحمه الله-:(ذكر ابن كثير أن ابن جرير لا يعتبر مخالفة الواحد أو الاثنين للجمهور فيعده إجماعاً مع مخالفة الواحد أو الاثنين)([[520]](#footnote-521))، ورد أيضاً الغزالي على هذا من عدة وجوه إذ يقول:(وقد قال بعضهم: قول الأكثر حجة وليس بإجماع، وهو متحكم بقوله: إنه حجة إذ لا دليل عليه، وقال بعضهم: مرادي به أن اتباع الأكثر أولى، قلنا: هذا يستقيم في الأخبار، وفي حق المقلد إذا لم يجد ترجيحاً بين المجتهدين سوى الكثرة، وأما المجتهد فعليه اتباع الدليل دون الأكثر؛ لأنه إن خالفه واحد لم يلزمه اتباعه، وإن انضم إليه مخالف آخر لم يلزمه الاتباع).([[521]](#footnote-522))

فالمقصود أن تصنيف بعض القواعد على رأي مصنف واحد ثم جعلها قواعد تفسيرية -كلية أو أغلبية- فيه إشكال؛ لكونه متعلق بمصنف دون آخر، فقد يكون خاصاً بالمؤلف نفسه، فما يراه مفسر ملزماً بالنسبة له لا يلزم وجوده عند آخر، ومن الخطأ تعميمه على الجميع، لاسيما أن هذه القاعدة وفق هذا التصور لم تحرر في علوم القرآن، بل المعمول به هو الإجماع الحقيقي فقط.

وجاء عند الحربي عدة قواعد تفسيرية ترجيحية لم تحرر، واحتوت على مخالفات علمية سواء على مستوى علوم القرآن والتفسير، أو سائر العلوم الأخرى، ومن ذلك:

**قاعدة**:(تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ).([[522]](#footnote-523))([[523]](#footnote-524))

هذه قاعدة جعلها المؤلف من قواعد التفسير الترجيحية، والإشكالية في مضمون هذه القاعدة من جهتين:

1. جعل قول الجمهور حجة على غيرهم.
2. وصف القول المخالف بأنه شاذ.

وأما كون المؤلف جعل قول جمهور السلف حجة، ليس لكونه ذكر بأنه مقدم؛ لأن ذلك قد يرد عليه اعتراض من كون لفظ (مقدم) ليس من ألفاظ اللزوم والإيجاب -كما سبق بيانه- وإنما جعله حجة ملزمة بوصفه لما يخالفه بأنه قول شاذ، فلو لم يكن حجة ملزمة عنده لما وصف قول مخالفيه بأنه شاذ، وقد سبق في القاعدة السابقة بيان أن قول الجمهور ليس حجة عند العلماء، وإنما الحجة في الإجماع، واستنباط المؤلف لهذه القاعدة لعله مأخوذ من منهج الطبري في وصف قول الجمهور بأنه حجة، وهذه مأخوذة من نظرة جزئية؛ لكونها خاصة بمؤلف واحد، فكيف تستحق أن تكون قاعدة تفسيرية عامة يستخدمها عامة المفسرين والمحققين؟!

وأما وصفه للقول المخالف بأنه شاذ، فهذا حكم في طرحه وعدم قبوله، والباحث يدرس مضامين القواعد، ودلالاتها الشرعية وغير الشرعية، بغض النظر عن مقاصدهم فيها، **وضابط ذلك:** النظر في اصطلاحات القاعدة ودلالتها، والشاذ هو مخالفة الفرد للجماعة([[524]](#footnote-525))، ومن ثم فالمتقرر عند عامة المفسرين وعلماء الأصول أن القول الشاذ لا يقاوم الإجماع ([[525]](#footnote-526))، وليس الجمهور، فالإجماع هو الذي لا يحل مخالفته، وهو الإجماع على قول واحد، ويعلم إجماعهم يقيناً([[526]](#footnote-527))، فالمؤلف جاء بمخالفات صريحة، وغير محررة في علوم القرآن على رأي معين؛ ذلكم أن المفسرين وغيرهم لم يصطلحوا على رأي معين أو مصطلح في الإجماع كابن جرير الطبري، وإنما وسعهم ما وسع غيرهم من الأصوليين والمحدثين، فالمتقرر عندهم أن الحجة تكون بالإجماع لا بقول الجمهور، والمؤلف كان حرياً به أن يراجع هذه القواعد، وفق التصور العلمي المشتهر عند العلماء، لا على النظرة الفردية الواحدة، ويرى الباحث أن هذه القاعدة بموضوعها (جمهور السلف) هي أجدر أن تكون قرينة، وليست قاعدة كلية تنطبق على جميع جزئياتها، إلا أن يستبدلها بقاعدة موضوعها (الإجماع)، كأن يقول قاعدة: (الإجماع حجة على غيره)، ويفصل في شرحها وجزئياتها بذكر الدلائل، وتقصي الأقوال فيها، وبيان أهميتها، وحجيتها، ومواطنها، وضابطها، وأمثلتها، ونحو ذلك مما له علاقة بالموضوع.

وجاء أيضاً عند الحربي قاعدة أخرى قريبة من السابقة من جهة الإلزام والحجية، وهي:

**قاعدة**:(تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم).([[527]](#footnote-528))

هذه القاعدة صحيحة من جهة كونهم أعلم وأقرب إلى الحال والوقائع وغيرها، ولكن هل هذا جاء على سبيل إجماعهم؟! إذا جاء من طريقهم قولاً واحداً فهو إجماع دون جدال، ولكن إن كان ثمة خلاف بينهم كيف يكون حجة؟! هذا ما لم يبينه المؤلف في هذه القاعدة، فالقاعدة غير واضحة، ومحتملة لغيرها، أما بمفهومها هذا العام فهو غير محرر علمياً وفق هذا التصور، إنما الذي يعدونه حجة هو باب أو موضوع اسمه (الإجماع) ونحو ذلك، فلو قال: قاعدة:(إجماع السلف -أو الأمة- حجة على من بعدهم)، أو أن تكون قرينة:(فهم السلف أولى من غيرهم في الخلاف)، ونحو ذلك.

وفي جزئيات هذه القاعدة ذكر الحربي مسألة قد تنازعها بعض المقعدين ما بين كونها قاعدة أو مسألة، فممن جعلها قاعدة السبت، وممن جعلها مسألة الحربي، وهي: (إذا اختلف السلف في تفسير آية على قولين، فهل يجوز إحداث قول ثالث في تفسير الآية أو لا ؟)([[528]](#footnote-529))، وذكرها السبت بقوله قاعدة:(إذا اختلف السلف في تفسير الآية على قولين, لم يجز لمن بعدهم إحداث قول ثالث يخرج عن قولهم)([[529]](#footnote-530))، هذه القاعدة أو المسألة ترد عليها إشكالات متعددة، من جهة تحريرية لدى العلماء من الأصوليين والمفسرين وغيرهم، ومن جهة علمية حديثة، والإجابة عليها تكون من جهتين:

**أولاً:** أنها لم تعالج وتحرر لدى علماء التفسير عامة كغيرها من المسائل كالإجماع وتفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال السلف أصلاً، وباللغة، وغيرها، فهل قام المؤلفون لها باستقراء كتب المفسرين لهذه القاعدة حتى تُورد على أصل أنها قاعدة ؟! وفي الحقيقة هذه مسألة تنازع فيها العلماء مذ قديم الزمان، فكيف نعدها قاعدة أصلاً وفيها ما فيها من الخلاف والتنازع! وقد قام بالرد عليها -وفق هذا التصور- جهابذة من العلماء والمحققين كالإمام أحمد بن حنبل([[530]](#footnote-531))، وأبوالحسين البصري([[531]](#footnote-532))([[532]](#footnote-533))، والرازي([[533]](#footnote-534))، والآمدي([[534]](#footnote-535))([[535]](#footnote-536))، وابن الحاجب والسبكي([[536]](#footnote-537))، والطوفي([[537]](#footnote-538))، واختلفوا في كون القول الثالث موافقاً للقولين من وجه دون وجه، أو مخالفاً لأصليهما، بين المنع والجواز، والمهم في ذلك تقرير أصل إحداث القول الثالث من حيث الجملة عند هؤلاء العلماء، أما باقي التفصيلات فليست داخلة في مضمون القاعدة إنما هي في جزئياتها.

**ثانياً**: أن ذلك يترتب عليه إغلاق الباب على التفسير العلمي المعاصر القائم على الحقائق العلمية الثابتة (الإعجاز العلمي) عند من يرى به.

وعليه فالباحث يرى أن الحربي قد أحسن من حيث الإجمال في أن جعلها مسألة في القاعدة وإن كانت معنى القاعدة عنده محتملة لها، إلا أن السبت جعلها قاعدة صريحة عنده، وهذه المسألة لم تحرر في علوم القرآن ومن قبل المتخصصين، فكان الأحرى بهما دراستها من جميع الجوانب العلمية، لاسيما الجانب العلمي المعاصر أو الحديث؛ لمعرفة مدى ملاءمتها وتطبيقها في كتب التفسير، ولمعرفة مدى أثرها على أقوال المفسرين، ومدى استخدام المفسرين لها في كتبهم، ومن ثم الخلوص بنتيجة في كليتها أو جزئيتها، ولابد من ملاحظة تتبع مواطن الخلاف عند التقعيد واجتنابها ما أمكن، لاسيما الخلاف السائغ، أما مواطن الإجماع أو السواد الأعظم فلا بأس، والباحث قصد من إيراد هذه المسألة التمثيل.

وهناك قاعدتان متشابهتان بألفاظ متغايرة، وهما عند الحربي أيضاً، وهما:

**قاعدة**:(القول الذي يعظم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق بها أولى بتفسير الآية).([[538]](#footnote-539))

**قاعدة**:(كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود).([[539]](#footnote-540))

هاتان القاعدتان قام الحربي بعرضهما ودراستهما في موضع واحد، فجعل القاعدة تحت القاعدة، ثم شرع في الموضوع بحثاً ودراسة، دون بيان سبب عدم دمجه لهما في قاعدة واحدة، مع العلم أيضاً أن الحربي جعل لهما أمثلة واحدة، فلا يعلم الباحث القصد من ذلك، هل هو عدم الاستطاعة في الدمج بينهما، أم هي إشارة منه في كونهما تختلفان لفظاً وتتداخلان معنىً ؟! والله أعلم.

وتعظيم مقام النبوة، وعصمة الأنبياء، بينهما متلازم؛ ذلكم أن القول بعصمة الأنبياء يلزم منه تعظيم مقام النبوة، وأيضاً من عصمة النبوة ألا يُنسب لهم ما لا يليق بهم؛ لأنهم أصحاب رسالة معصومة، وأمرنا بتعظيمهم وتوقيرهم، والأمر الآخر أن العصمة مختلف فيها بين العلماء ما بين مانع ومجوز في غير التبليغ([[540]](#footnote-541))، وتم دراستها في علوم القرآن وكتب التفسير([[541]](#footnote-542))، إلا أن وصف الطعن بالعصمة يتنافى مع أقوال المفسرين، فكيف يتم قبول قول مفسر أصلاً فيه طعن بمقام النبوة، أو عصمة الأنبياء!! فهل مثل ذلك يستحق أن تكون له قاعدة كلية! قد نقول بوجود أمثلة لها، ولكن هل عدد أمثلتها جديرة بأن تُكَوِّن قاعدة ؟! ثم من قيل: إنه طَعَن وهو من المفسرين المعتبرين، هل طعنه كان طعناً صريحاً وثابتاً ومقصوداً، أم أنه يُروى، أو بُني على دليل ضعيف أو دون ذلك؟، فالمقصود تنزيه السادة المفسرين من العلماء من هذه الأقوال، ومع ذلك فالتحذير من مثل ذلك ليس بابه في قواعد التفسير، إذ إن التوجيهات والتحذيرات بابها في أصول التفسير، والله أعلم، نعم هو مهم في بابه، ولكن ليس على سبيل التقعيد، وإنما على سبيل دراستها في علوم القرآن كما هو متقرر.

فالمقصود أن هذه القاعدة كان ينبغي تحريرها لمعرفة علاقتها بقواعد التفسير، فهي على هذا التصور لم تحرر حقيقة في علوم القرآن بما يستفاد منه في قواعد التفسير، فما يمكن رؤيته مخالفاً للعصمة فقد يراه الآخر بخلاف ذلك.

وهذه القواعد لا تَدرس قواعد التفسير عند الشيعة أو الخوارج، أو غيرهم ممن نختلف معهم في الأصول العامة، فمثل هذه الكتب قد نجد فيها أقوالاً كثيرة في الطعن أو التنقص، وإنما نعتني بما عليه كتب المفسرين من جمهور المسلمين، صحيحٌ أن حدود مقام النبوة والعصمة مختلف فيها، ولكن عندما نجد مفسراً فسر قولاً مخالفاً يتنافى مع مقام النبوة، هو لا يقصد ذلك بالتأكيد، إلا أن يذكر على سبيل الرد عليه، وإنما هو رجح ما يراه متوافقاً مع أمور أخرى لديه سواء نصية أو عقلية، أما الطعن المباشر والصريح في مقام الأنبياء فلا يقبله مفسر أصلاً كان من كان؛ ذلكم أن المفسرين قصدوا خدمة كتاب الله العزيز الذي جاءت به الأنبياء، وأما الطعن والتنقص في الأنبياء ومقامهم محله في كتب العقيدة أكثر من غيره، وليس في قواعد التفسير، وهذه القواعد لم يقررها السبت والطيار والعثمان وأكثر المقعدين في كتبهم، مما يُؤكد على عدم الجدوى من إيرادها هنا، فهذه القاعدة وفق هذا الموضوع والصياغة لا تتناسب مع معطيات قواعد التفسير، والله أعلم.

## **المبحث الرابع: القواعد التفسيرية بين الحكم الشرعي والاستقراء والاستنباط.**

الناظر في القواعد الفقهية يجد أنها اشتملت على أحكام شرعية، سواء من الكتاب أم السنة أم القياس، ولا يصح أن نقيس كل ما نراه في القواعد الفقهية على القواعد التفسيرية؛ لوجود اختلاف في الموضوع والعلاقة، فموضوع القواعد الفقهية هو الأحكام، وعلاقتها تكون بأحوال المكلفين([[542]](#footnote-543))، أما القواعد التفسيرية فموضوعها بيان معاني القرآن الكريم، وعلاقتها بالنص القرآني، وطرق سلوك التأصيل العلمي للقواعد قد تتشابه فيه العلوم المختلفة من جانب دون آخر، وفق المنهج العلمي لها.

### **المطلب الأول: العلاقة بين الحكم الشرعي والقواعد التفسيرية.**

القواعد الفقهية هي أحكام شرعية مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس([[543]](#footnote-544)) ، وهذه صفة ملازمة فيها، وانفردت فيها عن غيرها من قواعد العلوم الأخرى، وهنا قد يتساءل الناظر في القواعد التفسيرية بهذا السؤال:

**هل من الممكن القول بأن القواعد التفسيرية تعد أحكاماً شرعية؟**

هناك من يرى ثمة تلازم بن القواعد الفقهية والتفسيرية من جهة الاستمداد، ومن ذلك:

تعريف الدكتور الجيلالي المريني -غفر الله له- لقواعد التفسير، حيث قال –أثابه الله-:

**حكم كلي ينبني عليه تفسير، مستند إلى دليل شرعي مصوغ صياغة عامة ومجردة ومحكمة.([[544]](#footnote-545))**

التعريف السابق جاء صريحاً في جعل القواعد التفسيرية مستندة إلى الأدلة الشرعية، **وبيان ذلك:** أنه عند النظر في القواعد التفسيرية، وكيفية تعامل المفسرين معها، نجد أن القواعد التفسيرية اشتملت على أحكام شرعية، ولكنها لا تتوقف عند الأحكام الشرعية فحسب، بل توسعت إلى الأحكام غير الشرعية كاللغة، وأقوال السلف والمفسرين، والمقاصد، والتناسب، وسائر الاستنباطات العقلية، وبيان ذلك على النحو الآتي:

الحكم الشرعي هو خطاب الله([[545]](#footnote-546))، والخطاب لا يكون إلا من مخاطب، وهو الوحي بالكتاب والسنة([[546]](#footnote-547))، والقواعد التفسيرية ليست خطاباً من الله فحسب، بل تتعدى إلى غير ذلك، مما تعرفه العرب، والعقول الزاكية.

**وعليه فالقواعد التفسيرية ليست أحكاماً شرعية من جهتين:**

1. كونها جاءت من طرق شرعية وغير شرعية كاللغة، وأقوال السلف والمفسرين، وسائر الأمور الداخلة في العقليات كالاستقراء، والنظر في التناسب والمقاصد، وسائر أنواع الاستنباطات وغيرها، قال رشدي عليان –أثابه الله-:(الحكم الشرعي هو الذي لا يدرك إلا من خطاب الشارع، وغير الشرعي مما يدرك بالحس أو بالعقل)([[547]](#footnote-548)).
2. الأحكام الشرعية تتمثل في الأحكام الخمسة، وهي:(الوجوب، والاستحباب، والإباحة، والكراهة، والتحريم)، وقد تتغير بتغير الأحوال كالضرورة والحاجة، وهذا لا يندرج في القواعد التفسيرية؛ إذ إنها أحكام ثابتة، ولا يمكن أن تتغير بتغير الظروف، ومن ذلك قاعدة (كل تفسير ليس مأخوذاً من دلالة ألفاظ الآية وسياقها فهو رد على قائله)([[548]](#footnote-549))، فهذه القاعدة ثابتة، ومطردة، ولا يمكن أن تتغير بتغير الأحوال والظروف كحال القواعد الفقهية، فهناك قاعدة فقهية تقرر انفرادها عن القواعد التفسيرية وهي قاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات)([[549]](#footnote-550))، فتغير الظروف قد يترتب عليه تغير في القواعد الفقهية؛ لأنها تتعلق بأحوال المكلفين، بخلاف القواعد التفسيرية؛ ذلكم أن الحكم الشرعي ليس صفة ملازمة لها، وتعلقها يكون بأحوال النصوص لا بأحوال المكلفين.

وقد يرد سؤال آخر وهو:

**أليست القواعد التفسيرية بمعناها وإفادتها تتضمن حكماً شرعياً؟**

إفادتها بالحكم نعم، وأما إفادتها بكونها جاءت من طرق شرعية فلا؛ ذلكم أن الأحكام الشرعية مأخوذة من الأدلة الشرعية التي هي وحي الله المطلق سواء كان متلواً أو غير متلو، ويشمل الكتاب والسنة([[550]](#footnote-551))، فالأحكام الشرعية لها أدلة شرعية، وتتمثل في الكتاب والسنة، والقواعد التفسيرية لا يستلزم منها ذلك، وإن كانت مشتملة على أحكام شرعية، ولكنها أيضاً مشتملة على غيرها من الأحكام الأخرى، فلا يصح أن نصف القواعد التفسيرية بأنها أحكام شرعية؛ لأن هذا الأمر غير متحقق في القواعد التفسيرية، فمنها المستنبط من الكتاب والسنة، ومنها المستنبط أيضاً من التفسير نفسه، ومنها ما جاء من طرق عقلية كدلالات السياق ونحو ذلك، ولعل هذا الأمر مما أدركه المقعدون والمتخصصون، كالسبت والرومي في تعريفهما للقواعد التفسيرية، فقد بينا بأنها:(الأحكام الكلية)([[551]](#footnote-552))([[552]](#footnote-553))، وكذلك الطيار بقوله (الأمور الكلية)([[553]](#footnote-554))، فلم يقولوا الشرعية، فاختلاف نوع الحكم هو من الفروق الهامة بين القواعد الفقهية والقواعد التفسيرية التي يجب الانتباه لها عند دراسة القواعد التفسيرية، وعدم الخلط بين المنهجين.

### **المطلب الثاني: العلاقة بين الاستقراء والاستنباط في القواعد التفسيرية.**

دراسة آليات وضع القواعد التفسيرية من الأمور الضرورية في قواعد التفسير، ومن المؤسف أن من كتبوا في قواعد التفسير([[554]](#footnote-555)) لم يبينوا آليات استنباط القواعد التفسيرية، **وهل القواعد المعنية في التفسير كقواعد استنباط الأحكام ؟**

والباحث لم يقف -حتى الآن- على من تطرق إلى التعمق في مثل ذلك في مصنف واحد، أو حتى في بيان المنهج العلمي المستخدم في استنباط القواعد التفسيرية !

وفي هذا الموضع يحاول الباحث بيان العلاقة بين كل من الاستقراء والاستنباط، ومن له الأسبقية في القواعد التفسيرية على النحو الآتي:

تعددت الآراء حول مفهوم الاستقراء؛ لاختلاف الحجية في أنواعها، فمعلوم أن الاستقراء ينقسم ثلاثة أقسام([[555]](#footnote-556)) :

**استقراء تام.**

**استقراء أغلبي.**

**استقراء ناقص.**

والاستقراء التام لا خلاف في حجيته؛ لأنه يقيني([[556]](#footnote-557))، والاستقراء الناقص أيضاً لا خلاف في عدم حجيته، وإنما الخلاف في الاستقراء الأغلبي هل هو حجة أو لا؟؛ لأنه مبني على الظن([[557]](#footnote-558))، ويطلق عليه أحياناً الناقص، وأكثر العلماء والمحققين على أنه حجة([[558]](#footnote-559))؛ لأن القليل يلحق بالكثير الغالب، والعمل بالظن الغالب واجب([[559]](#footnote-560))، وهذا من حيث الاستقراء العام، وهذا الخلاف انعكس على المفهوم، وبيان ذلك على النحو الآتي:-

**أولاً: مفهوم الاستقراء:**

هو تَعَرُّفُ الشيء الكلي بجميع أشخاصه.([[560]](#footnote-561))

هو الذي تستوفى فيه الجزئيات كلها.([[561]](#footnote-562))

هو الحكم على كلي بما تحقق في جزئياته.([[562]](#footnote-563))

هو الحكم على كلي بوجوده في أكثر جزئياته.([[563]](#footnote-564))

هو تتبع جزئيات الشيء.([[564]](#footnote-565))

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاستقراء هو إلمام وتتبع للجزئيات، وهذه المفاهيم تصور لنا أن الاستقراء قسمان: كلي وأغلبي، وهنا ملحظ هام: من أطلق التعريف على الكل أو بلا قيد فهو يقصد الكلي، ومن وصفها بالأكثر فهي مبنية عنده على أن الاستقراء يدخل فيه التام والأغلبي وهما حجة عنده.

ويرى الباحث أن حجية الاستقراء الأغلبي في النفس منه شيء؛ إذ إن ذلك قد ينطبق في سائر الأمور والمسائل، أما القواعد التفسيرية فهي تقوم على بيان كلام الله -جل وعلا- ومن أجل هذا حريٌّ بها أن تكون مبنية على الاستقراء الكلي، حتى يتحقق فيها وصف الحكم الكلي على جميع الجزئيات، وهذا من باب التوافق والتناسب مع مفهوم قواعد التفسير، وهناك من يرى أن الاستقراء الكلي أو التام متعذر([[565]](#footnote-566))، وتعريفهم إنما جاء على الاستقراء الأغلبي.

**ثانيا: مفهوم الاستنباط:**

تعددت المفاهيم في مفهوم الاستنباط، ومنها:

الاستخراج ومنه استنباط المياه والعيون، فهو اسم لكل ما استخرج حتى تقع عليه رؤية العيون أو معرفة القلوب.([[566]](#footnote-567))

هو استخراج المعنى المودع من النص حتى يبرز ويظهر.([[567]](#footnote-568))

هو استخراج الشيء الثابت الخفي الذي لا يعثر عليه كل أحد.([[568]](#footnote-569))

هو استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة.([[569]](#footnote-570))

هو استخراج الدليل على المدلول بالنظر فيما يفيده من العموم أو الخصوص، أو الإطلاق أو التقييد، أو الاجمال أو التبيين في نفس النصوص، أو نحو ذلك، مما يكون طريقاً إلى استخراج الدليل منه.([[570]](#footnote-571))

هذه التعريفات تُعطي تصوراً حول الاستنباط، بأنه بذل الجهد في استخراج ما هو أسفل إلى أعلى، ومن خفاء إلى ظهور وبروز.

**ثالثا: أهمية الاستقراء والاستنباط:**

لما كان العلم بالتفسير يفتقر إلى القواعد التفسيرية، صار العلم بالتقعيد استنباطاً واستقراءً من ضرورياته التي لا تقوم إلا به؛ ذلك أن الاستقراء والاستنباط أداتان لا يمكن الاستغناء عنهما في سائر العلوم، فضلاً عن التقعيد العلمي المبني على النظر والتتبع والاستخراج، لاسيما أن أهل الاستنباط قد أثنى عليهم القرآن الكريم، وبين بأنه مزية خاصة لا يبلغها إلا خاصة أهل العلم من أصحاب العقول الزاكية، قال تعالى { ﮜ ﮝ ﮞ ﮟﮠ} [سورة النساء:83]، وهم كما قال ابن جريج([[571]](#footnote-572))–رحمه الله-:(أولي الفقه في الدين والعقل)([[572]](#footnote-573))، فالله -جل وعلا- حمد أهل الاستنباط في هذه الآية على عظيم صنعتهم في استنباط كتاب الله([[573]](#footnote-574))، فدلت هذه الآية على أن العلماء يحرصون على العلم استنباطاً واستقراءً، قال الجصاص –رحمه الله-:(فقد حوت هذه الآية معانيَ، منها: أن في أحكام الحوادث ما ليس بمنصوص عليه بل مدلول عليه، ومنها: أن على العلماء استنباطه والتوصل إلى معرفته برده إلى نظائره من المنصوص).([[574]](#footnote-575))

وقد كان في عناية العلماء -قديماً وحديثاً- بعملية الاستقراء، وتتبع جزئيات العلم، دلالة على أهميتها، وضرورة العمل بها، ومنهم المحقق وصاحب التأصيلات التقعيدية الإمام الشاطبي إذ يقول:(بدا من مكنون السر ما بدا، ووفق الله الكريم لما شاء منه وهدى، لم أزل أقيد من أوابده، وأضم من شوارده تفاصيل وجُملاً، وأسوق من شواهده في مصادر الحُكم وموارده مبيناً لا مجملاً، معتمداً على الاستقراءات الكلية، غير مقتصر على الأفراد الجزئية، ومبينا أصولها النقلية بأطراف من القضايا العقلية، حسبما أعطته الاستطاعة والمنة، في بيان مقاصد الكتاب والسنة)([[575]](#footnote-576))، ومعلوم أن الاستقراء ممكن لكل أحد، بخلاف الاستنباط الذي تلزمه أدوات من المعرفة، وقوة في الذهن.

**رابعاً: الأولوية بين الاستقراء والاستنباط:**

عملية التقعيد العلمي لديها طرق رئيسة لا يمكن الاستغناء عنها، سواء في قواعد التفسير أو غيرها من العلوم الأخرى، وهذه الطرق هي:

1. الاستقراء.
2. الاستنباط.

وإذا خلا التأصيل من هذين الطريقين كليهما أو أحدهما، أصبحت القواعد وهمية، أو صورية؛ ذلكم أن الاستقراء والاستنباط معاً يثبت صحة المعلومة في موضعها، ومدى كليتها وانطباقها على جزئيات موضوعها، فاجتماع هذين الطريقين معاً لا تتم القواعد التفسيرية إلا به، ولكن ثمة ما يرد عند تأصيل القواعد، وهو:

**عند دراسة القواعد ما الذي يجب أن نبدأ به أولاً، هل الاستقراء أو الاستنباط؟**

بعد اطلاع الباحث على عدة مناهج حول هذا الموضوع تبين أن في ذلك رأيين، هما:

**الأول**:(تقديم الاستنباط على الاستقراء).([[576]](#footnote-577))

**الثاني**:(تقديم الاستقراء على الاستنباط).([[577]](#footnote-578))

والرأيان متفقان على ضرورة اجتماع الاستقراء والاستنباط معاً، وإنما الخلاف يكمن في أولوية البحث في التقعيد، هل يكون في الاستقراء ثم الاستنباط، أو العكس.

وقد رأى الباحث من حيث الأصل العام أن كلا الرأيين صحيحان في ذاتهما، وإنما يختلف ذلك باختلاف المراد والمقصد، فقد يستقرئ باحث موضوعاً أو عدة مواضيع من أجل استنباط أصل أو فكرة أو قاعدة، فهذا احتاج إلى استقراء واستنباط، وقد يكون لدى باحث آخر فكرة مستنبطة في الذهن ثم يذهب إلى استقراء النصوص فقط؛ لبيان مدى حقيقتها أو كليتها، فالاختلاف يكون في الابتداء، أي: هل لدى المؤصل ابتداءً فكرة أو معلومة ما، أو أنه يريد البحث عن الفكرة أو المعلومة؟! فالأولوية تختلف باختلاف المقصد.

والأصل في قواعد التفسير الابتداء بالاستقراء في مظان موضوع ما، ثم استنباط قاعدة تفسيرية منه، قال الطيار –أثابه الله-:(الاستنباط يأتي نتيجة للتدبر، والتدبر لا يكون إلا في استقراء النصوص)([[578]](#footnote-579))، ومثال ذلك: موضوع (أسباب النزول) نستقرئ جميع مصادر هذا الموضوع من المصنفات والتفاسير ثم نستنبط ونستخلص منه قاعدة تفسيرية كلية مع استحضار جزئياتها وتطبيقاتها، كأن نستنبط قاعدة:(القول في أسباب النزول مبني على الآثار)، فاستقراء النصوص واستحضارها يساهم في قوة القاعدة وكليتها، وقد أشار إلى ذلك محمد دراز –رحمه الله- حيث قال بعد عرض نماذج استقرائية:(وهكذا انساق الحديث من ذكر هذه النماذج المتفاوتة إلى استنباط القاعدة الكلية)([[579]](#footnote-580))، ولا مانع من أن تكون ثمة فكرة أو ملاحظة استنباطية وردت في الذهن نتيجة استحضار نص أو غيره، ثم نقوم باستقراء النصوص؛ لمعرفة مدى حقيقتها وكليتها، يقول بعض الباحثين في المناهج:(منهج الاستقراء يسعى إلى إثبات حقيقة ما عن طريق ملاحظة الواقع الحي، بينما ينصرف الاهتمام في منهج الاستنباط في المرتبة الأولى إلى المعاني المتضمنة في فروض معينة)([[580]](#footnote-581))، وقال آخر:(الاستقراء والاستنباط: المقصود بالاستقراء الإلمام بالحقائق الجزئية، أما الاستنباط فهو يقوم على استنتاج الحقائق الكلية من هذه الجزئيات، ولا غنى للباحث الأدبي من([[581]](#footnote-582)) الاتكاء على هذين المنهجين من مناهج البحث)([[582]](#footnote-583)).

مع ضرورة معرفة أن الاستنباط مما تتفاوت فيه العقول والمدارك، في جميع المناهج السابقة، وبناءً عليه لابد للمتصدي له بعد استنباطه إلى الرجوع لأهل العلم والمتخصصين، والاستفادة من مشورتهم العلمية والعملية اتجاه ذلك؛ حتى لا يقوم هذا التأصيل على نظرة واحدة فتصبح نظرة قاصرة، مما يوقع المتصدي لها في كثرة التناقضات والتعديلات والتصويبات بين حين وآخر، قال الزرقاني –رحمه الله-:(ولعلمائنا أكرمهم الله أذواق مختلفة في استنباط الفروق الدقيقة)([[583]](#footnote-584))، وقيل:(فإذا أردت صحة الاستنباط، فبين أولًا تحرير المراد الذي تستنبط منه ومرادك أنت.. ولا يتحقق الاستنباط إلا بموجود مستنبط عدل، عالم بالكتاب والسنة، واللغة والمنطق، وأصول الفقه وأحاديث الأحكام).([[584]](#footnote-585))

وهناك قواعد تفسيرية مستنبطة من كتاب أو مفسر واحد، وتعد هذه قواعد خاصة ككتاب (قواعد الترجيح عند الرازي)، أو القاعدة التفسيرية المستنبطة من الطبري (إجماع الحجة أو قول الأكثر من الصحابة والتابعين).([[585]](#footnote-586))

**خامساً: أثر الاستقراء والاستنباط على واقع قواعد التفسير:**

هناك كثير من القواعد التفسيرية جاءت عن طريق منهج استقرائي ناقص، أو استنباط ليس بالقوي الملائم لقواعد التفسير، ويعلم الباحث أنه ليس من الأمر السهل ابتداءً تحقيق ما سبق من التأصيلات العلمية، ولكن لابد من بيان ذلك، فهذا مما يسهم في تطوير القواعد شيئاً فشيئاً، أسوة بالقواعد الفقهية وغيرها، ولابد من بيان حقيقة ما في هذا الموضع، وهي أن ضعف الاستقراء والاستنباط في قواعد التفسير أَثَّرَ على انعدام وجود قواعد تفسيرية ذات مواضيع مهمة، كقواعد تفسيرية في التعامل مع الإسرائيليات، والمراسيل، ومقاصد القرآن، والتناسب بين الآيات والسور، وفهم الأمثال، وصيغ الخطاب، والتفسير العلمي، وغيرها من المواضيع الأخرى التي اعتنى بها المفسرون، وتخدم عملية التفسير.

ويستعرض الباحث بعضاً من نماذج آثار الاستقراء والاستنباط على واقع قواعد التفسير:

فقد جاء عند الطيار عددٌ من القواعد التفسيرية التي لم يظهر فيها مزية الاستنباط العلمي الملائم، مع ما عنده من قوة في الاستقراء -في كثير من المواضع- إلا أن الاستقراء وحده لا يكفي، فلابد من تكافؤٍ في القوة بين الاستقراء والاستنباط، أو تقارب بينهما، ومن ذلك:

**المثال الأول:**

**قاعدة**:(ما يتعلق بالسياق القرآني).([[586]](#footnote-587))

**وقاعدة**:(ما يتعلق برسم المصحف).([[587]](#footnote-588))

يظهر أن الطيار في هذه القواعد استنبط علوماً ومواضيع في التفسير، أكثر من كونها قواعد، وقواعد السياق القرآني، وقواعد رسم المصحف، لاشك أنهما مهمتان من جهة موضوعية في التفسير، إلا أن الطيارلم يستنبط نصاً لهذه القواعد، ولكنه استنبط منهجاً أو موضوعاً، وليس ذلك فحسب، بل قام باستنباط نصوص تفسيرية وجعلها قواعد تنطبق على التفسير عامة كقاعدة:(ما يتعلق بإجماع الحجة أو قول الأكثر من الصحابة والتابعين)([[588]](#footnote-589))، والإشكالية في هذه أنها قامت على تفسير أو رأي مصنف واحد، أي أنها قامت على استقراء جزئي، ومن ثم قام بجعلها قاعدة تفسيرية توظف في التفسير عموماً، ومثل ذلك -على فرض قبولها- جدير بكونها قواعد تفسيرية خاصة بمصنف أو مؤلف معين، وليس على أن تكون عامة في مختلف التفاسير.

والحربي في أغلب قواعده تميز باستنباط حسن في مواضيع هامة من قواعد التفسير، إلا أن هذا الاستنباط كان بحاجة إلى توظيف في المجال الصحيح من الاستقراء؛ ذلكم أن الحربي قام باستنباط عدد من الجزئيات وجعلها قواعد، وقد أحسن في استنباطه حيث جعله في مواضيع هامة يحتاجها المتصدي للتفسير، إلا أن الاستقراء كان ينقصه في عدد من المواضع، مما أثر على تعدد القواعد فجعل جزئيات بعض القواعد تصنف على قاعدتين بدلاً من كونها قاعدة واحدة، ومثال ذلك:

**المثال الثاني:**

**قاعدة**:(القول الذي يعظم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق بها أولى بتفسير الآية).([[589]](#footnote-590))

**وقاعدة**:(كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود).([[590]](#footnote-591))

هاتان القاعدتان، لو سلمنا بموضوعهما، إلا أنهما ذات موضوع واحد، ومصنفهما لم يجعلهما في قاعدة واحدة مع أن استيعابهما بقاعدة واحدة أمر ممكن، والفارق بينهما أن كلاً منهما تناولت جزئية مختلفة عن الجزئية الأخرى مع أنهما ذات موضوع واحد ومترابط، والصيغة التي اعتمد عليها المصنف خلت من الترابط بينهما، مما جعل الناظر فيهما يتردد في كونهما قاعدتين أو ضابطين! وكان حرياً به أن يصوغهما في قاعدة واحدة على "أن تكون مشتملة على حكم مجرد عن الارتباط بجزئية بعينها، وبعبارة أخرى: أن يكون الحكم الذي تقوم على أساسه القاعدة، صالحاً للانطباق على كل أو أغلب الجزئيات المعلولة بعلته، من غير أن يكون خاصاً ببعضها دون بعض؛ لأنه إذا كان خاصاً بعين الجزئية لا بموضوعها وعليتها لم تقم به حينئذ قاعدة، وإنما يصح أن ينعقد به الحد أو ما أشبه ذلك".([[591]](#footnote-592))

**المثال الثالث:**

**قاعدة**:(يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية القوية والمشهورة دون الضعيفة والشاذة والغريبة).([[592]](#footnote-593))

**قاعدة**:(يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق والموافقة لأدلة الشرع).([[593]](#footnote-594))

هاتان القاعدتان بهذه الصياغة على ما بينهما من قوة في الترابط؛ لورود التشابه في موضوعهما وهو (الأوجه الإعرابية)، إلا أنهما على قاعدتين منفصلتين أيضاً!!

**المثال الرابع:**

**قاعدة**:(اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه).([[594]](#footnote-595))

هذه القاعدة بُنيت على استقراء ناقص، واستنباط غير دقيق؛ ذلكم أن المعمول به عند أكثر المقعدين والمتخصصين في علوم القرآن والقراءات، أن تعدد القراءات -في الأصل- فيها زيادة بيان، وتعدد في المعاني، أي: أن تعدد المعاني أولى من اتحاده، تناسباً مع القاعدة الأخرى:(إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فحمله على التأسيس أولى)([[595]](#footnote-596))، كما أن ذلك هو المتقرر عند المقعدين في التفسير، ومنها:

**قاعدة**:(القراءات يُبين بعضها بعضاً).([[596]](#footnote-597))

**قاعدة**:(اختلاف الآية يدل على معنى الآية ويكثره).([[597]](#footnote-598))

**قاعدة**:(اختلاف القراءات في الآية يُعدد معانيها).([[598]](#footnote-599))

وهناك قواعد لم تقم على الاستقراء الصحيح في قواعد التفسير، كقاعدة:(تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ)([[599]](#footnote-600)) -كما سبق بيانها- فهذه القاعدة بسبب غياب الاستقراء التام بل حتى الأغلبي في كتب التفسير وغيرها مما هو متعلق بها، فقد وقع المصنف في أحكام مختلفة أو متناقضة كهذه القاعدة؛ ذلكم أن المصنف وصف القول المخالف للجمهور بأنه شاذ، وهذا أمر ليس بصحيح، إنما الشاذ هو ما خالف الإجماع([[600]](#footnote-601))، مع أن المصنف نفسه أشار إلى أن قواعده مأخوذة من المفسرين!([[601]](#footnote-602)) وبسبب عدم مقابلة هذه القاعدة على مواضيعها، وتحقيق مصطلحاتها، وقع المصنف في هذه الإشكالية.

وأما العثمان فقد تميز كتابه بتعدد القواعد التفسيرية ذات المواضيع الهامة، إلا أنها أيضاً اشتملت على مواضيع ليست من صلب قواعد التفسير ألبتة، مع ما عنده من الاستنباط، إلا أن هذا الاستنباط لم يوظف بالشكل الصحيح والمكان المناسب؛ ذلكم أنه استنبط قواعد سلوكية، وآداباً، وتحذيرات عامة في علم التفسير، كقاعدة:(التحرز من البدع والذنوب)([[602]](#footnote-603))، وغيرها كثير مما أدرج تحت مسمى القواعد المشابهة لها، وهذا دليل على أن العثمان غاب عنده التأصيل العلمي لقواعد التفسير، فترتب على ذلك تعدد ذكر الضوابط والفوائد تحت اسم القواعد، وتعدد القواعد (الجزئيات) ذات الموضوع الواحد، ومن ذلك:

**قاعدة**:(معرفة الناسخ من المنسوخ).([[603]](#footnote-604))

**وقاعدة**:(التحرز من الغلط في اصطلاح النسخ).([[604]](#footnote-605))

**وقاعدة**:(التحقق من النسخ).([[605]](#footnote-606))

**وقاعدة**:(تبيّن المحكم من المنسوخ من القراءات).([[606]](#footnote-607))

فهذه القواعد كلها ذات موضوع واحد، وهو (الناسخ والمنسوخ)، وصياغتها بقاعدة أو قاعدتين على الأكثر ليست بالأمر الصعب، وهذا المنهج عند المصنف مستعمل مع أكثر القواعد التفسيرية التي قام بتصنيفها، والملاحظات كثيرة على قواعده التفسيرية مقارنة بالطيار والحربي.

## **المبحث الخامس: الاستمداد والاشتراك بين القواعد التفسيرية والعلوم المختلفة.**

الناظر في القواعد التفسيرية يجد أن لمواضيعها ترابطاً مع علوم متعددة، سواء من الداخل كعلوم القرآن والتفسير وهذا من الطبيعي لها، ومن الخارج كالأصول واللغة والسنة والآثار ونحو ذلك، وهذا الترابط أطلقنا عليه الاستمداد أو الاشتراك، والاستمداد يكون من الموضوع والمسائل المندرجة في العلم نفسه، وأما المشترك فهو في الموضوع والقاعدية أي: تكرر اشتراك القاعدة مرتين، في القواعد التفسيرية والعلم الآخر المشترك معه.

وعلاقة القواعد التفسيرية مع موضوعات علوم القرآن والتفسير هي علاقة الجزء من الكل؛ لأنها تشكل مواضيع لقواعد التفسير، كقواعد أسباب النزول، والقراءات القرآنية، وأما معرفة مدى استمداد أو اشتراك القواعد التفسيرية مع العلوم الخارجة عنها كالأصول واللغة وغيرها، فذلك يكون على النحو الآتي:

تناولت العلوم المختلفة عدداً من القواعد التفسيرية، وأبرزها القواعد الأصولية التي أخذت الحيز الأكبر من القواعد مقارنة مع غيرها، ويليها القواعد اللغوية، ولا يمكن إغفال ما للأصوليين من دور في معالجة كثير من القضايا المتعلقة بالنص القرآني، كقضايا المجمل والمبين، والمحكم والمتشابه، والمطلق والمقيد وغيرها، فإيراد بعض القواعد الأصولية في التفسير أمر ظاهر وجلي، ومعمول به عند المفسرين من قديم الزمان([[607]](#footnote-608))، بل من الغايات عند وضعها أن توظف في بيان معاني القرآن الكريم، وما يزيد عليه من استخراج الأحكام ونحوها بحسب المقصد فيها، وإيراد مثل هذه القواعد في التفسير والأصول هو إيراد مشترك، فقد تشترك بعض المسائل بين العلوم المختلفة، ومنها القواعد المشتركة بين التفسير وأصول الفقه كقواعد النسخ، والمحكم والمتشابه([[608]](#footnote-609))، والمنطوق والمفهوم([[609]](#footnote-610))، أو الاشتراك بين التفسير واللغة كالألفاظ ودلالتها([[610]](#footnote-611))، والتقديم والتأخير([[611]](#footnote-612)) وغير ذلك، فكل منهما استفاد من الآخر على اختلاف في القدر، إلا أن الفضل الأكبر كان لعلماء الأصول؛ لعناية العلماء به قديماً وحديثاً، دراسة وتحقيقاً، مع أن الأصل في توظيفها خدمة النصوص الشرعية وعلى رأسها النص القرآني بشكل مباشر، كحال الإمام الشافعي في كتابة (الرسالة) فقد ذكر عدة قواعد ومسائل متعلقة بالنص القرآني -كما سبق بيانه في المقدمة- وعلى سبيل المثال **قاعدة**:(الأصل في النهي التحريم) هي قاعدة أصولية، ومن أهم مواطن توظيفها النص القرآني، ومع ذلك أيضاً فإن علماء علوم القرآن والتفسير قاموا بخدمة المسائل الأصولية بقدر كبير كالتصنيف في المجاز، وتقسيم المتشابه إلى لفظي ومعنوي، وغير ذلك([[612]](#footnote-613)).

فلا نقول اليوم: إن قواعد التفسير بأكملها جزء من قواعد الفقه أو اللغة أو غيرها، بل أصبحت قواسم مشتركة بين هذه العلوم، فإذا قلنا: إن هذه القواعد في العلوم المختلفة إنما وضعت في غالبها من أجل قصد خدمة القرآن الكريم وتفسيره فهو حق، فالعلاقة بين قواعد التفسير وأصول الفقه علاقة وثيقة ومشتركة لا يمكن المضي دون النظر فيهما، فكل من سلك التفسير دون دراسة الأصول والنظر فيها كان مسلكه ناقصاً، وكثر خطؤه، وقد اعتنى العلماء والباحثون ببيان العلاقة بين التفسير والأصول تمام العناية، قال الزركشي -رحمه الله- في تقرير ضرورة الاشتراك وقوة الترابط والعلاقة بين التفسير والأصول:(ولابد من معرفة قواعد أصول الفقه، فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات)([[613]](#footnote-614))، وقال خالد العك في تحقيق ذلك -رحمه الله-:(وعلى التحقيق فإن كل العلوم بكثرتها وبتعدد أقسامها هي وسيلة لهذا العلم، إذ هو يعطي الباحث فيه المناهج التي سلكها المفسرون في تفسيرهم، وهي التي تضم جميع العلوم بكثرتها وبتعدد أقسامها)([[614]](#footnote-615))، وغيرهم من الباحثين من المعاصرين كالأستاذ عبدالرحمن الحاج -وفقه الله-([[615]](#footnote-616))، والأستاذ عمر مولاي -وفقه الله- الذي أفرد مبحثاً بعنوان (القواعد الأصولية وصلتها بقواعد التفسير)([[616]](#footnote-617))، والدكتور السبت -وفقه الله- في قواعده ذكر موضوعاً بعنوان (التداخل والاشتراك مع العلوم الأخرى)([[617]](#footnote-618))، وشيخنا الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد خازر المجالي -وفقه الله- قام بدراسة القواعد التي ذكرها ابن الوزير اليمني([[618]](#footnote-619)) في كتابه (قواعد التفسير)([[619]](#footnote-620))، وبين المجالي أن القواعد أخذت الحيز الأكبر في موضوع المحكم والمتشابه، مما يدل على أن المفسرين والمتخصصين خدموا مواضيع الأصول قديماً وحديثاً، والله أعلم.

أهمية دراسة هذا الموضوع في القواعد التفسيرية:

1. بيان جهود علماء التفسير والسنة والأصول واللغة في خدمة القرآن الكريم وتفسيره.
2. بيان الدور الكبير الذي قام به المفسرون والمقعدون في استنباط هذه القواعد وتوظيفها في تفسير القرآن الكريم.
3. معرفة عناية المفسرين والمتخصصين في دراسة ودمج سائر العلوم الأخرى المتعلقة بالتفسير من السنة والأصول واللغة وغيرها.
4. عدم وجود قواعد تفسيرية في موضوع معين لا يمنع من الاستفادة من العلوم الأخرى وتوظيفها في خدمة النص القرآني، كالاستفادة من قواعد التدبر في المقاصد والتناسب، وقواعد التفسير العلمي وغيرها.
5. بيان أن اشتراك القواعد بين العلوم المختلفة ليس عيباً أو نقصاً يمنع المفسرين والمقعدين من اقتباسها أو الاستفادة منها كقاعد الأصوليين (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)، فكلها تجتمع في خدمة الكتاب العزيز.
6. قد تشترك القواعد التفسيرية مع غيرها، ولكن توظيف القواعد التفسيرية هو من اختصاص المفسر دون غيره.
7. لفت النظر إلى أن القول بالاشتراك يعني أن القواعد المشتركة ينبغي دراستها من جانبين:
8. الجانب التفسيري.
9. والجانب المشترك؛ حتى يتم استيعاب مواضيعها ومسائلها.
10. معرفة المواضيع والمسائل العلمية -خارج التفسير- المتعلقة بموضوع التفسير.
11. معرفة حدود ومقدار الاشتراك بين القواعد التفسيرية والعلوم الأخرى.

هل القواعد التفسيرية ذات المواضيع الأصولية أو اللغوية أو غيرها، مستمدة من هذه العلوم المختلفة أو لا ؟

ج/ هناك قواعد تفسيرية استمدت مواضيعها ابتداءً من كتب الأصول، وهناك قواعد استمدت مواضيعها وقاعدتها وصياغتها كما هي من المقعدين، كبعض القواعد في الأصول كقاعدة:(الأصل في الأوامر الوجوب، وفي النواهي التحريم) وقاعدة:(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)، فهذه القواعد مشتركة ومستمدة من الأصوليين، فالاستمداد من كتب الأصول، والاشتراك المقصود به الاشتراك في القاعدية والاستدلال بين الأصول والتفسير، فعندما نلاحظ أن القاعدة التفسيرية تحمل موضوعاً ومسائل تدرس في الأصول، فنقول هي مستمدة من الأصول، وأما إذا وجدنا الصياغة القاعدية موجودة ومستخدمة في الأصول، فنقول أيضاً هي مشتركة بين الأصول والتفسير.

**جهة الاستمداد:**

هناك قواعد مشتركة يجب دراستها من المنظور التي وضعت له، فالقواعد التي تُعنى بموضوع الأصول يجب دراسة المسائل الأصولية المتعلقة بها كأدنى حد، وإلا فالأَوْلَى دراسة علم الأصول إجمالاً، وكذا في المسائل اللغوية التي تُعرف من خلال طرق ودلالات تطبيقها، وكذا في علم الحديث إذ يجب التمييز بين الصحيح والضعيف، وما كان له حكم المرفوع وغير ذلك، وكذا في القراءات القرآنية، فهذه كلها يجب أن تُدرس في مظانها، وتلك القواعد بيانها في القواعد التفسيرية وفق حدود الدراسة على نحو ما سيأتي:

وهناك قواعد تفسيرية اشتركت أو استمدت مواضيعها من كتب الأصول، وكتب اللغة، والسنة، وعلوم القرآن والتفسير، وبيان هذه القواعد المطالب الآتية:

### **المطلب الأول: قواعد تفسيرية متعلقة بالأصول، أهمها:**

قواعد في النسخ:

قاعدة: لا تصح دعوى النسخ في آية من كتاب الله إلا إذا صح التصريح بنسخها.([[620]](#footnote-621))

هذه القاعدة من القواعد التفسيرية المستعملة في قواعد التفسير، ولا يعني قولنا: أنها مستمدة من الأصول أن علماء التفسير لم يشتركوا بشيء من خدمة هذا العلم، بل لهم مشاركات متنوعة كالحديث حول أهمية النسخ، وأول ما نسخ، وفوائد النسخ، وغيرها([[621]](#footnote-622)).

قواعد في العموم:

قاعدة:(الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصصه).([[622]](#footnote-623))

قاعدة:(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب).([[623]](#footnote-624))

هاتان القاعدتان من القواعد المستعملة أيضاً في قواعد التفسير، وهي من أهم القواعد وأكثرها استعمالاً، سواء في أصول الفقه أم في قواعد التفسير، ولقد قام بخدمتها الأصوليون على مر الأزمان من خلال المناقشات العلمية بين المذاهب التي أعقبت مثل هذه القواعد قوة وصلابة وثباتاً.([[624]](#footnote-625))، ومن أوجه المسائل التي عالجها المتخصصون في التفسير وعلوم القرآن مسألة:(المخصوص أكثر من المنسوخ في القرآن)([[625]](#footnote-626)) وفي هذا يقول السيوطي –رحمه الله-:(وأما المخصوص فأمثلته في القرآن كثيرة جداً، وهو أكثر من المنسوخ إذ ما من عام إلا وقد خص)([[626]](#footnote-627))

قواعد في الأوامر والنواهي:

قاعدة: الأصل في الأوامر أنها للوجوب، وفي النواهي أنها للتحريم.([[627]](#footnote-628))

هذه القاعدة تعد من قواعد الأحكام([[628]](#footnote-629))، وهي إن لم تكن متعلقة ببيان المعنى، إلا أن عامة التفاسير لا تكاد تخلو منها من باب التوسع والزيادة على البيان، ومعلوم أن كثيراً من المفسرين لهم عناية بالفقه زيادة على التفسير كالجصاص والقرطبي وإلكيا الهراسي وابن عادل الحنبلي([[629]](#footnote-630)) وغيرهم، وهذا الميول الفقهي للمفسرين أثر على الجانب التفسيري، كما أثر الرازي على تفسيره الذي ظهر فيه بشكل واضح ميول المؤلف حول علم الكلام والفلسفة وعلم الطبيعة، وكذا عند أبي حيان الذي ظهر في تفسيره الميول اللغوي.

قواعد في المطلق والمقيد:

قاعدة:(إذا دار اللفظ بين أن يكون مقيداً أو مطلقاً فإنه يحمل على إطلاقه).([[630]](#footnote-631))

قاعدة:(اللفظ المطلق لا يجوز تقييده بدون قيد الشارع).([[631]](#footnote-632))

وهاتان القاعدتان أيضاً من القواعد المستمدة من كتب الأصول، وقد قام المتخصصون في التفسير وعلوم القرآن بدراسة مسائل مهمة في هذا الباب أهمها مسألة (الفرق بين العام والمطلق)([[632]](#footnote-633)) إذ إنها من المسائل الشائكة التي احتاجت إلى عناية ودراية من أجل تفكيك التشابك بينهما، وبيان ملامحهما العامة.

قواعد في المحكم والمتشابه:

قاعدة:(رد المتشابه إلى المحكم).([[633]](#footnote-634))

موضوع هذه القاعدة اعتنى به الأصوليون عرضاً ودراسة ([[634]](#footnote-635))، إلا أن هناك أيضاً مسائل مهمة أضافها المتخصصون من علماء التفسير وعلوم القرآن إلى هذا العلم كتقسيم المتشابه إلى لفظي ومعنوي، ومزايا المحكم والمتشابه.([[635]](#footnote-636))

### **المطلب الثاني: قواعد تفسيرية متعلقة باللغة، أهمها:**

1. قواعد متعلقة بالألفاظ ودلالتها:

قاعدة:(ما يتعلق بتصريف اللفظة).([[636]](#footnote-637))

قاعدة:(كل تفسير ليس مأخوذاً من دلالة ألفاظ الآية وسياقها فهو رد على قائله).([[637]](#footnote-638))

قاعدة:(إذا دار اللفظ بين أن يكون مشتركاً أو مفرداً فإنه يحمل على إفراده).([[638]](#footnote-639))

قاعدة:(حمل ألفاظ الوحي على التباين أرجح من حملها على الترادف).([[639]](#footnote-640))

قاعدة:(القول الذي يؤيده تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بتفسير الآية).([[640]](#footnote-641))

قاعدة: إذا اختلفت الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية في تفسير كلام الله قدمت الشرعية.([[641]](#footnote-642))

قاعدة: إذا اختلفت الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية في تفسير كلام الله تعالى قدمت العرفية.([[642]](#footnote-643))

قاعدة: ملاحظة ما اتفق معناه على اختلاف لفظه.([[643]](#footnote-644))

قاعدة: التأسيس أولى من التأكيد.([[644]](#footnote-645))

قاعدة: إذا دار الكلام بين الزيادة والتأصيل فحمله على التأصيل أولى.([[645]](#footnote-646))

هذه القواعد اعتنى بدراستها العلماء من أهل اللغة على وجه التفصيل، إلا أن الغالب من استدلالاتهم أنها تتمركز في القرآن الكريم والقراءات وأشعار العرب([[646]](#footnote-647))، وهناك نوع من التلازم بين العلمين؛ ذلكم أن كثيراً من المفسرين لهم عناية باللغة([[647]](#footnote-648)).

1. قواعد متعلقة بالإعراب:

قاعدة: يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق.([[648]](#footnote-649))

قاعدة: يجب حمل كتاب الله على الأوجه الإعرابية القوية والمشهورة.([[649]](#footnote-650))

هاتان القاعدتان وإن كانت مذكورة في كتب الإعراب والنحو ابتداءً، إلا أن أكثر ميدان لها هو كتب المفسرين عامةً، كتفسير أبي حيان، وتفسير البيضاوي، وتفسير الزمخشري، وتفسير أبي السعود، وغيرها.

1. قواعد متعلقة بالاستعمال العربي:

قاعدة: ليس كل ما ثبت في اللغة صح حمل آيات التنزيل عليه.([[650]](#footnote-651))

قاعدة: ما يتعلق بالأغلب من لغة العرب.([[651]](#footnote-652))

قاعدة: الترجيح بالاستعمال العربي.([[652]](#footnote-653))

قاعدة: يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر.([[653]](#footnote-654))

قاعدة: يجب حمل نصوص الوحي على الحقيقة.([[654]](#footnote-655))

قاعدة: القول بالاستقلال مقدم على القول بالإضمار.([[655]](#footnote-656))

قاعدة: لا ينبغي حمل الآية على القلب ولها بدونه وجه صحيح.([[656]](#footnote-657))

قاعدة: لا يجوز العدول عن ظاهر القرآن إلا بدليل.([[657]](#footnote-658))

قاعدة: حمل معني كلام الله على الغالب من أسلوب القرآن ومعهود استعماله أولى.([[658]](#footnote-659))

قاعدة: الأصل عدم التقدير.([[659]](#footnote-660))

هذه القواعد كانت عناية أهل اللغة بها ابتداءً؛ لذا تجدها في كتب اللغة كذلك، إلا أن المفسرين أيضاً قاموا بالعناية بها بحثاً وتصنيفاً. ([[660]](#footnote-661))

1. قواعد متعلقة بالتقديم والتأخير:

قاعدة: القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم والتأخير.([[661]](#footnote-662))

هذه القاعدة درسها أهل اللغة([[662]](#footnote-663))، إلا أن المتخصصين في التفسير وعلوم القرآن قاموا بدراسة أغراضها البلاغية([[663]](#footnote-664)) ونحو ذلك.

1. قواعد متعلقة بالضمائر:

قاعدة: الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور.([[664]](#footnote-665))

قاعدة: الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشتت.([[665]](#footnote-666))

قاعدة: إذا أمكن حمل الضمير على غير الشأن فلا ينبغي الحمل عليه.([[666]](#footnote-667))

قاعدة: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.([[667]](#footnote-668))

قاعدة: إعادة الضمير إلى المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره.([[668]](#footnote-669))

قاعدة: توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها.([[669]](#footnote-670))

قاعدة: الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه.([[670]](#footnote-671))

لم تخل كتب النحو من إيراد موضوع الضمائر ودراسته، وكذا كتب التفسير قاطبة قامت بتوظيف هذه القواعد على ما يليق باللغة والسياق كما في عامة التفاسير.

### **المطلب الثالث: قواعد تفسيرية متعلقة بعلوم القرآن والتفسير، أهمها:**

1. قواعد في القراءات القرآنية:

قاعدة: القراءتان في الآية -إذا ظهر تعارضهما- لهما حكم الآيتين، وصارت (وصارتا) بمثابة اختلاف التنوع.([[671]](#footnote-672))

قاعدة: القراءات إذا لم يظهر تعارضها وعادت إلى ذات واحدة فهي زيادة في الحكم لهذه الذات بمعنى هذا القراءات.([[672]](#footnote-673))

قاعدة: القراءات يُبين بعضها بعضاً ([[673]](#footnote-674))

قاعدة: إذا ثبتت القراءة القرآنية فلا يجوز ردها أو رد معناها وهي بمنزلة آية مستقلة.([[674]](#footnote-675))

قاعدة: اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه.([[675]](#footnote-676))

قاعدة: معنى القراءة المتواترة أولى بالصواب من معنى القراءة الشاذة.([[676]](#footnote-677))

قاعدة: تبين المحكم من المنسوخ من القراءات.([[677]](#footnote-678))

هذه القواعد تدرس مواضيعها ومسائلها في كتب القراءات([[678]](#footnote-679))، وبعض كتب علوم القرآن.([[679]](#footnote-680))

1. قواعد متعلقة بأصول التفسير:

قاعدة: تفسير القرآن بالقرآن.([[680]](#footnote-681))

هذه القاعدة اشتركت في دراستها كتب علوم القرآن وأصول التفسير([[681]](#footnote-682))، وقد خصها بعضهم بالتأليف([[682]](#footnote-683)).

1. قواعد متعلقة بمواضيع علوم القرآن:

قاعدة: تعدد أسباب النزول.([[683]](#footnote-684))

قاعدة: إذا صح سبب النزول الصريح فهو مرجح لما وافقه من أوجه التفسير.([[684]](#footnote-685))

قاعدة: إذا ثبت تاريخ نزول الآية أو السورة فهو مرجح لما وافقه من أوجه التفسير.([[685]](#footnote-686))

قاعدة: ما يتعلق برسم المصحف.([[686]](#footnote-687))

قاعدة: الوجه التفسيري والإعرابي الموافق لرسم المصحف أولى.([[687]](#footnote-688))

قاعدة: القول الذي يؤيد مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق بها أولى بتفسير الآية.([[688]](#footnote-689))

قاعدة: كل قول طعن في عصمة الأنبياء ومقام الرسالة فهو مردود.([[689]](#footnote-690))

قاعدة: التحقق بمقاصد القرآن.([[690]](#footnote-691))

هذه القواعد تدرس في عامة كتب علوم القرآن قديماً وحديثاً.([[691]](#footnote-692))

### **المطلب الرابع: قواعد متعلقة بالآثار:**

1. قواعد متعلقة بالسنة:

قاعدة: الترجيح بالسنة النبوية. ([[692]](#footnote-693))

قاعدة: إذا ثبت الحديث وكان نصاً في تفسير الآية فلا يصار إلى غيره.([[693]](#footnote-694))

قاعدة: إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه.([[694]](#footnote-695))

قاعدة: كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد.([[695]](#footnote-696))

قاعدة: لا يصح حمل الآية على تفسيرات وتفصيلات لأمور غيبية لا دليل عليها من القرآن أو السنة.([[696]](#footnote-697))

هذه القواعد مواطن إيرادها كتب قواعد التفسير.

1. قواعد متعلقة بأقوال السلف والمفسرين:

قاعدة: ما يتعلق بإجماع الحجة أو قول الأكثر من الصحابة والتابعين.([[697]](#footnote-698))

قاعدة: تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ.([[698]](#footnote-699))

قاعدة: تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم.([[699]](#footnote-700))

قاعدة: تحري المنقول عن الصحابة في التفسير.([[700]](#footnote-701))

قاعدة: التحقق من صحة النقل عن أئمة التفسير.([[701]](#footnote-702))

قاعدة: مجانبة الإسرائيليات.([[702]](#footnote-703))

هذه القواعد قام باستمدادها المقعدون من كتب التفسير المتعلقة بما يسمى بالتفسير المأثور، من خلال دراسة نصوص المفسرين، وطرق استدلالاتهم.

### **المطلب الخامس: قواعد متعلقة بالسياق القرآني:**

قاعدة: ما يتعلق بالسياق القرآني.([[703]](#footnote-704))

قاعدة: ما يتعلق بالمعنى الشرعي.([[704]](#footnote-705))

قاعدة: إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عن ذلك.([[705]](#footnote-706))

قاعدة: القول الذي تؤيده قرائن في السياق مرجح على ما خالفه.([[706]](#footnote-707))

قاعدة: القول الذي تؤيده آيات قرآنية مقدم على ما عدم ذلك.([[707]](#footnote-708))

قواعد السياق السابقة مجال دراستها في كلام العرب، إلا أن المفسرين في تفاسيرهم قاموا ببيانها والعناية بها غاية البيان والعناية.([[708]](#footnote-709))

وجميع القواعد السابقة تُبين أثر تلك العلوم المتعلقة بقواعد التفسير، والحيز الذي تناولته في قواعد التفسير.

# 

# **الفصل الرابع: قواعد التفسير من حيث الوظيفة.**

**ويشتمل على جملة من المباحث في الحديث حول تطبيقات القواعد التفسيرية، وبيانها التالي:**

**المبحث الأول: شروط تطبيقات القاعدة.**

**المبحث الثاني: القاعدة مهملة التطبيقات.**

**المبحث الثالث: الجمود في ذكر الأمثلة.**

**المبحث الرابع: تنازع القواعد في المثال الواحد.**

## **المبحث الأول: شروط تطبيقات القاعدة.**

لابد عند توظيف القواعد من النظر في شروط هذا التوظيف؛ حتى تسلم من الإشكال والمعارضة، وهذه الشروط تنطبق على عموم القواعد، وهناك شروط خاصة بكل قاعدة من القواعد، وعلى سبيل المثال: قاعدة: تفسير القرآن بالقرآن، فهذه القاعدة لا تكاد تخلو كتب علوم القرآن وقواعد التفسير من إيرادها، إلا أن هذه القاعدة عند تطبيقها تحتاج إلى شروط خاصة، منها:

1. أن يكون التفسير تفسيراً صريحاً.
2. أن يكون التفسير تفسيراً مباشراً وإلا أتى عليه بدليل.([[709]](#footnote-710))
3. أن يكون التفسير في سياق النص.

مثال ذلك: في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ} [سورة الطارق:1-3]. فقد فسرت الآيات لفظة (الطارق) بأنها النجم الثاقب، وهذا التفسير من تفسير القرآن بالقرآن؛ لكونه تفسيراً صريحاً، فالجواب أعقب السؤال، وجاء مباشراً بعد الاستفهام، وفي سياق واحد بعد القسم بالسماء وما تحويه من مخلوقات وأبرزها النجوم.

**الشروط العامة في تطبيقات القاعدة:**

وأما الشروط العامة في تطبيقات القواعد فهي على النحو الآتي:

1. توافر الشروط الخاصة بالقاعدة([[710]](#footnote-711))، كما سبق.
2. أن لا تُعارض القاعدة قاعدة أقوى منها، أو بمستواها([[711]](#footnote-712))، فالأقوى كفيل بالترجيح، والمتساوية تُنظر بحسب المحسنات العقلية والقرائن.
3. أن تكون الآية خالية من الحكم الشرعي الثابت بالنص الصحيح الصريح، أو بالإجماع([[712]](#footnote-713))، ومن أمثلة ما جاء فيه النص الصحيح الصريح: قوله تعالى {ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ } [سورة التوبة:108]. اختلف المفسرون في المسجد المراد في هذه الآية على أربعة أقوال([[713]](#footnote-714)):
4. مسجد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.
5. مسجد قباء.
6. كل مسجد بُني في المدينة.
7. جميع المساجد.

وحجة أصحاب القول الأول: هو الحديث الصحيح الصريح، فعن أبي سلَمَةَ بن عبد الرحمن قال: مرَّ بي عبد الرحمن بن أبي سعِيدٍ الْخدْرِيِّ قال: قلت له: كيْفَ سمِعْتَ أبَاكَ يذْكُرُ في الْمسْجِدِ الذي أسِّسَ على التّقْوَى، قال: قال أبي دخَلْتُ على رسول اللّهِ -صلى الله عليه وسلم- في بيْتِ بعْضِ نِسائِهِ، فقلت: يا رسُولَ اللّهِ أيُّ الْمسْجِدَيْنِ الذي أسِّسَ على التّقْوَى، قال: فأَخَذَ كفًّا من حصْبَاءَ فضَرَبَ بهِ الْأرْضَ، ثمَّ قال: هو مسْجِدُكُمْ هذا (لِمسْجِدِ الْمدِينَةِ) قال أبوسلمة: فقلت: أشْهَدُ أنِّي سمعت أبَاكَ هكذا يذْكُرُهُ.([[714]](#footnote-715))

وحجة أصحاب القول الثاني: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- والمسلمين كانوا متمركزين في المدينة، والآية نزلت عليهم في المدينة، فناسب تعميمها على مساجد المدينة.

وحجة أصحاب القول الثالث: دلالة السياق، فالسياق يتحدث عن مسجد الضرار الذي بجانب قباء، والسياق يتحدث عن البناء من أول يوم، ومعلوم أن أول مسجد بني هو مسجد قباء.

وحجة أصحاب القول الرابع: أن المقصود هو كل مسجد بني من أول يوم على تقوى الله، وهذه حال أغلب المساجد إلى قيام الساعة، قال ابن حجر –رحمه الله-: (الحق أن كلاً منهما أسس على التقوى... وعلى هذا فالسر في جوابه -صلى الله عليه وسلم- بأن المسجد الذي أسس على التقوى مسجده رفع توهم أن ذلك خاص بمسجد قباء، والله أعلم)([[715]](#footnote-716)).

وبعد هذه العرض يتقرر أصل متقرر في الشريعة، وهو ما أخبر به -جل وعلا- { ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ} [سورة النساء:59]. فعند النظر في هذه الأقوال نجد أن القول الأول جاء فيه الحديث الصحيح الصريح في تفسير المسجد بأنه مسجد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأما القول الثاني فهو حسن لو لم يرد الدليل بخلافه، وأما القول الثالث فهو محاولة في الجمع بين القولين، إلا أن النص الصريح يعين المسجد النبوي دون غيره.

## **المبحث الثاني: القاعدة مهملة التطبيقات.**

الناظر في بعض مصنفات قواعد التفسير يجد أن ثمة قواعد تفسيرية وردت دون مثال يُبين معناها وحقيقتها، فأحياناً يتبع القاعدة شرح فقط، وأحياناً لا يتبعها شيء، وقبل إيراد أسباب إهمال التطبيقات في قواعد التفسير، لابد من معرفة أن العرض العلمي والمنهجي يُوجب علينا الاهتمام بالتطبيقات؛ لعدة أسباب، أبرزها:

1. أنه لا يمكن معرفة كون القاعدة حقيقية أو وهمية إلا ببيان ما يمثلها ويؤيدها.
2. أن التمثيل أصبح كحال التعريف للمفهوم، كما يقال: بالمثال يتبين المقال.

**أسباب غياب التطبيقات:**

ولعل من أهم أسباب غياب التطبيقات ما يأتي:

1. الرغبة في تكثير القواعد: كحال السبت في قواعده، فقد بين في كتابه أن تلك القواعد التي ذكرها هي من قبيل الجمع، فأول قاعدة في كتابه جاءت دون إيراد مثال واحد يوضحها ! وزيادة على كونه مقلداً في إيرادها، أن السبت يعتقد -وفق منهج دراسته القائم على الجمع- أن كلام العلماء السابقين المنثور في كتبهم هو قواعد تفسيرية، دون النظر إلى الخصائص الفنية للقاعدة، فيأتي بالقاعدة وإن وجد ثمة مثالاً ذكره؛ من أجل بيانها وتوضيحها فقط، وذلك لا يشكل منطلقاً له؛ لأنه يرى أن القاعدة مبنية ومقررة، إنما يحتاج إلى ما يوضحها دون دراسة لها، وليس هناك ما يدعو إلى التدقيق بمثل هذه الأشياء وفق نظرته الظاهرة في مقدمته ومنهجه، ومن أظهر ما يبين تقليده هو ما جاء به من تقريرات قولية من بعض المفسرين كقوله: قال ابن جني –رحمه الله-:(كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى)([[716]](#footnote-717))، وهذا القول جعله السبت قاعدة، دون أن يعيد صياغته بما يتناسب مع التقعيد العلمي، حيث قال:(قاعدة: كل حرف زيد في كلام العرب (للتأكيد) فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى)([[717]](#footnote-718))- وجعلها قاعدة تفسيرية دون تتبع لها واستقراء لأمثلتها! فغياب استقصاء الأمثلة واستقرائها، والنظر فيها بقصد المقابلة والتمحيص والمناقشة سمة ظاهره عند السبت، مع أن العالم أو المفسر الذي يطلق الكلام قد يقصد جزئية معينة، أو من وجهة خاصة، فلو أن السبت قام بمزيد من العناية بهذه القواعد، بأن يقلل منها، ويهتم بتحريرها مع إيراد ما يمثلها، لكان أبدع مما هي عليه الآن، ومع ذلك فجزاه الله خير الجزاء على ما قدمه من خدمة كتابه العزيز، ولعل غياب مصنفات علمية سابقة في هذا الموضوع، أدى إلى مثل هذه الصعوبات والملاحظات، ومن تلك القواعد:
2. قاعدة: التفسير إما بنقل ثابت أو رأي صائب وما سواهما فباطل([[718]](#footnote-719))

وهذه القاعدة لم يبين السبت مثالاً لها، إلا أنه بين معانيها، وتقريرات العلماء لها كابن تيمية.

* وأما عند العثمان فهي كالتالي:

1. قاعدة: تفسير القرآن بالقرآن.([[719]](#footnote-720))
2. قاعدة: القراءات الغير سبعية يحتج بها في الأحكام.([[720]](#footnote-721))
3. قاعدة: التحرز مما توارد الخطأ في نقله وتفسيره.([[721]](#footnote-722))
4. قاعدة: لا يقال في القرآن بالرأي.([[722]](#footnote-723))
5. قاعدة: تفسير الألفاظ بسياقها وقرائنها.([[723]](#footnote-724))
6. قاعدة: التوسط في التناسب بين الآيات والسور.([[724]](#footnote-725))
7. قاعدة: تدبر معاني أمثال القرآن.([[725]](#footnote-726))
8. قاعدة: رد المتشابه إلى المحكم.([[726]](#footnote-727))

أكثر العثمان من إيراد القواعد دون أمثلة تبينها؛ سيراً على تقريرات السابقين، دون مناقشة أو نظر، بل اكتفى بإيراد القاعدة دون ما يوضحها في كثير من الأحيان، وإنما يقوم بإيراد ما يؤيدها من أقوال العلماء، ثم يمضي إلى غيرها، ومجيئه بهذا المنهج لعله مبني على أن تلك القواعد متقرر ذكرها عند السابقين، ولا جدال فيها، وإنما أراد الإتيان بما يُؤيدها من الأقوال، ولا شك أن مثل ذلك لم يسهم في معالجة غموض القاعدة أو إشكالياتها؛ لأن الناظر فيها يود مقابلتها بما يمثلها أكثر من غيرها، ومعلوم أن الحجة إنما تكون بالدليل والبيان.

1. الاختصار أو وضوح المعنى: قد يُورد بعضهم قواعد دون أن يمثلها؛ بحجة أن القاعدة واضحة، وهذا المنهج سلكه السبت أيضاً، ولعل الذي جعل السبت يسلك هذا المنهج هو كثرة القواعد التفسيرية التي جمعها، مما جعل مجال الاختصار في عدم إيراد الأمثلة، فالمقصود عنده إيراد القواعد المقررة لا بيان الأمثلة، فالتزاحم عنده بين القواعد وتحريرها كان على حساب هذه الأمثلة، ولا شك بأن هذا عيب في التقعيد، إذ إن الموطن عنده موطن جمع ودراسة، والعرض المنهجي يستلزم عرض الأمثلة، فكم من قواعد أوردها السبت لم ينكشف غموضها للقارئ فيها إلا من خلال النظر في أمثلتها كقاعدة:(لا يمتن بممنوع)، فالمقصود أن غياب الأمثلة ليس من الاختصار بل هو من الإخلال، فهل المطلوب من القارئ عندما ينظر في تلك القواعد أن يبحث ويستقرئ جميع التفاسير والمصنفات للبحث عن ما يمثلها ؟! فلابد من معرفة أن للاختصار موطناً كما أن للبسط مواطن، فإن للاختصار أيضاً مواطن أخرى، ومن أمثلة غياب الأمثلة للاختصار ووضوح المعنى، ما يأتي:

قاعدة: القول في الأسباب موقوف على النقل والسماع.([[727]](#footnote-728))

وهذه القاعدة هي أول قاعدة تفسيرية عند السبت، ابتدأ كتابه بها دون مثال، ولا قول يعضدها، ولا الإحالة إلى ما يمثلها !!

1. السهو: كحال الطيار في قواعده، فقد جاء بإيراد جزئيات دون أمثلة، ومثال ذلك ما أورده الطيار في كتابه:

(الجملة الاسمية تدل على الثبوت).([[728]](#footnote-729))

هذه الجزئية أورد قبلها المؤلف وبعدها عدة جزئيات ومثل لها، ولعل المؤلف نسي أن يُورد ما يمثلها، وكون هذه الجزئية جاءت بين الأسطر، وأن التي تليها وهي (الجملة الفعلية تدل على التجدد) بين أمثلتها، وكونها الجزئية الوحيدة التي لم يرد لها مثال، كل ذلك جعل نسبة احتمال النسيان أعلى من غيرها.

ولابد معرفة أن هذه الأسباب على اختلافها تُعد خطأ منهجياً؛ إذ إن استحضار شروط تطبيقات القاعدة العامة والخاصة لازم فيها؛ لما فيها من الإسهام في معالجة هذه القواعد وتطبيقاتها، فكم من قواعد ظهرت أهميتها من خلال غياب تطبيقاتها، وكم من قواعد بانت حقيقتها من خلال تعدد أمثلتها ؟! فهذه الأمور تُوجب علينا الاهتمام بالجانب التطبيقي للقواعد التفسيرية؛ لكونه السبب الرئيس لإيجاد القاعدة، فكيف نستطيع أن نَدَّعِيَ أننا عالجنا القواعد التفسيرية في ظل وجود قواعد تفسيرية خالية من أمثلة تبينها؟! فعندما نجد مصنفاً في قواعد التفسير لا يهتم بالأمثلة، وإنما غايته إيراد القواعد سرداً، دون مقابلة وتمثيل ومعالجة، فهنا يشوبه النقص والضعف، وتأكيد ذلك ما يقوله السبت في مقدمته:(ولذا أرجو من القارئ أن لا يكون ضيق العَطَنِ([[729]](#footnote-730))، بحيث يقف عند الأمثلة ويُجادل فيها؛ لأن المقصود من ذكرها توضيح القاعدة)([[730]](#footnote-731))، فهذه إشارة من المؤلف إلى أن اهتمامه الأكبر كان بالقواعد جمعاً وشرحاً فقط، دون التطبيقات، فإذا لم نهتم بالتطبيقات فكيف نستطيع أن نقرر أن القاعدة اتضحت؟! بل إن الإيضاح جله متحقق في التطبيقات؛ لأن القاعدة وشرحها هو تفسير للعملية التطبيقية، فلا نستطيع أن نقرر قاعدة إلا بعد أن يتم استنباطها ابتداءً من خلال أمثلة متعددة، وعلى سبيل المثال: قاعدة:(القراءات يبين بعضها بعضاً)([[731]](#footnote-732))، هذه القاعدة لم تأتِ إلا بعد مجيء آيات متعددة الألفاظ، وكل لفظ منها له معنى قد يزيد بياناً عن اللفظ الآخر، وإذا كان المثال الواحد في كثير من الأحيان لا يكفي بياناً للقاعدة؛ بورود ما يُشكل عليه أو ما يعارضه، فكيف بعدمه ؟! ولا شك أن جهد الجمع يعد جهداً يُشكر عليه من قام به، ولكن دراسة هذه القواعد تأصيلاً وتطبيقياً من أهم المهمات في هذا العلم -مع أن السبت استخدم منهج الجمع والدراسة- فلابد من الاهتمام بها تأصيلاً وتطبيقاً، عرضاً ومنهجاً؛ حتى يسهم ذلك في نضوجها، ويزيدها حجة في الاستدلال، وغير ذلك لا يعد معالجة وفق المنهجية العلمية الصحيحة، والحقيقة أيضاً أن غياب مثال القاعدة هو غياب للقاعدة أصلاً؛ لأن وجودها بلا مثال يُعد كعدمها.

## **المبحث الثالث: الجمود في ذكر الأمثلة.**

إن من أصعب العقبات التي تقف أمام الباحثين التجديد في العلوم، وخصوصاً في علوم القرآن وقواعد التفسير؛ ذلكم أن الناظر في قاعدة من القواعد التفسيرية يجد صعوبة في تطبيقها على مثال جديد لم يسبقه إليه أحد، ومن أجل ذلك أصاب جزءاً منها جمود في التطبيق، فنجد أن بعض القواعد تحمل منذ مئات السنين ذات الأمثلة دون تجديد فيها، وهنا تكمن الإشكالية، فتكرار الأمثلة بين حين وآخر، ومصنف وآخر، يُولد تردداً في اطراد القواعد وتطبيقها على أمثلة جديدة، ولاشك أن لمثل هذا الجمود أسباباً متعددة.

### **المطلب الأول: أسباب الجمود.**

للجمود أسباب وآثار كغيره من المسائل، ولعل من الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الجمود بين المصنفات المتعددة، ما يلي:

1. التقليد: من أبرز أسباب الجمود بين المصنفات المتعددة التقليد، وقد أصاب كثيراً من المتأخرين التقليد فيها، ومن أصعب العقبات أمام هذا الطريق أن أمهات كتب علوم القرآن والقواعد التفسيرية اتصفت بهذا التقليد خصوصاً من بعد الزركشي إلى الوقت الحاضر، فالناظر فيها يجد أن العرض والأمثلة هي ذاتها –كما سيأتي- والتقليد المقصود ليس في المواضيع أو الاستنباط أو غيره، ولا يقصد الباحث ذم العلماء أو التنقص منهم، -لا والله- بل نحن نشرب من حوضهم، وهم حراس الشريعة، وجزاهم الله عنا خير الجزاء، بل المقصود هو بيان خطأ التقليد في الوقوف على تطبيقات محصورة منذ مئات السنين، وهذا ما يريده واضعوها أصلاً، فهم ما قصدوا إلا التمثيل لا الحصر، قال الغزالي –رحمه الله-:(التقليد هو قبول قول بلا حجة، وليس ذلك طريقاً إلى العلم، لا في الأصول، ولا في الفروع).([[732]](#footnote-733))
2. اجتناب النقد: ولعل بعض الباحثين يظن أن إيراد الأمثلة الشائعة بين المصنفين هي المنهج الصحيح في قبول مصنفه أو بحثه؛ رغبةً في اجتناب النقد العلمي، إما بسبب ضعف التأصيل العلمي فيها، وعدم القناعة بما يكتبه، أو الرغبة في قبول المصنف بين أرجاء الوسط العلمي، كما أن رغبة بعض المتخصصين والباحثين في التجديد العلمي، تقف أمامها عقبات، ولعل من أبرزها الخوف من الوقوع في التكلف -كما وقع فيه أحياناً الحربي([[733]](#footnote-734)) والعثمان([[734]](#footnote-735)) في أمثلتهما- مما جعل الابتعاد عن ذلك هو الخيار الصحيح عند بعضهم، والإشكالية حين يكون الأمر ليس خطأ، بل هو تصويب ونفع كبير، منع تعديه مثل هذه الظنون، وينبغي لمثل هذا أن لا يهمه مراقبة الناس، أو ماذا يقولون عنه، بل ليكن همه الأكبر هو مراقبة الله وحده والخوف منه، فإذا التزم المعيار العلمي المقبول عند أهل العلم فلا تكلف حينئذ، وإن حصل ثمة خطأ فهي سنة الخلق، ولا يخلو منها مصنف، والله المستعان.
3. التردد في مدى مناسبة الأمثلة الأخرى للقاعدة: عدم وجود تأصيلات علمية تحمل أمثلة متعددة ومتغايرة بين المصنفين، قد يُصيب الباحثين بالتردد في مدى أهلية هذا المثال على القاعدة أو المسألة العلمية، مما أدى إلى رغبة بعض الباحثين عن الخوض في مثل هذه الإشكاليات، وهذه كلها أوهام تمنع نشر النصح والخير بين الناس، ولا ينبغي للمسلم فضلاً عن العالم الالتفات إليها، فإذا كان الباحث يرى نفسه أنه على صواب، وقد استعمل الأدوات الصحيحة، فليعزم ويتوكل على الله –جل وعلا- وليبدِ رأيه ويطلع عليه ذوو الألباب والفهم، وليتسع صدره فيما يبدون، فهذا خير له في إيصال النفع، واستنارة الطريق؛ حتى يكتب له القبول والتوفيق.

وَأَنْشَدَ أَبُو الْعَيْنَاءِ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ:

النُّصْحُ أَرْخَصُ مَا بَاعَ الرِّجَالُ فَلَا ... تَرْدُدْ عَلَى نَاصِحٍ نُصْحًا وَلَا تَلُمِ

إنَّ النَّصَائِحَ لَا تَخْفَى مَنَاهِجُهَا ... عَلَى الرِّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ وَالْفَهْمِ([[735]](#footnote-736))

1. غياب التجديد العلمي: الغياب التشجيعي للباحثين والمتخصصين بشتى الوسائل، فهناك آراء قد لا تسهم بتشجيع هؤلاء على القدرة على الاستنباط السليم، أو النقد الصحيح؛ بحجة أن هذا الرأي لم يسبق إليه أحد، أو من باب (من أين لك هذا؟) فهذه الأمور قد تجعل الباحث أحياناً يصرف النظر عن المسألة، والحقيقة أن هذا ساهم في ضعف التجديد العلمي إلى حد ما.

وعند استقراء الباحث لأمّات كتب علوم القرآن للمتقدمين والمتأخرين، لاحظ تردد الأمثلة نفسها بين المصنفات في الموضوع الواحد دون تجديد فيها أو تمحيص، وأحياناً يتردد العرض المنهجي والأمثلة كحال السيوطي مع الزركشي في عدد من المواضع، وبعض المواضع نجد أغلب الأمثلة تتكرر مع إضافة محدودة وضيقة، وهذا الجمود –بحسب استقراء الباحث- ينقسم إلى قسمين، وهما المذكوران في المطلبين اللاحقين.

### **المطلب الثاني: الجمود الكلي.**

وذلك بأن تتعدد الأمثلة بين عموم مصنفات علوم القرآن وقواعد التفسير:

من ذلك: ما جاء في موضوع القاعدة التفسيرية (تفسير القرآن بالقرآن)، فقد ترددت الأمثلة من الزركشي إلى السيوطي، والزرقاني، والذهبي والطيار -أحياناً- ومعلوم أن هذه المصنفات تُعد من أهم أمّات كتب علوم القرآن القديمة والمعاصرة؛ لكثرة تداولها بين العلماء وطلاب العلم، وقد وصل الأمر في بعضها إلى أن الجمود تجاوز الأمثلة إلى إيراد التعليقات والتوجيهات نفسها كحال السيوطي من الزركشي، ومن هذه الأمثلة:

1. ما جاء في تفسير قوله تعالى { ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ} [سورة المائدة:1]، فقد دلت الآيات أن تفسير المستثنى من المتلو هو في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬﭭ ﭮ ﭯﭰ } [سورة المائدة:3].([[736]](#footnote-737))
2. ما جاء في بيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود بأنه الفجر الصادق، قال تعالى { ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾﭿ } [سورة البقرة:187]، فبيان الوقت (من الفجر) أزال الإشكال في احتمال كونه في غير هذا الوقت.([[737]](#footnote-738))
3. قال تعالى {ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ} [سورة القيامة:22-23]، إنه دل على جواز الرؤية ويفسر به قوله تعالى {ﭥ ﭦ ﭧ} [سورة الأنعام:103]. حيث كان مترددا بين نفي الرؤية أصلا،ً وبين نفي الإحاطة والحصر دون أصل الرؤية.([[738]](#footnote-739))
4. وكما في بيان العهد في قوله تعالى { ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ} [سورة البقرة:40]، فقد بين العلماء بأن بيان العهد هو ما جاء في قوله تعالى { ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﮚ } [سورة المائدة:12]، فإذا وفوا ما عهدوا أعطوا ما وعدوا.([[739]](#footnote-740))

وقد لاحظ الباحث أن هذا الجمود تركز في أمّات كتب علوم القرآن، وجاء من بعد الزركشي حتى وصل إلى كثير من الكتب المعاصرة، لاسيما في علوم القرآن، وليس في أمثلة تفسير القرآن بالقرآن فحسب، بل في تفسير القرآن بالسنة([[740]](#footnote-741))، وغيرها من المواضيع، ولولا خشية الإطالة لسرد الباحث هذه الأمثلة وبيَّنها.

### **المطلب الثالث: الجمود الجزئي.**

بأن تتعدد الأمثلة بين مصنفات قواعد التفسير خصوصاً:

لم تخل كتب قواعد التفسير من الجمود في الأمثلة، فإذا كانت مصنفات علوم القرآن التي تجمع قواعد التفسير وغيرها أصابها هذا الجمود، فمن باب أولى أن يصيب قواعد التفسير ما أصابها، إذ إن القواعد التفسيرية تحوي موضوعات قرآنية متعددة، ومصنفات علوم القرآن تعد أيضاً المصدر الأول لها، ومن أمثلة الجمود في مصنفات قواعد التفسير -من خلال حدود الدراسة-:

أولاً: عند الطيار:

الأمثلة المترددة بين الطيار وابن السعدي والسبت:

لاحظ الباحث تردد الأمثلة بينهم بشكل كبير، فهناك أربعة عشر مثالاً، تحت ثمان قواعد متعددة ذكرها الطيار، وهي ذات الأمثلة والقواعد عند السعدي والسبت، مع العلم أن ابن السعدي سبق الطيار في تصنيفه للقواعد الحسان، وبيان ذلك عند السعدي:

1. القاعدة الثالثة: الألف واللام الداخلة على الأوصاف وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق بحسب ما دخلت عليه.([[741]](#footnote-742))

هذه القاعدة تردد ذكرها بين ابن السعدي والطيار مع أمثلتها، وهي:

1. مثال الوصف: قوله تعالى {ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ } إلى قوله {ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ} [سورة الأحزاب:35].
2. مثال اسم الجنس: قوله تعالى { ﯭ ﯮ ﯯ ﯰﯱ} [سورة المائدة:2].([[742]](#footnote-743))
3. القاعدة الرابعة: إذا وقعت النكرة في سياق النفي أو النهي أو الشرط أو الاستفهام دلت على العموم.([[743]](#footnote-744))

وهده القاعدة أيضاً ترددت بين ابن السعدي والطيار مع أمثلتها الأربعة، وهي كالتالي:

1. مثال سياق النفي: قوله تعالى {ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ} [سورة الانفطار:19].
2. مثال سياق النهي: قوله تعالى { ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ} [سورة البقرة:22].
3. مثال سياق الشرط: قوله تعالى {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿﰀ } [سورة النحل:53].
4. مثال سياق الاستفهام: قوله تعالى { ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀﰁ} [سورة فاطر:3].([[744]](#footnote-745))
5. القاعدة الخامسة: المقرر أن المفرد المضاف يفيد العموم كما يفيد ذلك اسم الجمع. ([[745]](#footnote-746))

ومن أمثلة هذه القاعدة:

1. قوله تعالى {ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ} [سورة الضحى:11].
2. قوله تعالى {ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} [سورة النحل:18].
3. قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ} [سورة القمر:50].([[746]](#footnote-747))
4. القاعدة الرابعة عشرة: حذف المتعلق المعمول فيه: يفيد تعميم المعنى المناسب له.([[747]](#footnote-748))

ومثال هذه القاعدة قوله تعالى { ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} [سورة البقرة:183].([[748]](#footnote-749))

* وأما ما جاء بين الطيار والسبت فبيانه على النحو التالي:

1. قاعدة: القراءتان في الآية –إذا ظهر تعارضهما- لهما حكم الآيتين، وصارت(وصارتا) بمثابة اختلاف التنوع.

وهذه القاعدة تردد ذكرها بين الطيار([[749]](#footnote-750)) والسبت([[750]](#footnote-751)) معنىً ومثالاً، ومثالها قوله تعالى {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ} [سورة البروج:15].

1. قاعدة: القراءات إذا لم يظهر تعارضها وعادت إلى ذات واحدة فهي زيادة في الحكم لهذه الذات بمعنى هذا القراءات.([[751]](#footnote-752))

هذه القاعدة ترددت بين الطيار([[752]](#footnote-753)) والسبت([[753]](#footnote-754)) من جهة المثال، ومثالها قوله تعالى {ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ} [سورة الكهف:86].

1. قاعدة: القراءات يُبَيِّنُ بعضها بعضاً.

وهذه القاعدة تعدد ذكرها بين الطيار([[754]](#footnote-755)) والسبت([[755]](#footnote-756))، تقعيداً وتطبيقاً، وأمثلتها:

1. قوله تعالى {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝﯞ} [سورة المائدة:89].
2. قوله تعالى {ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ} [سورة الصافات:12].
3. قاعدة: قول الصحابة مقدم على غيرهم في التفسير، وإن كان ظاهر السياق لا يدل عليه.

هذه القاعدة تكرر إيرادها تقعيداً وتطبيقاً بين الطيار([[756]](#footnote-757)) والسبت([[757]](#footnote-758))، ومثالها قوله تعالى {ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ} [سورة الأحقاف:10].

ثانياً: عند الحربي:

الأمثلة المترددة بين الحربي والطيار:

وهناك قواعد أخرى ترددت بين الطيار والحربي، مع العلم أن الطيار سبق الحربي في تصنيفه، وبعد استقراء الباحث لهذه المصنفات تبين أن عددها سبع قواعد وثمانية أمثلة مترددة، وهي على النحو التالي:

1. قاعدة: القول بالاستقلال مقدم على القول بالإضمار.

وهذه القاعدة جاءت عند الحربي([[758]](#footnote-759)) والطيار([[759]](#footnote-760))، وحملت ذات المعنى والمثال، والمثال هو قوله تعالى {ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒﮓ} [سورة المائدة:33].

1. قاعدة: إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد فحمله على التأسيس أولى.

وهذه القاعدة أيضاً تكرر إيرادها عند الحربي([[760]](#footnote-761)) والطيار([[761]](#footnote-762))، وحملت ذات المعنى والمثال، ومثالها قوله تعالى {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ} [سورة النور:41].

1. قاعدة: القول الذي يؤيد تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بتفسير الآية.

وهذه القاعدة أيضاً ترددت عند الحربي([[762]](#footnote-763)) والطيار([[763]](#footnote-764))، وهي تحمل ذات المعنى والمثال، ومثالها قوله تعالى {ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ} [سورة الإسراء:71].

1. قاعدة: إذا ثبتت القراءة القرآنية فلا يجوز ردها أو رد معناها وهي بمنزلة آية مستقلة.

وهذه القاعدة أيضاً ترددت معنى ومثالاً بين الحربي([[764]](#footnote-765)) والطيار([[765]](#footnote-766)) والسبت([[766]](#footnote-767))، ومثالها قوله تعالى {ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨﭩ} [سورة النساء:1].

1. قاعدة: الوجه التفسيري والإعرابي الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له.

هذه القاعدة تردد ذكرها بين الحربي([[767]](#footnote-768)) والطيار([[768]](#footnote-769))، معنىً ومثالاً، ومثالها:

1. قوله تعالى {ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ} [سورة المطففين:3].
2. قوله تعالى {ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ} [سورة الأعلى:6].
3. قاعدة: إذا ثبت الحديث وكان نصاً في تفسير الآية فلا يصار إلى غيره.

وهذه القاعدة أيضاً ترددت بين الحربي([[769]](#footnote-770)) والطيار([[770]](#footnote-771))، من جهة المعنى والمثال، ومثالها قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ} [سورة الأنعام:82].

1. قاعدة: تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ.

وهذه القاعدة أيضاً ترددت بين الحربي([[771]](#footnote-772)) والطيار([[772]](#footnote-773))، من جهة المعنى والمثال، ومثالها قوله تعالى {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ} [سورة البقرة:65]. ثالثاً: عند العثمان:

الأمثلة المترددة بين العثمان والسعدي والسبت، ومجموعها قاعدتان وأربعة أمثلة، وهي كالتالي:

1. قاعدة: تحري المنقول عن الصحابة في التفسير.

هذه القاعدة ترددت أمثلتها بين العثمان([[773]](#footnote-774)) والسبت([[774]](#footnote-775))، إلا أن العثمان استدل بأمثلتها من باب سؤالات الصحابة للرسول –صلى الله عليه وسلم- وأما السبت فأوردها من باب تفسير القرآن بالسنة، مع العلم أن السبت سبق العثمان في تصنيفه، وأمثلتها التي تواردت بينهما هي على النحو التالي:

1. قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ} [سورة الأنعام:82].
2. قوله تعالى {ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ} [سورة الانشقاق:8].
3. قاعدة: اللفظ المطلق لا يجوز تقييده بدون قيد الشارع.

وجاءت هذه القاعدة عند العثمان([[775]](#footnote-776)) والسعدي([[776]](#footnote-777))، معنىً ومثالاً، وأمثلتها على النحو التالي:

1. قوله تعالى { ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ} [سورة النساء:23].
2. قوله تعالى {ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ} [سورة المؤمنون:117].

* بعد هذا العرض السابق، والإحصاء التطبيقي، يظهر لنا عدة نتائج:

1. أن قواعد التفسير أصابها ما أصاب غيرها من الجمود في التطبيقات، إلا أنه كان أقل من غيره مقارنة بمصنفات علوم القرآن.
2. أن هذا الجمود اختلف إيراده من مصنف إلى آخر بين مكثر ومقل.
3. أن الحربي يُعد من المكثرين في الجمود التطبيقي، فقد تأثر كثيراً بمن سبقه كالطيار، كما أن الطيار أيضاً تأثر بالسعدي.
4. أن العثمان يُعد من المقلين في سلوك الجمود التطبيقي، وهذه ميزة تُحسب له، مع أن مصنفه مليء بالنقولات العلمية، وأيضاً هناك الكثير من القواعد التي أوردها جاءت خالية من الإيراد التطبيقي.

### **المطلب الرابع: آثار الجمود.**

لاشك أن لهذا الجمود آثاراً متعددة، وقد يترتب بعضها على بعض، ولعل من أبرزها عند الباحث الآتي:

1. الركود العلمي: أدى تكرار تلك الأمثلة بين المصنفات المتعددة إلى ركود علمي في الموضوع نفسه، فعندما يقرأ الباحث أو الطالب في هذه المصنفات ثم يجد أن الموضوع في كل المصنفات يحمل ذات الأمثلة، فلا شك أن ذلك يسهم في جعله يتأثر بهذا المنهج علماً وتأصيلاً.
2. كثرة الأخطاء والإشكاليات: هذا الجمود تواردت عليه أخطاء وإشكاليات متعددة، لاسيما في الآلية العلمية في تطبيقها كالتنازع بين القواعد، وعلى سبيل المثال قاعدة:(تفسير القرآن بالقرآن)، هذه القاعدة لا يكاد يخلو مصنف من المصنفات من إيرادها، ومع ذلك تواردت عليها إشكاليات، فمتى تكون الآية مفسرة للآية الأخرى؟ وما ضوابط ذلك؟ وما حدوده ؟! هذا ما لم تبحثه أكثر المصنفات العلمية سوى إيراد الأمثلة نفسها.
3. الضعف العلمي: بسبب تلك الجمود وما ترتب عليه من آثار سابقة أصاب كثيراً من مصنفات علوم القرآن وقواعد التفسير ضعف علمي في معالجة القضايا الهامة، فهذه المصنفات المتأخرة نجد عند النظر فيها أنها عرضت معالجة الموضوع كعرضه السابق دون تجديد كتقسيم التفسير:
4. تفسير بالمأثور.
5. تفسير بالرأي.

فهذا الموضوع هو ذات الموضوع عرضاً ومحتوىً، دون إضافات أو تجديد فيه، أو حتى معالجة له، فالطبري مثلاً صُنف تفسيره على أنه من التفسير بالمأثور، مع أن الطبري لا تكاد تجد له آية إلا وله ترجيح فيها، فلماذا لم يصنف على أنه بالرأي؟! وأيضاً تفاسير الرأي هي تفاسير قائمة على تفاسير المتقدمين -في أغلبها- سوى أنها خلت من إيراد الأسانيد والروايات، فلماذا لم تُصنف على أنها من التفاسير المأثورة؟! "فصاحب التفسير بالمأثور لا يزيد على ذلك إلا أن يعزز النقل بنقول أخرى مثلها أو مخالفة لها ليجمع بينهما، وصاحب التفسير بالرأي يجيز لنفسه أن يزيد على ذلك من اجتهاداته واستنباطاته المختلفة بقدر ما تسمح به دلالة اللفظ"([[777]](#footnote-778))، ومثل هذه القضايا أولى بالدراسة والمناقشة من غيرها.

## **المبحث الرابع: تنازع القواعد في المثال الواحد.**

ينبغي أن تسير القواعد التفسيرية وفق تصور علمي دقيق، ومن أجل ذلك كان الواجب على المتخصصين النهوض بهذه القواعد تأصيلاً وتطبيقاً، أفراداً وجموعاً؛ من أجل رسم المنهج العلمي القويم في التعامل مع الكتاب العزيز، فهذا السبيل هو خدمة للكتاب العزيز، وإسداء شكرٍ للعلماء الذين بذلوا كل ما لديهم من وسع في تفسير الكتاب العزيز، فحريٌّ بالباحثين الالتفات إلى مثل هذه الإشكاليات المؤثرة على سير القواعد التفسيرية، فالإشكالية لا تكمن في التأصيل فحسب، بل هي أكبر منها في التطبيق، فلو أصابها خلل في التطبيق صار وجود القاعدة كعدمها، في ظل غياب ما يبرهن عليها، ومن هذه الإشكاليات الواقعة في القواعد التفسيرية مشكلة التنازع بين القواعد، ولا يخفي الباحث حقيقةً في بيان ما يراه من إشكاليات، فبعد اطلاعه على مصادر متعددة ومتنوعة في هذا الموضوع، تبين له أن النضوج الذي يعطينا القناعة التامة في معالجة هذا الموضوع ما زال غائباً عن ما هو موجود في أغلب المصنفات المعنية، فعندما نقرأ على سبيل المثال في كتاب يُعد من أمهات كتب قواعد التفسير وهو (قواعد التفسير) لخالد السبت، نجد بعد استقرائها وإحصائها أنها وصلت إلى ثمانين وثلاثمائة قاعدة تفسيرية ! وهذه القواعد على الرغم من كثرتها إلا أن المعيار العلمي -عند بعضهم- في أولوية بعضها على بعض في التطبيق هو غلبة الظن، ومما هو معلوم أن هذا مما تتفاوت فيه العقول والأفهام.

وغلبة الظن أو قوتها واردة في المسائل العلمية، ولكن الإشكال في اطرادها، فليس من المعقول أن نحكم على كل آية على غلبة الظن ؟! فالآيات التي جاءت مبينة لبعضها البعض، أو بالسنة الصحيحة، لا يمكن أن نقول بأنها غلبة ظن، لاسيما عند عدم ورود ما يخالفها، نعم هذا ممكن وروده في القرائن عموماً، أما وروده مطلقاً في القواعد التفسيرية ذات الحجة فمتعذر؛ لاختلاف التأصيل والمنهج والتطبيق عن غيرها، والحربي في كتابه (قواعد الترجيح) قرر غلبة الظن([[778]](#footnote-779))، ولكنه على العمل التطبيقي خالف ذلك وقرر قطعيتها، إذ إنه قام بتعيين خطوات الترجيح وفق تقديم القواعد الأثرية على غيرها، وقواعد العموم على السياقية، ثم انتهى إلى القواعد اللغوية، وهذا التأصيل في التطبيق مخالف لما استدل به من أقوال علمية قررت تقديم غلبة الظن، ثم قال بعدها مقرراً غير ذلك:(إذا تقرر هذا، فأول القواعد التي تتصف بهذا الوصف هي القواعد التي ترجح التفسير الأثري، وأعني به تفسير القرآن بالقرآن وتفسيره بالسنة)([[779]](#footnote-780))، فهذا التقرير منه ليس متفقاً مع الأصل الذي قرره وهو غلبة الظن، وهي بالفعل ليست كذلك بل إنها تدور بين كونها قطعية وظنية بحسب الحال، ولكن ما استدل به ابتداءً من أقوال –كما سيأتي- لا يتوافق مع مقرراته، ومع حقيقة قواعد التفسير النصية، فقد بين في بداية موضوعه ما يقرر التعامل مع غلبة الظن، بعدما استدل بقول الزركشي والشنقيطي، وبيانه:

قال الزركشي:(واعلم أن التراجيح كثيرة، ومناطها ما كان إفادته للظن أكثر فهو مرجح، وقد تتعارض هذه المرجحات، كما في كثرة الرواة وقوة العدالة وغيره، فيعتمد المجتهد في ذلك ما غلب على ظنه)([[780]](#footnote-781)).

وقال الشنقيطي:(والمرجحات يرجح بعضها على بعض، وضابط ذلك عند الأصوليين هو قوة الظن)([[781]](#footnote-782)).

وحديث العلماء هنا قد يجري على القرائن الترجيحية والقياس، بل عند الرجوع إلى هذه الأقوال تبين أن سياق حديثهما أنما هو على رواة الحديث لا على القواعد التفسيرية أو الأصولية أو حتى قرائنهما، وليس على الأدلة الشرعية، أو القواعد الأصلية؛ ذلكم أنهم يقسمون الدليل قسمين: قطعي، وظني([[782]](#footnote-783))، قال عمر -رضي الله عنه-:(لا نترك كتاب الله، وسنة نبينا –صلى الله عليه وسلم- لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت..)([[783]](#footnote-784))، وهذا تنبيه هام من أمير المؤمنين إلى أن النص القطعي –وهو الكتاب والسنة- لا ينبغي معارضته أمام الأقوال أو الآراء الظنية، قال الطحطاوي([[784]](#footnote-785)) –رحمه الله-:(واعلم أن الأدلة أربعة أنواع:

**الأول**: قطعي الثبوت والدلالة، كالآيات القرآنية والأحاديث المتواترة الصريحة التي لا تحتمل التأويل من وجه.

**الثاني**: قطعي الثبوت ظني الدلالة كالآيات والأحاديث المؤولة.

**الثالث**: ظني الثبوت قطعي الدلالة كأخبار الآحاد الصريحة.

**الرابع**: ظني الثبوت والدلالة معاً كأخبار الآحاد المحتملة معاني.

فالأول يفيد القطع، والثاني يفيد الظن، والثالث يفيد الواجب والمكروه تحريماً، والرابع يفيد السنية والاستحباب)([[785]](#footnote-786)).

هذا تقسيم أصولي للدلالة، ومعلوم أن القواعد الأثرية سيما القرآن والسنة الصحيحة الصريحة هي من الأدلة الشرعية، والقاعدة هي مفادها، وعليه فالقواعد الأثرية المتعلقة بالكتاب والسنة الصحيحة والإجماع الثابت، هي من قطعي الثبوت، وتختلف قطعية دلالتها وظنيتها بحسب الآية، وأما ما دون هذه القواعد فالظن الغالب فيها هو الوارد، فالمقصود أن الواجب علينا أن لا نعمم هذا الظن على جميع القواعد التفسيرية، أما القرائن التفسيرية فالظن واقع فيها؛ لعدم القطع بحجيتها كالقواعد التفسيرية، والله أعلم.

**مثال:**

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ} [سورة النجم:1-10].

هذه الآيات تتنازع فيها قواعد الضمائر بشكل واضح، فلو تناولنا منها ما جاء في قوله {ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ} هذه الآية اختلف فيها المفسرون، وبيانها كالتالي:

**القول الأول:** الدنو مسند إلى جبريل –عليه السلام- ويؤيد ذلك قاعدة:(الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور)([[786]](#footnote-787))، وهو قول الجمهور.

**القول الثاني:** الدنو مسند إلى نبينا إلى محمد –صلى الله عليه وسلم- ويؤيد ذلك قاعدة:(إعادة الضمير إلى المحدث عنه أولى من غيره)([[787]](#footnote-788))، والمحدث عنه في السورة هو رسولنا محمد –صلى الله عليه وسلم-.([[788]](#footnote-789))

هذا الخلاف في الآيات يصور لنا مدى التنازع بين القواعد التفسيرية، والخلاف في أحقية بعضها على بعض، ومن الضروري الوقوف على آلية تطبيقية ثابتة تمكن الباحثين من معرفة أولية القواعد بعضها على بعض عند التنازع، ويحاول الباحث الوصول إلى تلك النتيجة ما أمكن في هذ الموضوع.

### **المطلب الأول: آراء المتخصصين في مسلك التنازع.**

توصل الباحث إلى وجود رأيين في طريقة التعامل مع التنازع في القواعد التفسيرية، وهما:

**الرأي الأول:** تقديم المحسنات العقلية، وهو مسلك الطيار في تقعيداته، ولذلك جاءت قواعده مرتبة ترتيباً عشوائياً، حتى أنه جاء بقواعد الترجيح بالسنة النبوية بعد مجيء قواعد الاستعمال العربي، وما يتعلق بظاهر القرآن وطريقته.([[789]](#footnote-790))

**الرأي الثاني:** تقديم القواعد المأثورة، كتفسير القرآن بالقرآن ثم بالسنة ونحو ذلك، وهو مذهب الحربي في قواعده.([[790]](#footnote-791))

**الترجيح:**

والصحيح أن كلا القولين صحيح من جهة دون جهة؛ ذلكم أن الآية التي يرد فيها نصٌ صحيحٌ صريحٌ ضد قول آخر بُني على الاجتهاد، فالسبيل إليها القواعد النصية من التفسير بالقرآن الصريح، والسنة الثابتة، والإجماع، فهذه القواعد مقدمة على سائر القواعد التفسيرية، وهذا هو المعمول به عند المحققين من أهل التفسير –كما سيأتي- والنص والعقل يُوجبان علينا تقديم المنصوص على غير المنصوص، وهذا ما أرشدنا إليه الكتاب والسنة وعلماء الأمة، قال تعالى {ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ} [سورة المائدة:92]، والقاعدة العامة عند العلماء تقول:(لا اجتهاد مع النص)([[791]](#footnote-792))، وهذه القاعدة تمنع الاعتراض على النص إذا تقدم، وليس الاجتهاد في النص بعد قبوله، قال الشافعي:(والعلم طبقات شتى:

**الأولى**: الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة.

**ثم** **الثانية**: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة.

**والثالثة**: أن يقول بعض أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم- قولاً ولا نعلم له مخالفاً منهم.

**والرابعة**: اختلاف أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم- في ذلك.

**والخامسة**: القياس).([[792]](#footnote-793))

وكأن الشافعي –رحمه الله- يرسم لنا القواعد التفسيرية تقعيداً، وهذا القول في غاية الأهمية من إمام كبير صاحب تأصيلات أصولية طُبقت على القرآن الكريم –كما في كتابه الرسالة- وقال الجويني:(لو كان الخبر الذي نقله الأثبات نصاً في معارضة ظاهر، فالنص مقدم على الظاهر من الكتاب والسنة)([[793]](#footnote-794))، وقال ابن القيم:(ولم يزل أئمة الإسلام على تقديم الكتاب على السنة، والسنة على الإجماع وجعل الإجماع في المرتبة الثالثة)([[794]](#footnote-795))، والعلة في ذلك القطع والظن، فالنصوص في حال مجيئها قطعية يجب تقديمها على الأمور ظنية الأخرى، وقال الشاطبي في بيان العلة من التقديم:(المقطوع به مقدم على المظنون)([[795]](#footnote-796))، أما في القواعد الأخرى من اللغة والأصول وغيرها، فالتوجيه فيها على ثلاث صور:

**الصورة الأولى:** أن تأتي القاعدة التفسيرية دون وجود ما يخالفها، فهنا يتم تقريرها.

**الصورة الثانية:** أن تأتي القاعدة مع وجود ما ينازعها من القواعد الظنية، وهنا نقرر ما قرره الأصوليون، فننظر في الآية، ويكون الرأي فيها بحسب ما يملك المفسر من أدوات علمية وعقلية، والتقرير يقوم على غلبة الظن، فكلما قَوي المفسر علماً واستطلاعاً على العلوم المختلفة –التي أهمها اللغة والأصول- قوي ترجيحه، قال الطيار:(ويكون التعامل مع هذا الاختلاف بأن يُعمل بالمرجحات، فيرجِّح المفسر المتأخر أحد الأقوال بناءً على القواعد العلمية المعتبرة عند أهل العلم. وبهذا التفصيل يُعرف الفرق بين التنظير العام، وهو القول بأن تفسير السلف حجة، والتفصيل في المسألة على هذا النحو، فهناك فرق بين تقعيد القاعدة الكلية وبين التطبيقات).([[796]](#footnote-797))

**الصورة الثالثة:** أن تأتي القاعدة الظنية وتنازعها قاعدة أخرى، وهنا نقرر ما قرره بعض المقعدين كالطيار وغيره، من النظر في الآية بحسب ما يملك المفسر من أدوات علمية وعقلية، وهذا ما يسمى بـ(المحسنات العقلية).

### **المطلب الثاني: خطوات معالجة تنازع القواعد التفسيرية.**

**أولاً**: الاجتهاد في الجمع بين القواعد التفسيرية المتنازع فيها ما أمكن، من باب (الجمع بين القولين أولى من إهمال أحدهما)([[797]](#footnote-798))، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى {ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ} [سورة الانشقاق:6]. فقد اختلف المفسرون في مرجع الضمير في قوله (فملاقيه) على قولين:

**القول الأول:** فملاق عملك، خيراً كان أو شراً. وهو قول ابن عباس([[798]](#footnote-799))، وقتادة([[799]](#footnote-800))، واختيار البغوي([[800]](#footnote-801))، والألوسي([[801]](#footnote-802))، والشنقيطي([[802]](#footnote-803))، ويُؤيد هذا القول قاعدة:(الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور)([[803]](#footnote-804))، وأقرب مذكور هو ذكر العمل.

**القول الثاني:** فملاق ربك؛ ليجازيك. وهو رأي أكثر المتأولين([[804]](#footnote-805))، ويُؤيد هذا القول قاعدة:(القول الذي تُؤيده قرائن في السياق مرجح على ما خالفه)([[805]](#footnote-806))، والسياق القرآني في الآيات يتحدث عن لقاء الرب.

**الترجيح:**

عند النظر بين هذه الأقوال وما يُؤيدها من قواعد، نجد أن الخلاف متعلق بمصير اللقاء الأُخروي، ومعلوم أن كل من مات فقد مات إلى لقاء الله –جل وعلا- ومن لقي الله لقي عمله، وكذا من لقي عمله فهو ملاق لله –جل وعلا-؛ لكونه المحاسب على العمل، فثمة تلازم بين القولين، قال ابن كثير:(وعلى هذا فكلا القولين متلازم([[806]](#footnote-807))(، وعليه فالمتقرر هو إعمال قاعدة الجمع بين القولين، فلا مانع من الحمل على القولين معاً، فيكون الإنسان ملاق لربه وعمله.

**ثانيا:** فإن تعذر الجمع بين القواعد، فاللجوء حينئذ يكون على القواعد الأثرية: وهي المتعلقة بالقرآن، أو السنة، أو أسباب النزول، أو الإجماع، وأما ما يخص تفسير القرآن بالقرآن فيلزم مجيئه بسياق مباشر، وصريح، كما في تفسير (الحطمة) في قوله تعالى {ﭱﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ} [سورة الهمزة:4-7]، فقد دلت الآيات صراحة ومباشرة بأن الحطمة المقصود بها: نار الله الموقدة، فالأصل مجيء هذا التفسير صراحة ومباشرة في السياق الواحد؛ حتى نجزم بكونه من التفسير بالقرآن، إلا أن يأتي دليل صحيح يستثنيه من المباشرة، كما في تفسير النبي –صلى الله عليه وسلم- للظلم([[807]](#footnote-808)) في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ} [سورة الأنعام:82]، بأنه الشرك، من خلاله إرشادهم إلى تفسيرها في قول لقمان لابنه وهو يعظه { ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ} [سورة لقمان:13]، ويدخل في تفسير القرآن بالقرآن تفسيرها بالقراءات الصحيحة، فإنها تبين بعضها بعضاً، ومن ذلك ما جاء عند قوله تعالى {ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ} [سورة البقرة:10]. قرأ عاصم وحمزة والكسائي {ﮏ} بالتخفيف، أي: بسبب اتصافهم بالكذب، وقرأ الباقون (يُكَذِّبون) بالتشديد، أي: بسبب تكذيبهم للنبي –صلى الله عليه وسلم-([[808]](#footnote-809))، وإثبات هاتين القراءتين يعطينا خصلتين من خصالهم، وهما:

**الكذب.**

**التكذيب.**

قال صاحب المنار –رحمه الله-:(والحكمة في القراءتين إثبات جمعهم للرذيلتين، أي: الكذب في دعوى الإيمان، وتكذيب النبي –صلى الله عليه وسلم، والثانية سبب الأولى)([[809]](#footnote-810)) ، وأيضاً يدخل فيها آيات النسخ الثابتة بالسياق، أو ما جاء به الدليل الثابت.

**ثالثاً:** ويعقب هذا التفسير: مجيئها بطريق السنة الصحيحة الصريحة، فلو كانت صحيحة غير صريحة، أو صريحة غير صحيحة، لم تقم بها الحجة الكافية، إذ لابد من اجتماعهما معاً، فمتى اجتمعت هذه الأمور كانت القاعدة مقدمة على غيرها، وقاضية على النزاع؛ لأن الضعيف مشكوك في ثبوته، وغير الصريح لا نجزم بصحة تأويله، ومن ذلك ما جاء التنازع في قوله تعالى {ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ} [سورة التوبة:108]، فقد تنازع المفسرون في المسجد المراد على قولين، وبيانها مع الأدلة والتوجيه على النحو الآتي:([[810]](#footnote-811))

**القول الأول:** مسجد رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وهو رأي أكثر المفسرين من الصحابة ومن بعدهم، ومنهم: عمر، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وأبوسعيد الخدري، وسعيد بن المسيب، وخارجة بن زيد، والسمعاني، والطبري، والنحاس، والقرطبي، وابن عطية، والألوسي وغيرهم.

**دليلهم**:

1. ما جاء في الحديث الصحيح عن أبي سعيد الخدري قال:(دخلت على رسول الله –صلى الله عليه وسلم- في بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى، قال: فأخذ كفاً من حصباء فضرب به الأرض، ثم قال: هو مسجدكم هذا –مسجد المدينة-)([[811]](#footnote-812))، هذا الحديث جاء مصرحاً بتعيين المسجد المراد بعد السؤال عنه في الآية مباشرة.
2. قالوا: بأن مسجد النبي –صلى الله عليه وسلم- أحق بالوصف بالتأسيس على التقوى من أول يوم، وبأن التعبير بالقيام عن الصلاة في قوله سبحانه {ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ} يستدعي المداومة، ويعضده توكيد النهي بقوله تعالى{ﭯﭰ} ، ومداومة الرسول -عليه الصلاة والسلام- لم توجد إلا في مسجده الشريف -عليه الصلاة والسلام-.

وبناء على ما سبق، فإن القول السابق بُني على قاعدتين، هما:

* **قاعدة**:(إذا ثبت الحديث وكان نصاً في تفسير الآية فلا يصار إلى غيره)([[812]](#footnote-813))، وهذا الاختيار جاء تزامناً مع ورود الحديث الصحيح.
* **قاعدة**:(كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد)([[813]](#footnote-814))، وهذه القاعدة جاءت رداً على الأقوال المخالفة للحديث الصحيح.

**القول الثاني**: مسجد قباء، وهو قول ابن عباس، وعطية العوفي([[814]](#footnote-815))، وابن بُريد، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم([[815]](#footnote-816))، وعروة بن الزبير، وسعيد بن جبير، وقتادة.

* **ودليلهم**:

1. استدلوا بالسياق القرآني، وبيانه: أن السياق القرآني السابق يبين أنه مسجد قباء.
2. قوله تعالى { ﭵ ﭶ ﭷ} صريح في أنه مسجد قباء؛ لأنه بُني قبل مسجد رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فالقول بأنه مسجد قباء أليق بالقصة، وأوفق بالسباق واللحاق من غيره.

* وبُني هذا القول على القواعد التالية:
* **قاعدة**:(القول الذي يجعل المشار إليه مذكوراً أولى من إعادته إلى مقدر)([[816]](#footnote-817))، ومسجد الرسول –صلى الله عليه وسلم- لم يأتِ ذكره في السياق، بخلاف مسجد قباء.
* **وقاعدة**:(القول الذي تؤيده قرائن في السياق مرجح على ما خالفه).([[817]](#footnote-818))
* **وقاعدة**:(كل تفسير ليس مأخوذاً من دلالة ألفاظ الآية وسياقها فهو رد)([[818]](#footnote-819))، فهذه القاعدة وما قبلها تقرر أهمية السياق، واللائق مع السياق هو تعيين مسجد قباء على غيره.

**القول الثالث:** جميع مساجد المدينة، بما فيها: مسجد قباء، ومسجد رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وهو قول محمد بن كعب([[819]](#footnote-820))، والسهيلي([[820]](#footnote-821))، والشريف السمهودي([[821]](#footnote-822))، وابن كثير.

**دليلهم**:

1. أن هذا القول فيه جمع للخلاف بين الأقوال.
2. أن كلاً منهما أُسس على التقوى من أول يوم تأسيسه،
3. أن ما جاء في الحديث فالجواب عنه: أنه دفع ما توهمه السائل من اختصاص ذلك بمسجد قباء، والتنويه على مزية هذا على ذلك.

* **الترجيح:**

بعد هذا العرض، والموازنة بين الأقوال، وبناءً على التأصيل السابق، يتبين أن القول الأول هو الصحيح؛ لأنه متوافق مع الحديث الصحيح الصريح، وهذا ما قرره أكثر المحققين من أهل العناية بالتفسير، وقد تم البيان سابقاً أنه لا اجتهاد مع النص عند وروده صراحة، قال الطبري في تأييد ذلك:(وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب: قول من قال هو مسجد الرسول؛ لصحة الخبر بذلك عن رسول الله)([[822]](#footnote-823))، وقال القرطبي:(حديث أبي سعيد نص فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- على أنه مسجده، فلا نظر معه)([[823]](#footnote-824))، وكذا قال ابن عطية بنحوه([[824]](#footnote-825))، وقال الألوسي –رحمه الله-:(والجمع فيما أرى بين الأخبار والأقوال متعذر، وليس عندي أحسن من التنقير عن حال تلك الروايات، صحةً وضعفاً، فمتى ظهر قوة إحداها على الأخرى عول على الأقوى، وظاهر كلام البعض يشعر بأن الأقوى رواية ما يدل على أن المراد مسجد الرسول -عليه الصلاة والسلام- ومعنى تأسيسه على التقوى من أول يوم أن تأسيسه على ذلك كان مبتدَأً من أول يوم من أيام وجوده، لا حادثاً بعده، ولا يمكن أن يراد من أول الأيام مطلقاً)([[825]](#footnote-826))، فهذه الأقوال من أئمة التفسير والتحقيق نستفيد منها في كيفية توظيف هذه القواعد لاسيما في حال التنازع كما في الآية السابقة.

**رابعاً**: ويعقب ذلك: الإجماع، وهو متحقق عند المتقدمين أكثر ممن بعدهم، ومثال ذلك في الآيات هو ما جاء في قوله تعالى {ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} [سورة الليل:17-21]، ورد قولان في المراد من قوله (الأتقى)، وبيانها كالتالي:

**القول الأول:** قيل([[826]](#footnote-827)): أنها نزلت في كل تقي.

**دليلهم:**

* يؤيد ذلك: **قاعدة**:(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)([[827]](#footnote-828)).

**القول الثاني:** أنها نزلت في أبي بكر -رضي الله عنه-.

**دليلهم:**

1. إجماع العلماء والمفسرين على أن المقصود في الآية هو أبو بكر -رضي الله عنه- ويؤيد ذلك **قاعدة**:(كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد).([[828]](#footnote-829))
2. أن القول مخالف لنص الإجماع الذي نقله المفسرون، والاستدلال بعموم اللفظ يتنافى مع دلالة اللفظ والسياق؛ ذلكم أن لفظ (الأتقى) تدل على الأفضل والأحسن، ولا يمكن أن يُقال لكل تقي بأنه: الأتقى، فهذه منزلة لا يبلغها أي أحد، والآيات والأحاديث ترشد إلى أن أبا بكر –رضي الله عنه- هو أفضل الأمة بعد النبيين.([[829]](#footnote-830))

* وأما ما جاء من قواعد في إجماع الصحابة والتابعين، فحكمها الحجية والقبول، وكذا إذا ورد قول ولم يعرف له مخالف، وأما إذا اختلفوا فلا حجة حينئذ، والترجيح يكون بحسب ما يظهر من دلائل ومحسنات أخرى، وهذا المعمول به عند العلماء والمقعدين كالشافعي وغيره –كما سبق بيانه-.

**هل قول الصحابي في التفسير مقدم مطلقاً ؟**

تقرر سابقاً أن الصحابة –رضي الله عنهم- إذا أجمعوا على شيء فحينئذ تكون الحجة في قولهم، قال الماوردي([[830]](#footnote-831)) –رحمه الله-:(فإن تقدم حكم الصحابة فيه بشيء فلا اجتهاد لنا فيه، وحكم الصحابة مقدم على قولنا)([[831]](#footnote-832))، وأما إذا اختلفوا فالحجة حينئذ وفق ما يراه المجتهد من أدلة وقواعد وقرائن وفق دائرة الخلاف، فقبول قول الصحابي فيه تفصيل، وأما إذا جاء قول الصحابي في تفسير آية -في الأمور الاجتهادية- مع وجود ما يخالفه، فهنا لا حجية في قوله([[832]](#footnote-833))؛ لاحتمال مجيئه من الإسرائيليات أو غير ذلك، إلا أن قول الصحابي يُعد قرينة -وليس قاعدة- في صحة القول، لاسيما أهل التفسير فهم أولى من غيرهم، ولا يجب إهمال قول الصحابي، ومن المهم الاستفادة منهم، إلا إذا تبين عدم صحة ما روي عنهم، أو كونه جاء من الإسرائيليات، أو خالف ما هو أقوى منه دليلاً أو غير ذلك، إلا أن هذا من باب القرينة والأولوية وليس من باب الحجية، والقول بعدم حجية قولهم -في مجال الاجتهاد- مستنبط من طريقة المفسرين في التعامل مع أقوال الصحابة، فقد يقدمون بعض الأقوال عليهم، كالطبري وابن عطية وابن كثير([[833]](#footnote-834))، قال أبو زهرة –رحمه الله:(إن الصحابة هم الذين سمعوا القرآن الكريم ابتداءً، وهم الذين شاهدوا وعاينوا، وتلقوا التفسير عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وكان ما يبهم عليهم يسألون النبي -صلى الله عليه وسلم- عنه، ويروى عن ذي النورين عثمان -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان كلما تلا عليهم طائفة من الآيات تولى تفسيرها لهم، فكان تفسيرهم أقرب إلى السنة، بل يعدّه الكثيرون من السنة، ما دام لا يمكن أن يكون للرأي فيه مجال)([[834]](#footnote-835))، وإذا خالف قول الصحابي القواعد النصية السابقة كالقرآن والسنة والإجماع فحينئذ يجب تقديم النصية على قوله، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣﭤ } [سورة النساء:176]، جاء في تفسير (الكلالة) قولان:

**القول الأول:** أن تفسير (الكلالة) هو من لا ولد له، ويروى هذا القول عن ابن عباس.

**دليلهم:**

* ويؤيد هذا القول قواعد تفسير القرآن بالقرآن([[835]](#footnote-836))، وقواعد السياق القرآني([[836]](#footnote-837))؛ إذ إنها تتحدث عن من ليس له ولد.

**القول الثاني:** أن (الكلالة) هم الحواشي، أي: من مات وليس له والد ولا ولد.

**دليلهم**:

1. إجماع المفسرين على التفسير السابق([[837]](#footnote-838))، ويؤيد ذلك **قاعدة**:(كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد).([[838]](#footnote-839))
2. أن معنى (الكلالة) هو الإكليل الذي يحيط بالشعر من جوانبه، أي: أنها حواشي الشعر دون أصوله، فهي من لا ولد له ولا والد، ويدل على ذلك ما نقله القرطبي عن الجرجاني حيث يقول الجرجاني:(لفظ الولد يطلق على الوالد والمولود، فالوالد يسمى مولوداً لأنه ولد، والمولود يسمى ولداً لأنه ولد، كالذرية فإنها من ذرأ ثم تطلق على المولود وعلى الوالد)([[839]](#footnote-840))
3. **الجواب عن دليلهم:** أن تفسير القرآن بالقرآن في الآية لم يأتِ في السياق صريحاً، وبهذا اختل شرط من شروطه السابقة وهما: المباشرة والصراحة، وأما السياق القرآني فهو يتحدث عن الحواشي وهم الإخوة والأخوات، وليس في بيان أن الكلالة من لا ولد له، وإنما هو سؤال وجواب، ولو كان التفسير الأول صحيحاً في أن المقصود هو من لا فرع له، فلماذا لم يأتِ ذكر الأصول من الأب والأم وما علا ؟! فهذا يؤكد على عدم قيام ما استدل عليه أصحاب القول الأول من حجة.

**خامساً:** فإذا عدمت وجود القواعد الأثرية السابقة فحينئذ ننظر في القواعد الأخرى، كالقواعد اللغوية والأصولية وغيرها من المحسنات العقلية، مع ضرورة عدم إهمال السياق القرآني؛ إذ به يترجح أحياناً قول على الآخر لاسيما في اللغة، كترجيح معنى (الصلاة) بين الشرع واللغة بحسب السياق، وقد رجح الحربي قواعده العقلية عند تقديم بعضها على بعض، كقواعد العموم على قواعد السياق، وقواعد السياق على قواعد اللغة([[840]](#footnote-841))،وهذا التوجيه منه يختلف باختلاف الأحوال، ولا يجزم به، إلا أن السياق أهم ما يرد فيه، فلابد من عدم إهماله؛ ذلكم أن السياق أداة هامة لا يمكن للمفسر الاستغناء عنها في جميع المواضع، وكما تقدم من المثال السابق في لفظة (الصلاة)، فالسياق هو الذي يحدد هذه المعاني ويحولها، من شرعي إلى لغوي أو العكس، فإذا كان تعيين المعنى اللغوي لا يتم إلا بالسياق، فمعنى ذلك أنها أشد أهمية من سائر القواعد العقلية؛ إذ إنها مصاحبة للقواعد اللغوية والقواعد الأصولية وغيرها، بخلاف اللغوية فإنها تستخدم في ظل دائرتها اللغوية، قال الزركشي:(ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوز)([[841]](#footnote-842)) ، فمن أهم المهمات للمفسر العناية بالجوانب اللغوية والأصولية والسياقية، وفي هذا يقول الجرجاني:(ليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلام)([[842]](#footnote-843))، وهذا بيان منه لأهمية العلاقة بين السياق ومعاني الألفاظ ودلالتها، وهنا تنبيه أن القواعد العقلية إذا تعارضت في الآية، وكان في معنى أحد الأقوال أكثر من قاعدة، فإنه يعضدها، ويزيدها تأكيدا، وهذا ما يسمى بـ (تضافر القواعد في المثال الواحد)([[843]](#footnote-844)) ، من ذلك:

ما جاء في قوله تعالى {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ} [سورة الشمس:11-15]، وقرئ (فلا يخاف عقباها)، فهذا المثال اختلف فيه المفسرون في كون الضمير المستتر فاعل (يخاف) عائد إلى من، على قولين:([[844]](#footnote-845))

**القول الأول:** عائد على الله –جل وعلا- فيكون المعنى: أن الله بعد صنيعه بهؤلاء لا يخاف من أحد تبعةً، وذهب إلى هذا القول ابن عباس، ومجاهد، والحسن، وبكر بن عبدالله المزني.

**دليلهم:**

1. **وقواعد السياق**([[845]](#footnote-846)) تدل على أن المراد هو الرب –جل وعلا- إذ هو المتحدث، وهو المعطي، وهو الآخذ، وهو صاحب الجزاء، ومن ذلك **قاعدة**:(كل تفسير ليس مأخوذاً من دلالة ألفاظ الآية وسياقها فهو رد).([[846]](#footnote-847))
2. **قاعدة**:(الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه).([[847]](#footnote-848))
3. **قاعدة**:(إذا أمكن حمل الضمير على غير الشأن فلا ينبغي الحمل عليه).([[848]](#footnote-849))

**القول الثاني:** عائد على الذي عقر الناقة، فيكون المعنى: فلا يخاف عاقر الناقة بعد صنيعه هذا عاقبة ما صنع. وذهب إلى هذا القول الضحاك والسدي.

**دليلهم:**

* **قاعدة**:(إعادة الضمير إلى المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره).([[849]](#footnote-850))

**الترجيح:**

يترجح مما سبق من الأقوال والأدلة، أن أصحاب القول الأول هم الأقوى استدلالاً؛ إذ إنهم استدلوا بثلاثة أدلة عقلية سياقية ولغوية صريحة، وهو ما يتفق مع ظاهر النص، فالسياق يتحدث من أوله عن فضل الله على مخلوقاته، من جهة العطاء، فلما جُوزي هذا العطاء بالجحد والنكران ناسب ما نالوه من الجزاء الأليم من المعطي –جل وعلا-.

**خلاصة القول في الموقف من القواعد المتنازع فيها:**

1. **قاعدة نقلية أمام قاعدة نقلية**: فننظر في رتبتها، ويكون التقديم للقرآن الصريح، ثم السنة الثابتة الصريحة، ثم أسباب النزول الصريحة، ثم الإجماع الثابت، وأما ما يخص الآثار فالحجة في الإجماع، وأما أقوال الصحابة والتابعين إذا اختلفوا فلا حجة حينئذ –وفي جواز إحداث قول على قولهم خلاف- وأما إذا لم يجد له مخالفاً فهذه قرينة على صحة قولهم.
2. **قاعدة نقلية أمام قاعدة عقلية**: هنا لابد من تقديم النقلي على العقلي -من حيث الجملة- كما تقرر من ضرورة تقديم المنصوص على المعقول.
3. **قاعدة عقلية أمام قاعدة عقلية**: ننظر إلى المرجحات الأخرى، سواء من القواعد العقلية، أم القرائن أم غيرها من المحسنات العقلية.

# **الخاتمة**

وبعد أن مَنَّ الله على الباحث الانتهاء من هذه الرسالة، وأَسْأَلُ الله –جل وعلا- أن يجزي كل من ذكرناه خير الجزاء على ما قدموه من خدمة لهذا العلم المنير، وأن يلحقنا معهم وسائر علماء المسلمين، وأن يتقبل هذا العمل، ويبارك فيه، وينفع به الباحث والأمة جميعاً.

وهذا جهد العبد الضعيف، فما به من كمال وحسن فمن الله وحده، فله الحمد والشكر أولاً وآخراً، وما به من نقص أو قصور فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه، والله المستعان، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدلله رب العالمين.

وقد توصل الباحث بعد الانتهاء من كتابة الأطروحة إلى عدة نتائج وتوصيات، وبيانها على النحو التالي:

# **النتائج:**

1. بدأت نشأة قواعد التفسير منذ زمن الصحابة، ولكن كانت من جهة مكتسبة وعملية.
2. تبين أن مفهوم القواعد يدور حول أساس الشيء، والتفسير يدور حول الكشف والبيان.
3. اختلفوا في كون قواعد التفسير هل هي كلية أو أغلبية؟ والخلاف فيها كما وضحناه هو لفظي.
4. أفضل تعريفات المقعدين في قواعد التفسير هي: الأحكام الكلية التي يُتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفة كيفية الاستفادة منه.
5. قواعد التفسير تدور حولها عدة إشكاليات من جهة المفهوم والعلاقة.
6. للقواعد فوائد وشروط وأركان، فلابد من عرضها على قواعد التفسير؛ لمعرفة مدى موافقتها، ومعالجة الضعف.
7. اختلاف الصياغة بين الباحثين ولّد تردداً في بين مدى موافقة إحداهما للأخرى.
8. لابد للقواعد من أن تكون خالية من الطول والغموض، فالإيجاز والوضوح شرطان مهمان في صياغة القاعدة.
9. اتصاف قواعد التفسير بالشمول يغني عن ذكر عدة قواعد مندرجة معها.
10. وضوح القواعد التفسيرية جانب مهم في فهمها، وهي تعكس مدى سهولة الموضوع وصعوبته.
11. القواعد الجزئية أخذت حيزاً كبيراً من القواعد التفسيرية؛ مما انعكس على كثرتها وتشابكها.
12. مخالفة القاعدة لغيرها خلل تقعيدي ناتج -في الأصل- عن نقص الاستقراء، وضعف الاستنباط.
13. ترتيب القواعد التفسيرية يختلف باختلاف منهجية المقعد، فقد يراها بعضهم من جهة مصدرية (نقلية)، ويراها الآخر من جهة موضوعية، أو من جهة تاريخية، أو من جهة سردية عامة.
14. التداخل بين القواعد العامة والتفسيرية ترتب عليه عدة إشكاليات؛ وهذه ناتجة عن الضعف التأصيلي الذي أصاب مفهوم قواعد التفسير.
15. كل قاعدة ترجيحية هي قاعدة تفسيرية في الأصل، ولا يلزم من كون كل قاعدة تفسيرية أن تكون ترجيحية.
16. هناك فروق واضحة بين القاعدة والقرينة والضابط، من جهة المفهوم، ومن جهة الحجية، ومن جهة المنهجية.
17. كثير من القواعد التفسيرية لم تحرر في علوم القرآن، وقد ترتب على ذلك تناقضات متعددة.
18. القواعد التفسيرية لابد أن تقوم على أداتين: الاستقراء، والاستنباط.
19. استمداد بعض القواعد التفسيرية واشتراكها مع علوم مختلفة، لا يمنع كونها قاعدة تفسيرية؛ إذ إن من غايات وضعها ابتداءً خدمة النص القرآني.
20. عدم تطبيق شروط التطبيقات انعكس على أمثلة قواعد التفسير، فتارة تهمل من إيراد التطبيقات، وتارة يصيبها الجمود، وتارة تتنازع القواعد بعضُها بعضاً في الأمثلة.

# **التوصيات:**

1. عقد مؤتمر علمي خاص في كل موضوع من مواضيع قواعد التفسير، والوصول إلى نتيجة شبه نهائية في تقرير قواعد كل موضوع، صياغة ومضموناً وتطبيقاً.
2. على الباحثين في قواعد التفسير معالجة قواعدهم وفق التصور العلمي العام أسوة بالقواعد الفقهية، وضرورة الاستفادة من القواعد الفقهية من حيث النضج في مختلف القضايا.
3. بذل المزيد من الجهود في معالجة قواعد التفسير على المستوى التقعيدي والتطبيقي؛ للإسهام في رقي هذه القواعد.
4. جمع قواعد التفسير المستنبطة من التفاسير، ومقابلة بعضها ببعض، والوقوف على القواعد المتفقة بينهم.
5. ضرورة تكثيف الدراسات البحثية في استنباط آلية توظيف القواعد التفسيرية عند كل مفسر، وبيان أثرها على القواعد التفسيرية في الوقت المعاصر.
6. تشجيع الطلبة على دراسة مواضيع هامة، وشائكة في قواعد التفسير، كدراسة قرائن التفسير، وضوابط التفسير، تأصيلاً وتطبيقاً.

# **المصادر والمراجع**

الألوسي، أبوالفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي (ت 1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

الآمدي، أبوالحسن علي بن محمد (ت 631هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1404هـ.

أحمد، محمد شريف، **نظرية تفسير النصوص المدنية** –دراسة مقارنة بين الفقهين المدني والإسلامي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: بغداد.

الأزهري، أبومنصور محمد بن أحمد (ت 370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 2011م.

الأصفهاني، الراغب أبوالقاسم الحسين بن محمد (ت 502هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.

ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري (ت 749هـ)، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم**، تحقيق: عبدالمنعم محمد عمر، دار الفكر العربي: القاهرة، بدون طبعة وتاريخ.

الأنصاري، أبويحيى زكريا بن أحمد (ت 926هـ)، **غاية الوصول شرح لب الوصول**، تحقيق: مطبعة مصطفى البابي: القاهرة، ط3، 1954م.

البابرتي، محمد بن محمد بن محمود الحنفي (ت 786هـ)، **العناية شرح الهداية**، دار الفكر.

الباحسين، يعقوب بن عبدالوهاب (1431هـ)، **القواعد الفقهية**، مكتبة الرشد: الرياض، ط5

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ)، **الجامع الصحيح**، تحقيق: مصطفى البغا، دار كثير: بيروت، ط3، 1407هـ.

البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي (1407هـ)، **قواعد الفقه**، الصدف ببلشرز: كراتشي، ط1.

البصري، أبوالحسين محمد بن علي بن الطيب (ت 436هـ)، **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1403هـ.

البغوي، أبومحمد الحسين بن مسعود (ت 510هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، دار المعرفة: بيروت.

البقاعي، أبوالحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت 855هـ)، **نظم الدرر في التناسب بين الآيات والسور**، تحقيق: عبدالرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1415هـ.

البهوتي، منصور بن يونس الحنبلي (ت 1051هـ)، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، تحقيق: هل مصيلحي، دار الفكر: بيروت، 1402هـ.

البورنو، محمد صديق بن أحمد (1316هـ)، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، الرسالة: بيروت، ط4.

البوطي، محمد سعيد رمضان (1420هـ)، من روائع القرآن-تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، الرسالة: بيروت.

البيضاوي، ناصر الدين أبوسعيد عبدالله بن عمر (ت 685هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، دار الفكر: بيروت.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي (ت 792هـ)، **شرح التلويح على التوضيح**، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية: بيروت، 1416هـ.

التهانوي، محمد بن علي الفاروقي الحنفي (ت 1191هـ تقريباً)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت، ط1، 1996م.

التوحيدي، أبوحيان علي بن محمد بن العباس الصوفي (ت 414هـ)، **البصائر والذخائر**، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر: بيروت، ط4، 1419هـ.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (ت 728هـ)، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: عبداللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية: بيروت، 1417هـ.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (ت 728هـ)، **الفتاوى**، تحقيق: عبدالرحمن بن قاسم، مكتبة تيمية، ط2.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (ت 728هـ)، **مقدمة في أصول التفسير**، دار مكتبة الحياة: بيروت، 1490هـ.

الجديع، عبدالله بن يوسف (1418هـ)، **تيسير علم أصول الفقه**، مؤسسة الريان: بيروت، ط1.

الجديع، عبدالله بن يوسف (1422هـ)، **المقدمات الأساسية في علوم القرآن**، مركز البحوث الإسلامية: ليدز-بريطانيا، ط1.

الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت 471هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1415هـ.

الجرجاني، علي بن محمد (ت 816هـ)، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1405هـ.

ابن الجزري، الحافظ أبوالخير محمد بن محمد الدمشقي (ت 852هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي الضباع، دار الكتب العلمية: بيروت.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ.

ابن جزي، محمد بن أحمد الغرناطي الكلبي (ت 741هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، دار الكتاب العربي: لبنان، ط4، 1403هـ.

الجصاص، أحمد بن علي (ت 370هـ)، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، 1405هـ.

جلال، يحيى (2016م)، المتشابه في القرآن ومعرفة تأويله، **مجلة دراسات في الجامعة الأردنية**: عمّان، بحث منشور، عدد: 3، مجلد: 43.

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، المكتب الإسلامي: بيروت، ط3، 1404هـ.

الجويني، أبوالمعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف (ت 478هـ)، **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: عبدالعظيم الديب، الوفاء: المنصورة، ط4، 1418هـ.

الجويني، أبوالمعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف (ت 478هـ)، **التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبدالله النبيالي وبشير العمري، دار البشائر الإسلامية: بيروت، 1417هـ.

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن إدريس الرازي (ت 327هـ)، **تفسير القرآن**، تحقيق: أسعد الطيب، المكتبة العصرية: صيدا.

الحاج، عبدالرحمن (2004م)، تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأًصولي، بحث منشور، **مجلة إسلامية المعرفة**، العدد رقم: 37-38.

الحازمي، أحمد بن عمر، **شرح القواعد والأصول الجامعة**، دروس صوتية مفرغة، المكتبة الشاملة.

الحازمي، أحمد بن عمر، **شرح قواعد الأصول ومعاقد الفصول**، دروس صوتية مفرغة، طبعة المكتبة الشاملة.

الحازمي، أحمد بن عمر، **شرح مختصر التحرير للفتوحي**، دروس صوتية مفرغة، طبعة المكتبة الشاملة.

حبنكة، عبدالرحمن حسن (2009م)، **قواعد التدبر الأمثل**، دار القلم: دمشق، ط4، 2009م.

الحربي، حسين بن علي (1429هـ)، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، دار القاسم: الرياض، ط2، 1429هـ.

الحربي، حسين بن علي (1433هـ)، **مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين**، دار الجوزي: الرياض، ط2، 1433هـ.

ابن حزم، أبومحمد علي بن أحمد (ت 456هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الحديث: القاهرة، ط1، 1404هـ.

ابن حزم، أبومحمد علي بن أحمد (ت 456هـ)، **المحلى**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة.

الحفناوي، محمد إبراهيم (1422هـ)، **دراسات أصولية في القرآن الكريم**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: القاهرة، 1422هـ.

حنبل، أبوعبدالله أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، **المسند**، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث: القاهرة، ط1، 1416هـ.

الحموي، أبوالعباس شهاب الدين أحمد بن محمد الحنفي (ت 1098هـ)، **غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر**، تحقيق: السيد أحمد الحموي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1405هـ، ط1.

أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1422هـ

الخازن، علاء الدين علي بن محمد الشيحي (ت 741هـ)، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، دار الفكر: بيروت، 1399هـ.

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت 808هـ)، **مقدمة خلدون**، تحقيق: دار القلم: بيروت، ط5، 1984م.

خلكان، أبوالعباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر (ت 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة: لبنان.

الخوارزمي، أبوعبدالله محمد بن أحمد (ت 387هـ)، **مفاتيح العلوم**، دار الكتب العلمية: بيروت.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل بللي، دار الرسالة العلمية، ط1، 1430هـ.

دراز، محمد بن عبدالله (ت 1377هـ)، **النبأ العظيم**، دار القلم، 1426هـ.

ابن دريد، أبوبكر محمد بن الحسن الأزدي (ت321هـ)، **جمهرة اللغة**، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين: بيروت، ط1، 1987م.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالغني (ت 1117هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية: لبنان، ط1، 1419هـ.

ابن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد (ت 281هـ)، **كتاب المطر والرعد والبرق والريح**، تحقيق: طارق العمودي، دار الجوزي: السعودية، ط1، 1418هـ.

الدهش، عبدالرحمن بن صالح (1425هـ)، **الأقوال الشاذة في التفسير**، أطروحة دكتوراة منشورة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة اصدارات مجلة الحكمة: بريطانيا، ط1.

الدهلوي، أحمد بن عبدالرحيم (ت 1176هـ)، **الفوز الكبير في أصول التفسير**، دار الصحوة: القاهرة، ط2، 1407هـ.

الذهبي، محمد السيد حسين (ت 1398هـ)، **التفسير والمفسرون**، مكتبة وهبة: القاهرة.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (ت 606هـ)، **التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)**، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1421هـ.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (ت 606هـ)، **المحصول في علم الأصول**، تحقيق: طه العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود: الرياض، ط1، 1400هـ.

ربيع، محمد محمود (1408هـ)، **مناهج العلوم السياسية**، مكتبة الفلاح: الكويت، ط2.

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي (ت 795هـ)، **القواعد**، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة، ط2، 1999م.

رضا، محمد رشيد (ت 1354هـ)، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1990م.

الروكي، محمد (1994م)، **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**، أطروحة دكتوراة منشورة، الطبعة الأولى، جامعة الرباط.

الرومي، فهد بن عبدالرحمن (1436هـ)، **أصول التفسير ومناهجه**، لا توجد اسم الطبعة، ط2.

الرومي، فهد بن عبدالرحمن (1420هـ)، **بحوث في أصول التفسير**، مكتبة التوبة: الرياض، ط5.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزرقا، مصطفى أحمد (ت 1999م)، **المدخل الفقهي العام**، دار القلم: دمشق، ط1، 1418هـ.

الزرقا، مصطفى أحمد (ت 1999م)، **شرح القواعد الفقهية**، دار القلم: دمشق، ط2، 1989م.

الزرقاني، محمد بن عبدالعظيم (ت 1367هـ)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، دار الفكر: لبنان، 1416هـ، ط1.

الزركشي، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الشافعي (ت 794هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق:محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية:بيروت، ط1، 1421هـ.

الزركشي، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الشافعي (ت 794هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة: بيروت، 1391هـ.

الزركشي، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الشافعي (ت 794هـ)، **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، تحقيق: سيد عبدالعزيز وعبدالله ربيع،، مكتبة قرطبة، ط1، 1418هـ.

الزركشي، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الشافعي (ت 794هـ)، **المنثور في القواعد**، تحقيق: تيسير محمود، وزارة الأوقاف: الكويت، ط2، 1405هـ.

أبو زهرة، محمد بن أحمد (ت 1394هـ)، **المعجزة الكبرى للقرآن**، دار الفكر العربي، لا يوجد تاريخ.

المبارك، محمد بن عبدالعزيز (1426هـ)، **القرائن عند الأصوليين**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، أطروحة دكتوراة.

الزمخشري، أبوالقاسم محمود ين عمر (ت 538هـ)، **أساس البلاغة**، دار الفكر، 1399م.

زمرد، فريدة (2015م)، **علم أصول التفسير-مصطلحاً ومفهوماً**، مؤتمر بناء علم أصول التفسير: فاس-المغرب، بحث منشور.

زيلعي، محمد بن زيلعي عبده هندي (1431هـ)، **القرائن وأثرها في التفسير**، دار كنوز أشبيليا، ط1.

ساعي، محمد نعيم (1428هـ)، **موسوعة مسائل الجمهور في الفقه الإسلامي**، دار السلام: مصر، ط2.

السبت، خالد بن عثمان (2013م)، **قواعد التفسير**، دار عفان: القاهرة، ط1.

السبكي، تاج الدين أبوالنصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي (ت 771هـ)، **رفع الحاجب عن مختصر الحاجب**، تحقيق: على معوض وعادل عبدالموجود، عالم الكتب: بيروت، 1419هـ، ط1.

السبكي، تاج الدين أبوالنصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي (ت 771هـ)، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، 1411هـ.

السبكي، علي بن عبدالكافي (ت 756هـ)، **الإبهاج في شرح المنهاج**، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1404هـ.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت 490هـ**)، أصول السرخسي**، دار المعرفة: بيروت.

السعدي، عبدالرحمن بن ناصر (ت 1376هـ)، **القواعد الحسان لتفسير القرآن**، دار البصيرة: الإسكندرية.

أبوالسعود، محمد بن محمد العمادي (ت 951هـ)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، تحقيق: دار إحياء التراث العربي: بيروت.

ابن سلَّام، أبوعبيد القاسم بن سلَّام الهروي (ت 224هـ)، **الأمثال**، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث: دمشق، ط1، 1400هـ.

ابن سلَّام، أبوعبيد القاسم بن سلَّام الهروي (ت 224هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1396هـ.

سليمان، محمد صالح (2015م )، مفهوم التفسير بين صلب التفسير وتوابعه، بحث منشور، **مؤتمر بناء علم أصول التفسير**: فاس-المغرب، بحث منشور.

السمعاني، أبوالمظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار (ت 489هـ)، **قواطع الأدلة في الأصول**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1418هـ.

السمعاني، أبوالمظفر منصور بن محمد (ت 489هـ)، **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن: الرياض، ط1، 1418هـ.

السندي، أبو طاهر عبدالقيوم عبدالغفور (1415هـ)، **صفحات من علوم القراءات**، المكتبة الأمدادية، ط1.

ابن سينا، أبوعلي الحسين بن عبدالله (ت 428هـ)، **المنطق**، لا يوجد طبعة ولا تاريخ.

السيواسي، كمال الدين محمد بن عبدالواحد (ت 681هـ)، **شرح فتح القدير**، دار الفكر: بيروت، ط2.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر، 1394هـ.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1403هـ.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، **معجم مقاليد العلوم**، تحقيق: محمد عبادة، مكتبة الآداب: القاهرة، ط1، 1424هـ.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (ت 790هـ)، **الموافقات**، تحقيق: مشهور حسن، دار عفان: السعودية، ط1، 1417هـ.

الشافعي، أبوعبدالله محمد بن إدريس (ت 204هـ)، **الأم**، دار المعرفة: بيروت، ط2، 1393هـ.

الشافعي، أبوعبدالله محمد بن إدريس (ت 204هـ)، **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1358هـ.

أبوشامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت 665هـ)، **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر: بيروت، ت 1395هـ.

الشايع، محمد (1418هـ)، **نزول القرآن الكريم**، طبعة مركز تفسير: الرياض: ط1.

الشلهوب، عبير بنت خالد، ا**لفقه والشريعة**، بدون بيانات، طبعة المكتبة الشاملة.

الشنطي، محمد صالح (1422هـ)، **فن التحرير العربي**، دار الأندلس: حائل، ط5.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت 1393هـ)، **نثر الورود (شرح مراقي السعود)**، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت 1393هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر: بيروت، 1415هـ.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت 1393هـ)، **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**، مكتبة تيمية: القاهرة، ط1، 1417هـ.

الشوبري، محمد بن خليفة بن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين المرحومي (ت بعد 1082هـ)، رسالة مفيدة في بيان موضوع علم التفسير وتعريفه واستمداده وغايته، تحقيق: تركي بن سعد الهويمل، **مجلة تبيان للدراسات القرآنية**: جامعة الإمام محمد بن سعود -الرياض، العدد 15، 1435هـ.

الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر: بيروت، ط1، 1412هـ.

آل الشيخ، صالح بن عبدالعزيز، **قواعد القواعد**، نسخة إلكترونية مفرغة من محاضرة، قام بتفريغها سالم بن محمد الجزائري، موقع الآجري.

آل الشيخ، صالح بن عبدالعزيز (1435هـ)، **لقاءات وجلسات**، مكتبة دار الحجاز – ومكتبة باز: السعودية.

الصالح، صبحي (2000م)، **مباحث في علوم القرآن**، دار العلم للملايين، ط24.

صمدي، المعتز بالله أبومحمد رضا أحمد (1420هـ)، **القواعد الحسان في أسرار الطاعة والاستعداد**، مكتبة الفهيد: جدة، ط2.

الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، دار الفكر: بيروت، 1405هـ.

الطوفي، نجم الين سليمان بن عبدالقوي الصرصري (ت 716هـ)، **الإكسير في علم التفسير**، تحقيق: عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب: القاهرة، ط2.

الطوفي، نجم الين سليمان بن عبدالقوي الصرصري (ت 716هـ)، **شرح مختصر الروضة**، تحقيق: عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ.

الطيار، مساعد بن سليمان (1434هـ)، **أنواع التصانيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم**، دار الجوزي، ط3.

الطيار، مساعد بن سليمان (1435هـ)، **التحرير في أصول التفسير**، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الشاطبي: جدة، ط1.

الطيار، مساعد بن سليمان (1431هـ)، **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل ل جزي**، دار الحوزي: السعودية، ط1.

الطيار، مساعد بن سليمان (1420هـ)، **فصول في أصول التفسير**، دار الجوزي: الرياض، ط3.

الطيار، مساعد بن سليمان (1427هـ)، **مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر**، الجوزي: السعودية، ط2.

ابن عاشور، محمد الطاهر (ت 1284هـ)، **التحرير والتنوير**، دار سحنون: تونس، 1997م.

عباس، فضل حسن، **إتقان البرهان في علوم القرآن**، دار النفائس: عمّان.

ابن عبدالبر، أبوعمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي (ت 463هـ)، **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، تحقيق: سالم عطا ومحمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2000م.

عبدالغفار، محمد حسن، **القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه**، دروس صوتية مفرغة، المكتبة الشاملة.

العبدلي، عبدالله علي محمد (1436هـ)، **موقف العلماء من التعلق بالأقوال الشاذة في التفسير**، مقالة أو بحث منشور في موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية.

العبيد، علي بن سليمان (1430هـ)، **تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه**، مكتبة التوبة: الرياض، ط2.

العثمان، حمد بن إبراهيم، **التحبير في قواعد التفسير**، بدون ذكر اسم الطبعة، ط2، 2010م.

ابن عثيمين، محمد بن صالح (ت 1421هـ)، **تفسير جزء عم**، إعداد وتخريج: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا: الرياض، ط2، 1423هـ.

ابن عثيمين، محمد بن صالح (ت 1421هـ)، **لقاء الباب المفتوح**، دروس صوتية مفرغة، المكتبة الشاملة.

عدد من العلماء والفقهاء، **مجلة الأحكام العدلية**، تحقيق: نجيب هواويني، مادة رقم: 1741، الناشر: آرام باغ: كراتشي.

ابن العربي، أبوبكر محمد بن عبدالله (ت 543هـ)، **قانون التأويل**، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة، ط1، 1406هـ.

ابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي التونسي المالكي (ت 808هـ)، ا**لمختصر في المنطق**، تحقيق: سعد غراب، الجامعة التونسية: تونس.

ابن عطية، أبومحمد عبدالحق بن غالب الأندلسي (ت 541هــ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1413هـ.

ابن عقيل، أبوالوفاء علي بن عقيل البغدادي (ت 513هـ)، **الواضح في أصول الفقه**، تحقيق: عبدالله التركي، الرسالة: بيروت، ط1، 1420هـ.

العك، خالد عبدالرحمن (2007م)، **أصول التفسير وقواعده**، دار النفائس: بيروت، ط5.

العكبري، أبوعلي الحسن بن شهاب الحنبلي (ت 428هـ)، **رسالة في أصول الفقه**، تحقيق: موفق عبدالقادر، المكتبة المكية: مكة المكرمة، ط1، 1413هـ.

العلاء، عادل بن محمد (1437هـ)، **مصابيح الدرر في تناسب آيات القرآن الكريم والسور**، الجامعة الإسلامية: المدينة النبوية، العدد 129.

عليان، رشدي (1397هـ)، الإجماع في الشريعة الإسلامية، بحث منشور، **مجلة الجامعة الإسلامية**، السنة العاشرة، العدد الأول، جمادى الآخر.

عوام، محمد عبدالسلام (2014م)، **الفكر المنهجي العلمي عند الأصوليين**، المعهد العلمي للفكر الإسلامي: فرجينيا-أمريكا، ط1.

الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد (ت 505هـ**)، إحياء علوم الدين**، دار المعرفة: بيروت.

الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد ت 505هـ، **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد عبدالشافي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1413هـ.

الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد (ت 505هـ)، **معيار العلم في فن المنطق**، تحقيق: محيي الدين صبري الكردي، المطبعة العربية: القاهرة، ط2، 1346هـ.

الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد (ت 505هـ)، **المنخول في تعليقات الأصول**، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر: دمشق، ط2، 1400هـ.

ابن فارس، أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل: بيروت، ط2، 1420هـ.

الفراهي، حميد الدين الهندي (ت 1349هـ)، **التكميل في أصول التأويل**، تحقيق: محمد سميع مفتي، بدون عنوان للطبعة ولا تاريخ.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.

الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة: بيروت.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري (ت 770هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، دار الكتب العلمية: بيروت.

القاري، علي بن سلطان (ت 1014هـ)، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1422هـ.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد الحلاق (ت 1332هـ)، **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1418هـ.

القاضي عبدالنبي، عبدالنبي بن عبدالرسول بن أحمد نَكْرِي الهندي (ت بعد 1173هـ)، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)**، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1421هـ.

القاضي عياض، أبوالفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق: تاويت الطنجي، مطبعة فضالة: المحمدية-المغرب، ط1، 1965م.

قجوي، محمد (1436هـ)، **تفسير القرآن بالقرآن-دراسة تاريخية نظرية**، طبعة الرابطة المحمدية للعلماء: المغرب، ط1.

ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي (ت 620هـ)، **روضة الناظر وجنة المناظر**، تحقيق: عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1399هـ.

ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي (ت 620هـ)، **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**، مؤسسة الريان، ط2، 1423هـ.

القرافي، أبوالعباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي (ت 684هـ)، **الذخيرة**، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب: بيروت، 1994م.

القرافي، أبوالعباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي (ت 684هـ)، **الفروق مع هوامشه**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1418هـ.

القرطبي، أبوعبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الشعب: القاهرة.

القطان، مناع بن خليل (ت 1402هـ)، **مباحث في علوم القرآن**، مكتبة المعارف، ط3، 1421هـ.

قطرب، أبوعلي محمد بن المستنير (ت 206هـ)، **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، تحقيق: حاتم الضامن، الرسالة: بيروت، ط2، 1405هـ.

قلعجي، محمد رواس (ت 2014م)، وقنيبي، حامد صادق، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، ط2، 1408هـ.

قواوس، بسام (2017م)، دلالة المنطوق عند الأصوليين، **مجلة دراسات في الجامعة الأردنية**: عمّان، عدد: 1، مجلد: 44.

القيعي، محمد عبدالمنعم (1417هـ)، **الأصلان في علوم القرآن**، ط4.

ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: محمد عبدالسلام إبراهيم، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1411هـ.

ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل: بيروت، 1973م.

ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ت 751هـ)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، الرسالة: بيروت، ط14، 1407هـ.

ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي (ت 751هـ)، **الفروسية**، تحقيق: مشهور حسن، دار الأندلس: حائل-السعودية، ط1، 1414هـ.

الكافيجي، محي الدين محمد بن سليمان (ت 879هـ)، **التيسير في قواعد علم التفسير**، تحقيق: مصطفى الذهبي، مكتبة القدسي: القاهرة، ط1، 1419هـ.

الكبيسي، خليل بن إبراهيم (1427هـ)، **علم التفسير أصوله وقواعده**، مكتبة الصحابة: الشارقة، ط1.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر: بيروت، 1401هـ.

الكفوي، أبوالبقاء أيوب بن موسى (ت 1094هـ)، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة: بيروت، 1419هـ.

وزارة الأوقاف الكويتية (1404هـ-1427هـ)، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، دار السلاسل: الكويت، ط2.

الكيا هراسي، أبوالحسن علي بن محمد (ت 504هـ)، **أحكام القرآن**، تحقيق: موسى محمد وعزة عطية، دار الكتب العلمية: بيروت، 1405هـ.

الكيلاني، عبدالرحمن إبراهيم (1421هـ)، **قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي**، دار الفكر: دمشق، ط1.

الطحطاوي، أحمد بن محمد الحنفي (ت 1231هـ)، **حاشية على مراقي الفلاح (شرح نور الإيضاح)**،الطبعة الكبرى الأميرية: بولاق-مصر، ط3، 1318هـ.

الماوردي، أبوالحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت 450هـ)، **أدب الدنيا والدين**، تحقيق: محمد كريم راجح، دار اقرأ: بيروت، ط4، 1405هـ.

الماوردي، أبوالحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت 450هـ)، ا**لحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي**، تحقيق: علي معوض عادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1419هـ.

المجالي، محمد خازر (2000م)، قواعد التفسير عند الوزير – دراسة نقدية، **مجلة دراسات في الجامعة الأردنية**: عمّان، عدد: 2، مجلد: 27.

المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (1989م)، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، مؤسسة البيت: الأردن.

المحلي، أبوعبدالله جل الدين محمد بن أحمد الشافعي (ت 864هـ)، **شرح جمع الجوامع**، تحقيق: مرتضى الداغستاني، ط1، 2005م.

المحلي، جمال الدين محمد بن أحمد (ت 864هـ)، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، **تفسير الجلالين**، دار الحديث: القاهرة، ط1.

المرادي، أبومحمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي (ت 749هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم الفاضل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1413هـ.

المرداوي، علاء الدين أبوالحسن علي بن سليمان الحنبلي (ت 885هـ)، **التحبير شرح التحرير**، تحقيق: عبدالرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد: الرياض، ط1، 1421هـ.

المريني، الجيلالي (1432هـ)، **أمهات قواعد التفسير وفروعها**، مطبعة آنفو برانت فاس، ط1.

مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ)، **المسند الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

مصطفى، إبراهيم، وآخرون، ا**لمعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

المطرز، أبوالفتح ناصر الدين بن عبدالسيد (ت 610هـ)، **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق: محمود فاخوري وعبدالحميد فاخوري، مكتبة أسامة بن زيد: حلب، 1979م، ط1.

المطرفي، عويد بن عيَّاد (1426هـ)، **آيات عتاب المصطفى -صلى الله عليه وسلم- في ضوء العصمة والاجتهاد**، الناشر: جامعة الملك عبدالعزيز: مكة المكرمة، ط3.

المطيري محسن بن حامد (1432هـ)، **تفسير القرآن بالقرآن-تأصيل وتقويم**، دار التدمرية: الرياض، ط1.

ابن مفلح، إبراهيم محمد الحنبلي (ت 884هـ)، **المبدع في شرح المقنع**، المكتب الإسلامي: بيروت، 1400هـ.

المقري، أبوعبدالله محمد بن أحمد (ت 759هـ)، **قواعد الفقه**، تحقيق: محمد الدردابي، دار الأمان: الرباط، 2012م.

مكي، مكي أبي طالب القيسي القيرواني (ت 473هـ)، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تحقيق: جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة-جامعة الشارقة: الإمارات-الشارقة، ط1، 1429هـ.

ملتقى أهل التفسير، تحت موضوع (**مدارسة حول قواعد التفسير وقواعد الترجيح**)، مشاركة المثنى عبدالفتاح، بتاريخ 21/2/2011م.

المناوي، زين الدين عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي (ت 1031هـ)، **التوقيف على مهمات التعريف**، عالم الكتب: القاهرة، ط1، 1410هـ.

ابن منظور، محمد مكرم (ت 711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر: بيروت، ط1.

مولاي، عمر حماد (2010م)، **علم أصول التفسير- محاولة في البناء**، دار السلام: فاس المغرب، ط1.

مومني، هشام (2015م)، **مفهوم قواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن الكريم**، مؤتمر بناء علم أصول التفسير: فاس-المغرب، بحث منشور، 1436هـ.

نامليتي، حبيب غلام رضا حسين (2010م)، **أسباب الغموض في النصوص الشرعية والقانونية وطرق بيانه**، رسالة ماجستير في قسم الفقه –الجامعة الأردنية.

ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي (ت 972هـ)، **شرح الكوكب المنير(مختصر التحرير)**، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، جامعة أم القرى-معهد البحوث العلمية: مكة، ط2، 1413هـ.

ابن نجيم، زين الدين العابدين بن إبراهيم (ت 970هـ)، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية: بيروت.

الندوي، علي بن أحمد (ت 1404هـ)، **القواعد الفقهية وأثرها في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، 1404هـ.

النعيم، عبير بنت عبدالله، **قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور**، أطروحة دكتوراة، جامعة الملك سعود: الرياض، المملكة العربية السعودية.

النملة، عبدالكريم بن علي (1420هـ)، **الجامع لمذاهب أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح**، مكتبة الرشد: الرياض، الطبعة الأولى.

النووي، أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري (ت 676هـ)، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المكتب الإسلامي: بيروت، ط2، 1405هـ.

الواحدي، أبوالحسن علي بن أحمد (ت 468هـ)، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، الطبعة الأولى، دار القلم: دمشق، 1415هـ.

الوهبي، فهد بن مبارك (1436هـ)، **المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه وأثرها في التفسير**، الطبعة الأولى، مركز تفسير للدراسات القرآنية: الرياض، المملكة العربية السعودية.

# **فهرس الآيات**

| م | طرف الآية | رقم الآية | رقم الصفحة |
| --- | --- | --- | --- |
|  | 2-سورة البقرة |  |  |
|  | {ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ...} | 10 | 215 |
|  | {ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ} | 22 | 200 |
|  | {ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ} | 40 | 198 |
|  | {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ...} | 65 | 205 |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚﭛ ﭜ ...} | 127 | 19 |
|  | {ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ} | 179 | 17 |
|  | {ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ...} | 183 | 201 |
|  | {ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾﭿ } | 187 | 198 |
|  | {ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ...} | 199 | 148 |
|  | {ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ...} | 243 | 149 |
|  | 3-سورة آل عمران |  |  |
|  | {ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾﯿ ﰀ ...} | 121 | 20, 27 |
|  | 4-سورة النساء |  |  |
|  | {ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨﭩ} | 1 | 204 |
|  | {ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ } | 11 | 42 |
|  | {ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ} | 23 | 206 |
|  | {ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ...} | 59 | 189 |
|  | {ﮜ ﮝ ﮞ ﮟﮠ} | 83 | 163 |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ...} | 176 | 221 |
|  | 5-سورة المائدة |  |  |
|  | {ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ} | 1 | 197 |
|  | {ﯭ ﯮ ﯯ ﯰﯱ} | 2 | 200 |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ...} | 3 | 197 |
|  | {ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ...} | 12 | 198 |
|  | {ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ...} | 33 | 203 |
|  | {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ...} | 89 | 202 |
|  | {ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ...} | 92 | 212 |
|  | 6-سورة الأنعام |  |  |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ...} | 82 | 142، 205، 206, 215 |
|  | {ﭥ ﭦ ﭧ} | 103 | 198 |
|  | 7-سورة الأعراف |  |  |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ...} | 144 | 137 |
|  | 8-سورة الأنفال |  |  |
|  | {ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ...} | 4-5 | 134 |
|  | 9-سورة التوبة |  |  |
|  | {ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ...} | 108 | 187، 216 |
|  | 10-سورة يونس |  |  |
|  | {ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ...} | 57-58 | 138 |
|  | 16-سورة النحل |  |  |
|  | {ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} | 18 | 201 |
|  | {ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ...} | 26 | 19 |
|  | {ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿﰀ } | 53 | 200 |
|  | 17-سورة الإسراء |  |  |
|  | {ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ...} | 71 | 204 |
|  | 18-سورة الكهف |  |  |
|  | {ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ} | 86 | 202 |
|  | 23-سورة المؤمنون |  |  |
|  | {ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ} | 117 | 206 |
|  | 24-سورة النور |  |  |
|  | {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﯟ ﯠ ﯡ ...} | 41 | 204 |
|  | {ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ...} | 60 | 19 |
|  | 25-سورة الفرقان |  |  |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ} | 33 | 43 |
|  | 26-سورة الشعراء |  |  |
|  | {ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ...} | 192-195 | 14 |
|  | 31-سورة لقمان |  |  |
|  | {ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ...} | 13 | 142، 215 |
|  | 33-سورة الأحزاب |  |  |
|  | {ﮦ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ} | 35 | 200 |
|  | 35-سورة فاطر |  |  |
|  | {ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀﰁ} | 3 | 201 |
|  | 37-سورة الصافات |  |  |
|  | {ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ} | 12 | 202 |
|  | 40-سورة غافر |  |  |
|  | {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ...} | 6-7 | 134 |
|  | 46-سورة الأحقاف |  |  |
|  | {ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ} | 10 | 203 |
|  | 53-سورة النجم |  |  |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ...} | 1-10 | 210 |
|  | 54-سورة القمر |  |  |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ} | 50 | 201 |
|  | 58-سورة المجادلة |  |  |
|  | {ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ...} | 11 | 69 |
|  | 65-سورة الطلاق |  |  |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ} | 1 | 133, 136 |
|  | 75-سورة القيامة |  |  |
|  | {ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ} | 22-23 | 198 |
|  | 81-سورة التكوير |  |  |
|  | {ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ } | 17 | 82 |
|  | 82-سورة الانفطار |  |  |
|  | {ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ} | 19 | 200 |
|  | 83-سورة المطففين |  |  |
|  | {ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ} | 3 | 99, 205 |
|  | 84-سورة الانشقاق |  |  |
|  | {ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ} | 6 | 213 |
|  | {ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ} | 8 | 206 |
|  | 85-سورة البروج |  |  |
|  | {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ} | 15 | 202 |
|  | 86-سورة الطارق |  |  |
|  | {ﭑ ﭒ ﭓ} | 1-3 | 142, 187 |
|  | 87-سورة الأعلى |  |  |
|  | {ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ} | 6 | 99, 205 |
|  | 91-سورة الشمس |  |  |
|  | {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ...} | 11-15 | 223 |
|  | 92-سورة الليل |  |  |
|  | {ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ...} | 17-21 | 219 |
|  | 93-سورة الضحى |  |  |
|  | {ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ} | 11 | 201 |
|  | 104-سورة الهمزة |  |  |
|  | {ﭱﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ...} | 4-7 | 215 |

# **الملخص باللغة الإنجليزية**

**RULED OF QUR’ANIC EZEGESIS AN EVALUATION**

**By**

**Saud Fhaid AlAjmi**

**Supervisor**

**Mohammad Khazer Al-Majali, PROF.  
ABSTRACT**

This study has addressed the (interpretation) rules from the concept and relationship side. To know the problems mentioned about it, and treating them according to the scientific frames, and through comparing the concepts with each others linguistically and terminologically.

Then to show their effect on the interpretation principles applications, to prove the extent of the concepts fit with them, their clarity, totality, and order, and parts from the editing side, to show the differences between them, and the ways for extracting them.

Also the study has addressed the provisions for applying the interpretation rules and the mechanisms for dealing with them, and what is mentioned about them regarding dispute, and stiffness, and illustrating the reasons.

1. () أخرجه أبوداود، سليمان بن الأشعث السجستاني ت 275هـ، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل بللي، دار الرسالة العلمية، ط1، 1430هـ، حديث رقم: 4811، (7/188). قال الأرناؤوط: إسناده صحيح.. [↑](#footnote-ref-2)
2. () أخرجه أحمد، أبوعبدالله أحمد بن حنبل ت 241هـ، **المسند**، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث: القاهرة، ط1، 1416هـ، حديث رقم: 6106، (5/378). قال أحمد شاكر: إسناده صحيح. [↑](#footnote-ref-3)
3. () الطيار تناول قواعد التفسير في مصنفين: فصول في أصول التفسير، والتحرير في أصول التفسير. وتم اختيار الأول لعدة أسباب: 1- أن كتاب الفصول اشتمل على مبحث في إيراد قواعد التفسير الخاصة بالقراءات القرآنية، بينما الطيار في كتابه التحرير لم يورد قواعد في القراءات. 2-أن الكتابين -في موضوع القواعد- متقاربان نوعاً ما، وليس ثمة جديد بينهما أو نسخ. 3-أن المقرر في الجامعة الأردنية هو كتاب الفصول.4-أن كتاب الفصول أسبق وأشهر من كتاب التحرير. [↑](#footnote-ref-4)
4. () هو القاضي أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي البستي، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، ومن أشهر مصنفاته: الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم، توفي سنة 544هـ. ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، (2/230). والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (20/212). وابن كثير، **البداية والنهاية** (16/352). [↑](#footnote-ref-5)
5. () القاضي عياض، أبوالفضل عياض بن موسى اليحصبي ت 544هـ، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، مطبعة فضالة: المحمدية-المغرب، ط1، 1965م، (1/86). [↑](#footnote-ref-6)
6. () ينظر: الزرقا، مصطفى أحمد، **شرح القواعد الفقهية**، دار القلم: دمشق، ط2، 1989م، (ص36).بتصرف [↑](#footnote-ref-7)
7. () من المصنفات الفقهية في القواعد والأصول: 1-**الرسالة**، للشافعي. 2-**رسالة في الأصول**، للكرخي الحنفي. 3-**الفروق**، لأبي العباس القرافي المالكي. 4-**القواعد الكبرى**، للعز بن عبدالسلام الشافعي، وغيرها كثير. [↑](#footnote-ref-8)
8. () ابن خلكان، أبوالعباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر ت 681هـ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة: لبنان، (3/463). [↑](#footnote-ref-9)
9. () ينظر: العكبري، أبوعلي الحسن بن شهاب الحنبلي ت 428هـ، **رسالة في أصول الفقه**، تحقيق: موفق عبدالقادر، المكتبة المكية: مكة المكرمة، ط1، 1413هـ، (ص82). بتصرف [↑](#footnote-ref-10)
10. () هو أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، فقيه حنبلي زاهد، كثير العبادة، كان إماماً في فنون كثيرة، وبرز في الفقه، ومن مؤلفاته: المغني في الفقه. توفي سنة 620هـ. ينظر: ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، (4/133). والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (22/165). [↑](#footnote-ref-11)
11. () ابن قدامة، عبدالله بن أحمد المقدسي ت 620هـ، **روضة الناظر وجنة المناظر**، تحقيق: عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1399هـ، (ص277). [↑](#footnote-ref-12)
12. () الشافعي، أبوعبدالله محمد بن إدريس ت 204هـ، **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1358هـ، (ص284). [↑](#footnote-ref-13)
13. () ابن عطية، أبومحمد عبدالحق بن غالب الأندلسي ت 541هــ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1413هـ، (1/51). [↑](#footnote-ref-14)
14. () الجويني، أبوالمعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف ت 478هـ، **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: عبدالعظيم الديب، الوفاء: المنصورة، ط4، 1418هـ، (2/605). [↑](#footnote-ref-15)
15. () السمعاني، أبوالمظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار ت 489هـ، **قواطع الأدلة في الأصول**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1418هـ، (2/241). [↑](#footnote-ref-16)
16. () السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل ت 490هـ**، أصول السرخسي**، دار المعرفة: بيروت، (1/303). [↑](#footnote-ref-17)
17. () للغزالي أبي حامد كلامٌ نفيسٌ حول الحديث عن الاستقراء المنطقي في القواعد والجزئيات، ينظر: الغزالي، أبوحامد، **معيار العلم في فن المنطق**، تحقيق: محيي الدين صبري الكردي، المطبعة العربية: القاهرة، ط2، 1346هـ، (ص30-31). [↑](#footnote-ref-18)
18. () ابن منظور، محمد مكرم ت 711هـ، **لسان العرب**، دار صادر: بيروت، ط1، (3/362). [↑](#footnote-ref-19)
19. () الأزهري، أبومنصور محمد بن أحمد ت 370هـ، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 2011م، (1/137). [↑](#footnote-ref-20)
20. () ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (3/361-362). [↑](#footnote-ref-21)
21. () الأزهري، **تهذيب اللغة**، (1/173). [↑](#footnote-ref-22)
22. () قال الزمخشري والزبيدي: (تركوا مقاعدهم): أي مراكزهم. قلتُ: لعل هذا جاء استنباطاً من قوله تعالى ((وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال...)) آل عمران: 121. ينظر: الزمخشري، أبوالقاسم محمود ين عمر ت 538هـ، **أساس البلاغة**، دار الفكر، 1399م، (ص516). والزبيدي، محمد مرتضى الحسيني ت 1205هـ، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (9/60). [↑](#footnote-ref-23)
23. () الفراهيدي، الخليل بن أحمد ت 175هـ، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، (1/143). [↑](#footnote-ref-24)
24. () ابن منظور، **لسان العرب**، (3/362). [↑](#footnote-ref-25)
25. () ابن دريد، أبوبكر محمد بن الحسن الأزدي ت321هـ، **جمهرة اللغة**، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين: بيروت، ط1، 1987م، (2/662). [↑](#footnote-ref-26)
26. () الطبري، محمد بن جرير ت 310هـ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، دار الفكر: بيروت، 1405هـ، (1/546). والبغوي، أبومحمد الحسين بن مسعود ت 510هـ، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، دار المعرفة: بيروت، (1/115). [↑](#footnote-ref-27)
27. () الطبري، **جامع البيان**، (14/97). وابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد ت 597هـ، **زاد المسير في علم التفسير**، المكتب الإسلامي: بيروت، ط3، 1404هـ، (4/440). [↑](#footnote-ref-28)
28. () ينظر: السمعاني، أبوالمظفر منصور بن محمد ت 489هـ، **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن: الرياض، ط1، 1418هـ، (3/548). والقرطبي، أبوعبدالله محمد بن أحمد الأنصاري ت 671هـ، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الشعب: القاهرة، (12/309). بتصرف [↑](#footnote-ref-29)
29. () الواحدي، أبوالحسن علي بن أحمد ت 468هـ، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم: دمشق، ط1، 1415هـ، (1/229)، والمحلي، جمال الدين محمد بن أحمد 864هـ، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر 911هـ، **تفسير الجلالين**، دار الحديث: القاهرة، ط1، (ص83). [↑](#footnote-ref-30)
30. () هو محمد بن إبراهيم التيمي المدني الحافظ، تابعي من علماء المدينة مع سالم ونافع، وكان جده الحارث من المهاجرين الأولين، وهو ابن عم أبي بكر الصديق، مات محمد في سنة عشرين ومئة، قال ابن سعد وكان ثقة كثير الحديث، رأى محمد سعد بن أبي وقاص، وحدث عن ابن عمر وأبي سعيد وجابر وأنس بن مالك وغيرهم، وروى عنه أهل الصحاح. ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (5/294). [↑](#footnote-ref-31)
31. () **الدِّجنُ**: ظل الغيم في اليوم المطر، ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، (10/394)، وابن فارس، أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت 395هـ، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل: بيروت، ط2، 1420هـ، (2/330). [↑](#footnote-ref-32)
32. () هذا الحديث كثيراً ما يستشهد به أصحاب اللغة، أخرجه ابن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد ت 281هـ، **كتاب المطر والرعد والبرق والريح**، تحقيق: طارق العمودي، دار ابن الجوزي: السعودية، ط1، 1418هـ، (ص56-57)، والحديث جاء مرسلاً. [↑](#footnote-ref-33)
33. () الأزهري، **تهذيب اللغة**، (1/173). [↑](#footnote-ref-34)
34. () ابن سلام، أبوعبيد القاسم بن سلَّام الهروي ت 224هـ، **غريب الحديث**، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1396هـ، (3/104). [↑](#footnote-ref-35)
35. () ابن سلَّام، أبوعبيد القاسم بن سلَّام الهروي ت 224هـ، **الأمثال**، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث: دمشق، ط1، 1400هـ، (ص150). [↑](#footnote-ref-36)
36. () لا يُعرف قائله. ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (2/661). [↑](#footnote-ref-37)
37. () ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (2/661). والزمخشري، **أساس البلاغة**، (ص417). [↑](#footnote-ref-38)
38. () الزبيدي، **تاج العروس**، (9/45). والبقاعي، أبوالحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر ت 855هـ، **نظم الدرر في التناسب بين الآيات والسور**، تحقيق: عبدالرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1415هـ، (1/142). والمناوي، زين الدين عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي ت 1031هـ، **التوقيف على مهمات التعريف**، عالم الكتب: القاهرة، ط1، 1410هـ، (ص569). [↑](#footnote-ref-39)
39. () مصطفى، إبراهيم، وآخرون، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، (2/748). [↑](#footnote-ref-40)
40. () ينظر، الحازمي، **شرح القواعد والأصول الجامعة**، (1/7)، المكتبة الشاملة. [↑](#footnote-ref-41)
41. () هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري ثم البغدادي، أبو الربيع، نجم الدين، الفقيه الأصولي، من علماء الحنابلة، واتهمه البعض بالتشيع، ولد سنة 657هـ بقرية طوف - أو طوفا - من أعمال بغداد، ودخل بغداد سنة 691 هـ، ورحل إلى دمشق سنة 704 هـ، وزار مصر، وجاور بالحرمين، وتوفي في بلد الخليل (بفلسطين) سنة 716هـ، وقيل: إنه تاب آخرا من الهجاء والرفض. ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (19/43). وابن رجب، **ذيل طبقات الحنابلة**، (4/404). والزركلي، **الأعلام**، (3/127). [↑](#footnote-ref-42)
42. () الطوفي، نجم الدين سليمان الصرصري ت 716هـ، **شرح مختصر الروضة**، تحقيق: عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ، (1/120). [↑](#footnote-ref-43)
43. () ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم ت 728هـ، **الفتاوى**، تحقيق: عبدالرحمن بن قاسم، مكتبة ابن تيمية، ط2، (31/40). [↑](#footnote-ref-44)
44. () قالها في معرض حديثه عن أوامر ونواهي الله –جل وعلا- ورسوله –صلى الله عليه وسلم-. [↑](#footnote-ref-45)
45. () هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله القرشي التلمساني، الشهير بالمقري، من الفقهاء الأدباء المتصوفين، من علماء المالكية، ولد وتعلم بتلمسان، وخرج منها مع المتوكل أبي عنان سنة 749 هـ إلى مدينة فاس، فولي القضاء فيها وحمدت سيرته، وحج، ورحل في سفارة إلى الأندلس، وعاد إلى فاس، فتوفي بها ودفن بتلمسان، وهو جد المؤرخ الأديب صاحب (نفح الطيب)، له مصنفات منها: (القواعد) اشتمل على 1200 قاعدة، و(إقامة المريدين)، وله نظم جيد أورد ابن الخطيب (في الإحاطة) نماذج منه، توفي سنة 759هـ. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (7/37). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (11/181). [↑](#footnote-ref-46)
46. () المقري، أبوعبدالله محمد بن أحمد ت 759هـ، **قواعد الفقه**، تحقيق: محمد الدردابي، دار الأمان: الرباط، 2012م، (ص77). [↑](#footnote-ref-47)
47. () انتقد الندوي وعبدالرحمن الكيلاني تعريف المقري بأنه: يكتنفه الغموض والإبهام، ينظر: الندوي، علي بن أحمد 1404هـ، **القواعد الفقهية وأثرها في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، 1404هـ، (ص3). والكيلاني، عبدالرحمن بن إبراهيم، **قواعد المقاصد عند الشاطبي**، دار الفكر: دمشق، ط1، 1421هـ، (ص28). [↑](#footnote-ref-48)
48. () هو أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس: لغوي، اشتهر بكتابه (المصباح المنير) ولد ونشأ بالفيوم (بمصر) ورحل إلى حماة (بسورية) فقطنها، ولما بنى الملك المؤيد إسماعيل جامع الدهشة قرره في خطابته.قال ابن حجر: كأنه عاش إلى بعد 770هـ. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (1/224). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (2/132). [↑](#footnote-ref-49)
49. () الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري ت 770هـ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، دار الكتب العلمية: بيروت، (2/510). [↑](#footnote-ref-50)
50. () هو تاج الدين أبونصر عبد الوهاب بن علي الإمام العالم الفقيه المحدث النحوي الناظم، ابن العلامة قاضي القضاة السبكي، ولد بالقاهرة سنة 728هـ، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها، نسبته إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه القضاء في الشام وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيداً مغلولاً من الشام إلى مصر، ثم أفرج عنه، وعاد إلى دمشق، فتوفي بالطاعون، قال ابن كثير: جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض مثله، من تصانيفه (طبقات الشافعية الكبرى)، و(معيد النعم ومبيد النقم)، و(جمع الجوامع). ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (19/210). والزركلي، **الأعلام**، (4/185). [↑](#footnote-ref-51)
51. () السبكي، تاج الدين أبوالنصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي ت 771هـ، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية: بيروت، 1411هـ، (1/21). [↑](#footnote-ref-52)
52. () هناك إشكالية قد تظهر للقارئ من خلال تعريف السبكي، فكيف تكون كلية وعلى جزئيات كثيرة ؟! إذ المعلوم بالكلية أنها تشمل جميع جزئياته –كما ذكر غيره من العلماء- فهل يكون قيداً احترازياً؛ لزيادة التأكيد، وحتى لا ينظر أحد إلى ما خرج من جزئيات القاعدة فيظنها داخلة فيها ؟، أو قد يكون تردد من السبكي نفسه؟، والباحث لم يقف على من عَرَّفَ بمثل هذا التعريف لاسيما عند المتقدمين، أي: الوصف بالكلية مع ذكر الأغلبية أو الكثرة، ولكن يعقوب الباحسين علق على هذا التعريف بقوله: ويفهم من تعريف ابن السبكي أن الكلي لا يكون قاعدة إلا إذا انطبقت عليه جزئيات كثيرة، فيخرج ما ليس له جزئيات كثيرة عن أن يكون قاعدة. ينظر: الباحسين، يعقوب بن عبدالوهاب، **القواعد الفقهية**، مكتبة الرشد: الرياض، ط5، 1431هـ، (ص23). [↑](#footnote-ref-53)
53. () هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس، كانت في لسانه لكنة، من كتبه (تهذيب المنطق) و (المطول) في البلاغة، و(المختصر) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، و(مقاصد الطالبين) في الكلام، و(شرح مقاصد الطالبين)، و(شرح التصريف العزي) في الصرف: وهو أول ما صنّف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة، وتوفي سنة 792هـ. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (7/219). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (12/228). [↑](#footnote-ref-54)
54. () التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي ت 792هـ، **شرح التلويح على التوضيح**، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية: بيروت، 1416هـ، (1/35). [↑](#footnote-ref-55)
55. () هو أبو الفرج، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، السلامي البغدادي ثم الدمشقيي الحنبلي، الحافظ، زين الدين، من العلماء المتقنين، له مؤلفات كثيرة، منها: جامع العلوم والحكم. توفي سنة 795هـ. ينظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، (2/195)، وابن العماد العكري، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، (6/339). [↑](#footnote-ref-56)
56. () ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي ت 795هـ، **القواعد**، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة، ط2، 1999م، (ص4). [↑](#footnote-ref-57)
57. () ابن رجب –رحمه الله- أخبر بأن كتابه اشتمل على قواعد وفوائد، ولعل ذلك جاء من أجل عدم الاعتراض عليه في بعض القواعد. [↑](#footnote-ref-58)
58. () الجرجاني، علي بن محمد ت 816هـ، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1405هـ، (ص219). [↑](#footnote-ref-59)
59. () ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم ت 728هـ، **الفتاوى**، تحقيق: عبدالرحمن بن قاسم، مكتبة ابن تيمية، ط2، (29/167). [↑](#footnote-ref-60)
60. () قد يصف بعض المتأخرين القواعد بأنها أصول، أو الأصول بأنها قواعد، وهذا لعله تعريف تقريبي؛ حتى يتصور المعنى؛ إذ إن إطلاق لفظ القواعد بدلاً عن الأصول هو الأصيل في العربية والقرآن الكريم. [↑](#footnote-ref-61)
61. () المعيار في الفصل بين المتقدمين والمتأخرين عند الباحث هو الألف من الهجرة. [↑](#footnote-ref-62)
62. () هو أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء: صاحب (الكليّات) كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد، وعاد إلى إستانبول فتوفي بها، ودفن في تربة خالد، وله كتب أخرى بالتركية. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (2/38). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (3/31). [↑](#footnote-ref-63)
63. () الكفوي، أبوالبقاء أيوب بن موسى ت 1094هـ، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة: بيروت، 1419هـ، (ص728). [↑](#footnote-ref-64)
64. () هو أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي: مدرّس، من علماء الحنفية، حموي الأصل، مصري، كان مدرساً بالمدرسة السليمانية بالقاهرة، وتولى إفتاء الحنفية، وصنف كتباً كثيرة، منها: (غمز عيون البصائر) في شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم، و(نفحات القرب والاتصال)، و(الدر النفيس) في مناقب الشافعي. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (2/38). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (3/31). [↑](#footnote-ref-65)
65. () الحموي، أبوالعباس شهاب الدين أحمد بن محمد الحنفي ت 1098هـ، **غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر**، تحقيق: السيد أحمد الحموي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1405هـ، ط1، (1/51). [↑](#footnote-ref-66)
66. () ذهب الحموي في هذا التعريف –من حيث الاصطلاح- إلى أنه تعريف أهل النحو والأصول، أما تعريف الفقهاء فقد ذهب إليه أنه: حكم أكثري لا كلي، ينطبق على أكثر جزئياته؛ لتعرف أحكامها منه. ينظر: الحموي، **غمز عيون البصائر**، (1/51). [↑](#footnote-ref-67)
67. () هو القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد بن عبد الوارث العثماني الأحمد نكري أحد العلماء المشهورين، ولد ونشأ بأحمد نكر، وقرأ المختصرات على أبيه، ثم سافر إلى كجرات وقرأ على علمائها، وأكثرها على الشيخ محمد محسن ابن عبد الرحمن الصديقي الكجراتي ولازمه مدة حتى صار أبدع أبناء العصر في النحو والمنطق وولي القضاء بأحمد نكر وكان يدرس ويفيد، وأخذ عنه خلق كثير، وله عدة مصنفات، منها: جامع الغموض ومنبع الفيوض شرح بسيط على كافية ابن الحاجب، ودستور العلماء في إصطلاحات العلوم والفنون. ينظر: الطالبي، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (**نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**)، (6/759). [↑](#footnote-ref-68)
68. () هكذا اسمه، وللأسف هذا شائع في بعض البلدان، ولعلهم قصدوا به: خادم النبي، أو عبد رب النبي، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-69)
69. () القاضي عبدالنبي، عبدالنبي بن عبدالرسول بن أحمد نَكْرِي الهندي ت بعد 1173هـ، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)**، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1421هـ، (3/39). [↑](#footnote-ref-70)
70. () هو لا يفرق بين القانون والقاعدة، ولعله يشير إلى تعريف ابن سينا للقانون إذ عرفها بأنها: القانون الكلي بالقوة القريبة من الفعل. ينظر: ابن سينا، أبوعلي الحسين بن عبدالله ت 428هـ، **المنطق**، لا يوجد طبعة ولا تاريخ، (2/49)، ونقل أيضاً القاضي عبدالنبي نكري بأن هناك من فرق بين القانون والقاعدة، فالقانون: هو الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه، والقاعدة هي القضية الكلية المذكورة، ينظر: نكري، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، (3/39). [↑](#footnote-ref-71)
71. () هو محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي: باحث هندي، ولغوي، وله (كشاف اصطلاحات الفنون) مجلدان، فرغ من تأليفه سنة 1158هـ، و(سبق الغايات في نسق الآيات). ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (6/295). ونويهض، **معجم المفسرين**، (1/75). [↑](#footnote-ref-72)
72. () التهانوي، محمد بن علي الفاروقي الحنفي ت 1191هـ تقريباً، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت، ط1، 1996م، (2/1295). [↑](#footnote-ref-73)
73. () الزرقا، مصطفى أحمد ت 1999م، **المدخل الفقهي العام**، دار القلم: دمشق، ط1، 1418هـ، (2/965). [↑](#footnote-ref-74)
74. () قلعجي، محمد رواس ت 2014م، وقنيبي، حامد صادق، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، ط2، 1408هـ، (1/354). [↑](#footnote-ref-75)
75. () الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص37). [↑](#footnote-ref-76)
76. () ينظر: **كتاب المنطق**، لابن سينا، حيث إنه قدم مصطلح القانون على القواعد. [↑](#footnote-ref-77)
77. () ابن منظور، **لسان العرب**، (3/362). [↑](#footnote-ref-78)
78. () ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (1/501). [↑](#footnote-ref-79)
79. () الكيلاني، عبدالرحمن إبراهيم، **قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي**، دار الفكر: دمشق، ط1، 1421هـ، (ص26). [↑](#footnote-ref-80)
80. () ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (4/504). [↑](#footnote-ref-81)
81. () ابن منظور، **لسان العرب**، (5/55). [↑](#footnote-ref-82)
82. () الفراهيدي، **العين**، (7/247). [↑](#footnote-ref-83)
83. () الأصفهاني، الراغب أبوالقاسم الحسين بن محمد ت 502هـ، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، (ص380). [↑](#footnote-ref-84)
84. () الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب ت 817ه، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة: بيروت، (ص587). والزبيدي، **تاج العروس**، (13/323). [↑](#footnote-ref-85)
85. () ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مصدر السابق، (13/67). [↑](#footnote-ref-86)
86. () هو محمد بن إبراهيم بن ساعد الانصاري السنجاوي، ويعرف بابن الأكفاني، أبو عبد الله: طبيب، باحث، عالم بالحكمة والرياضيات، ولد ونشأ في سنجار، وسكن القاهرة، فزاول صناعة الطب، وتوفي فيها، له تصانيف منها: (إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد)، و(الدرر النظيم في أحوال العلوم والتعليم)، و (نخب الذخائر في أحوال الجواهر)، و (كشف الرين في أحوال العين)، و(غنية اللبيب في غيبة الطبيب). ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (5/299). [↑](#footnote-ref-87)
87. () ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري ت 749هـ، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم**، تحقيق: عبدالمنعم محمد عمر، دار الفكر العربي: القاهرة، بدون طبعة وتاريخ، (ص159). [↑](#footnote-ref-88)
88. () هناك تقسيم لابن عباس –رضي الله عنه- للتفسير أنه على أربعة أوجه، ويرى الباحث أن هذا لعله ليس من جهة التعريف والمفهوم الاصطلاحي، ولكن هو تقسيم من جهة القارئ والناظر وأحواله، فهذا يظهر من جهة تصنيف الناس، فصنف من الناس يعرف القرآن من جهة كذا، وصنف من جهة كذا. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-89)
89. () الشاطبي، **الموافقات**، (1/57). [↑](#footnote-ref-90)
90. () الطيار، مساعد بن سليمان، **فصول في أصول التفسير**، دار ابن الجوزي: الرياض، ط3، 1420هـ، (ص11). [↑](#footnote-ref-91)
91. () السبت، خالد بن عثمان، **قواعد التفسير**، دار ابن عفان: القاهرة، ط1، 2013م، (ص39). [↑](#footnote-ref-92)
92. () الحربي، حسين بن علي، **مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين**، دار ابن الجوزي: الرياض، ط2، 1433هـ، (ص9)، وهذا تعريف الزركشي في البرهان. [↑](#footnote-ref-93)
93. () السبت، **قواعد التفسير**، (ص40). [↑](#footnote-ref-94)
94. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص87). [↑](#footnote-ref-95)
95. () ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص23). [↑](#footnote-ref-96)
96. () كالكفوي، والقاضي عبدالنبي نكري، والتهانوي، وقلعجي. [↑](#footnote-ref-97)
97. () ينظر: الكيلاني، **قواعد المقاصد عند الشاطبي**، مصدر السابق، (ص29). ومومني، هشام، **مفهوم قواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن الكريم**، مؤتمر بناء علم أصول التفسير: فاس-المغرب، بحث منشور، 2015م، (1/173). [↑](#footnote-ref-98)
98. () مومني، **مفهوم قواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن الكريم**، (1/187) [↑](#footnote-ref-99)
99. () ينظر، الندوي، **القواعد الفقهية**، (ص2). [↑](#footnote-ref-100)
100. () الندوي، **القواعد الفقهية**، (ص5). [↑](#footnote-ref-101)
101. () الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي ت 790هـ، **الموافقات**، تحقيق: مشهور حسن، دار ابن عفان: السعودية، ط1، 1417هـ، (2/83-84). [↑](#footnote-ref-102)
102. () الشاطبي، **الموافقات**، (1/221). [↑](#footnote-ref-103)
103. () الروكي، محمد، **نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الرباط، ط1، 1994م، (ص41). [↑](#footnote-ref-104)
104. () ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر ت 751هـ، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: محمد عبدالسلام إبراهيم، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1411هـ، (2/63). [↑](#footnote-ref-105)
105. () ينظر: الشاطبي، **الموافقات**، (2/83). [↑](#footnote-ref-106)
106. () الكيلاني، قواعد المقاصد عند الشاطبي، (ص30). [↑](#footnote-ref-107)
107. () ابن تيمية، **الفتاوى**، (20/505). [↑](#footnote-ref-108)
108. () ينظر: الندوي، **القواعد الفقهية**، (ص5). [↑](#footnote-ref-109)
109. () ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم ت 728هـ، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: عبداللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية: بيروت، 1417هـ، (6/31). [↑](#footnote-ref-110)
110. () هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح، كان من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، فإنه لم يصنف أحد في التصريف، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه، وله شعر، ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاماً، وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، ومن تصانيفه: (شرح ديوان المتنبي)، و(الخصائص)، و(المحتسب) في شواذ القراءات، وغيرها، وكان يقول المتنبي: ابن جني أعرف بشعري مني. ينظر: أبوالبركات الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، (ص245). والزركلي، **الأعلام**، (4/204). [↑](#footnote-ref-111)
111. () هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرافي: من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) وإلى القرافة (المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي) بالقاهرة، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة، ومن مصنفاته: (أنوار البروق في أنواء الفروق)، و(الذخيرة)، و(الخصائص). ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (6/146). والزركلي، **الأعلام**، (1/94). [↑](#footnote-ref-112)
112. () القرافي، أبوالعباس أحمد بن إدريس الصنهاجي ت 684هـ، **الفروق مع هوامشه**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1418هـ، (1/6). [↑](#footnote-ref-113)
113. () قلعجي، **معجم لغة الفقهاء**، (1/354). [↑](#footnote-ref-114)
114. () ينظر: البابرتي، محمد بن محمد بن محمود الحنفي ت 786هـ، **العناية شرح الهداية**، دار الفكر، (7/113). والمقري المالكي، **قواعد الفقه**، (1/77). المحلي، أبوعبدالله جلال الدين محمد بن أحمد الشافعي ت 864هـ، **شرح جمع الجوامع**، تحقيق: مرتضى الداغستاني، ط1، 2005م، (1/74). والبهوتي، منصور بن يونس الحنبلي ت 1051هـ، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، تحقيق: هلال مصيلحي، دار الفكر: بيروت، 1402هـ، (1/16). [↑](#footnote-ref-115)
115. () سبق مناقشة الأقوال في تعريف القاعدة، ولكن من باب ذكر الخلاصة هنا. [↑](#footnote-ref-116)
116. () سبق الحديث عن ذلك عند (توصيف القاعدة). [↑](#footnote-ref-117)
117. () السيد السند لقب من صاحب كشاف الاصطلاحات التهانوي، وهو الجرجاني صاحب كتاب (التعريفات). [↑](#footnote-ref-118)
118. () ينظر: الجرجاني، **التعريفات**، (ص227). بتصرف من التهانوي. [↑](#footnote-ref-119)
119. () التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، (2/1295). [↑](#footnote-ref-120)
120. () سبق مناقشة الأقوال في تعريف القاعدة، ولكن من باب ذكر الخلاصة هنا. [↑](#footnote-ref-121)
121. () الطوفي، سليمان بن عبدالقوي الصرصري ت 716هـ، **الإكسير في علم التفسير**، تحقيق: عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب: القاهرة، ط2، (ص27). [↑](#footnote-ref-122)
122. () الحربي أخذ تعريفه من الزركشي –رحمه الله-. ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (1/13). [↑](#footnote-ref-123)
123. () الطبري، **جامع البيان**، (8/124). [↑](#footnote-ref-124)
124. () الشاطبي، **الموافقات**، (1/57). [↑](#footnote-ref-125)
125. () ابن الأكفاني، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، (ص159). [↑](#footnote-ref-126)
126. () ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقيي ت 774هـ، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر: بيروت، 1401هـ، (1/458). [↑](#footnote-ref-127)
127. () سليمان، محمد صالح، **مفهوم التفسير بين صلب التفسير وتوابعه**، مؤتمر بناء علم أصول التفسير: فاس-المغرب، بحث منشور، 2015م، (1/117). [↑](#footnote-ref-128)
128. () ينظر: الطبري، **جامع البيان**، (19/11). وابن الجوزي، **زاد المسير**، (6/88). والبيضاوي، ناصر الدين أبوسعيد عبدالله بن عمر ت 685هـ، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، دار الفكر: بيروت، (4/217). [↑](#footnote-ref-129)
129. () مثال ذلك قاعدة: لا يمتن بممنوع، ينظر: السبت، **قواعد التفسير**، (2/415). [↑](#footnote-ref-130)
130. () ينظر: السبت، **قواعد التفسير**، (1/57). [↑](#footnote-ref-131)
131. () ينظر: زمرد، فريدة، **علم أصول التفسير-مصطلحاً ومفهوماً**، مؤتمر بناء علم أصول التفسير: فاس-المغرب، بحث منشور، 2015م، (1/18). [↑](#footnote-ref-132)
132. () الطوفي، الإكسير في علم التفسير، (ص27). [↑](#footnote-ref-133)
133. () الحاج، عبدالرحمن، **تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأًصولي**، بحث منشور في مجلة: إسلامية المعرفة، 2004م، العدد رقم: 37-38. [↑](#footnote-ref-134)
134. () هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي: من كبار العلماء بالمعقولات، رومي الأصل، اشتهر بمصر، ولازمه السيوطي 14 سنة، وعرف بالكافيجي؛ لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، وولي عدة وظائف، منها: مشيخة الخانقاه الشيخونية، وانتهت إليه رياسة الحنفية بمصر، له تصانيف أكثرها رسائل، منها: (مختصر في علم التاريخ)، و(أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة)، و(منازل الأرواح)، و(معراج الطبقات)، و(قرار الوجد في شرح الحمد)، و(نزهة المعرب) في النحو، و(حل الإشكال) في الهندسة. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (6/150). ونويهض، **معجم المفسرين**، (2/535). [↑](#footnote-ref-135)
135. () القطان، مناع بن خليل ت 1402هـ، **مباحث في علوم القرآن**، مكتبة المعارف، ط3، 1421هـ، (ص12). [↑](#footnote-ref-136)
136. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/44). [↑](#footnote-ref-137)
137. () ينظر: العبيد، علي بن سليمان، **تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه**، مكتبة التوبة: الرياض، ط2، 1430هـ، (ص28-29).بتصرف [↑](#footnote-ref-138)
138. () الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد ت 505هـ**، إحياء علوم الدين**، دار المعرفة: بيروت، (1/289). [↑](#footnote-ref-139)
139. () هو أبو بكر ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي مولى بني أمية يعرف بابن أبي الدنيا، حافظ للحديث، مكثر من التصنيف. أدّب الخليفة المعتضد العباسي، في حداثته، ثم أدب ابنه المكتفي. له مصنفات اطلع الذهبي على 20 كتاباً منها، ثم ذكر أسماءها كلها، فبلغت 164 كتابا، منها: (الفرج بعد الشدة)، و(مكارم الأخلاق) و(ذم الملاهي). ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات، (17/281).** والزركلي، **الأعلام**، (4/118). [↑](#footnote-ref-140)
140. () السيوطي، **الإتقان**، (4/479). [↑](#footnote-ref-141)
141. () ابن العربي، أبوبكر محمد بن عبدالله ت 543هـ، **قانون التأويل**، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة، ط1، 1406هـ، (ص540). [↑](#footnote-ref-142)
142. () الزرقاني، **مناهل العرفان**، (ص26). [↑](#footnote-ref-143)
143. () الطيار، مساعد بن سليمان، **أنواع التصانيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم**، دار ابن الجوزي، ط3، 1434هـ، (ص9). [↑](#footnote-ref-144)
144. () هو قول منسوب للمستشرق الألماني فولرز – جامعة لاييزج، ينظر: **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي** **المخطوط**، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت: الأردن، 1989م، (2/954). [↑](#footnote-ref-145)
145. () هو محمَّد بن خلف بن المرزبان بن بسام، أبو بكر المحولي: مؤرخ، مترجم، عالم بالأدب، نسبته إلى (المحوّل) وهي قرية غربي بغداد، كان يسكنها، قال ياقوت: كان أحد التراجمة، ينقل الكتب الفارسية إلى العربية، له أكثر من خمسين منقولاً من كتب الفرس، وله تصانيف، منها: (الحاوي في علوم القرآن)، و(الحماسة)، و(الشعراء)، و(المتيمين)، وله شعر أورد الخطيب البغدادي قصيدة منه، توفي سنة 310هـ. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (6/116). ونويهض، **معجم المفسرين**، (9/285). [↑](#footnote-ref-146)
146. () هو محمد بن علي بن أحمد الأدفوي، أبو بكر: نحوي مفسر. من أهل أدفو بصعيد مصر الأعلى، كان يبيع الخشب في القاهرة، وتوفي بها 748هـ، وأشار ياقوت في معجم البلدان (1/156) إلى أنه استوفى خبره في معجم الأدباء، ولم أجده في الجزء الّذي يقال إنه السابع من ذلك الكتاب. وله (الاستغناء) في علوم القرآن- مئة جزء، رأى منها صاحب الطالع السعيد عشرين مجلداً، ومؤلفات في الأدب. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (6/274). ونويهض، **معجم المفسرين**، (2/578). [↑](#footnote-ref-147)
147. () هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري اليماني البصري، إمام المتكلمين، كان معتزلياً أربعين سنة، ثم رجع عن مذهب الاعتزال وسلك طريقة ابن كلاب، ومال إلى أهل السنة والحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد كما ذكر ذلك في كتبه كالإبانة والموجز. توفي سنة 324هـ. ينظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (11/346). وابن خلكان، **وفيات الأعيان**، (2/135). [↑](#footnote-ref-148)
148. () هو محمد بن حبيب النيسابوري (أبو القاسم) مؤرخ، نسابة، توفي سنة 406هـ، مشارك في بعض العلوم، له تاريخ بغداد، ومن مصنفاته: (التنبيه على فضل علوم القرآن). ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (9/175). [↑](#footnote-ref-149)
149. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/40). [↑](#footnote-ref-150)
150. () مومني، **مفهوم قواعد التفسير**، (1/189). [↑](#footnote-ref-151)
151. () مومني، **مفهوم قواعد التفسير**، (1/189). بتصرف يسير [↑](#footnote-ref-152)
152. () للاستزادة حول هذا الموضوع: ينظر: الشوبري، محمد بن خليفة بن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين المرحومي ت بعد 1082هـ، **رسالة مفيدة في بيان موضوع علم التفسير وتعريفه واستمداده وغايته**، تحقيق: تركي بن سعد الهويمل، مجلة تبيان للدراسات القرآنية: جامعة الإمام محمد بن سعود-الرياض، العدد 15، 1435هـ، (ص173 وما بعد). [↑](#footnote-ref-153)
153. () الزركشي، **البرهان**، (1/13). [↑](#footnote-ref-154)
154. () أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي ت 745هـ، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1422هـ، (1/121). [↑](#footnote-ref-155)
155. () الطوفي، الإكسير في علم التفسير، (ص27). [↑](#footnote-ref-156)
156. () الكافيجي، محي الدين محمد بن سليمان ت 879هـ، **التيسير في قواعد علم التفسير**، تحقيق: مصطفى الذهبي، مكتبة القدسي: القاهرة، ط1، 1419هـ، (ص30). [↑](#footnote-ref-157)
157. () الكافيجي، التيسير في قواعد علم التفسير، (ص21). [↑](#footnote-ref-158)
158. () ينظر: الزرقاني، محمد بن عبدالعظيم ت 1367هـ، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، دار الفكر: لبنان، 1416هـ، ط1، (2/4). [↑](#footnote-ref-159)
159. () سيأتي ذكر بعض من يقرر هذا القول. [↑](#footnote-ref-160)
160. () الزركشي، أبوعبدالله محمد بن بهادر ت 794هـ، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة: بيروت، 1391هـ، (1/15). [↑](#footnote-ref-161)
161. () هو أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي الهندي، أبو عبد العزيز، الملقب شاه وَليُّ الله: فقيه حنفي من المحدّثين، من أهل دهلي بالهند، قال صاحب فهرس الفهارس:(أحيا الله به وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند بعد مواتهما، وعلى كتبه وأسانيده المدار في تلك الديار)، وسماه صاحب اليانع الجنى:(وليّ الله بن عبد الرحيم)، وقيل في وفاته: سنة 1179هـ، من كتبه: (الفوز الكبير في أصول التفسير) ألفه بالفارسية، وتُرجم بعد وفاته إلى العربية والأرديّة ونشر بهما، و(فتح الخبير بما لابد من حفظه في علم التفسير)، و(البدور البازغة) في التصوف والحكمة، تصوف وترجم القرآن إلى الفارسية على شاكلة النظم العربيّ، وسمى كتابه (فتح الرحمن في ترجمة القرآن). ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (1/149). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (7/220). [↑](#footnote-ref-162)
162. () هو محمد بن صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القنوجي، صاحب المصنفات في التفسير والحديث والفقه والأصول. من مؤلفاته: أبجد العلوم. توفي سنة 1307هـ. ينظر: إسماعيل باشا، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**، (2/388). والزركلي، **الأعلام**، (6/167). [↑](#footnote-ref-163)
163. () هو عبد الحميد بن عبد الكريم بن قربان قنبر الأنصاري الفراهي، عالم هندي، ولد في قرية فريهة في أعظم كره سنة 1280هـ، وتوفي في بلدة متهرا سنة 1349هـ، أسس مدرسة الإصلاح التى تعني بتدريس اللغة العربية، وله عدة مصنفات، منها: منظوفة في الإعراب بالأردية (تحفة الاعراب)، والتكميل في أصول التأويل، وديوان شعر. ينظر: الموسوعة الحرة (**ويكيبيديا**). [↑](#footnote-ref-164)
164. () ينظر: زمرد، **علم أصول التفسير- مصطلحاً ومفهوماً**، (1/20). [↑](#footnote-ref-165)
165. () القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد الحلاق ت 1332هـ، **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1418هـ، (1/7). [↑](#footnote-ref-166)
166. () الدهلوي، أحمد بن عبدالرحيم ت 1176هـ، **الفوز الكبير في أصول التفسير**، دار الصحوة: القاهرة، ط2، 1407هـ، (ص15-16). [↑](#footnote-ref-167)
167. () ينظر: الفراهي، حميد الدين الهندي ت 1349هـ، **التكميل في أصول التأويل**، تحقيق: محمد سميع مفتي، بدون عنوان للطبعة ولا تاريخ، (1-14). [↑](#footnote-ref-168)
168. () الفراهي، التكميل في أصول التأويل، (ص2). [↑](#footnote-ref-169)
169. () هكذا العبارة في المطبوع، ولعل الصحيح: أن تُؤسس أصولٌ للتأويل. [↑](#footnote-ref-170)
170. () الفراهي، التكميل في أصول التأويل، (ص12). [↑](#footnote-ref-171)
171. () ابن الأكفاني، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، (ص159). [↑](#footnote-ref-172)
172. () الرومي، فهد بن عبدالرحمن، **بحوث في أصول التفسير**، مكتبة التوبة: الرياض، ط5، 1420هـ، (ص11). [↑](#footnote-ref-173)
173. () الرومي، **بحوث في أصول التفسير**، (ص136-143). [↑](#footnote-ref-174)
174. () قال ابن عثيمين في أسئلة لقاء الباب المفتوح:(ولنا كتيب صغير في قواعد التفسير...) وكتابه المقصود تحت اسم (أصول في التفسير)، ينظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح ت 1421هـ، **لقاء الباب المفتوح**، دروس صوتية مفرغة، المكتبة الشاملة، (118/21). [↑](#footnote-ref-175)
175. () ينظر: الجديع، عبدالله بن يوسف، **المقدمات الأساسية في علوم القرآن**، مركز البحوث الإسلامية: ليدز-بريطانيا، ط1، 1422هـ، (ص392). [↑](#footnote-ref-176)
176. () العك، خالد عبدالرحمن، **أصول التفسير وقواعده**، دار النفائس: بيروت، ط5، 2007م، (ص30-31). [↑](#footnote-ref-177)
177. () ينظر: آل الشيخ، صالح بن عبدالعزيز، **قواعد القواعد**، نسخة إلكترونية مفرغة من محاضرة، قام بتفريغها سالم بن محمد الجزائري، موقع الآجري، (ص5). [↑](#footnote-ref-178)
178. () الحاج، تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأًصولي، العدد رقم: 37-38. [↑](#footnote-ref-179)
179. () زمرد، **علم أصول التفسير**، (1/22). [↑](#footnote-ref-180)
180. () ينظر: الكبيسي، خليل بن إبراهيم، **علم التفسير أصوله وقواعده**، مكتبة الصحابة: الشارقة، ط1، 1427هـ، (ص83، ص152). [↑](#footnote-ref-181)
181. () حبنكة، عبدالرحمن حسن، **قواعد التدبر الأمثل**، دار القلم: دمشق، ط4، 2009م، (ص27). [↑](#footnote-ref-182)
182. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص13). [↑](#footnote-ref-183)
183. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص429). [↑](#footnote-ref-184)
184. () ينظر: الطيار، أنواع التصانيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، (ص14). [↑](#footnote-ref-185)
185. () الإشكال عندهم في إطلاق اصطلاح (أصول التفسير) على مباحث علوم القرآن. [↑](#footnote-ref-186)
186. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص11). [↑](#footnote-ref-187)
187. () الشافعي، **الرسالة**، (ص19). [↑](#footnote-ref-188)
188. () هو علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي: فقيه شافعيّ، مفسر. ولد في طبرستان، وسكن بغداد فدرّس بالنظاميّة، ووعظ، واتهم بمذهب الباطنية فرُجم، وأراد السلطان قتله فحماه المستظهر، وشهد له، من كتبه (أحكام القرآن). ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (4/329). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (7/220). [↑](#footnote-ref-189)
189. () هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السُّبْكِيّ الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن، تقيّ الدين: شيخ الإسلام في عصره، المفسر الحافظ الأصولي النحوي اللغوي المقرئ، أخذ العلم عن ابن الصانع، وأبي حيان، والدمياطي، وسمع منه أبو الحجاج المزي، والذهبي، وصنف نحو مائة وخمسين كتاباً مطولاً ومختصراً، منها: السيف المسلول على من سبَّ الرسول، ومختصر طبقات الفقهاء، توفي رحمه الله بمصر عام (756هـ) على الأرجح. ينظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، (2/176)، والمراغي، **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**، (2/168)، والزركلي، **الأعلام**، (4/302). [↑](#footnote-ref-190)
190. () هو محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي، نسبته إلى (ورغمة) قرية بإفريقيا، أبو عبد الله: إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، مولده ووفاته فيها، وسئل كم تعد فقال مائة وعشر سنين ولم يبلغ أحد من أهل العلم هذا السن غيري، وتوفي سنة 803هـ، وكان له عشرة أولاد سماهم بأسماء الصحابة، ومن كتبه: (المختصر الكبير) في فقه المالكية، و(المختصر الشامل) في التوحيد، و(مختصر الفرائض)، و(المبسوط) في الفقه سبعة مجلدات، قال فيه السخاوي: شديد الغموض، و(الطرق الواضحة في عمل المناصحة)، و(الحدود) في التعاريف الفقهية. ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (12/64). والزركلي، **الأعلام**، (7/43). [↑](#footnote-ref-191)
191. () هو عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي ابن باديس، تولى رئاسة جمعية العلماء المسلمين بالجزائر، من بدء قيامها سنة 1931م إلى وفاته سنة 1940م، ولد في قسنطينة، وأتم دراسته في الزيتونة بتونس، وأصدر مجلة (الشهاب) علمية دينية أدبية، وكان شديد الحملات على الاستعمار، وقاطعه إخوة له كانوا من الموظفين، وقاومه أبوه، وهو مستمر في جهاده، وتوفي بقسنطينة في حياة والده، ومن مصنفاته: (تفسير القرآن الكريم) اشتغل به تدريساً زهاء 14 عاماً، ونشرت نبذ منه ثم جمع تفسيره لآيات من القرآن باسم (مجلس التذكير) ونشر في الجزائر. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (3/289). [↑](#footnote-ref-192)
192. () الكبيسي، علم التفسير أصوله وقواعده، (ص152). [↑](#footnote-ref-193)
193. () ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم ت 728هـ، **مقدمة في أصول التفسير**، دار مكتبة الحياة: بيروت، 1490هـ. [↑](#footnote-ref-194)
194. () **فائدة**: كتاب ابن تيمية المشهور باسم (مقدمة في أصول التفسير) ليس من تسمية المؤلف، ولكن من صنيع المحقق ناشر الرسالة 1355هـ القاضي الحنبلي كما قرر ذلك عدنان زرزور في مقدمة تحقيقه للمقدمة. [↑](#footnote-ref-195)
195. () القرافي، **الفروق مع هوامشه**، (ص11). [↑](#footnote-ref-196)
196. () ينظر: ابن نجيم، زين الدين العابدين بن إبراهيم ت 970هـ، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية: بيروت، (ص166). والزرقا، **شرح القواعد الفقهية**، (ص35). [↑](#footnote-ref-197)
197. () ابن رجب، **القواعد**، (ص3). [↑](#footnote-ref-198)
198. () ينظر: الباحسين، يعقوب بن عبدالوهاب، **القواعد الفقهية**، مكتبة الرشد: الرياض، ط5، 141هـ، (ص114)، بتصرف. [↑](#footnote-ref-199)
199. () تحدث ابن تيمية في مقدمته حول اختلاف السلف، وبين أن غالبه من قبيل التنوع لا التضاد. [↑](#footnote-ref-200)
200. () أصبحت لكل فرقة من الفرق قواعد وتأصيلات خاصة بها، وقد تختلف جزئياً مع غيرهم أو كلياً، وكذا في المذاهب المختلفة، فالتقعيد الفقهي يختلف بين الأحناف وجمهور المذاهب. [↑](#footnote-ref-201)
201. () ينظر: آل الشيخ، **قواعد القواعد**، (ص6-7). [↑](#footnote-ref-202)
202. () ينظر: آل الشيخ، **قواعد القواعد**، (ص6-7). [↑](#footnote-ref-203)
203. () ينظر: ابن رجب، **القواعد**، (ص3). [↑](#footnote-ref-204)
204. () ينظر: الروكي، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، (ص47). والباحسين، القواعد الفقهية، (ص167). [↑](#footnote-ref-205)
205. () للاستزادة ينظر: البورنو، محمد صديق بن أحمد، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، الرسالة: بيروت، ط4، 1416هـ، (ص87). [↑](#footnote-ref-206)
206. () السبت، **قواعد التفسير**، (2/18). [↑](#footnote-ref-207)
207. () الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص167). [↑](#footnote-ref-208)
208. () ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص171). بتصرف [↑](#footnote-ref-209)
209. () يرى الدكتور يعقوب الباحسين –حفظه الله-: أن صياغة القاعدة بصورة موجزة إنما هو من مكملات القاعدة ومحسناتها. ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص187). ويرى الباحث أن هذا ليس بصحيح، فالعلماء المحققون منذ قديم الزمان سلكوا مسلك الاختصار في القواعد والأصول، وقد ذكرنا فيما سبق جملة من هذه المصادر ومن أقوال العلماء فيها، فكيف تكون القاعدة بدون إيجاز وهي جاءت من أجل التسهيل والتيسير والاختصار ؟! ولا نعني بذلك: أن تكون ذات لفظ أو لفظين، بل بقدر ما يستطاع من الإيجاز، فلربما جاء أحدهم بقاعدة يطول ذكرها واستحضارها فأشكل على نفسه وعلى غيره. [↑](#footnote-ref-210)
210. () ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص186)، والزرقا، **شرح القواعد الفقهية**، (ص36 ومابعدها). ومومني، **مفهوم قواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن الكريم**، (1/187). وآل الشيخ، **قواعد القواعد**، (ص5). بتصرف [↑](#footnote-ref-211)
211. () الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص171) [↑](#footnote-ref-212)
212. () ينظر: الروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص63). [↑](#footnote-ref-213)
213. () هذه القاعدة تختلف عن **قاعدة** (الأصل حمل النصوص على عمومها)، فالأولى خاصة بأسباب النزول بخلاف الثانية فهي في الأقوال المتعددة. [↑](#footnote-ref-214)
214. () السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ت 911هـ، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر، 1394هـ، (1/33). [↑](#footnote-ref-215)
215. () ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص171)، والزرقا، **شرح القواعد الفقهية**، (ص36 ومابعدها). ومومني، مفهوم قواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن الكريم، (1/187). بتصرف [↑](#footnote-ref-216)
216. () السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ت 911هـ، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1403هـ، (ص4). [↑](#footnote-ref-217)
217. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/68). [↑](#footnote-ref-218)
218. () العثمان، حمد بن إبراهيم، **التحبير لقواعد التفسير**، بدون ذكر اسم الطبعة، ط2، 1431هـ، (ص162). [↑](#footnote-ref-219)
219. () ينظر: الشافعي، محمد بن إدريس ت 204هـ، **الأم**، دار المعرفة: بيروت، ط2، 1393هـ، (5/169). والنووي، أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري ت 676هـ، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المكتب الإسلامي: بيروت، ط2، 1405هـ، (5/428). والجرجاني، **التعريفات**، (ص45). والباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص174). والروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص49). [↑](#footnote-ref-220)
220. () ينظر: مومني، **مفهوم قواعد التفسير**، (1/187). [↑](#footnote-ref-221)
221. () الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص175). [↑](#footnote-ref-222)
222. () ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص174)، والزرقا، **شرح القواعد الفقهية**، (ص36 ومابعدها). بتصرف [↑](#footnote-ref-223)
223. () الحربي، حسين بن علي، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، دار القاسم: الرياض، ط2، 1429هـ، (1/88). [↑](#footnote-ref-224)
224. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص129). [↑](#footnote-ref-225)
225. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/120). [↑](#footnote-ref-226)
226. () الشاطبي، **الموافقات**، (4/26). [↑](#footnote-ref-227)
227. () ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر ت 751هـ، **إعلام الموقعين**، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل: بيروت، 1973م، (1/332). [↑](#footnote-ref-228)
228. () هذا المثال على أهمية موضوعه إلا أن صاحب كتاب (التحبير في قواعد التفسير) حمد العثمان، لم يتطرق لذكر موضوع هذه القاعدة. [↑](#footnote-ref-229)
229. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص89). [↑](#footnote-ref-230)
230. () الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، (ص242). [↑](#footnote-ref-231)
231. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص99). [↑](#footnote-ref-232)
232. () الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، (ص200). [↑](#footnote-ref-233)
233. () العثمان، التحبير في قواعد التفسير، (ص153). [↑](#footnote-ref-234)
234. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص101). [↑](#footnote-ref-235)
235. () العثمان، التحبير في قواعد التفسير، (ص42). [↑](#footnote-ref-236)
236. () إذا كانت الجملة اسمية فهي ركيكة كما يظهر للقارئ، وأما إذا كانت فعلية فتكون (تُنازعُ القواعدُ المثالَ الواحدَ) ومعناها صحيح، والذي يبدو أنها اسمية. [↑](#footnote-ref-237)
237. () الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، (ص57). [↑](#footnote-ref-238)
238. () الجويني، **البرهان في أصول الفقه**، (1/206). [↑](#footnote-ref-239)
239. () جرِجَ: يقال: جرِجَ الخاتمُ في يدي إذا قلق من سعته، وقد جَرِجَ جَرَجاً: قلق واضطرب. ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، (10/260). وابن منظور، **لسان العرب**، (2/223). [↑](#footnote-ref-240)
240. () عوام، محمد عبدالسلام، **الفكر المنهجي العلمي عند الأصوليين**، المعهد العلمي للفكر الإسلامي: فرجينيا-أمريكا، ط1، 2014م، (ص175). [↑](#footnote-ref-241)
241. () كصياغة بعضهم قاعدة: (**الأمر للوجوب**). [↑](#footnote-ref-242)
242. () مثل قاعدة: (تفسير القرآن بالقرآن). [↑](#footnote-ref-243)
243. () ينظر: الزرقا، **المدخل الفقهي العام**، (ص965).بتصرف [↑](#footnote-ref-244)
244. () ينظر: الروكي، **نظرية التقعيد الفقهية**، (ص68).بتصرف [↑](#footnote-ref-245)
245. () ابن رجب، **القواعد**، (ص3). [↑](#footnote-ref-246)
246. () الزركشي، أبوعبدالله محمد بن بهادر ت 794هـ، **المنثور في القواعد**، تحقيق: تيسير محمود، وزارة الأوقاف: الكويت، ط2، 1405هـ، (1/67). [↑](#footnote-ref-247)
247. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/362). [↑](#footnote-ref-248)
248. () جاء السبت بصياغة مختلفة عن هذه القواعد، وهي: (**قاعدة**: جعل الاسمين لمعنيين أولى من أن يكون لمعنى واحد)، وهذه القاعدة لم تشتهر في قواعد التفسير كما اشتهرت صياغة التأسيس. ينظر: السبت، **قواعد التفسير**، (1/470). [↑](#footnote-ref-249)
249. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص117). [↑](#footnote-ref-250)
250. () الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، (ص473). [↑](#footnote-ref-251)
251. () العثمان، التحبير في قواعد التفسير، (ص163). [↑](#footnote-ref-252)
252. () الزرقا، **شرح القواعد الفقهية**، (ص34) [↑](#footnote-ref-253)
253. () الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، (ص706). [↑](#footnote-ref-254)
254. () العثمان، ا**لتحبير في قواعد التفسير**، (ص148). [↑](#footnote-ref-255)
255. () ينظر: الروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص68). [↑](#footnote-ref-256)
256. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/24). [↑](#footnote-ref-257)
257. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/240). [↑](#footnote-ref-258)
258. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص152). [↑](#footnote-ref-259)
259. () البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، (ص91). [↑](#footnote-ref-260)
260. () ينظر: الشاطبي، **الموافقات**، (3/96). بتصرف [↑](#footnote-ref-261)
261. () ينظر: الروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص45). [↑](#footnote-ref-262)
262. () ابن حزم، أبومحمد علي بن أحمد ت 456هـ، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الحديث: القاهرة، ط1، 1404هـ، (7/393). [↑](#footnote-ref-263)
263. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/188). والطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص99). [↑](#footnote-ref-264)
264. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص153). [↑](#footnote-ref-265)
265. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/166). [↑](#footnote-ref-266)
266. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص99). [↑](#footnote-ref-267)
267. () ينظر: بداية مقدمة ابن تيمية. [↑](#footnote-ref-268)
268. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/224). [↑](#footnote-ref-269)
269. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/248). [↑](#footnote-ref-270)
270. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/262). [↑](#footnote-ref-271)
271. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/271). [↑](#footnote-ref-272)
272. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/53). [↑](#footnote-ref-273)
273. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/64). [↑](#footnote-ref-274)
274. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص105). [↑](#footnote-ref-275)
275. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص115). [↑](#footnote-ref-276)
276. () الطبري، **جامع البيان**، (30/79). [↑](#footnote-ref-277)
277. () هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكان لغوياً علامة، وكان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة، مات في البادية سنة 145هـ، وله (ديوان رجز)، وجاء في الوفيات: لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. ينظر: الصفدي، ا**لوافي بالوفيات**، (14/99). والزركلي، **الأعلام**، (4/86). [↑](#footnote-ref-278)
278. () الفراهيدي، **العين**، (1/75). [↑](#footnote-ref-279)
279. () قطرب، أبوعلي محمد بن المستنير ت 206هـ، **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، تحقيق: حاتم الضامن، الرسالة: بيروت، ط2، 1405هـ، (ص52)، والطبري، **جامع البيان**، (30/79). [↑](#footnote-ref-280)
280. () الفراهيدي، **العين**، (1/74). والطبري، **جامع البيان**، (30/79). [↑](#footnote-ref-281)
281. () قطرب، **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، (ص66). والأزهري، **تهذيب اللغة**، (1/62). [↑](#footnote-ref-282)
282. () للاستزادة ينظر: قطرب، **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، (ص51). والأزهري، **تهذيب اللغة**، (1/62). [↑](#footnote-ref-283)
283. () العثمان، التحبير لقواعد التفسير، (ص79). [↑](#footnote-ref-284)
284. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص146). [↑](#footnote-ref-285)
285. () الجويني، **البرهان في أصول الفقه**، (1/206). [↑](#footnote-ref-286)
286. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/224). [↑](#footnote-ref-287)
287. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/229). [↑](#footnote-ref-288)
288. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/248). [↑](#footnote-ref-289)
289. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/255). [↑](#footnote-ref-290)
290. () هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم: فقيه حنفي، من العلماء، مصري، له تصانيف، منها: (الأشباه والنظائر) في أصول الفقه، و(البحر الرائق في شرح كنز الدقائق) فقه- ثمانية أجزاء، منها سبعة له والثامن تكملة الطوري، و(الرسائل الزينية) 41 رسالة في مسائل فقهية، و(الفتاوى الزينية)، توفي سنة 970هـ. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (5/39). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (4/192). [↑](#footnote-ref-291)
291. () ابن نجيم، **الأشباه والنظائر**، (ص166). [↑](#footnote-ref-292)
292. () الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد ت 505هـ، **المنخول في تعليقات الأصول**، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر: دمشق، ط2، 1400هـ، (1/3). [↑](#footnote-ref-293)
293. () ينظر: الشاطبي، **الموافقات**، (3/298). [↑](#footnote-ref-294)
294. () الزرقا، **شرح القواعد الفقهية**، (ص36-37). [↑](#footnote-ref-295)
295. () يدخل في ذلك الرسائل والأبحاث التي تُناقش من قبل علماء متخصصين؛ للإسهام في تقويمها. [↑](#footnote-ref-296)
296. () ابن تيمية، **الفتاوى**، (19/198). [↑](#footnote-ref-297)
297. () ينظر: الشاطبي، **الموافقات**، (3/289). [↑](#footnote-ref-298)
298. () ينظر: السندي، أبو طاهر عبدالقيوم عبدالغفور، **صفحات من علوم القراءات**، المكتبة الأمدادية، ط1، 1415هـ، (ص44-54)، (ص86). بتصرف [↑](#footnote-ref-299)
299. () ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ت 833هـ، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، (ص18). [↑](#footnote-ref-300)
300. () الروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص69-70). [↑](#footnote-ref-301)
301. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص146). [↑](#footnote-ref-302)
302. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/68). [↑](#footnote-ref-303)
303. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/68). [↑](#footnote-ref-304)
304. () أخرجه أبو داود، **السنن**، حديث رقم: 4918، (7/279). وصححه الأرنؤوط، وحسنه الألباني، **السلسلة الصحيحة**، (2/596). [↑](#footnote-ref-305)
305. () القرافي، **الفروق مع هوامشه**، (1/22). [↑](#footnote-ref-306)
306. () ابن تيمية، **الفتاوى**، (19/203). [↑](#footnote-ref-307)
307. () الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ت 1393هـ، **نثر الورود (شرح مراقي السعود)**، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، (1/276). [↑](#footnote-ref-308)
308. () أحمد، محمد شريف، **نظرية تفسير النصوص المدنية** –دراسة مقارنة بين الفقهين المدني والإسلامي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: بغداد، (ص12). [↑](#footnote-ref-309)
309. () ينظر: نامليتي، حبيب غلام رضا حسين، **أسباب الغموض في النصوص الشرعية والقانونية وطرق بيانه**، رسالة ماجستير في قسم الفقه –الجامعة الأردنية، 2010م، غير منشورة، (ص106-122). بتصرف [↑](#footnote-ref-310)
310. () السبت، **قواعد التفسير**، (ص415). [↑](#footnote-ref-311)
311. () العثمان، **قواعد التفسير**، (ص66). [↑](#footnote-ref-312)
312. () العبيد، تفسير القرآن الكريم –أصوله وضوابطه، (ص130). [↑](#footnote-ref-313)
313. () السبت، **قواعد التفسير**، (2/360). [↑](#footnote-ref-314)
314. () العثمان، **قواعد التفسير**، (ص155). [↑](#footnote-ref-315)
315. () العثمان، التحبير لقواعد التفسير، (ص68). [↑](#footnote-ref-316)
316. () السبت، **قواعد التفسير**، (ص415). [↑](#footnote-ref-317)
317. () السبت، **قواعد التفسير**، (ص73). [↑](#footnote-ref-318)
318. () الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، (ص585). [↑](#footnote-ref-319)
319. () العثمان، التحبير في قواعد التفسير، (ص51). [↑](#footnote-ref-320)
320. () السبت، **قواعد التفسير**، (ص94). [↑](#footnote-ref-321)
321. () السبت، **قواعد التفسير**، (2/234). [↑](#footnote-ref-322)
322. () ينظر: الروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص45). [↑](#footnote-ref-323)
323. () ينظر: الروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص47). [↑](#footnote-ref-324)
324. () الروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص60). [↑](#footnote-ref-325)
325. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (ص74-85). [↑](#footnote-ref-326)
326. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص88). [↑](#footnote-ref-327)
327. () ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص106). [↑](#footnote-ref-328)
328. ()السبكي، **الأشباه والنظائر**، (1/21). [↑](#footnote-ref-329)
329. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/191). [↑](#footnote-ref-330)
330. () الزرقا، **المدخل الفقهي العام**، (1/329-330). [↑](#footnote-ref-331)
331. () القرافي، **الفروق مع هوامشه**، (1/22). [↑](#footnote-ref-332)
332. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/217-255). [↑](#footnote-ref-333)
333. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/295). [↑](#footnote-ref-334)
334. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/295). [↑](#footnote-ref-335)
335. () العثمان، التحبير لقواعد التفسير، (ص89). [↑](#footnote-ref-336)
336. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص206). [↑](#footnote-ref-337)
337. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص208). [↑](#footnote-ref-338)
338. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص215). [↑](#footnote-ref-339)
339. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص237). [↑](#footnote-ref-340)
340. () العثمان، التحبير لقواعد التفسير، (ص7). [↑](#footnote-ref-341)
341. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص92). [↑](#footnote-ref-342)
342. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص87-88). [↑](#footnote-ref-343)
343. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/258). [↑](#footnote-ref-344)
344. () ينظر: المرداوي، علاء الدين أبوالحسن علي بن سليمان الحنبلي ت 885هـ، **التحبير شرح التحرير**، تحقيق: عبدالرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد: الرياض، ط1، 1421هـ، (8/4217). [↑](#footnote-ref-345)
345. () الدهش، عبدالرحمن بن صالح، **الأقوال الشاذة في التفسير**، أطروحة دكتوراة منشورة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة اصدارات مجلة الحكمة: بريطانيا، ط1، 1425هـ، (ص24). [↑](#footnote-ref-346)
346. () ينظر: الطيار: **فصول في أصول التفسير**، (ص114). [↑](#footnote-ref-347)
347. () ابن حزم، أبومحمد علي بن أحمد ت 456هـ، **المحلى**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، (9/336). [↑](#footnote-ref-348)
348. () ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ت 751هـ، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، الرسالة: بيروت، ط14، 1407هـ، (5/234). [↑](#footnote-ref-349)
349. () ابن تيمية، **الفتاوى**، (20/10). [↑](#footnote-ref-350)
350. () ينظر: العبدلي، عبدالله علي محمد، **موقف العلماء من التعلق بالأقوال الشاذة في التفسير**، مقالة منشورة في موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية، تاريخ النشر: 10 صفر 1436هـ. [↑](#footnote-ref-351)
351. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/92). [↑](#footnote-ref-352)
352. () الرومي، تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، (ص180). [↑](#footnote-ref-353)
353. () العثمان، **قواعد التفسير**، (ص124). [↑](#footnote-ref-354)
354. () سبق الحديث عن هذه القاعدة من جهة أخرى وهي: في الاستقراء الناقص. [↑](#footnote-ref-355)
355. () كالرومي والطيار وغيرهم. [↑](#footnote-ref-356)
356. () الزركشي، أبوعبدالله محمد بن بهادر ت 794هـ، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق:محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية:بيروت، ط1، 1421هـ، (1/378). [↑](#footnote-ref-357)
357. () ابن الجزري، الحافظ أبوالخير محمد بن محمد الدمشقيي ت 852هـ، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي الضباع، دار الكتب العلمية: بيروت، (1/13). [↑](#footnote-ref-358)
358. () السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (1/203). [↑](#footnote-ref-359)
359. () ابن عاشور، محمد الطاهر ت 1284هـ، **التحرير والتنوير**، دار سحنون: تونس، 1997م، (1/53). [↑](#footnote-ref-360)
360. () الزرقاني، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، (1/295). [↑](#footnote-ref-361)
361. () ينظر: الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (1/378). [↑](#footnote-ref-362)
362. () هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء: عالم بالقراءات، من فضلاء النقشبنديين، ولد ونشأ بدمياط، وأخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن، وأقام بدمياط، وتوفي بالمدينة حاجاً، ودفن في البقيع، من كتبه: (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر)، و(اختصار السيرة الحلبية) في الأزهرية، و(حاشية على شرح المحلى على الورقات لإمام الحرمين). ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (1/240). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (2/71). [↑](#footnote-ref-363)
363. () الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالغني ت 1117هـ، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية: لبنان، ط1، 1419هـ، (ص9). [↑](#footnote-ref-364)
364. () ينظر: السندي: **صفحات في علوم القراءات**، (ص86-87). [↑](#footnote-ref-365)
365. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص98). [↑](#footnote-ref-366)
366. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/202). [↑](#footnote-ref-367)
367. () حماد، **علم أصول التفسير**، (ص150). [↑](#footnote-ref-368)
368. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/68). [↑](#footnote-ref-369)
369. () الكبيسي، **علم التفسير-أصوله وقواعده**، (ص155،ص256). [↑](#footnote-ref-370)
370. () للاستزادة ينظر كتاب: **دلالة الألفاظ**، إبراهيم أنيس. [↑](#footnote-ref-371)
371. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (الكتاب كاملاً). [↑](#footnote-ref-372)
372. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص87). [↑](#footnote-ref-373)
373. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص98). [↑](#footnote-ref-374)
374. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص87). [↑](#footnote-ref-375)
375. () الرومي، **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، (ص136-ص137). [↑](#footnote-ref-376)
376. () الرومي، **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، (ص142). [↑](#footnote-ref-377)
377. () العبيد، **تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه**، (ص126-ص140). [↑](#footnote-ref-378)
378. () الباحث يقترح إيراد قواعد تفسيرية خاصة بالحقائق العلمية وفق منهجية مؤصلة وثابتة وتسمى بـ(قواعد عقلية). [↑](#footnote-ref-379)
379. () سما كتابه (الإكسير في علم التفسير)، وفي محتوى الكتاب اسماه (الإكسير في قواعد علم التفسير) ولم يقف الباحث على سبب عدم تسمية عنوان الكتاب بما في المضمون. [↑](#footnote-ref-380)
380. () التيسير في قواعد التفسير. [↑](#footnote-ref-381)
381. () السعدي، عبدالرحمن بن ناصر ت 1376هـ، **القواعد الحسان لتفسير القرآن**، دار البصيرة: الإسكندرية، (ص105). [↑](#footnote-ref-382)
382. () مثل كتاب: **القواعد الحسان في أسرار الطاعة والاستعداد**، لرمضان، رضا أحمد صمدي. [↑](#footnote-ref-383)
383. () كالطيار في بعض آرائه، والباحثة عبير النعيم –كما سيأتي- والسبت في لقاء مسجل بعنوان (قصة رسالة قواعد التفسير) على اليوتيوب، بتاريخ 21/10/1431هـ. [↑](#footnote-ref-384)
384. () للاستزادة ينظر: ملتقى أهل التفسير تحت موضوع (**مدارسة حول قواعد التفسير وقواعد الترجيح**)، مشاركة المثنى عبدالفتاح، بتاريخ 21/2/2011م. [↑](#footnote-ref-385)
385. () ابن جزي، محمد بن أحمد الغرناطي الكلبي ت 741هـ، **التسهيل لعلوم التنزيل**، دار الكتاب العربي: لبنان، ط4، 1403هـ، (1/9). [↑](#footnote-ref-386)
386. () النعيم، عبير بنت عبدالله، **قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور**، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود: الرياض، (1/123). [↑](#footnote-ref-387)
387. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص87). [↑](#footnote-ref-388)
388. () الطيار، مساعد بن سليمان، **التحرير في أصول التفسير**، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الشاطبي: جدة، ط1، 1435هـ، (ص291 ومابعدها). [↑](#footnote-ref-389)
389. () الرومي، فهد بن عبدالرحمن، **أصول التفسير ومناهجه**، لا توجد اسم الطبعة، ط2، 1436هـ، ص(160). [↑](#footnote-ref-390)
390. () العبيد، تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، (ص125). [↑](#footnote-ref-391)
391. () ال الشيخ، صالح بن عبدالعزيز، **لقاءات وجلسات**، مكتبة دار الحجاز – ومكتبة ابن باز: السعودية، 1435هـ، (2/41). [↑](#footnote-ref-392)
392. () هو أبوعبدالله شمس الدين محمد بن خليفة ابن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين المرحومي الشوبري الشافعي، والشوبري نسبة إلى قرية في مصر بالمنوفية، وروى وحدّث وأفتى بالأزهر، ومن مصنفاته: (رسالة في بيان أقسام الحديث)، و(رسالة في معنى الحديث)، وتاريخ وفاته ليس معروفاً، فقيل أنه كان حياً سنة 1082هـ. ينظر: تركي الهويمل، مقدمة تحقيق: **رسالة مفيدة في بيان موضوع علم التفسير للشوبري**. [↑](#footnote-ref-393)
393. () الشوبري، **رسالة مفيدة في بيان موضوع علم التفسير وتعريفه واستمداده وغايته**، (ص198). [↑](#footnote-ref-394)
394. () كما أسماها بعض المفسرين (قرائن الترجيح)، وابن جزي في مقدمته اسماها (وجوه الترجيح). [↑](#footnote-ref-395)
395. () السعدي، ا**لقواعد الحسان**، (1/31). [↑](#footnote-ref-396)
396. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص5). [↑](#footnote-ref-397)
397. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص6). [↑](#footnote-ref-398)
398. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص9). [↑](#footnote-ref-399)
399. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص11). [↑](#footnote-ref-400)
400. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص14). [↑](#footnote-ref-401)
401. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص16). [↑](#footnote-ref-402)
402. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص31). [↑](#footnote-ref-403)
403. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص43). [↑](#footnote-ref-404)
404. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص49). [↑](#footnote-ref-405)
405. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص50). [↑](#footnote-ref-406)
406. () السعدي، ا**لقواعد الحسان**، (ص99). [↑](#footnote-ref-407)
407. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص131). [↑](#footnote-ref-408)
408. () من مؤلفات السعدي الأصولية: 1-رسالة لطيفة جامعة في أصول الفقه المهمة. 2-منظومة القواعد الفقهية. [↑](#footnote-ref-409)
409. () الكبيسي، **علم التفسير أصوله وقواعده**، (ص154 وما بعد). [↑](#footnote-ref-410)
410. () كحال أبي حيان في تفسيره: البحر المحيط. [↑](#footnote-ref-411)
411. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص203). [↑](#footnote-ref-412)
412. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص10). [↑](#footnote-ref-413)
413. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص10). [↑](#footnote-ref-414)
414. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص13). [↑](#footnote-ref-415)
415. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص27). [↑](#footnote-ref-416)
416. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص185). [↑](#footnote-ref-417)
417. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص317). [↑](#footnote-ref-418)
418. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص429). [↑](#footnote-ref-419)
419. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص435). [↑](#footnote-ref-420)
420. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص133). [↑](#footnote-ref-421)
421. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص203). [↑](#footnote-ref-422)
422. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص151). [↑](#footnote-ref-423)
423. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص203). [↑](#footnote-ref-424)
424. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص225). [↑](#footnote-ref-425)
425. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص307). [↑](#footnote-ref-426)
426. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص665). [↑](#footnote-ref-427)
427. () حبنكة، **قواعد التدبر الأمثل**، (ص657). [↑](#footnote-ref-428)
428. () في كتابه أصول في التفسير. [↑](#footnote-ref-429)
429. () العك، **أصول التفسير وقواعده**، (ص30). [↑](#footnote-ref-430)
430. () العثمان، التحبير لقواعد التفسير، (ص39). [↑](#footnote-ref-431)
431. () العثمان، التحبير لقواعد التفسير، (ص81). [↑](#footnote-ref-432)
432. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص130). [↑](#footnote-ref-433)
433. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص152). [↑](#footnote-ref-434)
434. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص153). [↑](#footnote-ref-435)
435. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص163). [↑](#footnote-ref-436)
436. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص168). [↑](#footnote-ref-437)
437. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص177). [↑](#footnote-ref-438)
438. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص191). [↑](#footnote-ref-439)
439. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص206). [↑](#footnote-ref-440)
440. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص99). [↑](#footnote-ref-441)
441. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص99). [↑](#footnote-ref-442)
442. () الجويني، أبوالمعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف 478هـ، **التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبدالله النبيالي وبشير العمري، دار البشائر الإسلامية: بيروت، 1417هـ، (2/154). [↑](#footnote-ref-443)
443. () على سبيل المثال، ولإثبات صحة الادعاء، ينظر في قواعد كتاب (التحبير لقواعد التفسير) إجمالاً. [↑](#footnote-ref-444)
444. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص41). [↑](#footnote-ref-445)
445. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص91). [↑](#footnote-ref-446)
446. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص128). [↑](#footnote-ref-447)
447. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص159). [↑](#footnote-ref-448)
448. () قواعد التناسب بحاجة إلى تأصيلات علمية؛ حتى يتم إخراج قواعد تفسيرية منها؛ ذلكم أن موضوعها مما قد يحتاجه المفسر في عمليته التفسيرية لاسيما في مواطن الترجيح، كترجيح قول يتناسب مع السورة وسياقها، وإن كان موضوع التناسب قد يتشابك ويتداخل مع قواعد السياق إلى حد ما، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة منها في تقرير بعض القواعد أو معالجتها، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-449)
449. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص160). [↑](#footnote-ref-450)
450. () العثمان، ا**لتحبير لقواعد التفسير**، (ص162). [↑](#footnote-ref-451)
451. () الحربي، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، (1/343). [↑](#footnote-ref-452)
452. () الحربي، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، (1/258). [↑](#footnote-ref-453)
453. () الحربي، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، (1/281). [↑](#footnote-ref-454)
454. () الحربي، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، (1/295). [↑](#footnote-ref-455)
455. () الحربي، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، (1/295). [↑](#footnote-ref-456)
456. () ينظر: المرداوي، **التحبير شرح التحرير**، (8/4217). [↑](#footnote-ref-457)
457. () السبكي، تاج الدين أبوالنصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي ت 771هـ، **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: على معوض وعادل عبدالموجود، عالم الكتب: بيروت، 1419هـ، ط1، (2/149). [↑](#footnote-ref-458)
458. () للاستزادة ينظر: المطرفي، عويد بن عيَّاد، **آيات عتاب المصطفى -صلى الله عليه وسلم- في ضوء العصمة والاجتهاد**، الناشر: جامعة الملك عبدالعزيز: مكة المكرمة، ط3، 1426هـ. [↑](#footnote-ref-459)
459. () هكذا في المطبوع، والصواب (صارتا). [↑](#footnote-ref-460)
460. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص128). [↑](#footnote-ref-461)
461. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص129). [↑](#footnote-ref-462)
462. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص129). [↑](#footnote-ref-463)
463. () العبيد، **تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه**، (ص127). [↑](#footnote-ref-464)
464. () ابن منظور، **لسان العرب**، (13/336). [↑](#footnote-ref-465)
465. () الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (2/485). [↑](#footnote-ref-466)
466. () ينظر: الكفوي، **الكليات**، (ص734). [↑](#footnote-ref-467)
467. () ينظر: الجرجاني، **التعريفات**، (ص223). [↑](#footnote-ref-468)
468. () البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، **قواعد الفقه**، الصدف ببلشرز: كراتشي، 1407هـ، ط1، (ص428). [↑](#footnote-ref-469)
469. () ينظر: **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (4/302). [↑](#footnote-ref-470)
470. () زيلعي، محمد بن زيلعي عبده هندي، **القرائن وأثرها في التفسير**، دار كنوز أشبيليا، 1431هـ، ط1، (ص32). [↑](#footnote-ref-471)
471. () عدد من العلماء والفقهاء، **مجلة الأحكام العدلية**، تحقيق: نجيب هواويني، مادة رقم: 1741، الناشر: آرام باغ: كراتشي، (1/353). [↑](#footnote-ref-472)
472. () للاستزادة: الزركشي، ا**لبرهان في علوم القرآن**، 1/46). والسيوطي، ا**لإتقان في علوم القرآن**، (3/290). [↑](#footnote-ref-473)
473. () أبوالسعود، محمد بن محمد العمادي ت 951هـ، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، تحقيق: دار إحياء التراث العربي: بيروت، (7/267). [↑](#footnote-ref-474)
474. () للاستزادة ينظر كل من: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (2/215). والمبارك، محمد بن عبدالعزيز، **القرائن عند الأصوليين**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، أطروحة دكتوراة، 1426هـ. [↑](#footnote-ref-475)
475. () ابن عاشور، ا**لتحرير والتنوير**، (11/205). [↑](#footnote-ref-476)
476. () الحربي، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، (2/153). [↑](#footnote-ref-477)
477. () ينظر: الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص98-121). [↑](#footnote-ref-478)
478. () الشاطبي، **الموافقات**، (2/83-84). [↑](#footnote-ref-479)
479. () ينظر: **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (30/332). [↑](#footnote-ref-480)
480. () ينظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح ت 1421هـ، **تفسير جزء عم**، إعداد وتخريج: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا: الرياض، ط2، 1423هـ، (ص157). [↑](#footnote-ref-481)
481. () ينظر: الألوسي، أبوالفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي ت 1270هـ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (9/58). [↑](#footnote-ref-482)
482. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص118). [↑](#footnote-ref-483)
483. () ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (11/205). [↑](#footnote-ref-484)
484. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/232). [↑](#footnote-ref-485)
485. () ينظر: ابن نجيم، **الأشباه والنظائر**، (ص166). والكفوي، **الكليات**، (ص728). [↑](#footnote-ref-486)
486. () الكبيسي، **علم التفسير-أصوله وقواعده**، (ص152). [↑](#footnote-ref-487)
487. () ينظر: السبكي، **الأشباه والنظائر**، (1/11). والبورنو، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، (ص28-29). [↑](#footnote-ref-488)
488. () ينظر: السبكي، **الأشباه والنظائر**، (1/93). [↑](#footnote-ref-489)
489. () وفقاً لبيانه وتطبيقاته. [↑](#footnote-ref-490)
490. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/63). [↑](#footnote-ref-491)
491. () ابن رجب، **القواعد**، (ص3). [↑](#footnote-ref-492)
492. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/32). [↑](#footnote-ref-493)
493. () ينظر: السبت، **قواعد التفسير**، (1/44). [↑](#footnote-ref-494)
494. () الرومي، **أصول** **التفسير ومناهجه**، (ص161). والسبت، **قواعد التفسير**، (1/209). [↑](#footnote-ref-495)
495. () البخاري، محمد بن إسماعيل ت 256هـ، **الجامع الصحيح**، تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير: بيروت، ط3، 1407هـ، حديث رقم: 3246، (3/1262). [↑](#footnote-ref-496)
496. () منها: المطيري محسن بن حامد، **تفسير القرآن بالقرآن-تأصيل وتقويم**، دار التدمرية: الرياض، ط1، 1432هـ, وقجوي، محمد، **تفسير القرآن بالقرآن-دراسة تاريخية نظرية**، طبعة الرابطة المحمدية للعلماء: المغرب، ط1، 1436هـ. [↑](#footnote-ref-497)
497. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/76). [↑](#footnote-ref-498)
498. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/82). [↑](#footnote-ref-499)
499. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص227). [↑](#footnote-ref-500)
500. () ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (1/135). [↑](#footnote-ref-501)
501. () القطان، **مباحث في علوم القرآن**، (ص91). [↑](#footnote-ref-502)
502. () وقد قرر -رحمه الله- أن القول بالتعدد إذا تعذر فاللجوء يكون إلى الترجيح فقط، وأما القول بتكرار النزول عنده فقد قال فيه بعد عرض موضوع تكرار النزول:(وفي هذا القسم الأخير مقال، وفي النفس منه شيء)، المصدر السابق. [↑](#footnote-ref-503)
503. () وهو من أفضل من تحدث عن موضوع تكرار النزول وتعدد الأسباب، حيث إنه قام بعرض الآيات التي قيل عنها بتكرار النزول، وعرض أسبابها، وناقشها مناقشة علمية هادئة، وبين فيها الصحيح من الضعيف، حتى زال التعارض عنها، وخلص إلى عدم صحة القول بتكرار النزول. ينظر: عباس، فضل حسن، **إتقان البرهان في علوم القرآن**، دار النفائس: عمّان، (1/301). [↑](#footnote-ref-504)
504. () بحث قيم بعنوان: (تحقيق مسألة تكرر النزول)، منشور في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، (1/24). [↑](#footnote-ref-505)
505. () ابن حجر، **العجاب في بيان الأسباب**، (1/108). [↑](#footnote-ref-506)
506. () السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن** ، (1/97). [↑](#footnote-ref-507)
507. () ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (1/49). [↑](#footnote-ref-508)
508. () أجاد أحد الباحثين في دراسة موضوع تكرار النزول، وخلص إلى ضعف القول بتكرار النزول، وعدم حجية القول به، وذلك في كتابه الموسوم بـ (**نزول القرآن الكريم**) للدكتور/ محمد الشايع، طبعة مركز تفسير: الرياض: ط1، 1418هـ، (ص80-113). [↑](#footnote-ref-509)
509. () ينظر: الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص114). [↑](#footnote-ref-510)
510. () الطبري، **جامع البيان**، (15/194). [↑](#footnote-ref-511)
511. () الطبري، **جامع البيان**، (15/113). [↑](#footnote-ref-512)
512. () الطبري، **جامع البيان**، (2/293). [↑](#footnote-ref-513)
513. () الطبري، **جامع البيان**، (2/291 -293). [↑](#footnote-ref-514)
514. () الطبري، **جامع البيان**، (2/285 -288). [↑](#footnote-ref-515)
515. () الطبري، **جامع البيان**، (26/182). [↑](#footnote-ref-516)
516. () ينظر: ساعي، محمد نعيم، **موسوعة مسائل الجمهور في الفقه الإسلامي**، دار السلام: مصر، ط2، 1428هـ، (1/7، وما بعد) [↑](#footnote-ref-517)
517. () ينظر: الشافعي، **الرسالة**، (ص470). [↑](#footnote-ref-518)
518. () الجويني، **التلخيص في أصول الفقه**، (3/115). [↑](#footnote-ref-519)
519. () الجويني، **التلخيص في أصول الفقه**، (3/113). [↑](#footnote-ref-520)
520. () الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ت 1393هـ، **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**، مكتبة ابن تيمية: القاهرة، ط1، 1417هـ، (ص78). [↑](#footnote-ref-521)
521. () الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد ت 505هـ، **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد عبدالشافي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1413هـ، (ص147). [↑](#footnote-ref-522)
522. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/258). [↑](#footnote-ref-523)
523. () هذه القاعدة تم مناقشتها والوقوف على ألفاظها من جهة أصولية ، وهنا تم مناقشتها من جهة مخالفتها لعلوم القرآن. [↑](#footnote-ref-524)
524. () ينظر: أبوشامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل الدمشقيي ت 665هـ، **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر: بيروت، 1395هـ، (ص179، 181). وابن المطرز، أبوالفتح ناصر الدين بن عبدالسيد ت 610هـ، **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق: محمود فاخوري وعبدالحميد فاخوري، مكتبة أسامة بن زيد: حلب، 1979م، ط1، (1/435). والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ت 911هـ، **معجم مقاليد العلوم**، تحقيق: محمد عبادة، مكتبة الآداب: القاهرة، ط1، 1424هـ، (ص43). [↑](#footnote-ref-525)
525. () ينظر: ابن الجوزي، **زاد المسير**، (8/88). [↑](#footnote-ref-526)
526. () ينظر: ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ت 751هـ، **الفروسية**، تحقيق: مشهور حسن، دار الأندلس: حائل-السعودية، ط1، 1414هـ، (ص300). [↑](#footnote-ref-527)
527. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/243). [↑](#footnote-ref-528)
528. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/152). [↑](#footnote-ref-529)
529. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/225). [↑](#footnote-ref-530)
530. () ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي ت 972هـ، **شرح الكوكب المنير(مختصر التحرير)**، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، جامعة أم القرى-معهد البحوث العلمية: مكة، ط2، 1413هـ، (2/267). [↑](#footnote-ref-531)
531. () هو أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري، متكلم وأصولي، أحد أئمة المعتزلة، ولد في البصرة وسكن بغداد، ودرس بها إلى حين وفاته بها في 5 ربيع الآخر سنة 436هـ وقد شاخ، كان فصيحاً متفنناً حلو العبارة بليغاً، قال عنه الخطيب البغدادي: (له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته)، ومن كتبه: (المعتمد في أصول الفقه)، و(تصفح الأدلة)، و(غرر الأدلة)، و(شرح الأصول الخمسة) كلها في الأصول، و(الإمامة)، و(شرح أسماء الطبيعي). ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (4/93). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (11/20). [↑](#footnote-ref-532)
532. () البصري، أبوالحسين محمد بن علي بن الطيب المعتزلي ت 436هـ، **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1403، (2/44). [↑](#footnote-ref-533)
533. () الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ت 606هـ، **المحصول في علم الأصول**، تحقيق: طه العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود: الرياض، ط1، 1400هـ، (4/201). [↑](#footnote-ref-534)
534. () هو علي بن محمد بن عبد الرحمن، أبو الحسن البغدادي الآمدي، فقيه حنبلي، بغدادي الأصل والمولد، نزل ثغر " آمد " بديار بكر سنة 450هـ وتوفي به، وإليه نسبته، ومن مصنفاته: (عمدة الحاضر وكفاية المسافر) في الفقه نحو أربع مجلدات، وتوفي بدمشق في 3 صفر، ودفن بجبل قاسيون. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (4/328). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (7/155). [↑](#footnote-ref-535)
535. () الآمدي، أبوالحسن علي بن محمد ت 631هـ، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1404هـ، (1/329، وما بعد). [↑](#footnote-ref-536)
536. () السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، (2/229). [↑](#footnote-ref-537)
537. () الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/88). [↑](#footnote-ref-538)
538. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/295). [↑](#footnote-ref-539)
539. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/295). [↑](#footnote-ref-540)
540. () ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (1/211). والرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ت 606هـ، **التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)**، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1421هـ، (3/7). [↑](#footnote-ref-541)
541. () ينظر: ابن العربي، **الجامع لأحكام القرآن**، (3/576). وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (1/438). [↑](#footnote-ref-542)
542. () ينظر: عبدالغفار، محمد حسن، **القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه**، دروس صوتية مفرغة، المكتبة الشاملة، (2/3). والشلهوب، عبير بنت خالد، ا**لفقه والشريعة**، بدون بيانات، طبعة المكتبة الشاملة، (ص2). والحازمي، أحمد بن عمر، **شرح قواعد الأصول ومعاقد الفصول**، دروس صوتية مفرغة، طبعة المكتبة الشاملة، (2/6). والحازمي، أحمد بن عمر، **شرح مختصر التحرير للفتوحي**، المكتبة الشاملة، (19/3). والجديع، عبدالله بن يوسف، **تيسير علم أصول الفقه**، مؤسسة الريان: بيروت، ط1، 1418هـ، (ص14). والبورنو، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، (1/21). [↑](#footnote-ref-543)
543. () ينظر: البورنو، الوجيز في قواعد الفقه الكلية، (1/30). والجديع، تيسير علم أصول الفقه، (ص14). [↑](#footnote-ref-544)
544. () المريني، الجيلالي، **أمهات** **قواعد التفسير وفروعها**، مطبعة آنفو برانت فاس، ط1، 1432هـ، (ص12). نقلاً عن: مومني، هشام، **مفهوم قواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن الكريم**، بحث منشور، مؤتمر بناء علم أصول التفسير: فاس، 1436هـ، (1/180). [↑](#footnote-ref-545)
545. () ينظر: السبكي، **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، (1/482). والطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (1/254). والسبكي، علي بن عبدالكافي ت 756هـ، **الإبهاج في شرح المنهاج**، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1404هـ، (1/49). والزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (1/91). والجرجاني، **التعريفات**، (ص291). والكفوي، **الكليات**، (ص381). وزارة الأوقاف الكويتية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (1/199). [↑](#footnote-ref-546)
546. () ينظر: البصري، **المعتمد**، (2/344). [↑](#footnote-ref-547)
547. () عليان، رشدي، **الإجماع في الشريعة الإسلامية**، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة العاشرة، العدد الأول، جمادى الآخرة 1397هـ، (1/65). [↑](#footnote-ref-548)
548. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/7). [↑](#footnote-ref-549)
549. () ابن عبدالبر، أبوعمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي 463هـ، **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، تحقيق: سالم عطا ومحمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2000م، (6/238). والقرافي، **الفروق**، (4/206). والسبكي، **الأشباه والنظائر**، (1/55). والشاطبي، **الموافقات**، (4/145). والزركشي، **المنثور في القواعد**، (2/317). [↑](#footnote-ref-550)
550. () ينظر: الزرقاني، **مناهل العرفان**، (2/127). [↑](#footnote-ref-551)
551. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/40). [↑](#footnote-ref-552)
552. () الرومي، **أصول التفسير ومناهجه**، (ص160). [↑](#footnote-ref-553)
553. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص87). [↑](#footnote-ref-554)
554. () كالطيار والحربي والعثمان. [↑](#footnote-ref-555)
555. () للاستزادة ينظر: ابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي التونسي المالكي ت 808هـ، ا**لمختصر في المنطق**، تحقيق: سعد غراب، الجامعة التونسية: تونس، (ص28). [↑](#footnote-ref-556)
556. () ينظر: الكفوي، **الكليات**، (ص106). بتصرف [↑](#footnote-ref-557)
557. () ينظر: الحفناوي، محمد إبراهيم، **دراسات أصولية في القرآن الكريم**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: القاهرة، 1422هـ، (ص125). بتصرف [↑](#footnote-ref-558)
558. () ينظر: القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس ت 684هـ، **الذخيرة**، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب: بيروت، 1994م، (1/151). وابن تيمية، **الفتاوى**، (31/167). وابن القيم، **زاد المعاد**، (5/131). والسبكي، **الإبهاج**، (2/267). والزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (4/187). وابن مفلح، إبراهيم محمد الحنبلي ت 884هـ، **المبدع في شرح المقنع**، المكتب الإسلامي: بيروت، 1400هـ، (1/61). والمرداوي، **التحبير شرح التحرير**، (8/3789). وابن النجار، **شرح الكوكب المنير**، (4/419). والبهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، (1/45). [↑](#footnote-ref-559)
559. () ينظر: النملة، عبدالكريم بن علي، **الجامع لمذاهب أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح**، مكتبة الرشد: الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ، (ص396). [↑](#footnote-ref-560)
560. () الخوارزمي، أبوعبدالله محمد بن أحمد ت 387هـ، **مفاتيح العلوم**، دار الكتب العلمية: بيروت، (ص91). [↑](#footnote-ref-561)
561. () ابن سينا، **المنطق**، (1/404). [↑](#footnote-ref-562)
562. () ابن تيمية، **الفتاوى**، (9/196). [↑](#footnote-ref-563)
563. () الجرجاني، **التعريفات**، (ص37). والسيوطي، **معجم مقاليد العلوم**، (ص126). والمناوي، **التعاريف**، (ص60). [↑](#footnote-ref-564)
564. () الكفوي، **الكليات**، (ص106). [↑](#footnote-ref-565)
565. () ومن هؤلاء: البابرتي، **العناية شرح الهداية**، (5/206). [↑](#footnote-ref-566)
566. () الطبري، **جامع البيان**، (5/181). والجصاص، أحمد بن علي ت 370هـ، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، 1405هـ، (3/183). [↑](#footnote-ref-567)
567. () السمعاني، **قواطع الأدلة في الأصول**، (2/92). [↑](#footnote-ref-568)
568. () ابن القيم، **مفتاح دار السعادة**، (2/103). [↑](#footnote-ref-569)
569. () الجرجاني، **التعريفات**، (ص38). [↑](#footnote-ref-570)
570. () الشوكاني، محمد بن علي ت 1250هـ، **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر: بيروت، ط1، 1412هـ، (ص342). [↑](#footnote-ref-571)
571. () هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، أبو خالد، وأبو الوليد القرشي، الأموي، المكي، وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة، حدث عن: عطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، وأخذ عن: مجاهد، وزيد بن أسلم، والزهري، وخلق كثير، وحدث عنه: ثور بن يزيد، والأوزاعي، ووكيع، والوليد بن مسلم، وأمم سواهم. وتوفي سنة 150هـ. ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (6/325)، والزركلي، ا**لأعلام**، (4/160). [↑](#footnote-ref-572)
572. () الطبري، **جامع البيان**، (5/182). [↑](#footnote-ref-573)
573. () ينظر: الطحاوي**، شرح مشكل الآثار**، (15/316). [↑](#footnote-ref-574)
574. () الجصاص، **أحكام القرآن**، (3/183). [↑](#footnote-ref-575)
575. () الشاطبي، **الموافقات**، (1/9). [↑](#footnote-ref-576)
576. () ينظر: ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ت 808هـ، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: دار القلم: بيروت، ط5، 1984م، (ص557). والصالح، **مباحث علوم القرآن**، (ص116). والروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص69). [↑](#footnote-ref-577)
577. () ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (1/283)، بتصرف. والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (4/483). بتصرف. الذهبي، محمد السيد حسين ت 1398هـ، **التفسير والمفسرون**، مكتبة وهبة: القاهرة، (1/197). بتصرف. والطيار، مساعد بن سليمان، **مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر**، ابن الجوزي: السعودية، ط2، 1427هـ، (ص199). والعلاء، عادل بن محمد، **مصابيح الدرر في تناسب آيات القرآن الكريم والسور**، الجامعة الإسلامية: المدينة النبوية، العدد 129، 1437هـ، (ص72-73). وجامعة المدينة العالمية، **أصول البحث الأدبي ومصادره**، (ص237). والشنطي، محمد صالح، **فن التحرير العربي**، دار الأندلس: حائل، ط5، 1422هـ، (ص285). [↑](#footnote-ref-578)
578. () ينظر: الطيار، **مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر**، (ص199). [↑](#footnote-ref-579)
579. () دراز، محمد بن عبدالله ت 1377هـ، **النبأ العظيم،** دار القلم، 1426هـ، (ص210). [↑](#footnote-ref-580)
580. () ربيع، محمد محمود، **مناهج العلوم السياسية**، مكتبة الفلاح: الكويت، ط2، 1407، (ص254). [↑](#footnote-ref-581)
581. () جاءت (من)، ولعل الأولى أن تكون (عن). [↑](#footnote-ref-582)
582. () الشنطي، **فن التحرير العربي**، (ص285). [↑](#footnote-ref-583)
583. () الزرقاني، **مناهل العرفان**، (2/306). [↑](#footnote-ref-584)
584. () القيعي، محمد عبدالمنعم، **الأصلان في علوم القرآن**، ط4، 1417هـ، (ص163). [↑](#footnote-ref-585)
585. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص114). [↑](#footnote-ref-586)
586. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص101). [↑](#footnote-ref-587)
587. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص103). [↑](#footnote-ref-588)
588. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص114). [↑](#footnote-ref-589)
589. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/295). [↑](#footnote-ref-590)
590. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/295). [↑](#footnote-ref-591)
591. () الروكي، **نظرية التقعيد الفقهي**، (ص63). [↑](#footnote-ref-592)
592. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/271). [↑](#footnote-ref-593)
593. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/262). [↑](#footnote-ref-594)
594. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/88). [↑](#footnote-ref-595)
595. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/120). [↑](#footnote-ref-596)
596. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/104). والطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص129). [↑](#footnote-ref-597)
597. () العبيد، تفسير القرآن الكريم-أصوله وضوابطه- (ص127). [↑](#footnote-ref-598)
598. () الرومي، بحوث في أصول التفسير ومناهجه، (ص138). [↑](#footnote-ref-599)
599. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/258). [↑](#footnote-ref-600)
600. () سبق الحديث حول هذا الموضوع في موضع سابق. [↑](#footnote-ref-601)
601. () من خلال عنوان المصنف (قواعد الترجيح عند المفسرين). [↑](#footnote-ref-602)
602. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص168). [↑](#footnote-ref-603)
603. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص11). [↑](#footnote-ref-604)
604. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص170). [↑](#footnote-ref-605)
605. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص172). [↑](#footnote-ref-606)
606. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص155). [↑](#footnote-ref-607)
607. () ينظر **قاعدة**:(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) عند: ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (1/445). والخازن، علاء الدين علي بن محمد الشيحي ت 741هـ، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، دار الفكر: بيروت، 1399هـ، (2/20). وأبو حيان، **تفسير البحر المحيط** ، (1/622). وأبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، (2/217). والشوكاني، **فتح القدير**، (1/6). [↑](#footnote-ref-608)
608. () للاستزادة حول هذا الموضوع: جلال، يحيى، **المتشابه في القرآن ومعرفة تأويله**، مجلة دراسات في الجامعة الأردنية: عمّان، بحث منشور، 2016م، عدد: 3، مجلد: 43. [↑](#footnote-ref-609)
609. () للاستزادة حول هذا الموضوع: قواوس، بسام، **دلالة المنطوق عند الأصوليين**، مجلة دراسات في الجامعة الأردنية: عمّان، 2017م، عدد: 1، مجلد: 44. [↑](#footnote-ref-610)
610. () ينظر إلى مناهج المفسرين في استخدام ذلك: كالآلوسي، **روح المعاني**. وابن عاشور، **التحرير والتنوير**. [↑](#footnote-ref-611)
611. () للاستزادة: **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، للسيوطي. [↑](#footnote-ref-612)
612. () للاستزادة: الوهبي، فهد بن مبارك، **المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه وأثرها في التفسير**، مركز تفسير للدراسات القرآنية: الرياض، ط1، 1436هـ. [↑](#footnote-ref-613)
613. () الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (2/6). [↑](#footnote-ref-614)
614. () العك، **أصول التفسير وقواعده**، في مقدمة كتابه (ص12). [↑](#footnote-ref-615)
615. () الحاج، تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأًصولي، العدد رقم: 37-38. [↑](#footnote-ref-616)
616. () مولاي، عمر حماد، **علم أصول التفسير- محاولة في البناء**، دار السلام: فاس المغرب، ط1، 2010م، (ص151). [↑](#footnote-ref-617)
617. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/46). [↑](#footnote-ref-618)
618. () هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير، مجتهد باحث، من أعيان اليمن، وهو أخو الهادي بن إبراهيم، ولد في هجرة الظهران (من شطب: أحد جبال اليمن)، وتعلم بصنعاء وصعدة ومكة، وأقبل في أواخر أيامه على العبادة، قال عنه الشوكاني: (تمشيخ وتوحش في الفلوات وانقطع عن الناس)، ومات بصنعاء سنة 840هـ، وله كتب نفائس، منها: (إيثار الحق على الخلق)، و(تنقيح الأنظار في علوم الآثار) في مصطلح الحديث، وقواعد التفسير. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (5/300). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (8/210). [↑](#footnote-ref-619)
619. () المجالي، محمد خازر، **قواعد التفسير عند ابن الوزير – دراسة نقدية**، مجلة دراسات في الجامعة الأردنية: عمّان، 2000م، عدد: 2، مجلد: 27. [↑](#footnote-ref-620)
620. () الحربي، قو**اعد الترجيح**، (ص63). والعثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص168 وما بعد). [↑](#footnote-ref-621)
621. () ينظر: الوهبي، **المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه**، (ص127 وما بعد). [↑](#footnote-ref-622)
622. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص99). والحربي، **قواعد الترجيح**، (ص166). والعثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص153). [↑](#footnote-ref-623)
623. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص99). والحربي، **قواعد الترجيح**، (ص181). والعثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص130). [↑](#footnote-ref-624)
624. () ينظر: ابن عقيل، أبوالوفاء علي بن عقيل البغدادي الظفري ت 513هـ، **الواضح في أصول الفقه**، تحقيق: عبدالله التركي، الرسالة: بيروت، ط1، 1420هـ، (3/342). وابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي ت 620هـ، **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**، مؤسسة الريان، ط2، 1423هـ، (2/10). [↑](#footnote-ref-625)
625. () الوهبي، فهد، **المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه**، (ص530). [↑](#footnote-ref-626)
626. () السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (3/44). [↑](#footnote-ref-627)
627. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (ص202). [↑](#footnote-ref-628)
628. () ينظر: ابن عقيل، **الواضح في أصول الفقه**، (1/104 وما بعد) و(2/450 وما بعد). والزركشي، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الشافعي ت 794هـ، **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، تحقيق: سيد عبدالعزيز وعبدالله ربيع، مكتبة قرطبة، ط1، 1418هـ، (2/572 وما بعد). [↑](#footnote-ref-629)
629. () هو عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقييّ، أبو حفص، سراج الدين، صاحب التفسير الكبير: (اللباب في علوم الكتاب)، توفي 880هـ. لا توجد بيانات كافية عنه. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (5/58). [↑](#footnote-ref-630)
630. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (ص191). [↑](#footnote-ref-631)
631. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص206). [↑](#footnote-ref-632)
632. () الوهبي، فهد، **المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه**، (ص555). [↑](#footnote-ref-633)
633. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص194). [↑](#footnote-ref-634)
634. () ينظر: الشاطبي، **الموافقات**، (3/305). [↑](#footnote-ref-635)
635. () ينظر: الوهبي، **المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه**، (ص255-267). [↑](#footnote-ref-636)
636. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص107). [↑](#footnote-ref-637)
637. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/7). [↑](#footnote-ref-638)
638. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/148). [↑](#footnote-ref-639)
639. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/127). والعثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص153). [↑](#footnote-ref-640)
640. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/153). [↑](#footnote-ref-641)
641. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/53). [↑](#footnote-ref-642)
642. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/64). [↑](#footnote-ref-643)
643. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص133). [↑](#footnote-ref-644)
644. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص117). والحربي**، قواعد الترجيح**، (2/120). والعثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص163). [↑](#footnote-ref-645)
645. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/140). [↑](#footnote-ref-646)
646. () منها: **1- الاشتقاق**، لابن دري **2- الخصائص**، لابن جني. **3- المحتسب**، لابن جني. **4- اللامات**، للزجاجي. **5- دلالة الألفاظ**، لإبراهيم أنيس. [↑](#footnote-ref-647)
647. () منها: **1- مسائل خلافية في النحو**، للعكبري. **2- تفسير البحر المحيط**، لأبي حيان. [↑](#footnote-ref-648)
648. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/262). [↑](#footnote-ref-649)
649. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/271). [↑](#footnote-ref-650)
650. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/19). [↑](#footnote-ref-651)
651. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص105). [↑](#footnote-ref-652)
652. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص115). [↑](#footnote-ref-653)
653. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/24). والعثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص152). [↑](#footnote-ref-654)
654. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/40). [↑](#footnote-ref-655)
655. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/71). [↑](#footnote-ref-656)
656. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/109). [↑](#footnote-ref-657)
657. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/122). والطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص110). [↑](#footnote-ref-658)
658. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/153). [↑](#footnote-ref-659)
659. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص120). [↑](#footnote-ref-660)
660. () منها: **الأشباه والنظائر في النحو**، للسيوطي. [↑](#footnote-ref-661)
661. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/100). والطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص109). [↑](#footnote-ref-662)
662. () منها: **1- الخصائص**، لابن جني. **2- الصاحبي في فقه اللغة**، لابن فارس. [↑](#footnote-ref-663)
663. () منها: **1- دلائل الإعجاز**، للجرجاني. **2- البرهان**، للزركشي. [↑](#footnote-ref-664)
664. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص118). [↑](#footnote-ref-665)
665. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص119). [↑](#footnote-ref-666)
666. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/217). [↑](#footnote-ref-667)
667. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/224). [↑](#footnote-ref-668)
668. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/232). [↑](#footnote-ref-669)
669. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/241). [↑](#footnote-ref-670)
670. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/248). [↑](#footnote-ref-671)
671. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص128). [↑](#footnote-ref-672)
672. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص129). [↑](#footnote-ref-673)
673. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص129). [↑](#footnote-ref-674)
674. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/79). [↑](#footnote-ref-675)
675. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/88). [↑](#footnote-ref-676)
676. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/92). [↑](#footnote-ref-677)
677. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص155). [↑](#footnote-ref-678)
678. () منها: **1- السبعة في القراءات**، لأبي بكر بن مجاهد. 2-  **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، لمكي بن أبي طالب. **3- الغاية في القراءات العشر**، لابن مهران. **4- الأحرف السبعة**، للداني. **5- النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري. [↑](#footnote-ref-679)
679. () منها: **إتقان البرهان**، فضل حسن عباس. [↑](#footnote-ref-680)
680. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص39). [↑](#footnote-ref-681)
681. () منها: 1- **البرهان**، للزركشي. 2- **الإتقان**، للسيوطي. **3- أصول في التفسير**، لابن عثيمين. **4- فصول في أصول التفسير**، للطيار. [↑](#footnote-ref-682)
682. () منها: 1- **مفاتيح الرضوان في تفسير القرآن بالقرآن،** للصنعاني. **2- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، للشنقيطي. [↑](#footnote-ref-683)
683. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص82). [↑](#footnote-ref-684)
684. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/215). [↑](#footnote-ref-685)
685. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/231). [↑](#footnote-ref-686)
686. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص103). [↑](#footnote-ref-687)
687. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/99). [↑](#footnote-ref-688)
688. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/295). [↑](#footnote-ref-689)
689. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/295). [↑](#footnote-ref-690)
690. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص68). [↑](#footnote-ref-691)
691. () كالبرهان، للزركشي. والإتقان، للسيوطي. **والمقدمات الأساسية في علوم القرآن**، للجديع. [↑](#footnote-ref-692)
692. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص116). [↑](#footnote-ref-693)
693. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/171). [↑](#footnote-ref-694)
694. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/183). [↑](#footnote-ref-695)
695. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/191). [↑](#footnote-ref-696)
696. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/200). [↑](#footnote-ref-697)
697. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص114). [↑](#footnote-ref-698)
698. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/258). [↑](#footnote-ref-699)
699. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/243). [↑](#footnote-ref-700)
700. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص45). [↑](#footnote-ref-701)
701. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص79). [↑](#footnote-ref-702)
702. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص97). [↑](#footnote-ref-703)
703. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص101). [↑](#footnote-ref-704)
704. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص106). [↑](#footnote-ref-705)
705. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/111). [↑](#footnote-ref-706)
706. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/269). [↑](#footnote-ref-707)
707. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/281). [↑](#footnote-ref-708)
708. () من الكتب المصنفة في هذا الموضوع: 1- نظرية السياق القرآني، المثنى عبدالفتاح محمود 2- السياق القرآني وأثره في التفسير، عبدالرحمن المطيري. [↑](#footnote-ref-709)
709. () كتفسير النبي -صلى الله عليه وسلم- للشرك بالظلم، وهذا التفسير مختلف فيه هل هو من قبيل تفسير القرآن بالقرآن أم بالسنة ؟ [↑](#footnote-ref-710)
710. () ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص178). [↑](#footnote-ref-711)
711. () ينظر: الباحسين، **القواعد الفقهية**، (ص178). [↑](#footnote-ref-712)
712. () ينظر: الرازي، **المحصول**، (5/499). وابن تيمية، **الفتاوى**، (3/301). بتصرف [↑](#footnote-ref-713)
713. () ينظر: ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن إدريس الرازي ت 327هـ، **تفسير القرآن**، تحقيق: أسعد الطيب، المكتبة العصرية: صيدا، (6/1882). والبغوي، **معالم التنزيل**، (2/328). والشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ت 1393هـ، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر: بيروت، 1415هـ، (8/323). [↑](#footnote-ref-714)
714. () أخرجه مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري ت 261هـ، **المسند الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، حديث رقم: 1398، (2/1015). [↑](#footnote-ref-715)
715. () ابن حجر، **فتح الباري**، (7/245). [↑](#footnote-ref-716)
716. () المرادي، أبومحمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي ت 749هـ، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم الفاضل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1413هـ، (ص87). والزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (3/71). [↑](#footnote-ref-717)
717. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/400). [↑](#footnote-ref-718)
718. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/123). [↑](#footnote-ref-719)
719. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص39). [↑](#footnote-ref-720)
720. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص124). [↑](#footnote-ref-721)
721. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص146). [↑](#footnote-ref-722)
722. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص148). [↑](#footnote-ref-723)
723. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص162). [↑](#footnote-ref-724)
724. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص165). [↑](#footnote-ref-725)
725. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص184). [↑](#footnote-ref-726)
726. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص194). [↑](#footnote-ref-727)
727. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/68). [↑](#footnote-ref-728)
728. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص93). [↑](#footnote-ref-729)
729. () أي: ضيق الصدر. العَطَن: مَبْرَك الْإِبِل حول المَاء، وَفُلَان وَاسع العَطَن والبَلَد، وَهُوَ الرَحْب الذراعِ. ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، (2/104). [↑](#footnote-ref-730)
730. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/13). [↑](#footnote-ref-731)
731. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/104). والطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص129). [↑](#footnote-ref-732)
732. () الغزالي، **المستصفى**، (ص370-371). [↑](#footnote-ref-733)
733. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/151). [↑](#footnote-ref-734)
734. () العثمان، ا**لتحبير لقواعد التفسير**، (ص164). [↑](#footnote-ref-735)
735. () التوحيدي، أبوحيان علي بن محمد بن العباس الصوفي ت 414هـ، **البصائر والذخائر**، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر: بيروت، ط4، 1419هـ، (4/35). والماوردي، أبوالحسن علي بن محمد البصري البغدادي 450هـ، **أدب الدنيا والدين**، تحقيق: محمد كريم راجح، دار اقرأ: بيروت، ط4، 1405هـ، (ص314). [↑](#footnote-ref-736)
736. () ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (2/192). والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (3/61). والزرقاني، **مناهل العرفان**، (2/11). والقطان، **مباحث في علوم القرآن**، (ص346). والذهبي، **التفسير والمفسرون**، (1/32). والطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص23-24). [↑](#footnote-ref-737)
737. () ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (2/215). والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (3/60). والزرقاني، **مناهل العرفان**، (2/12). والصالح، صبحي، **مباحث في علوم القرآن**، دار العلم للملايين، ط24، 2000م، (ص310). [↑](#footnote-ref-738)
738. () ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (2/216). والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (3/61). والذهبي، **التفسير والمفسرون**، (2/31). والصالح، **مباحث في علوم القرآن**، (ص310). والقطان، **مباحث في علوم القرآن**، (ص346). [↑](#footnote-ref-739)
739. () الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (2/192). والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (3/62). [↑](#footnote-ref-740)
740. () كتفسير القوة بالرمي، والحساب اليسير بالعرض، وتفسير الشرك بالظلم –اشترك بين القرآن والسنة من جهة المصدر والآلية، فالمصدر القرآن فكان تفسيراً بالقرآن، ومن جهة الآلية صار تفسيراً بالسنة؛ لكونه من النبي –صلى الله عليه وسلم- ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (2/157). والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (4/463). والزرقاني، **مناهل العرفان**، (2/11). والقطان، **مباحث في علوم القرآن**، (ص341، وص346). [↑](#footnote-ref-741)
741. () السعدي، ا**لقواعد الحسان**، (ص11). [↑](#footnote-ref-742)
742. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص91). [↑](#footnote-ref-743)
743. () السعدي، ا**لقواعد الحسان**، (ص14). [↑](#footnote-ref-744)
744. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص91). [↑](#footnote-ref-745)
745. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص16). [↑](#footnote-ref-746)
746. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص92). [↑](#footnote-ref-747)
747. () السعدي، ا**لقواعد الحسان**، (ص43). [↑](#footnote-ref-748)
748. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص90). [↑](#footnote-ref-749)
749. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص128). [↑](#footnote-ref-750)
750. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/102). [↑](#footnote-ref-751)
751. ()هذه الزيادة غير مفهومة، ولعل هناك خطأ أو نقص في هذه الزيادة من المؤلف مساعد الطيار، مع أن هذه الزيادة لم يأتِ بها السبت مما يُؤكد احتمالية الخطأ في إيرادها. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-752)
752. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص129). [↑](#footnote-ref-753)
753. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/103). [↑](#footnote-ref-754)
754. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص130). [↑](#footnote-ref-755)
755. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/102). [↑](#footnote-ref-756)
756. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص88). [↑](#footnote-ref-757)
757. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/210). [↑](#footnote-ref-758)
758. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/71). [↑](#footnote-ref-759)
759. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص120). [↑](#footnote-ref-760)
760. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/120). [↑](#footnote-ref-761)
761. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص117). [↑](#footnote-ref-762)
762. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/153). [↑](#footnote-ref-763)
763. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص107). [↑](#footnote-ref-764)
764. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/79). [↑](#footnote-ref-765)
765. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص89). [↑](#footnote-ref-766)
766. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/109). [↑](#footnote-ref-767)
767. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/104). [↑](#footnote-ref-768)
768. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص103). [↑](#footnote-ref-769)
769. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/179). [↑](#footnote-ref-770)
770. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص22، ص28). [↑](#footnote-ref-771)
771. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/263). [↑](#footnote-ref-772)
772. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص51). [↑](#footnote-ref-773)
773. () العثمان، التحبير لقواعد التفسير، (ص44). [↑](#footnote-ref-774)
774. () السبت، **قواعد التفسير**، (1/149-155). [↑](#footnote-ref-775)
775. () العثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص207). [↑](#footnote-ref-776)
776. () السعدي، **القواعد الحسان**، (ص83). [↑](#footnote-ref-777)
777. () البوطي، محمد سعيد رمضان، **من روائع القرآن-تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل**، الرسالة: بيروت، 1420هـ، (ص78). [↑](#footnote-ref-778)
778. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/49). [↑](#footnote-ref-779)
779. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/50). [↑](#footnote-ref-780)
780. () الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (4/452). [↑](#footnote-ref-781)
781. () الشنقيطي، **أضواء البيان**، (5/24). [↑](#footnote-ref-782)
782. () ينظر: الأنصاري، أبويحيى زكريا بن أحمد ت 926هـ، **غاية الوصول شرح لب الوصول**، تحقيق: مطبعة مصطفى البابي: القاهرة، ط3، 1954م (1/258). [↑](#footnote-ref-783)
783. () أخرجه مسلم، **المسند الصحيح**، حديث رقم: 1480، (2/1118). [↑](#footnote-ref-784)
784. () هو أحمد بن محمد بن إسماعيل الطهطاوي أو الطحطاوي، فقيه حنفي، ولد بطهطها بجانب أسيوط بمصر، وتقلد مشيخة الحنفية إلى أن توفي بالقاهرة سنة 1231هـ، اشتهر بكتابه (حاشية الدر المختار) في فقه الحنفية، و(حاشية على شرح مراقي الفلاح)، و(كشف الرين عن بيان المسح على الجوربين) رسالة. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (1/245). ووزارة الأوقاف المصرية، **موسوعة الأعلام**، (1/328). [↑](#footnote-ref-785)
785. () الطحطاوي، أحمد بن محمد الحنفي ت 1231هـ، **حاشية على مراقي الفلاح (شرح نور الإيضاح)**،الطبعة الكبرى الأميرية: بولاق-مصر، ط3، 1318هـ، (ص37). [↑](#footnote-ref-786)
786. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص118). والحربي، **قواعد الترجيح**، (2/248). [↑](#footnote-ref-787)
787. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/232). [↑](#footnote-ref-788)
788. () ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (5/197). والشوكاني، **فتح القدير**، (5/106). [↑](#footnote-ref-789)
789. () الطيار، مساعد بن سليمان، **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي**، دار ابن الحوزي: السعودية، ط1، 1431هـ، (ص170 وما بعد). [↑](#footnote-ref-790)
790. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/50). [↑](#footnote-ref-791)
791. () ابن عقيل، **الواضح في أصول الفقه**، (5/371). [↑](#footnote-ref-792)
792. () الشافعي، **الأم**، (7/265). [↑](#footnote-ref-793)
793. () الجويني، **البرهان في أصول الفقه**، (2/770). [↑](#footnote-ref-794)
794. () ابن القيم، **إعلام الموقعين**، (2/248). [↑](#footnote-ref-795)
795. () الشاطبي، **الموافقات**، (4/294). [↑](#footnote-ref-796)
796. () الطيار، **شرح مقدمة التسهيل**، (ص183). [↑](#footnote-ref-797)
797. () إلكيا هراسي، أبوالحسن علي بن محمد ت 504هـ، **أحكام القرآن**، تحقيق: موسى محمد وعزة عطية، دار الكتب العلمية: بيروت، 1405هـ، (1/56). والسيواسي، كمال الدين محمد بن عبدالواحد ت 681هـ، **شرح فتح القدير**، دار الفكر: بيروت، ط2، (2/352). والقاري، علي بن سلطان ت 1014هـ، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1422هـ، (4/458). [↑](#footnote-ref-798)
798. () الطبري، **جامع البيان**، (30/115). والقرطبي، ا**لجامع لأحكام القرآن**، (19/271). [↑](#footnote-ref-799)
799. () السمعاني، **تفسير القرآن**، (6/188). [↑](#footnote-ref-800)
800. () البغوي، **معالم التنزيل**، (4/363). [↑](#footnote-ref-801)
801. () الألوسي، **روح المعاني**، (30/79). [↑](#footnote-ref-802)
802. () الشنقيطي، **أضواء البيان**، (8/469). [↑](#footnote-ref-803)
803. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص118/). والحربي، **قواعد الترجيح**، (2/248). [↑](#footnote-ref-804)
804. () ابن الجوزي، **زاد المسير**، (9/64). وابن عطية، ا**لمحرر الوجيز**، (5/457). [↑](#footnote-ref-805)
805. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/269). [↑](#footnote-ref-806)
806. () ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، (4/489). [↑](#footnote-ref-807)
807. () أخرجه البخاري ومسلم: البخاري، **الجامع الصحيح**، حديث رقم: 4498، (4/1793). ومسلم، **المسند الصحيح**، حديث رقم: 124، (1/114). [↑](#footnote-ref-808)
808. () مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ت 437هـ، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تحقيق: مجموعة طلبة في المغرب، ونشرت في جامعة الشارقة: الإمارات-الشارقة، ط1، 1429هـ، (1/154). وابن الجوزي، **زاد المسير**، (1/31). وابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، (1/37). والألوسي، **روح المعاني**، (1/150). [↑](#footnote-ref-809)
809. () رضا، محمد رشيد ت 1354هـ، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1990م، (1/131). [↑](#footnote-ref-810)
810. () الطبري، **جامع البيان**، (11/26-29). والنحاس، **معاني القرآن**، (3/254). والبغوي، **معالم التنزيل**، (2/327-327). والسمعاني، **تفسير القرآن**، (2/348-349). والماوردي، ا**لنكت والعيون**، (2/403). وابن الجوزي، **زاد المسير**، (3/501). والرازي، **التفسير الكبير**، (16/155). والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، (8/259). وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، (2/390-391). وابن عطية، **المحرر الوجيز**، (3/82). والألوسي، **روح المعاني**، (11/19-21). [↑](#footnote-ref-811)
811. () أخرجه مسلم وأحمد: مسلم، **المسند الصحيح**، حديث رقم: 1398، (2/1015). وأحمد، **المسند**، حديث رقم: 11203، (3/24). [↑](#footnote-ref-812)
812. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/71). [↑](#footnote-ref-813)
813. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/91). [↑](#footnote-ref-814)
814. () هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي، وهو من رجال الحديث، قال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به. كان يعد من شيعة أهل الكوفة، توفي في الكوفة سنة 111هـ. ينظر: ابن سعد، **الطبقات**، (6/304). والزركلي، **الأعلام**، (4/237). [↑](#footnote-ref-815)
815. () هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم القرشي المديني، تابعي، مولى عمر بن الخطاب، أخواه: أسامة، وعبد الله، وكلهم يروي عن أبيه، وكل أبناء زيد بن أسلم ضعفاء في الحديث، مات سنة 82هـ. ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (17/114). والبخاري، **التاريخ الكبير**، (5/284). [↑](#footnote-ref-816)
816. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/229). [↑](#footnote-ref-817)
817. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/269). [↑](#footnote-ref-818)
818. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/7). [↑](#footnote-ref-819)
819. () هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبوحمزة القُرَظي، نسبة إلى بني قريظة، المدني وقد كان نزل الكوفة مدة، ثقة عالم من الثالثة، ولد سنة 40هـ على الصحيح، ووهم من قال: ولد في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- مات سنة 120هـ، وقيل قبل ذلك. ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، (1/216)، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (9/373)، وابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص891). [↑](#footnote-ref-820)
820. () هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي: حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير، ولد في مالقة، وكف بصره وهو ابن 17 سنة، وأصله من قرية بوادي سهيل من كورة مالقة لا يرى سهيل من جميع المغرب إلا من جبل مطل على هذه القرية، ونبغ فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها سنة 581هـ، نسبته إلى سهيل (من قرى مالقة)، وهو صاحب الابيات التي مطلعها: (يامن يرى ما في الضمير ويسمع أنت المعد لكل ما يتوقع)، من كتبه: (الروض الانف) في شرح السيرة النبوية لابن هشام، و(تفسير سورة يوسف). ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (18/100). والزركلي، **الأعلام**، (3/313). [↑](#footnote-ref-821)
821. () هو علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعيّ، نور الدين أبو الحسن: مؤرخ المدينة المنورة ومفتيها، ولد في سمهود (بصعيد مصر) ونشأ في القاهرة، واستوطن في المدينة سنة 873هـ، وتوفي بها سنة 911هـ. ومن كتبه: (وفاء ألوفا بأخبار دار المصطفى)، و(جواهر العقدين)، و(الفتاوى). ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (4/307). وكحالة الدمشقي، **معجم المؤلفين**، (7/129). [↑](#footnote-ref-822)
822. () الطبري، **جامع البيان**، (11/28). [↑](#footnote-ref-823)
823. () القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، (8/259). [↑](#footnote-ref-824)
824. () ابن عطية، **المحرر الوجيز**، (3/82). [↑](#footnote-ref-825)
825. () الألوسي، **روح المعاني**، (11/21). [↑](#footnote-ref-826)
826. () لم يذكر المفسرون صاحب هذا القول. [↑](#footnote-ref-827)
827. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/181). [↑](#footnote-ref-828)
828. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/91). [↑](#footnote-ref-829)
829. () ينظر: الواحدي، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (2/209). والبغوي، **معالم التنزيل**، (4/496). وابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، (4/203). وابن الجوزي، **زاد المسير**، (9/152). وابن عطية، **المحرر الوجيز**، (5/492). وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، (4/522). وأبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، (9/168). والسيوطي، **الحاوي**، (1/319). والألوسي، **روح المعاني**، (30/152). [↑](#footnote-ref-830)
830. () هو علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي: أقضى قضاة عصره، من العلماء الباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة، ولد في البصرة سنة 364هـ، وانتقل إلى بغداد، وولي القضاء في بلدان كثيرة، ثم جُعل "أقضى القضاة" في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، وله المكانة الرفيعة عند الخلفاء، وربما توسط بينهم وبين الملوك وكبار الأمراء في ما يصلح به خللاً أو يزيل خلافاً، والماوردي نسبته إلى بيع ماء الورد، ووفاته ببغداد سنة 450هـ، ومن كتبه: (أدب الدنيا والدين)، و(الأحكام السلطانية)، و(النكت والعيون)، و(تفسير القرآن)، و(الحاوي) في فقه الشافعية. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (4/327). ووزارة الأوقاف المصرية، **موسوعة الأعلام**، (1/500). [↑](#footnote-ref-831)
831. () الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري ت 450هـ، ا**لحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي**، تحقيق: علي معوض عادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1419هـ، (4/291). [↑](#footnote-ref-832)
832. () ينظر: السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (4/208). [↑](#footnote-ref-833)
833. () ينظر: الطيار، **شرح مقدمة التسهيل**، (ص193). [↑](#footnote-ref-834)
834. () أبو زهرة، محمد بن أحمد ت 1394هـ، **المعجزة الكبرى للقرآن**، دار الفكر العربي، لا يوجد تاريخ، (ص399). [↑](#footnote-ref-835)
835. () العثمان، التحبير لقواعد التفسير، (ص39). [↑](#footnote-ref-836)
836. () الطيار، **فصول في أصول التفسي**ر، (ص101). [↑](#footnote-ref-837)
837. () ينظر: ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، (1/461). [↑](#footnote-ref-838)
838. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (1/91). [↑](#footnote-ref-839)
839. () القرطبي، ا**لجامع لأحكام القرآن**، (6/28). ولم يجد الباحث مصدر قول الجرجاني في مصنفاته. [↑](#footnote-ref-840)
840. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (57-59). [↑](#footnote-ref-841)
841. () الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، (1/317). [↑](#footnote-ref-842)
842. () الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن ت 471هـ، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1415هـ، (ص382). [↑](#footnote-ref-843)
843. () للاستزادة من الأمثلة ينظر: الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص119-120). والعثمان، **التحبير لقواعد التفسير**، (ص129-145). [↑](#footnote-ref-844)
844. () ينظر: الطبري، **جامع البيان**، (30/215). والسمرقندي، **بحر العلوم**، (3/563). والسمعاني، **تفسير القرآن**، (6/235). وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، (4/518). [↑](#footnote-ref-845)
845. () الطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص101). [↑](#footnote-ref-846)
846. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/7). [↑](#footnote-ref-847)
847. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/248). والطيار، **فصول في أصول التفسير**، (ص118). [↑](#footnote-ref-848)
848. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/217). [↑](#footnote-ref-849)
849. () الحربي، **قواعد الترجيح**، (2/232). [↑](#footnote-ref-850)